



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



المرجع:/2021

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم: علوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

العنوان:

فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة على
ضوء تراجع أسعار النفط في الجزائر-دراسة تحليلية
قياسية للفترة (1992-2019)-

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير

إشراف الاستاذ(ة):

- أ.د. مصباح حراق

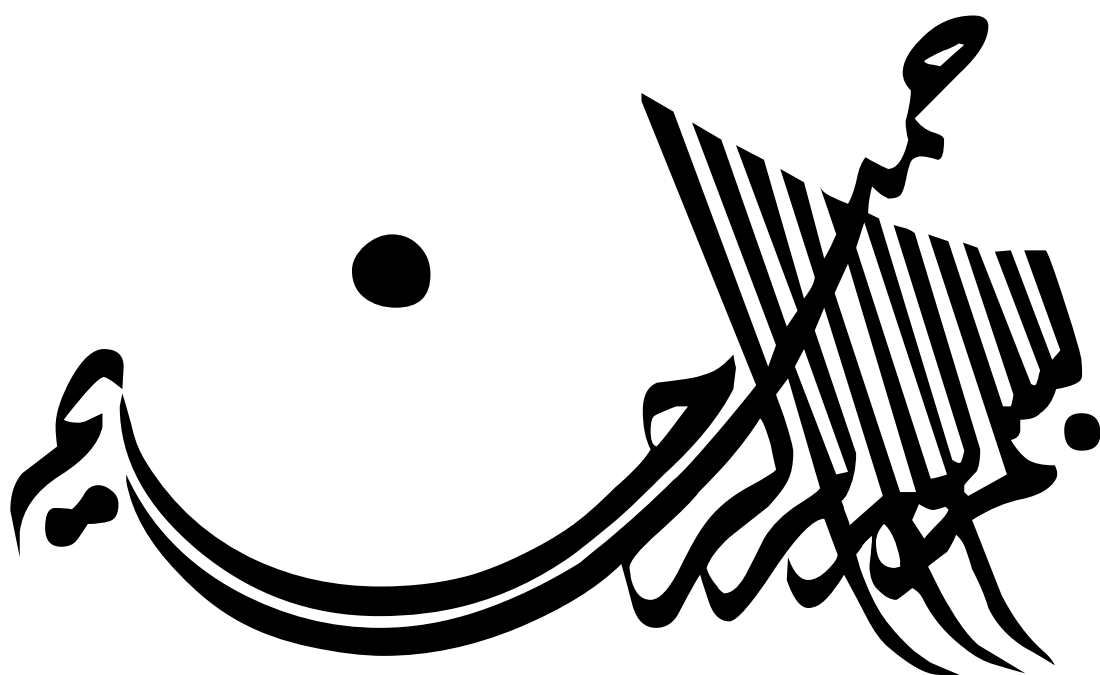
من إعداد الطالب (ة):

- محمد أمين قمبرور

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف / ميله	أستاذ محاضراً	د/ سامي بن جدو
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف / ميله	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ مصباح حراق
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف / ميله	أستاذ محاضراً	د/ نعيم عاشوري
ممتحنا	جامعة محمد البشير الابراهيمي / برج بوعرييج	أستاذ محاضراً	د/ أمينة بن خزناسي
ممتحنا	المركز الجامعي نور البشير / البيض	أستاذ محاضراً	د/ أبوبكر بوسالم
ممتحنا	جامعة حمة لخضر / الوادي	أستاذ محاضراً	د/ سليمان زواري فرحات

السنة الجامعية : 2022/2021



إهداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل والتدبر وأثار سبيلنا بنور العلم لتتعلم ونتفكر ومهد لنا
طريق النجاح لنحمد ونستغفر

إلى أعز ما أملك وما لدي في الوجود وأقرب الناس إلى قلبي أطل الله في عمرهم

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورزقهما العفو والعافية في الدنيا والآخرة

إلى إخوتي الأعزاء وإلى جميع أفراد عائلتي

إلى جميع أساتذتي وكل من علمني حرفاً أو أرشدني إلى الصواب في هذه الحياة

إلى جميع الأصدقاء والزلاء

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

محمد أمين قمبر

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على أفضل خلق الله سيدنا وحبیبنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين

أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى كل من مدّ لي يد العون في إنجاز هذه الأطروحة، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور مصباح حراق على تكريمه وتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة وعلى نضائحه وتوجيهاته القيمة التي أثرت موضوع البحث

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة سلفا، دون أن ننسى الأساتذة الأفاضل الذين نلت الشرف بفرصة تكويني على أيديهم في مرحلة ما بعد التدرج وكذا جميع أساتذة معهد الإقتصاد بجامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة على النضائح والتوجيهات في مرحلة التدرج

ولا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر إلى عمال المكتبة المركزية بذاات الجامعة على التسهيلات المقدمة لنا، وإلى كل من ساهم بالتشجيع أو المساعدة أو حتى السؤال أثناء إعداد البحث

محمد أمين قمبرور

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية المتعلقة بالدور الذي تلعبه الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة في ظل تراجع أسعار النفط من خلال تسليط الضوء على دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة (1992-2019)، وشملت هذه الدراسة الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لكل من عجز الميزانية العامة، السياسة الجبائية وأهمية نظام الجباية العادية ضمن هذه الأخيرة، كما عمدت على تحديد إسهامات الجباية العادية في تمويل النفقات العامة ومنه تمويل عجز الميزانية العامة لا سيما بعد أزمة النفط لسنة 2014 وهذا في الجانب التحليلي أما في الجانب القياسي فقد اهتمت هذه الدراسة بتحديد أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة خلال نفس الفترة.

خلصت الدراسة إلى أنّ العجز في الميزانية العامة استمر لعقدين من الزمن يتراوح بين عجز هيكلي متحكم فيه وذلك خلال المرحلة الأولى (1999-2014)، وعجز غير متحكم فيه خلال المرحلة الثانية (2015-2019) أين تم الاعتماد على الجباية العادية خلال المرحلة الأولى كمورد ثنائي للميزانية بعد الجباية البترولية رغم الإصلاحات الجبائية المستمرة، إلا أنه خلال المرحلة الثانية وبعد الصدمة النفطية التي شهدتها أسعار النفط منتصف سنة 2014 والتي انعكست سلبا على الجباية البترولية، ما جعل الدولة تهتم بالسياسة الجبائية كمخرج من الأزمة بفرض زيادات مست مختلفة مكونات الجباية العادية، وقد سمح ذلك بتحقيق حصيلة إيجابية ومستقرة بعد أن كان يشوبها بعض أشكال الاقتصاد غير الرسمي ويحدّ من فعاليتها في ضخ موارد أكثر للميزانية العامة، وقد ساهمت الجباية العادية في هذه الأخيرة سنة 2019 ما نسبته 60%، إلى جانب ذلك وفي ذات المرحلة اعتمدت الدولة على جملة من الإجراءات والسياسات لتدعيم الإيرادات العامة إلا أنها لم تثبت فعاليتها، فبعضها تميز بالظرفية كالقرض السندي وهو شكل من أشكال التمويل التقليدي، والبعض الآخر تميز بسوء التنفيذ كالتمويل غير التقليدي، كما أكدت الدراسة القياسية على عدم تأثير الجباية العادية على الميزانية العامة خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: عجز الميزانية العامة، نظام الجباية العادية، الصدمات النفطية، التمويل التقليدي وغير التقليدي، الاقتصاد غير الرسمي.

Abstract:

This study came to address the problem related to the role that the ordinary tax in financing the public budget deficit in light of the decline in oil prices by shedding light on the case study of Algeria during the period (1992-2019). This study included theoretical aspects and basic concepts for each of The public budget deficit, fiscal policy and the importance of the regular collection system within this policy, as we have determined the contributions of ordinary tax in financing public expenditures, including financing the public budget deficit, especially after the oil crisis of 2014 and this is in the analytical aspect, while in the analogous aspect, this study was concerned Determining the impact of ordinary tax revenues on the public budget during the same period.

The study concluded that the deficit in the public budget lasted for two decades, ranging between a controlled structural deficit during the first phase (1999-2014), and an uncontrolled deficit during the second phase (2015-2019), where ordinary tax was relied upon during the first phase. As a bilateral resource for the budget after petroleum taxation, despite the ongoing fiscal reforms, however, during the second phase and after the oil shock experienced by oil prices in mid-2014, which negatively impacted petroleum taxation, which made the state interested in fiscal policy as a way out of the crisis by imposing increases in the various components of ordinary tax, it This allowed achieving a positive and stable outcome after there were some forms of the informal economy and reducing its effectiveness in the process of pumping more resources into the public budget. The ordinary taxation contributed to the latter in 2019 by 60%, besides that and at the same stage the state relied on A number of procedures and policies to support public revenues, but they did not prove their effectiveness. Unconventional funding, as the benchmark study confirmed did not affect of ordinary tax on the public budget during the study period.

Key words: public budget deficit, ordinary tax system, Oil shocks, traditional financing and unconventional financing, informal economy.

Resumé:

La présente étude se présente pour aborder la problématique liée au rôle de la fiscalité ordinaire dans le financement du déficit de la budget publique dans le contexte de la baisse des prix du pétrole en empruntant le cas de l'Algérie pour la période 1992-2019. L'étude contient les aspects théoriques et les concepts élémentaires du déficit de la budget publique, la politique fiscale et l'importance du système de la fiscalité ordinaire de la collecte fiscale dans le contexte cité.

Cette recherche fait l'objet d'une étude analytique pour la détermination des contributions de la fiscalité ordinaire dans le financement des dépenses publiques et le financement du déficit de la budget publique en mettant l'accent sur la période d'après le choc pétrolier de 2014. En revanche sur le plan économétrique, cette étude tente de déterminer l'impact de la fiscalité ordinaire sur le budget public entre 1992 et 2019.

En résumé, nous constatons que le déficit de la budget publique a persisté durant deux décennies, allant d'un déficit soutenu au cours de la première phase (1999-2014) où la fiscalité pétrolière été adoptée essentiellement en dépit des réformes fiscales, vers un déficit non soutenu au cours de la deuxième phase (2015-2019). En effet, le choc pétrolier survenu par les cours pétrolier mi-2014, a eu un impact négatif sur la fiscalité pétrolière, ce qui a incité le gouvernement à la considération de la politique fiscale comme une issue face à la crise et ce, en augmentant le seuil de la fiscalité ordinaire pour de différents secteurs. Cela a permis d'obtenir un résultat positif et durable après la faussé de certaines formes de l'économie informelle limitant l'efficacité des ressources pour le budget public. La fiscalité ordinaire a contribué d'une augmentation de 60% du budget en 2019. Dans ce cadre, l'État Algérien s'est appuyé sur certain nombre de politiques pour soutenir les recettes fiscales sauf qu'elles n'ont pas constitué une valeur ajoutée efficace. Ceci est traduit par le type de l'étude choisi dont, l'objectif était l'analyse n'affectait pas de la fiscalité ordinaire sur le budget publique pendant la période d'étude.

Mots-clés: le déficit de la budget publique, Système de la fiscalité ordinaire, chocs pétroliers, financement traditionnel et financement non conventionnel, économie informelle.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
III	الإهداء
V	الشكر والتقدير
VI	الملخص
IX	فهرس المحتويات
XIX	قائمة الجداول
XXV	قائمة الأشكال
أ - ي	مقدمة
78-01	الفصل الأول: الإطار النظري لعجز الميزانية العامة وطرق تمويله
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التوازن المالي والاقتصادي للميزانية العامة
03	المطلب الأول: ظهور الميزانية العامة
04	المطلب الثاني: نظرية الميزانية العامة
05	الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة
08	الفرع الثاني: مبادئ الميزانية العامة
12	الفرع الثالث: مكونات أو مضمون الميزانية العامة
18	الفرع الرابع: دورة الميزانية العامة
18	المطلب الثالث: الميزانية العامة أداة للتوازن الاقتصادي، الاجتماعي والمالي
18	الفرع الأول: الميزانية العامة أداة للتوازن المالي
20	الفرع الثاني: الميزانية العامة أداة للتوازن الاقتصادي
20	الفرع الثالث: الميزانية العامة أداة للتوازن الاجتماعي
21	المطلب الرابع: توازن الميزانية العامة
21	الفرع الأول: توازن الميزانية العامة إبان الدولة الحارسة
22	الفرع الثاني: توازن الميزانية العامة إبان الدولة المتدخلة
23	الفرع الثالث: أنواع توازن الميزانية العامة
24	المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة
24	المطلب الأول: مفهوم العجز
25	الفرع الأول: تعريف عجز الميزانية العامة
26	الفرع الثاني: مبررات عجز الميزانية العامة
27	الفرع الثالث: مخاطر وجود الفائض و/أو العجز في الميزانية العامة

28	المطلب الثاني: أسباب العجز
28	الفرع الأول: تزايد النفقات العامة
32	الفرع الثاني: تراجع الإيرادات العامة
32	المطلب الثالث: أنواع العجز
32	الفرع الأول: معيار الشمول
33	الفرع الثاني: معيار العلاقة بالإدخار
34	الفرع الثالث: معيار أثر الفوائد والتضخم على العجز
35	الفرع الرابع: معيار العلاقة بالاختلالات الاقتصادية
35	المطلب الرابع: آثار عجز الميزانية
36	الفرع الأول: الآثار السلبية
37	الفرع الثاني: الآثار الإيجابية
37	المبحث الثالث: النظريات المفسرة لعجز الميزانية العامة
38	المطلب الأول: النظرية التقليدية
40	المطلب الثاني: النظرية الحديثة
43	المطلب الثالث: النظرية الطبيعية
44	المطلب الرابع: النظرية الاشتراكية
45	المطلب الخامس: النظرية الإسلامية
46	المبحث الرابع: آليات تمويل عجز الميزانية العامة وآثارها
47	المطلب الأول: تنمية الإيرادات العامة
47	الفرع الأول: الإيرادات الجبائية
48	الفرع الثاني: الإيرادات الائتمانية
52	الفرع الثالث: الإصدار النقدي
54	المطلب الثاني: ترشيد النفقات العامة
55	الفرع الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة
57	الفرع الثاني: ضوابط ترشيد الإنفاق العام
59	الفرع الثالث: عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة
60	الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية لترشيد النفقات العامة على عجز الميزانية العامة
60	المطلب الثالث: الصناديق السيادية
62	الفرع الأول: مفهوم الصناديق السيادية

63	الفرع الثاني: أهداف صناديق الثروة السيادية
63	الفرع الثالث: أنواع صناديق الثروة السيادية
66	الفرع الرابع: دور الصناديق السيادية في تمويل عجز الميزانية العامة
67	المطلب الرابع: الصكوك الإسلامية
67	الفرع الأول: نشأة وتطور الصكوك الإسلامية
71	الفرع الثاني: مفهوم الصكوك الإسلامية
72	الفرع الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية
72	الفرع الرابع: أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة
74	الفرع الرابع: تجربة السودان حول استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة
78	خلاصة الفصل
169-79	الفصل الثاني: نظام الجباية العادية في الجزائر وآليات تفعيلها
80	تمهيد
81	المبحث الأول: مقارنة نظرية للسياسة الجبائية وفعاليتها
81	المطلب الأول: مفهوم السياسة الجبائية
81	الفرع الأول: تعريف السياسة الجبائية
82	الفرع الثاني: مبادئ السياسة الجبائية
84	المطلب الثاني: الإقتطاع الجبائي
84	الفرع الأول: مفهوم وأشكال الإقتطاع الجبائي
85	الفرع الثاني: طرق الإقتطاع الجبائي
88	المطلب الثالث: أدوات السياسة الجبائية
90	المطلب الرابع: فعالية السياسة الجبائية
90	الفرع الأول: مفهوم فعالية السياسة الجبائية وقياسها
92	الفرع الثاني: مؤشرات فعالية السياسة الجبائية
93	الفرع الثالث: معوقات السياسة الجبائية
97	المبحث الثاني: النظام الجبائي والإصلاح الجبائي في الجزائر
97	المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي وأركانه
97	الفرع الأول: مفهوم النظام الجبائي
98	الفرع الثاني: أركان النظام الجبائي

100	المطلب الثاني: الطاقة الجبائية ومحدداتها
100	الفرع الأول: مفهوم الطاقة الجبائية
100	الفرع الثاني: محددات الطاقة الجبائية
101	المطلب الثالث: البيئة الجبائية وعناصرها
101	الفرع الأول: مفهوم البيئة الجبائية
101	الفرع الثاني: عناصر البيئة الجبائية
106	المطلب الرابع: الإصلاح الجبائي في الجزائر
106	الفرع الأول: دوافع الإصلاح الجبائي
107	الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الجبائي
108	الفرع الثالث: وسائل الإصلاح الجبائي
110	المبحث الثالث: مكونات الجباية العادية في الجزائر
110	المطلب الأول: الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
110	الفرع الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG
118	الفرع الثاني: الضريبة على أرباح الشركات IBS
122	الفرع الثالث: الضريبة الجزافية الوحيدة IFU
125	الفرع الرابع: الضريبة على الأملاك IP
126	المطلب الثاني: الضرائب غير المباشرة
126	الفرع الأول: رسم المرور
128	الفرع الثاني: رسم الضمان والتعبير
129	المطلب الثالث: الرسوم على رقم الأعمال
129	الفرع الأول: الرسم على القيمة المضافة TVA
135	الفرع الثاني: الرسم الداخلي على الاستهلاك TIC
136	الفرع الثالث: الرسم على المنتجات البترولية
137	المطلب الرابع: حقوق الطابع والتسجيل
137	الفرع الأول: حقوق الطابع
138	الفرع الثاني: حقوق التسجيل
140	المبحث الرابع: آليات تفعيل الجباية العادية
140	المطلب الأول: مؤشرات التسيير (النجاعة)
141	الفرع الأول: مؤشرات الوعاء
143	الفرع الثاني: مؤشرات التحصيل

145	الفرع الثالث: مؤشرات الرقابة الجبائية
148	المطلب الثاني: ترشيد النفقات الجبائية
148	الفرع الأول: تكلفة النفقات الجبائية
150	الفرع الثاني: حوكمة النفقات الجبائية
153	المطلب الثالث: إدماج الاقتصاد غير الرسمي
153	الفرع الأول: مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر
155	الفرع الثاني: القطاعات غير الرسمية الأكثر انتشارا في الجزائر وجهود الدولة المبذولة
159	الفرع الثالث: طرق دمج الاقتصاد غير الرسمي
161	المطلب الرابع: رقمنة الاقتصاد الوطني
162	الفرع الأول: الحكومة الالكترونية
163	الفرع الثاني: التجارة الالكترونية
164	الفرع الثالث: الصيرفة الالكترونية
164	الفرع الرابع: الأجهزة الحكومية الإلكترونية الأخرى
169	خلاصة الفصل
257-170	الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)
171	تمهيد
172	المبحث الأول: تداعيات تراجع أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)
172	المطلب الأول: مدخل للصناعة النفطية
172	الفرع الأول: مقاييس النفط وتصنيفاته
173	الفرع الثاني: أهمية النفط
174	المطلب الثاني: السوق النفطية ومحددات أسعار النفط
174	الفرع الأول: مفهوم وخصائص السوق النفطية
175	الفرع الثاني: أنواع السوق النفطية
175	الفرع الثالث: محددات أسعار النفط
178	المطلب الثالث: الصدمات النفطية
180	المطلب الرابع: انعكاسات تراجع أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية
180	الفرع الأول: انعكاسات تراجع أسعار النفط على الميزان التجاري
182	الفرع الثاني: انعكاسات تراجع أسعار النفط على الناتج المحلي الخام

183	الفرع الثالث: انعكاسات تراجع أسعار النفط على الميزانية العامة
185	المبحث الثاني: تقييم فعالية نظام الجباية العادية باستخدام مؤشرات مالية واقتصادية خلال الفترة (1992-2019)
186	المطلب الأول: تقييم نظام الجباية العادية باستخدام مؤشر المردودية
186	الفرع الأول: مؤشر الحصيللة الجبائية
188	الفرع الثاني: مؤشر معدل التنفيذ (معدل تنفيذ الجباية العادية)
190	الفرع الثالث: مؤشر تكلفة تحصيل الجباية العادية
191	المطلب الثاني: تقييم نظام الجباية العادية من خلال مؤشر المرونات
191	الفرع الأول: مرونة الجباية الكلية
193	الفرع الثاني: مرونة الجباية العادية
195	الفرع الثالث: مرونة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة
197	الفرع الرابع: مرونة مكونات الجباية العادية
198	المطلب الثالث: تقييم نظام الجباية العادية من خلال مؤشر الضغط الجبائي
198	الفرع الأول: تطور الضغط الجبائي الإجمالي
200	الفرع الثاني: الضغط الجبائي خارج المحروقات
203	الفرع الثالث: الضغط الجبائي المباشر وغير المباشر
204	المطلب الرابع: تقييم نظام الجباية العادية بالاعتماد على معدل النمو الاقتصادي
207	المبحث الثالث: مساهمة الجباية العادية في الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)
207	المطلب الأول: عرض وتحليل موارد الميزانية العامة
208	الفرع الأول: موارد الميزانية العامة
211	الفرع الثاني: مكانة مكونات الجباية العادية ضمن الموارد العامة خلال الفترة (1992-2019)
215	المطلب الثاني: عرض وتحليل نفقات الميزانية العامة
218	المطلب الثالث: مساهمة مكونات الجباية العادية في تمويل النفقات العامة
222	المطلب الرابع: مساهمة مكونات الجباية العادية في تمويل نفقات التشغيل
227	المبحث الرابع: الموارد غير العادية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)
227	المطلب الأول: صندوق ضبط الإيرادات وتمويل العجز خلال الفترة (2000-2019)
227	الفرع الأول: مبررات وأهداف إنشاء صندوق ضبط الإيرادات
229	الفرع الثاني: موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر
231	الفرع الثالث: وضعية صندوق ضبط الإيرادات في ظل تغير أسعار النفط خلال الفترة

	(2019-2000)
232	الفرع الرابع: مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية خلال الفترة (2019-2000)
236	المطلب الثاني: ترشيد النفقات العامة
240	المطلب الثالث: التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي
240	الفرع الأول: التمويل التقليدي
241	الفرع الثاني: التمويل غير التقليدي
245	المطلب الرابع: اقتراح بإدماج الاقتصاد غير الرسمي كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة
246	الفرع الثاني: تطور الاقتصادي غير الرسمي في الجزائر
247	الفرع الثاني: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر
249	الفرع الثالث: تقدير حجم التهرب الجبائي بعد حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة (2017-1992)
251	الفرع الرابع: أثر التهرب الجبائي على تمويل/تضخيم عجز العامة خلال الفترة (1992-2017)
253	خلاصة الفصل
287-255	الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2019-1992)
255	تمهيد
256	المبحث الأول: منهجية الدراسة
256	المطلب الأول: تقديم نموذج اشعة الانحدار الذاتي VAR
256	الفرع الأول: النموذج العام لأشعة الانحدار الذاتي VAR
258	الفرع الثاني: استقرارية نموذج VAR
259	الفرع الثالث: تقدير مسار الانحدار الذاتي VAR
264	المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية
265	الفرع الأول: دالة الارتباط الذاتي
266	الفرع الثاني: اختبارات التوزيع الطبيعي (Normality tests)
267	الفرع الثالث: اختبارات جذر الوحدة (Unit root tests)
270	المطلب الثالث: تحليل السببية في نموذج VAR
270	الفرع الأول: سببية قرانجر (Granger causality)
272	الفرع الثاني: سببية تودا ياماماتو (Toda Yamamoto causality)

274	المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة
273	المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة
273	المطلب الثاني: دراسة وصفية تحليلية للبيانات
275	المطلب الثالث: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة
277	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة
277	المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة
278	المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR
278	الفرع الأول: تحديد درجة تأخير النموذج
279	الفرع الثاني: تقدير نموذج VAR
279	المطلب لثالث: اختبار استقرار نموذج VAR المقدر
280	المبحث الرابع: اختبار السببية، تحليل الصدمات ودوال الاستجابة
280	المطلب الأول: اختبار السببية بين المتغيرات المختلفة للنموذج
281	المطلب الثاني: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة
284	المطلب الثالث: تفكيك التباين
287	خلاصة الفصل
288	خاتمة
296	قائمة المراجع
312	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	أفضل 10 صناديق سيادية في العالم لسنة 2021	60
(2-1)	التوزيع الإقليمي للإصدارات الدولية والمحلية للصكوك الإسلامية خلال الفترة (2001-2020)	68
(3-1)	تقديرات وأداء العجز الكلي للميزانية العامة ومصادر تمويله خلال الفترة (2009-2019)	75
(1-2)	سلم الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية لسنة 2008	115
(2-2)	نسب الضريبة على الثروة	125
(3-2)	تعريفات رسم المرور على الكحول	128
(4-2)	توزيع حصيلة الرسم على القيمة على المضافة	135
(5-2)	تعريفات الرسم الداخلي على الاستهلاك	136
(6-2)	تعريفات الرسم على المنتجات البترولية	137
(7-2)	تعريفات رسم الطابع	138
(8-2)	تعريفات حقوق التسجيل	139
(9-2)	تكلفة النفقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)	149
(10-2)	نسبة النفقات الجبائية إلى الجباية العادية والنتاج المحلي الخام في الجزائر	149
(1-3)	تطور حجم الطلب العالمي للنفط الخام خلال الفترة (2010-2019)	176
(2-3)	تطور إنتاج النفط في العالم بحسب المناطق خلال الفترة (2010-2019)	176
(3-3)	تطور الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط بحسب المناطق خلال الفترة (2010-2019)	177
(4-3)	تطور رصيد الميزان التجاري على ضوء تغير أسعار النفط خلال الفترة (1997-2019)	180
(5-3)	تطور الناتج المحلي الخام على ضوء تغير أسعار النفط خلال الفترة (1992-2019)	182
(6-3)	تطور توازن الميزانية العامة على ضوء تغير أسعار النفط خلال الفترة (1992-2019)	183
(7-3)	تطور الحصيلة الجبائية خلال الفترة (1992-2019)	186
(8-3)	تطور مؤشر معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019)	188
(9-3)	تطور تكلفة تحصيل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	190
(10-3)	مرونة الجباية الكلية خلال الفترة (1992-2019)	191
(11-3)	مرونة الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019)	193
(12-3)	تطور مرونة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة خلال الفترة (1992-2019)	195
(13-3)	تطور الضغط الجبائي الإجمالي خلال الفترة (1992-2019)	199
(14-3)	تطور الضغط الجبائي خارج المحروقات خلال الفترة (1992-2019)	201
(15-3)	تطور الضغط الجبائي المباشر وغير المباشر خلال الفترة (1992-2019)	203
(16-3)	تطور حصيلة الجباية العادية والنتاج المحلي الخام خلال الفترة (1992-2019)	215

قائمة الجداول

208	تطور إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)	(17-3)
211	تطور مساهمة مكونات الجباية العادية في الإيرادات العامة خلال الفترة (1992-2019)	(18-3)
215	تطور النفقات العامة خلال الفترة (1992-2019)	(19-3)
219	دور الإيرادات العامة في تمويل النفقات العامة خلال الفترة (1992-2019)	(20-3)
223	إسهامات مكونات الجباية العادية في تمويل نفقات التشغيل خلال الفترة (1992-2019)	(21-3)
231	تغير إيرادات صندوق ضبط الإيرادات وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2019)	(22-3)
232	استخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2019)	(23-3)
242	حجم الإصدار التمويلي غير التقليدي خلال الفترة (2017-2019)	(24-3)
243	استخدامات التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	(25-3)
244	مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2017-2019)	(26-3)
248	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي نسبة للناتج المحلي الخام خلال الفترة (1992-2017)	(27-3)
249	حجم التسرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1992-2017)	(28-3)
251	تطور رصيد الميزانية العامة بعد توظيف التهرب الضريبي للفترة (1992-2017)	(29-3)
275	الخصائص الإحصائية لتطور مؤشرات الدراسة خلال الفترة (1992-2019)	(1-4)
277	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	(2-4)
279	نتائج اختبار تحديد درجة تأخير النموذج المتلى	(3-4)
283	تحليل الصدمات ودوال الاستجابة	(4-4)
284	نتائج تجزئة تباين حد الخطأ	(5-4)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	العلاقة الدائرية بين الإصدار النقدي وعجز الميزانية العامة	53
(2-1)	التوزيع الجغرافي للصناديق السيادية في العالم لسنة 2020	61
(3-1)	توزيع الصناديق السيادية حسب قطاعات الاستثمار لسنة 2020	62
(4-1)	تطور الصناديق السيادية وفق معيار الدخل حسب SWFI للفترة (2000-2015)	64
(5-1)	إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا خلال الفترة (2001-2020)	67
(6-1)	إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية دوليا خلال الفترة (2001-2020)	70
(7-1)	إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية محليا خلال الفترة (2001-2020)	70
(8-1)	أنواع الصكوك الإسلامية	72
(1-2)	منحنى لافر Laffer	104
(1-3)	تطور الميزان التجاري على ضوء تغير أسعار النفط خلال الفترة (1997-2019)	182
(2-3)	تطور الناتج المحلي الخام على ضوء تغير أسعار النفط خلال الفترة (1992-2019)	183
(3-3)	تطور رصيد الميزانية العامة، الجباية البترولية وأسعار النفط خلال الفترة (1992-2019)	185
(4-3)	تطور الإيرادات الجبائية خلال الفترة (1992-2019)	187
(5-3)	معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019)	189
(6-3)	تطور مرونة الجباية الكلية خلال الفترة (1992-2019)	192
(7-3)	تطور مؤشر مرونة الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019)	194
(8-3)	تطور مرونة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة خلال الفترة (1992-2019)	196
(9-3)	تطور مرونة مكونات الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019)	197
(10-3)	تطور الضغط الجبائي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)	200
(11-3)	تطور الضغط الجبائي خارج المحروقات خلال الفترة (1992-2019)	201
(12-3)	تطور الضغط الجبائي المباشر وغير المباشر في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)	204
(13-3)	تطور معدل نمو الجباية العادية نسبة والناتج المحلي الخام خلال الفترة (1992-2019)	205
(14-3)	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1992-2019)	209
(15-3)	مساهمة الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية خلال الفترة (1992-2019)	211
(16-3)	تطور مساهمة مكونات الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019)	213
(17-3)	تطور معدل نمو النفقات العامة خلال الفترة (1992-2019)	216
(18-3)	تطور النفقات العامة خلال الفترة (1992-2019)	217
(19-3)	مساهمة الإيرادات العامة في تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)	220
(20-3)	تطور نسب فائض و/أو عجز الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)	221
(21-3)	اسهامات مكونات الجباية العادية في تمويل نفقات التسيير خلال الفترة (1992-2019)	224

قائمة الأشكال

224	تطور نسبة تغطية مكونات الجباية العادية لنفقات التشغيل خلال الفترة (1992-2019)	(22-3)
232	تطور إيرادات صندوق ضبط الإيرادات وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2019)	(23-3)
233	تطور استخدامات ورصيد FRR خلال الفترة (2000-2019)	(24-3)
235	مساهمة FRR في تمويل عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2019)	(25-3)
239	تطور النفقات العامة خلال الفترة (2013-2019)	(26-3)
243	استخدامات التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	(27-3)
245	مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2017-2019)	(28-3)
248	حجم الاقتصاد غير الرسمي مقارنة مع PIB في الجزائر خلال الفترة (1992-2017)	(29-3)
250	تطور حجم التهرب الضريبي مقارنة بالجباية العادية خلال الفترة (1992-2017)	(30-3)
252	تطور رصيد الميزانية العامة بعد إدماج التهرب الجبائي خلال الفترة (1992-2017)	(31-3)
280	نتائج استقرارية النموذج	(1-4)
282	المنحنيات البيانية للصدمات وتحليل الاستجابة	(2-4)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(1)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار ADF	313
(2)	نتائج تقدير نموذج VAR	314
(3)	نتائج اختبار سببية قرانجر Granger Causality	315
(4)	وضعية الخزينة العمومية خلال الفترة (1999-1992)	316
(5)	وضعية الخزينة العمومية خلال الفترة (2019-2000)	317
(6)	وضعية الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2019-2000)	318
(7)	وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2019-2000)	319

قائمة المختصرات

Budg Pub	Budget publique	الميزانية العامة
Déf Budg	Déficit de la Budget Publique	عجز الميزانية العامة
Pol Econ	Politique Economique	السياسة الاقتصادية
Pol Finan	Politique Financier	السياسة المالية
Pol Fisc	Politique Fiscale	السياسة الجبائية
R Pub	Recette publique	الإيرادات العامة
Dép Pub	Dépense Publique	النفقات العامة
F Ordin	Fiscalité Ordinaire	الجباية العادية
F Pétr	Fiscalité Pétrolière	الجباية البترولية
S Fisc	System Fiscale	النظام الجبائي
DGI	Direction générale des impôts	المديرية العامة للضرائب
C.D.I	Centre Des Impôts	مراكز الضرائب
I.R.G	Impot sur le Revenue Global	الضريبة على الدخل الإجمالي
I.B.S	Impot sur les Bénéfices des Sociétés	الضريبة على ارباح الشركات
T.V.A	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
I.D.T.A.	Impôts Directs et Taxes Assimilées	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
I.N.D	Impôts Indirects	الضرائب غير المباشرة
T.C.A	Taxes sur Chiffre d’Affaire	الرسوم على رقم الأعمال
D.Dn	Droits des Douane	الحقوق الجمركية
P.I.B	Produit Intérieur Brute	الناتج المحلي الخام
F.M.I	Fond Monétaire International	صندوق النقد الدولي
O.C.E.D	Organisation de coopération et de développement économiques	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
O.N.S	Office Nationale de Statistique	الديوان الوطني للإحصائيات
S.W.E	Sovereign Wealth Fund	صناديق الثروة السيادية
S.W.E.I	Sovereign Wealth Fund Institute	معهد الصناديق الثروة السيادية
I.I.F.M	International Islamic Financial Market	السوق المالي الإسلامي الدولي
ANADE	Agence Nationale d’appui et de développement de l’entreprenariat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
CNAC	Caisse Nationale Assurance sur Chômage	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANJEM	Agence Nationale de gestion du micro-crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

مقدمة

تمهيد:

لطالما يعكس الوضع المالي للميزانية العامة الوضع الاقتصادي للبلد سواء كان متقدما أو ناميا، ويتغير الوضع المالي للميزانية العامة بتغير وظائف الدولة الناتجة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، فبعد أن كانت الدولة الحارسة إبان المدرسة التقليدية تعمل على توفير الأمن الداخلي والقضاء، كان الوضع المالي متوازن توازنا محاسبيا ولا يقبل وجود عجز في الميزانية العامة، إلا أنه سرعان ما تغيرت الظروف الاقتصادية وما تبعها من تغير في وظائف الدولة ليتعدى ذلك الأمن الداخلي والقضاء والدفاع ليشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وهذا بعد ظهور مفهوم الدولة المتدخلة إبان المدرسة الحديثة، حيث بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتبعه زيادة في الاعتمادات وفرض الكثير من أساليب التمويل من هنا برزت أهمية الميزانية العامة كأداة لضبط الموارد والنفقات ومنه رصيد الميزانية العامة فائضا كان أو عجزا، ويتعاضد وظائف الدولة والذي صاحبه زيادة في النفقات العامة في ظل حجم الموارد المحدود ما ينتج عنه عجز في الميزانية العامة باستمرار وتكرار هذا الوضع، ما جعل من عجز الميزانية العامة عجزا اقتصاديا أكثر منه عجز مالي.

يمتاز الاقتصاد الجزائري بثنائية مصادر التمويل ما يجعله يستمر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص وهو ما تؤكدته المخططات التنموية المشيدة خلال العقدين الماضيين، ولعبت الجباية البترولية دورا كبيرا في تمويل هذه المخططات، كما سمحت بإنشاء صندوق لضبط الإيرادات الفائضة عن الجباية البترولية الموجهة للميزانية العامة بهدف تحقيق الاستقرار المالي لهذه الأخيرة وتسديد المديونية الخارجية من جهة، وحفظ حقوق الأجيال المقبلة من الثروات الطبيعية من جهة أخرى، في حين المصدر الثاني يتمثل في الجباية العادية العائدة للخزينة العمومية من مختلف الضرائب والرسوم المقتطعة. إلا أنّ الجباية العادية لم تحقق مكانة معتبرة في هيكل الميزانية العامة واحتفظت بالمرتبة الثانية بعد الجباية البترولية، وهذه الأخيرة سرعان ما تتراجع حصيلتها متأثرة بانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ما يجعل الميزانية العامة تحقق رصيدا ساليا معبرا على العجز المالي الذي تم التحكم فيه وجعل منه عجزا اقتصاديا لعقدين من الزمن، إلا أنه وبعد الصدمة النفطية لمنتصف سنة 2014 خرج عجز الميزانية العامة عن السيطرة المالية والاقتصادية ما جعل منه عجزا هيكلي.

بعد أن كانت الحكومة تتطلع لانتعاش الجباية البترولية بارتفاع أسعار النفط جرّاء الانخفاض الحاد المحقق، اعتمدت الخزينة العمومية مطلع سنة 2016 العديد من الأساليب والسياسات الرامية إلى الحد من شدة عجز الميزانية العامة على غرار أدوات السياسة المالية والإقتصادية، إلى جانب ذلك تم الاهتمام

بالجباية العادية كمصدر رئيسي لتعويض الجباية البترولية، من خلال العمل على الرفع من مردوديتها عن طريق الإصلاحات الجبائية المستمرة منذ 1992 وذلك في إطار الجلسات الوطنية للإصلاح الجبائي كسياسة لتفعيل نظام الجباية العادية التي شملت عدة جوانب على غرار نظام التحفيزات الجبائية بهدف محاربة الغش الجبائي، كما صاحبه فرض زيادات في معدلات بعض الضرائب والرسوم التي تمتاز بالمرونة من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية، بما يسمح بتوفير الموارد لتغطية التراجع في الجباية البترولية من جهة وتوفير التمويل اللازم للاعتمادات المالية في الميزانية العامة التي سجلت تطورا إيجابيا مقارنة بالموارد من جهة أخرى.

أولا: الإشكالية

يعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النامية الريفية من التبعية للقطاع النفطي الذي يتميز بعدم الاستقرار والتقلبات الحادة في أسعار النفط في شكل صدمات نفطية ما ينتج عنها اختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية سواء ما تعلق منها بالمؤشرات الخارجية أو الداخلية، كما تعدّ الصدمة النفطية لسنة 2014 أهم الصدمات النفطية التي انعكست سلبا على الاقتصاديات الريفية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، الأمر الذي انعكس على الوضع السلبي للميزانية العامة بعد تأثرها بانخفاض الجباية البترولية ما جعل الاهتمام بالجباية العادية الخيار الأمثل لتوفير الموارد اللازمة لتمويل عجز الميزانية العامة في الوقت الذي تعددت فيه الأساليب والأدوات.

مما سبق تم طرح إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما مدى فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة على ضوء تراجع أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)؟

وللإحاطة أكثر بجوانب الإشكالية المطروحة تم تقسيم السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية:

- ما هي أسباب تحقق العجز في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)؟
- ما مدى مساهمة السياسة الجبائية في الحدّ من عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)؟
- ما هي الآليات المعتمدة في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)؟
- هل تؤثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)؟

ثانيا: الفرضيات

إجابة منا على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- عدم مواكبة الإيرادات العامة للنمو المستمر للنفقات العامة يعدّ أهم الأسباب المؤدية إلى تحقيق العجز على مستوى الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)؛
- ساهمت السياسة الجبائية في الحدّ من عجز الميزانية العامة في الجزائر بإعداد نظام جبائي يمتاز بالمرونة يشتمل على جملة من الضرائب والرسوم والتي تسمح بتعظيم الاقتطاع الجبائي الذي يدرّ على الخزينة العمومية موارد مالية وفيرة؛
- اعتمدت الخزينة العمومية في سبيل تمويل عجز الميزانية العامة على جملة من السياسات والتدابير والاجراءات والتي تتبع عن السياسة المالية.
- هناك تأثير لمكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019).

ثالثا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها انطلاقا من الاعتبارات الآتية:

- الأهمية الاقتصادية التي تحظى بها الميزانية العامة على مستوى النظم الاقتصادية المتقدمة منها والنامية، فحدوث عجز في الميزانية العامة يكون بمثابة عجز في النظم الاقتصادية ككل؛
- اعتبار الضريبة إحدى الموارد الهامة لتغطية النفقات، كما أنها تبقى الوسيلة المثلى والوحيدة التي يمكن للحكومة استعمالها والتأثير بها على الحياة الاقتصادية دون الخضوع أو الارتباط بعوامل خارجية؛
- تأثير حصيلة إيرادات الجباية البترولية بتغييرات الأسواق العالمية البترولية وكيفية انعكاس هذه التغيرات على الميزانية العامة بالخصوص والاقتصاد الوطني بالعموم؛
- إن الجباية العادية تلعب دورا هاما في الاقتصاد، واستعمالها كوسيلة لتمويل الميزانية وتغطية نفقاتها، إذ تعتبر من أهم مصادر الإيرادات العامة لدولة، وأنها أصبحت بديلا ضروريا من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية كون مردود الجباية البترولية تربطه متغيرات خارجية لا يمكن التحكم فيها.

رابعا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن اختصارها في ما يلي:

- إبراز أهم الآليات المعتمدة في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)؛
- إبراز أهمية الجباية العادية كمورد دوري في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)؛
- تحديد أهم المعوقات والعراقيل التي تحدّ من فعالية الجباية العادية ومنه فعالية النظام الجبائي ككل؛

- الوقوف على مدى كفاءة وجاهزية الجهاز الإداري الجبائي وكذا مواكبته لعصر الرقمنة والتي تسهم في الرفع من درجة تنفيذ السياسة الجبائية من جهة ومنه المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة مثلى، ومن جهة أخرى دلالة على مواصلة واستمرار الإصلاحات الجبائية من خلال تبسيط مختلف مراحل الجبائية من تحديد الوعاء، التصفية والتحصيل؛
- الوقوف على مدى تحقيق النظام الجبائي الحالي للأهداف المرجوة كالرفع من الحصيلة وغيرها وهذا بعد مرور ثلاثة (03) عقود من الزمن من القيام بالإصلاح الجبائي ضمن الإصلاحات الاقتصادية المستمرة والمتتالية.
- اقتراح آليات حديثة للرفع من فعالية نظام الجبائية العادية في الجزائر وتطوير الإدارة الجبائية بما يتماشى وتحقيق أهداف النظام الجبائي والسياسة الجبائية ككل، لينعكس بذلك على الرفع من الحصيلة الجبائية ومنه المساهمة أكثر في تحقيق توازن الميزانية العامة؛
- محاولة إعطاء بعد كمي لأثر الجبائية العادية على توازن الميزانية العامة في الجزائر بالاعتماد على البيانات المالية للاقتصاد الجزائري كمدخلات للاقتصاد القياسي باستخدام برنامج (EViews 12)؛
- إعداد دراسة أكاديمية تتضمن تشخيص حقيقي وشامل لمجريات الاقتصاد الوطني على مستوى الشق المالي خلال الفترة (1992-2019)، مع إمكانية وضع توقع واستشراف للوضع التي ستؤول إليه الميزانية العامة وبالتالي الاقتصاد الوطني خلال الخمس (05) سنوات المقبلة؛
- توفير مرجع إضافي حديث للطلبة يعكس علاقة السياسة الجبائية بالميزانية العامة في الجزائر يحوي على آخر الإحصائيات والبيانات المالية؛
- إبراز دور الأساليب الكمية في قياس أثر إيرادات الجبائية العادية على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

خامسا: دوافع اختيار الموضوع

- توجد أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا لدراسة هذا الموضوع يمكن ذكرها فيما يلي:
- الرغبة في البحث في مجال السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية وسياسة الميزانية العامة بشكل خاص؛
- قلة الدراسات التي سبقت وتناولت هذا الموضوع، إضافة إلى ذلك ارتباطه ارتباطا وثيقا بتخصص إدارة مالية (إدارة مالية عامة)؛

- الاهتمام المتزايد بنظام الجباية العادية والضرائب بشكل عام خاصة في الجزائر، والوضع الراهن للاقتصاد الوطني لا سيما بعد تأثره بالصدمة النفطية لسنة 2014 والتي عادت عليه بتراجع كبير في الجباية البترولية وكذلك تآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات؛
- الحاجة إلى تشخيص أكثر للوضع الاقتصادي في الجزائر والذي يعاني من التبعية النفطية، ومن ثم تحديد آليات ومصادر تمويل عادية للخزينة العمومية كبديل للجباية البترولية، تسمح بتمويل التنمية الاقتصادية ومنه تحقيق التوازن في الميزانية العامة لا سيما في ظل الظروف الحالية.

سادسا: حدود الدراسة

تستدعي دراستنا لهذا الموضوع التقيد بإطار مكاني وزماني كما يلي:

- الإطار المكاني:** اقتصر على دراسة حالة الجزائر على المستوى الاقتصادي الكلي من خلال معرفة السياسات والإجراءات المستخدمة في تمويل عجز الميزانية العامة، وتحديد مدى مساهمة الجباية العادية بمختلف مكوناتها في تمويل الميزانية العامة وتحقيق التوازن بعد غيابه لعقدين من الزمن.
- الإطار الزمني:** عالجت الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى غاية سنة 2019، وتم التركيز الدراسة التطبيقية في شقيها التحليلي والقياسي على هذه الفترة، إلا أنه ومن شروط تحديد نموذج اقتصادي أمثل يسمح بتحقيق نتائج دقيقة ألا وهو حجم العينة الكبير. وهو ما يتنافى وحجم العينة محل الدراسة المقدر بـ (28) مشاهدة فقط.

سابعا: منهج الدراسة

- للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل توظيف المفاهيم المصطلحات وسرد الأفكار، كما استخدمنا المنهج التحليلي لتقييم فعالية نظام الجباية العادية وأداء الميزانية العامة، ثم استخدمنا المنهج الإحصائي عن طريق استخدام الأسلوب القياسي لمعرفة أثر إيرادات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة، حيث تعتمد الدراسة القياسية على برنامج (Eviews.12) لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة. وعلى قاعدة بيانات للمتغيرات المستقلة (الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال، ضرائب الطابع والتسجيل، والحقوق الجمركية)، والمتغير التابع (رصيد الميزانية العامة) خلال الفترة (1992-2019). حيث تم تدعيم هذه المناهج بكل من القوانين والتشريعات الجبائية، البيانات المالية والإحصائية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري المحصلة من قبل وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات وبعض المنظمات الدولية.

ثامنا: صعوبات الدراسة

واجهتنا صعوبات أثناء مرحلة إعداد هذه الدراسة والتي من المكن الإشارة إليها بغرض تفاديها مستقبلا، ولعل أهم هذه الصعوبات مايلي:

- قلة المراجع وخاصة الكتب التي تعالج مواضيع عجز الميزانية العامة، الأنظمة الجبائية وكل ما يتعلق بطرق التحصيل الجبائي الفعال؛
- ندرة الدراسات السابقة المتخصصة في مجال الأنظمة الجبائية ونظام الجباية العادية على وجه الخصوص في الجزائر وإن توفرت فهي قديمة نسبيا؛
- تضارب البيانات والاحصائيات المتعلقة بالجباية العادية الصادرة عن مختلف الهيئات الرسمية الوطنية والدولية على غرار وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي،...
- صعوبة توفر البيانات والاحصائيات في الجزائر من قبل الجهات الرسمية والتي تغطي السنة الأخيرة (2020) من فترة الدراسة، والمتعلقة بكل من الإيرادات الجبائية ورصيد الميزانية العامة ما أجبرنا على تعديل فترة الدراسة، في حين غياب كلي لبيانات الاقتصاد غير الرسمي.

تاسعا: الدراسات السابقة

برزت مجموعة من البحوث والدراسات التي حاولت التطرق إلى موضوع دراستنا إلا أنها لم تلم بكل متغيرات الدراسة، واقتصرت على تناول عجز الميزانية العامة كمتغير تابع مع اختلاف المتغير المستقل بتغير الدراسات، وأهم هذه الدراسات مايلي:

• **صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، كانت الدراسة حول ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، تناولت الدراسة الأطر النظرية لمتغيرات الدراسة من ترشيد الإنفاق العام وموارده في الاقتصاد الإسلامي، وكذا عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، ثم إبراز الدور الذي يلعبه ترشيد الإنفاق العام في تمويل هذا العجز.

• **بوزيد سفيان: "عوائد التحصيل الجبائي ومساهماتها في الميزانية العامة للدولة"،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2015-2016)، عالجت الدراسة مدى مساهمة التحصيل الجبائي في الميزانية العامة للدولة، وتناول الباحث من خلالها المفاهيم الأساسية للميزانية العامة، مع الإشارة إلى طبيعة هيكل النظام الضريبي الجزائري، وتطرق فيما بعد إلى مكانة التحصيل الجبائي ضمن السياسة المالية، ليقف على أهمية كل من الجباية العادية و الجباية البترولية في الميزانية العامة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني، والجباية العادية تأخذ مكانة ثانوية مقارنة بالريع البترولي مما أدى إلى عدم وضوح السياسة الجبائية المتبناة، كما أن السياسة الضريبية في الجزائر حققت العديد من التطورات غير أنها لم تستطع أن تحقق هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

• **حمو زعبي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية تجربة بعض الدول الإسلامية والغربية،** أطروحة مقدمة متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016/2017، تعالج هذه الدراسة موضوع تمويل عجز الموازنة العامة بالصكوك الإسلامية من خلال عرض أهم التجارب الإسلامية منها والغربية، حيث فبعد أن تمّ التعريف بمتغيرات الدراسة من عجز الميزانية العامة والمناهج الفكرية لعلاجها، وكذا التعريف بالصكوك الإسلامية، فقد تناولت الدراسة أهم النماذج الرائدة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بالصكوك الإسلامية على غرار ماليزية، السودان، بريطانيا، فرنسا وألمانيا، كما تم اقتراح نموذج لتمويل عجز الميزانية العامة بالصكوك الإسلامية لحالة الجزائر.

خلصت الدراسة إلى أنّ الصكوك الإسلامية أداة فعالة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة والمساهمة في تحقيق التنمية، وأنه يمكن استخدامها في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر لا سيما في الوضع الاقتصادي الراهن بعد تراجع الجباية البترولية المتأثرة بالأزمة النفطية، ويتم تمويل العجز في الجزائر من خلال تمويل المشاريع التنموية.

• **زهيرة غالمي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية-عرض تجارب دولية-**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2016/2017، عالجت الباحثة إشكالية مدى مساهمة البدائل التمويلية الإسلامية المقترحة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، والتي تختلف أسسها ومنطلقاتها عن النظم الاقتصادية الوضعية وذلك في ظل الظروف والمستجدات العالمية، وقد تطرقت في مجمل الدراسة إلى الأسباب الكامنة وراء حدوث عجز الميزانية العامة ثم الآليات المستخدمة في علاجه، أما على المستوى الإسلامي فتطرقت الدراسة إلى إبراز البدائل الشرعية المستخدمة في تمويل عجز الميزانية على غرار الزكاة، الوقف والتكافل الاجتماعي، كما تمت الإشارة إلى إمكانية اللجوء إلى الصكوك الإسلامية.

وخلصت الدراسة إلى أنّ عجز الميزانية العامة في الاقتصاد التقليدي لا يمكن تمويله، فوجوده يؤدي إلى الرفع من حجم الدين العمومي ما ينتج عنه زيادة الإنفاق المخصص لفوائد وأقساط الدين،

إضافة إلى ظاهرة التضخم، أما في الاقتصاد الإسلامي فعجز الميزانية العامة يكون ذو طبيعة مؤقتة، ويمكن تمويله بالصيغ الإسلامية التي تكون أكثر فاعلية مقارنة بالسياسات الاقتصادية الانكماشية التي تقترحها المؤسسات الدولية.

• **نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في تغطية عجز الموازنة العامة في ظل الأزمات الاقتصادية،** الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه قدمت بكلية العلوم الاقتصادية، لجامعة الجلفة سنة 2018/2019، وتمحورت إشكالية الدراسة حول مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج الموازنة العامة للدولة، مبرزتا في ذلك أهم الآليات والإجراءات المتبعة في الجزائر، تضمنت الدراسة عرض موضوع عجز الموازنة العامة للدولة، ثم تناولت الأهمية المالية والاقتصادية لترشيد الإنفاق الحكومي، إضافة إلى ذلك إبراز أهمية سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي كآلية لعلاج عجز الموازنة العامة في ظل الأزمات الاقتصادية،

توصلت الدراسة إلى أنّ الجزائر قد شرعت في تطبيق مجموعة من التدابير والسياسات لترشيد الإنفاق الحكومي منذ عام 2016 كإجراء احترازي لأزمة انهيار أسعار النفط منتصف عام 2014، إلا أنّ عملية ترشيد الإنفاق الحكومي ورغم النتائج الإيجابية المحققة فإنه لا يزال هدفا نظريا في سياسات الإنفاق الحكومي.

• **خديجة بوفغور، تقييم بدائل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة دراسة تحليلية مقارنة،** الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه قدمت لمعهد العلوم الاقتصادية بجامعة ميله سنة (2020/2021)، وقد عالجت من خلالها الباحثة مدى فعالية أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، توصلت الدراسة إلى أنّ الميزانية العامة في سبيل تمويل نفقاتها فإنها تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، وهذه الأخيرة عرضة لتغيرات أسعار النفط في السوق العالمية ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى انشاء صندوق ضبط الإيرادات لامتناس فائض الجباية البترولية واستخدامه في تحقيق استقرار الميزانية العامة، إضافة إلى ذلك تم اعتماد مجموعة من أساليب التمويل على غرار التمويل غير التقليدي، تخفيض قيمة العملة الوطنية، القرض السندي والإصلاح الضريبي وهذه الأساليب حققت تعافي لعجز الميزانية العامة على المدى القصير دون معالجته.

○ **تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة** بأنها دراسة حديثة تقيس فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019) وهي الدراسة التي تغطي المرحلة الأخيرة وبالتالي تعكس آثار أزمة النفط على الاقتصاد الوطني في جميع مراحلها ابتداء من 2015 إلى غاية سنة 2019، وكذلك إبراز أهمية إيرادات الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة في ظل شح الإيرادات العامة نتيجة

تأثر الجباية البترولية بالأزمة النفطية لسنة 2014 رغم آليات التمويل الأخرى المعتمدة والتي أثبتت عدم فعاليتها، إضافة إلى أن دراستنا استخدمت نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR وهو ما سيسمح بالحصول على نتائج دقيقة.

عاشرا: هيكل الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة من هذه الدراسة وقصد التوصل إلى نتائج دقيقة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

- **جاء الفصل الأول** بعنوان الاطار النظري لعجز الميزانية العامة وطرق تمويله، متناولا التعريف بمفهوم عجز الميزانية العامة بعد التعريف بهذه الأخيرة والإشارة توازنها المالي والإقتصادي، إلى جانب ذلك تم التطرق لأهم أسباب عجز الميزانية العامة وأهم مقاييسه وكذا مخاطر العجز في الميزانية العامة، ومن ثم النظريات الاقتصادية المفسرة له، وفي الأخير الإشارة إلى أهم الآليات والمصادر المعتمدة تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عن كل آلية.

- **أما الفصل الثاني** تم تخصيصه لنظام الجباية العادية في الجزائر وآليات تفعيلها، وذلك بإعطاء مقارنة نظرية عن السياسة الجبائية ومؤشرات فعاليتها، ثم النظام الجبائي كوسيلة لتنفيذ السياسة الجبائية ومنه الإصلاح الجبائي، كما تطرقنا إلى مكونات نظام الجباية العادية كمخرجات الإصلاح الجبائي لسنة 1992، وفي الأخير الإشادة بجملة من الإجراءات والسياسات التي من شأنها رفع حصيلة الجباية العادية في الجزائر وبالتالي تفعيلها.

- **بالنسبة للفصل الثالث** فهو ذو طابع تحليلي، يعالج آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)، بعد تسليطنا للضوء على الصدمات النفطية التي واجهت الاقتصاد الوطني والتعريف بها لا سيما صدمة 2014 وانعكاساتها على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، ثم عرضنا مكانة الجباية العادية ضمن هيكل الميزانية العامة، كذلك تم التطرق لقياس فعالية نظام الجباية العادية باستخدام مؤشرات كمية واقتصادية، وفي الأخير خلصنا إلى عرض أهم الآليات الأخرى المستخدمة في تمويل عجز الميزانية العامة خلال فترة الدراسة.

- **الفصل الرابع** فهو ذو طابع قياسي، يعالج أثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة، ومن أجل ذلك عملنا على تقسيم الإيرادات الجبائية حسب أهم مكوناتها إلى ضرائب مباشرة، ضرائب غير مباشرة، رسوم على رقم الأعمال، ضرائب الطابع والتسجيل وحقوق جمركية، وذلك لنبين تأثيرها على رصيد الميزانية العامة، وبالتالي فعاليتها، حيث تم دراسة خصائص متغيرات الدراسة ثم تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR.

الفصل الأول:

الإطار النظري لعجز الميزانية

العامّة وطرق تمويله

تمهيد:

ظهر عجز الميزانية العامة بتنامي دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بعد أن كان دورها مقتصر على الأمن، الدفاع والقضاء، ما حفز عجز الميزانية العامة على التوسع في أغلب اقتصاديات العالم، المتقدمة منها والنامية، وهذه الأخيرة أكثر عرضة، وأقل كفاءة، نظرا لغياب الموارد الفعالة لتغطيته لا سيما في ظل التزايد المستمر للنفقات العامة من جهة وعدم مرونة القطاع الإنتاجي ليستجيب والزيادة في الطلب الكلي من جهة أخرى، الأمر الذي يساهم في تحجيم الضغوطات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، الداخلية منها والخارجية، في سبيل توفير البدائل الممكنة لمجابهة توسع العجز في الميزانية العامة.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول الريفية هشاشة الاقتصاد الوطني المبني على الربيع، وهذا الأخير عرضة للصدمات القوية جراء تراجع أسعار النفط في السوق العالمية ما جعل عجز الميزانية العامة عجزا هيكليا بعدما كان عجز منظم، وهذا ابتداء من سنة 2014 التي شهد فيها تراجع حاد في الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى البحث عن البدائل المكنة لتمويل هذا العجز في ظل عدم كفاية الإيرادات العادية، وهو ما يسفر عن آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

من هنا أصبحت الحاجة إلى معرفة "عجز الميزانية العامة" حيث خصص هذا الفصل لتحديد نظرية الميزانية العامة، ونتطرق في صفحاته الأولى لنظرية الميزانية العامة ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ليتم بعدها تحديد مقاييس عجز الميزانية العامة وعرض أهم مسبباته التي يشترك فيها اقتصاديات دول العالم لا سيما النامية منها، وموقف مختلف النظريات الاقتصادية عبر تاريخ مختلف الوقائع الاقتصادية وأهم الطرق المستخدمة في تمويله، وهو ما تتضمنه المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: التوازن المالي والاقتصادي للميزانية العامة
- ❖ المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة، طرق قياسه وآثاره
- ❖ المبحث الثالث: النظريات المفسرة لعجز الميزانية العامة
- ❖ المبحث الرابع: طرق تمويل عجز الميزانية العامة وآثارها

المبحث الأول: التوازن المالي والاقتصادي للميزانية العامة

تعد الميزانية العامة أداة تعمل الدولة بواسطتها على تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف الطرق للإنفاق العام، وتترجم بشكل مدعم بالأرقام حسب اختيارات الحكومة، ومقدار ما تخصصه لكل وزارة من جهة، كما تبين الإيرادات العامة الواجب تحصيلها لتغطية النفقات اللازمة للقيام بالوظائف والمهام على الوجه المطلوب من جهة ثانية.

يقودنا الكلام عن الميزانية إلى الإشارة لنظرية الميزانية العامة، ثم دورها كأداة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي، وكذا التوازن المالي للميزانية العامة.

المطلب الأول: ظهور فكرة الميزانية العامة

منذ القدم تم تعريف فكرة الميزانية العامة من قبل الفكر المالي بين إيرادات ونفقات الدولة إلا أنها ارتبطت بتطور وظائفها ووجودها فتعني لفظة ميزانية في اللغة العربية بيان التوازن بين شيئين بينما في اللغة الانجليزية BUDGET وهي مشتقة من كلمة BOUGETTE التي تعني الكيس الذي يضع فيه الخازن الأموال فيها.

يعود أول ظهور للميزانية العامة إلى الحضارة المصرية التي استخدمت إنتاج واستهلاك القمح في سنوات الرخاء والقحط بإدارة نبي الله يوسف عليه السلام، وتعود مصر¹ أول من استخدم الميزانية لإدارة شؤونها الاقتصادية من خلال تخزين القمح في سنوات الرخاء لتوفيره في سنوات القحط وهذا ما يتجلى في وقتنا الحالي في نظرية الدورة الاقتصادية للميزانية العامة.

يعود أول ظهور للميزانية العامة في العصر الحديث إلى بريطانيا² التي استخدمتها في تحقيق مصير الشعوب في السيادة والحرية، وكان ذلك خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بعد ذلك تم تطبيقها في فرنسا والبلدان الأوروبية المتبقية في أوائل القرن التاسع عشر من خلال وثيقة "إعلان الحقوق"، التي أصدرها الملك شارل الأول في بريطانيا عام 1628 بعدها تم إصدار "دستور الحقوق" من طرف الملك "وليم الثالث" واتجاهات البرلمان بحتمية إدراك أساسيات استعمال المبالغ التي تحصل عليها من الجباية العامة لتأكيد جوازها، ثم انتشرت في فرنسا بعد ثورتها وإصدار دستور 1791-1793 حيث صارت السلطة التشريعية تسمح بالجباية والإنفاق لمدة سنة واحدة.

¹ محمد ساحل، المالية العامة، الطبعة الأولى، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر 2017، ص: 220.

² محفوظ برحماني، المالية العامة في التشريع الجزائري، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2015 ص: 108-109

بينما في الشرق وتحديدًا الصين شهدت الميزانية الحكومية تطورًا عاليًا لا مثيل له في العالم في ذلك الوقت وهذا راجع لاهتمامات الحكومة بتحكم وتوجيه الأموال إلى الخدمات العامة وإعداد وسائل تقويم جودة البرامج الحكومية والمستخدمة في هذه المجالات.

كما يعود أول ظهور للميزانية في العالم العربي إلى مصر أين أصدرت أول ميزانية في عام 1880، الأردن 1952، الكويت 1960.

فالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي كانت تضبط شؤونها بالمعايير الإسلامية الموافقة لها من حيث الإيرادات والنفقات من خلال صك العملة وتنظيم الميزانية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فوزير المالية آنذاك هو الخزناجي الذي يتكفل بمصاريف الدولة وتحكمه في الميزانية العامة لها، وبعد الاحتلال الفرنسي مباشرة تم إسقاط هذا النظام من قبل الاستعمار وألحقت أموال الجزائر بأموالها لكن الأمير عبد القادر لم يوافق على هذا العمل الإجرامي فبقي يدير شؤون دولته بالنظام الذي كانت تتبعه الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، وبعد انهيار دولة الأمير عبد القادر ظهرت عدة تنظيمات مالية لتمويل المقاومة الجزائرية لاسترجاع السيادة. فاندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 وضعت الدولة الجزائرية سلطة لها كلفت بتسيير شؤون الدولة، حيث شهدت 1957¹ تعيين شخص من لجنة التنسيق والتنفيذ بمهام إدارة مالية الثورة الجزائرية، فكانت ميزانيتها تأتي من التبرعات والاشتراكات وحتى المساعدات، وتنفق على شراء الأسلحة والذخائر والمؤونة الخاصة بجيش التحرير، والأجهزة التابعة للثورة.

شهد يوم 19 سبتمبر 1958 تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة وتعيين وزير المالية وأعضائه ومهامه، حيث الجزائر لم تتخذ نظامها القديم (الخزناجي) بل وضعت النظام الذي سنته فرنسا أثناء احتلالها للجزائر.

المطلب الثاني: نظرية الميزانية العامة

تحتوي الميزانية العامة على الإيرادات والنفقات العامة والمتوقعة لسنة قادمة، وتكون مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية، والتي تتوي الحكومة تنفيذها تحقيقًا لأهداف المجتمع، والكلام عن الميزانية يقودنا إلى الحديث عن تعريفها وبيان خصائصها، والتمييز بين مفهوم الميزانية والمفاهيم الأخرى المشابهة لها، ثم نتطرق للحديث إلى طبيعتها القانونية وأهميتها، وكذا مبادئها الضرورية التي لا بد من التقيد بها من أجل تنظيم محتواها وتقديمها في أبسط صورة.

¹ علي زغودو، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 69.

الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة

الميزانية العامة هي بمثابة مرآة عاكسة لخطة مالية واقتصادية للدولة تعمل من خلالها على تحقيق أهداف مالية، اقتصادية واجتماعية، بغية تطوير الاقتصاد الوطني، إذ تتضمن تقديرات مفصلة تقوم الحكومة بترجمتها وتجسيدها، بناءً على ما لديها من إحصاءات ومعلومات، لكل من إيراداتها ومصروفاتها خلال فترة معينة من الزمن عادة ما تكون سنة، تعرف بالسنة المالية

أولاً: تعريف الميزانية العامة:

تتعدد تعريفات الميزانية تبعاً لتعدد واختلاف الزاوية التي ينظر الباحث من خلالها، فهناك تعريف تستهدف التأكيد على جانب معين في الميزانية، وتعريف أخرى تتميز بالتفصيل بحثاً عن الشمول، في حين تطرق بعضها لمفهوم الميزانية بنظرة عامة موجزة، الأمر الذي جعل الباحثين لا يتفقون حول مفهوم موحد للميزانية، ويتجلى ذلك من خلال التعاريف التالية:

التعريف الأول: تعرف الميزانية العامة على أنها "الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ تشتمل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق".¹

التعريف الثاني: الميزانية العامة هي بمثابة سجلا لما تتفقه السلطة التنفيذية وما تحصله من مبالغ خلال مدة زمنية محددة تقدر عادة بسنة واحدة، وتعكس الميزانية بما تتضمنه من نفقات وإيرادات المبالغ المرصودة لكل منهما، برنامج عمل الحكومة لفترة مستقبلية على الصعد السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.²

الميزانية العامة في التشريع الجزائري:

عرفها المشرع الجزائري الميزانية في المادة 03 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية بأن "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".

¹ مصباح حراق، اقتصاديات المالية العمومية مع الاسقاط على حالة الجزائر بالإشارة إلى القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، النشر الجامعي الجديد، بدون طبعة، الجزائر، 2021، ص: 170.

² سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، لبنان، 2009، ص: 327.

حسب المادة 06 من القانون 17-84 المجسّد لقوانين المالية: "الميزانية العامة بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية* والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".

حسب المادة 14 من القانون العضوي الجديد 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر المعدّل للقانون 17-84 فقد عرّفها: "تقدّر موارد ميزانية الدولة وعبائها وتبيّن في الميزانية العامة على شكل إيرادات ونفقات وتحدد هذه الموارد والأعباء ويرخص بها سنوياً بموجب قانون المالية وتوزع حسب الأحكام المنصوص عليها في القانون".

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للميزانية العامة فهي عبارة عن وثيقة مالية تتضمن إيرادات ونفقات الدولة تعكس خطة مالية لفترة زمنية تقدر غالباً بسنة من أجل تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية، ويتم إعتماؤها بعد إجازتها من طرف السلطة التشريعية.

مما سبق ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أهم خصائص الميزانية العامة والتي أبرزها مايلي:

■ **الميزانية العامة خطة مالية للدولة:** فهي تتضمن جميع أوجه الإنفاق للدولة خلال السنة المالية القادمة كما تتضمن وسائل تمويلها.

■ **الصفة التقديرية للميزانية العامة:** إن جداول النفقات، وجداول الإيرادات، التي تتكون منها وثيقة الميزانية العامة، ما هي إلا تقديرات متوقعة لنفقات الدولة وإيراداتها.

■ **سنوية الميزانية العامة:** تحضر الميزانية العامة لمدة سنة واحدة في معظم دول العالم (قاعدة السنوية)، وهناك استثناءات لوضع ميزانيات لمدة أقل من سنة، أو لمدة أطول من سنة لمواجهة بعض الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد.

■ **إجازة الجباية والإنفاق:** قبل البدء في تنفيذ الميزانية، فلا بد أن تعرض على السلطة التشريعية للبلاد للموافقة عليها، وإجازتها ومن هنا تتضح علاقة الميزانية العامة بالسلطة التشريعية، فهي تصدر عنها، ولا تصبح نافذة المفعول إلا بعد تصديقها منه.

■ **الميزانية العامة تعكس الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تتبناها الدولة:** تتضمن الميزانية العامة برامج ومشاريع ستنفذ خلال السنة المالية المقبلة (وأحياناً في السنوات المالية التي تليها)، وتكون هذه

* قانون المالية يعتبر بمثابة النص الذي يجيز صرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات العامة الموضحة في الميزانية العامة، وبالتالي فهو المرخص بتنفيذ الميزانية العامة، وإضفاءها الصفة القانونية (الإلزامية في التنفيذ) بعدما كانت مجرد وثيقة توقعية.

البرامج والمشاريع مدرجة ضمن خطة التنمية للدولة، ويؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تنبأها فهي تعتبر وسيلة تساعد لتحقيقها.

ثانيا: التفرقة بين الميزانية العامة وبعض الميزانيات الأخرى

1- الميزانية العامة وقانون المالية

يجب عدم الالتباس بين ميزانية الدولة وقانون المالية فهي فقط الجزء المحاسبي (تحديد مبلغ الاعتمادات السنوية) في قانون المالية أي الخطة المالية لقانون المالية، أما قانون المالية إضافة إلى تحديد الاعتمادات فهو يشتمل على جانب الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العامة والطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية والمحافظة على التوازنات العامة.¹ ومن هنا يمكن القول بأن قانون المالية هو الحاوية والميزانية هي المحتوى.

2- الميزانية العامة والحساب الختامي:

الميزانية العامة تتعلق بتقديرات لفترة زمنية مقبلة قد تتحقق هذه التقديرات وقد لا تتحقق، أما الحساب الختامي فهو بيان لنفقات وإيرادات الدولة الفعلية، أي تتعلق بسنة ماضية، ولكن يبقى موضوع كلاهما نفقات وإيرادات الدولة.

3- الميزانية العامة والمشروعات الخاصة:²

تتشابه كل من الميزانية العامة وميزانية المشروعات الخاصة في كون كلاهما عبارة عن تقدير للمبالغ المنتظر إنفاقها وأوجه هذا الإنفاق، وكذا المبالغ المنتظر تحصيلها وموارد هذا التحصيل. فهما يشتركان في كونهما يمثلان محاسبة توقعية، في حين يفترقان فيما بينهما في كون الأولى تتضمن عنصر الإيجازة والثانية عبارة عن توقع للنفقات والإيرادات المستقبلية ولا تحتاج الإيجازة.

ثالثا: الطبيعة القانونية للميزانية العامة

اختلف الفقهاء في إضفاء الصفة القانونية على الميزانية العامة بين إعتبرها عملا قانونيا، وبين تجريدتها من طبيعتها القانونية وإعتبرها مجرد عمل إداري، وآخرون جمعوا بين الصفتين لها وإعتبروها عملا إداريا من حيث المضمون وقانونيا من حيث الشكل، ولكل فريق برهانه كمايلي:³

1- الميزانية عمل قانوني:

¹ مصباح حراق، مرجع سابق، ص: 174.

² عيسى خليفي، هيكل الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 22.

³ زينب كريم الدوايدي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص- ص: 49-51.

يرى الأستاذ "كاريه دي مالبيرك" في الميزانية قانونا بجانبها النفقات والإيرادات لما تشمل عليه من أحكام منظمة لنشاط الدولة المالي، ويراها أيضا أهم العناصر التي يقوم عليها نظام الدولة، كما يرى الأستاذ "دي مالبيرك" أن الميزانية نظرا لكونها برنامجا كاملا لإدارة شؤون الدولة في سنة قادمة، فإن هذا وحده يكفي لإعتبارها قانونا بما تعنيه هذه الكلمة.

2- الميزانية عمل إداري:

يرى الفقيه الفرنسي "جيبير" أن الميزانية العامة ليست قانونا على الإطلاق، لا في جانب النفقات ولا في جانب الإيرادات، وإنما هي في كل الأحوال عمل إداري ونظرا لأهميته يعرض على البرلمان لإقراره.

3- الميزانية عمل قانوني وإداري:

يميز العميد "ديكي" بين جانبي الميزانية في إضافته الصفة القانونية على بعض جوانبها، والصفة الإدارية على بعضها الآخر، إذ أنه يرى أن الميزانية في بعض جوانبها عمل إداري وفي جوانبها الأخرى عمل قانوني، فميزانية النفقات ليست إلا عملا إداريا، أما ميزانية الإيرادات فهي قانون في بعض أنواع الإيرادات (كإقرار الضرائب والرسوم)، وعمل إداري في بعضها الآخر (كريع الدومين العام).

الفرع الثاني: مبادئ الميزانية العامة

من أجل أن تصل الميزانية العامة لتحقيق أهدافها، فلا بد لها أن تتصف بالشفافية والشمول، وأن تكون مبنية على قواعد وإجراءات وأسس واضحة توثق العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، لذلك من أجل إرساء مبدأ الشفافية قام المشرع الجزائري بوضع مبادئ الميزانية العامة للدولة، وأهم هذه المبادئ مايلي:

أولا: مبدأ سنوية الميزانية العامة:

يقصد بها أن يتم التحضير والإعداد والتصديق لنفقات الدولة وإيراداتها بصورة دورية، أي كل سنة، أي أن الميزانية ينبغي أن تعتمد على السلطة التشريعية سنويا.¹

أما في الجزائر فقد نصت المادة 03 من قانون 84-17 بصريح العبارة على مايلي: "يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأس المال".²

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 29.

² المادة 03 من قانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، جويلية 1986، العدد 35.

يرتكز الأخذ بمبدأ السنوية على مبررات منها:¹

- تساعد على إجراء المقارنات بين مختلف بنود الميزانية العامة بين سنة وأخرى، مما يساهم في رسم السياسات المالية والتنموية؛
 - يولد تقدير الإيرادات والنفقات لمدة أطول من سنة بعض الصعوبات نظرا للظروف والمتغيرات الغر متوقعة؛
 - تقصير السنة المالية إلى مدة أقل من سنة سيؤدي إلى انشغال السلطة التنفيذية ولا يعطيها الوقت اللازم للقيام بالواجبات الموكلة لها؛
 - تساعد على تبسيط إجراءات الرقابة السياسية من قبل السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية.
- على الرغم من أهمية تطبيق هذه القاعدة إلا أنه تظهر أحيانا صعوبات تؤدي إلى الخروج عنها، مما ينتج عنه استثناءات يمكن ان ترد على مبدأ السنوية نذكر منها:

➤ **الميزانية الشهرية:** وهي الميزانية المخصصة لشهر واحد تكون في الحالات الإستثنائية في العادة، وتكون عند عدم موافقة أو مصادقة السلطة التشريعية على قانون المالية، ففي الجزائر لا يمكن تصور تأخر البرلمان عن المصادقة على الميزانية العامة للدولة، وبالنظر إلى الدستور الجزائري فإنه يعطي مهلة 75 يوم كمدة قصوى للتصويت على قانون المالية، وفي حالة عدم التصويت عليه خلال هاته الفترة، يصدره رئيس الجمهورية بأمر رئاسي.

➤ **رخص البرامج:*** هي عبارة عن تخصيصات غير سنوية، خاصة بالمشاريع الطويلة الأجل، ولذلك تعتبر رخص البرامج الإستثناء الأبرز على مبدأ السنوية.

ثانيا: مبدأ وحدة الميزانية:²

حسب مقتضيات هذا المبدأ، فإن جميع الإيرادات تدرج في الجدول الخاص بالإيرادات، وجميع النفقات تدرج في الجدول الخاص بالنفقات، ويكون الجدولان منفصلان، وغير متداخلان، ويظهران في وثيقة واحدة. إن تطبيق هذه القاعدة يعني عدم تعدد ميزانيات الدولة.

¹ صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقد وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص: 119.

* تمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للأمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، تبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم الغاؤها.

² محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة السادسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2014، ص-ص: 64-65.

ومن استثناءات مبدأ الوحدة تشمل الميزانيات غير العادية، الميزانيات المستقلة والملحقة ويمكن توضيحها كمايلي:

1. الميزانية المستقلة: ويظهر هذا النوع من الميزانيات حينما تمنح الدولة بعض الهيئات أو المرافق شخصية معنوية مستقلة، وذلك لتحقيق أهداف إقتصادية، إجتماعية معينة، ومن ثم تكون لمثل هذه الهيئات ميزانية مستقلة تماما عن الميزانية العامة للدولة.

2. الميزانية غير العادية: وتوضع من قبل الدولة لتحقيق غايات معينة يغلب عليها الطابع الاستثنائي أو الطارئ، ومواجهة النفقات العسكرية وإزالة آثار الكوارث الطبيعية، والميزانية غير العادية غالبا ما تمول بمصادر إستثنائية كالقروض.

3. الميزانية الملحقة: وتوضع لتسيير المؤسسات والهيئات التي لا تملك شخصية معنوية ويشترط موافقة البرلمان في القانون الجزائري وذلك حسب المادة 44 من القانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية.

ثالثا: مبدأ عمومية الميزانية العامة:

يعنى بمبدأ عمومية الميزانية العامة شيوع الإيرادات العامة في مقابل النفقات العامة، في حين لا يخصص إيراد معين لنفقة معينة، إذ أنه وفقا لهذه القاعدة يجب أن توجه جميع النفقات العامة بجميع الإيرادات العامة، وهذا يمكن أن يطلق عليه عدم التخصيص النوعي، حيث لا يخصص نوع معين من الإيرادات لنوع معين من النفقات، كذلك فإن هذه القاعدة تعني عدم تخصيص إيراد إقليم معين للصرف على خدمات الإقليم وهو ما يمكن أن يطلق عليه عدم التخصيص المحلي.

فهذا المبدأ يقتضي ظهور كل الإيرادات و النفقات في الميزانية العامة دون إجراء أي مقاصة بينها أو إجراء أي تخصيص مما يتيح رقابة أفضل على الأداء المالي للحكومة¹. فانتهاج هذا المبدأ يؤدي إلى فعالية أكبر للرقابة المالية من قبل السلطة التشريعية، وذلك لوضوح ووجود كل النفقات العامة في شكل مفصل ونفس الشيء بالنسبة للإيرادات العامة، مما يتيح للبرلمان على أن يكون على وضوح من أمره عند التصويت على الميزانية، فهو يخضها لتحليل معمق، لدى يعتبر مبدأ شيوع الميزانية العامة من الشروط الأساسية لتسهيل عملية الرقابة من قبل السلطة التشريعية. وفي هذا السياق فإن المشرع الجزائري أوضح على: «لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز، غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد لتغطية النفقات وتكسى هذه العمليات حسب الحالات الأشكال التالية:

¹ سعيد علي العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الدجلة، الأردن، 2011، ص: 202.

- الميزانيات الملحقّة؛
- الحسابات الخاصة بالخرينة*؛
- الإجراءات الخاصة ضمن الميزانية العامة التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو إستعادة الإعتمادات.¹

يرجع الإهتمام بهذا المبدأ إلى ما تحقّقه من ضمان حسن توزيع الموارد التوزيع الأمثل بلا تقتير أو تبذير، فتوزع النفقات وفق الأهمية النسبية لها ليتحقّق الحصول على أفضل إشباع ممكن، وكذلك ما تحقّقه هذه القاعدة من أحكام الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة. ومن استثناءات هذا المبدأ تخصيص بعض الإيرادات الخاصة بمؤسسات معينة لنفقات تلك المؤسسة، وكذلك تخصيص بعض القروض الداخلية لمشاريع معينة تحسباً لنقّة الممولين.²

يصعب تطبيق هذا المبدأ وكغيره من مبادئ الميزانية العامة في الحالات الخاصة لا سيما حالة الميزانية المستقلة، الميزانية غير العادية والميزانية الملحقّة.

رابعاً: مبدأ توازن الميزانية

تقتضي قاعدة توازن الميزانية العامة على ضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة العادية مع النفقات العامة العادية للدولة (سنوياً)، وأن لا تكون هناك زيادة ولا نقصان فيها، فلا يكون في الميزانية العامة للدولة عجز ولا فائض،³ وفي هذا الاتجاه أقرت المادة 147 من الدستور الجزائري بأنه "لا يقبل اقتراح أي اقتراح قانون أو تعديل قانون يقدمه أعضاء البرلمان، يكون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العموميّة، أو زيادة النفقات العموميّة، إلّا إذا كان مرفوقاً بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة، أو توفير مبالغ ماليّة في فصل آخر من النفقات العموميّة تساوي، على الأقل، المبالغ المقترح إنفاقها"، وللفضل أكثر في مبدأ توازن الميزانية العامة سنتطرق له لاحقاً في مطلب مستقل.

* يتم فتح وإنشاء حسابات خاصة تابعة للخرينة العمومية تتحلّى باستقلاليتها عن الميزانية العامة، تقيد فيها الموارد الداخلة إلى الخزينة والتي لا تتدخل ضمن الإيرادات العامة، وكذلك الأموال الخارجة من الخزينة العمومية ولا تقيد ضمن جانب النفقات العامة، كما هو الحال بالنسبة لصندوق ضبط الإيرادات في الجزائر.

¹ المادة 38 من القانون العضوي 18-15 المعدل لقانون 84-17 والمؤرخ في 02 سبتمبر 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53.

² زهيرة غالمي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الحديثة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016-2017، ص: 37-38.

³ محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص: 68.

إضافة إلى المبادئ التقليدية للميزانية العامة فقد أقر صندوق النقد الدولي مبادئ حديثة ضمن ميثاق الحوكمة العمومية، والتي تشمل على:¹

➤ **المسؤولية:** يقصد بمبدأ المسؤولية، مسؤولية الجهاز التنفيذي أمام السلطة التشريعية على الطريقة التي تضطلع بها بمسؤولياتها، حيث يتم تحديد مسؤوليات مديري الميزانيات على المستوى الداخلي، في حين يتم على المستوى الخارجي إنشاء هيئة مستقلة تقدم تقريراً عن تنفيذ الميزانية العامة إلى البرلمان ويكون ذلك مرة واحدة في السنة على الأقل.

➤ **الشفافية:** يقتضي مبدأ الشفافية في الميزانية العامة، وضوح دور الدولة من خلال التمييز بين القطاع الحكومي والقطاع العام والقطاع الاقتصادي، إضافة إلى ذلك العمل على إتاحة ونشر معلومات الميزانية العامة للاطلاع العام والمتعلقة بالأنشطة المالية العامة السابقة والحالية والمقبلة، والإشارة لأهم المخاطر المتعلقة بالمالية العامة وكذا التعهد بنشر المعلومات المالية العامة في الوقت المناسب.

➤ **الإستقرار:** بموجب هذا المبدأ تلتزم الحكومة باحترام وضع أهداف متوسطة الأجل، مع تجديدها باستمرار، وهذا يتطلب تحقيق الإستقرار في المعدلات الجبائية وغيرها من القوانين الجبائية.

➤ **الأداء:** يقتضي هذا المبدأ أن تلتزم السلطة التنفيذية بتقديم إلى السلطة التشريعية معلومات عن الأداء السابق والمخطط له، كما يجب تقديم تقرير عن أداء الميزانية العامة بعد تنفيذها.

الفرع الثالث: مكونات أو مضمون الميزانية العامة

يفترض مصطلح الميزانية وجود على الأقل طرفين متعادلين في القيمة، وهما الإيرادات والنفقات. فلتغطية نفقاتها تحتاج الدولة لموارد على الأقل معادلة لهذه النفقات.

جرت العادة أن تقوم الدولة أولاً بتقدير النفقات الواجب صرفها لتسيير المرافق والمشروعات العامة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم تقوم بعد ذلك بالبحث عن الأوجه والسبل الكفيلة بتحقيق إيرادات كافية لتغطية تلك النفقات، وبناءً على ذلك يحصل التوازن.

أولاً: النفقات العامة للدولة

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، فلإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي،

¹ صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة، 2007، ص: 04.

فأول عمل تقوم به الدولة هو تحديد نفقاتها العامة. فهذه الأخيرة عبارة عن مبالغ نقدية تخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع الحاجات العامة.¹

1. التقسيم حسب التشريع الجزائري للنفقات العامة:

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا حسب المادة 20 من القانون 17/84 والتي تنص على "توضع الإعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الإستثمار".²

أ. نفقات التسيير: هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمكونة من الموظفين ومصاريف صيانة العتاد، المعدات والأدوات وغيرها.³

تقسم نفقات التسيير وفق المادة 24 من القانون 17/84 والتي نصت على: "تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي :

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية".⁴

تدّون كل نفقات التسيير المجموعة في الأبواب الأربعة، في الجدول "ب" تحت إسم: توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير حسب كل دائرة وزارية كما يبيّنه الملحق 02 لقانون المالية لسنة 2019.

ب. نفقات التجهيز: إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات، فإن نفقات التجهيز أو الإستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الإقتصادي مثل الزراعة، الصناعة، الأشغال والبناء، النقل والسياحة.⁵

¹ أم كلثوم بن موسى، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، العدد (04)، 2015، ص:177.

² المادة 20 من قانون 17/84، ص:5.

³ العمريّة لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإتفاق العام النمو الإقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (05)، الجزائر، 2016، ص:204.

⁴ المادة 24 من قانون 17/84، مرجع سابق، ص:5.

⁵ علي زغدود، مرجع سابق، ص:34.

وفقا للمادة 35 من قانون 17/84 التي نصت على: « تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب هي :

✓ الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

✓ إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

✓ النفقات الأخرى بالرأسمال»¹.

وتبين المواد 36-37-38 من قانون 17/84 كيفية توزيع هذه الإعتمادات بين القطاعات، وذلك وفق التنظيم، كما توزع الإعتمادات وفق عشرة قطاعات مبينة كالتالي:

القطاع 0: المحروقات؛

القطاع 1: الصناعة التحويلية؛

القطاع 2: الطاقة والمناجم؛

القطاع 3: الفلاحة والري؛

القطاع 4: الخدمات؛

القطاع 5: قاعدة هيكلية إقتصادية؛

القطاع 6: التربية والتكوين؛

القطاع 7: قاعدة هيكلية إجتماعية وثقافية؛

القطاع 8: المباني ووسائل التجهيز؛

القطاع 9: أخرى.

التي تدون في الجدول "ج" تحت عنوان توزيع النفقات ذات الطابع النهائي حسب القطاعات كما يبينه الملحق رقم (2) لقانون المالية 2019.

ثانيا: الإيرادات العامة للدولة

تعتبر الإيرادات من أهم أدوات سياسة الميزانية التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة، فكل دولة تعتمد على مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات التي تمكنها من الإنفاق على مرافقها

¹ المادة 35 من قانون 17/84، مرجع سابق، ص: 06.

والمشاريع العمومية، وتعزّف الإيرادات العمومية بأنها مجموع الموارد المقابلة لمجموع الأعباء المقدرة في الميزانية والتي تحقق توازن هذه الأخيرة.¹

تصنف الإيرادات العامة وفق التصنيف الكلاسيكي إلى نوعين هما:²

1- **الإيرادات العادية:** تلك الإيرادات التي تحصل عليها بصفة منتظمة ودورية، وهي متعددة أهمها:
1-1- **إيرادات أملاك الدولة:** تملك الدولة أموالاً منقولة، كالسلع والخدمات التي تقدمها، وأموالاً غير منقولة كالعقارات والمناجم والغابات وآبار النفط، وإيرادات هذه الأموال يساعد الدولة على القيام بتغطية نفقاتها. ومن الناحية القانونية أملاك الدولة نوعان:³

■ **أموال ذات ملكية عامة (الأملاك العامة):** وتخضع هذه الأموال لأحكام القانون العام، وتخصه للنفع العام كالطرق والساحات والحدائق العامة والأنهار والموانئ...، مثل هذه الأموال لا يحق للدولة أن تتصرف بها، وعادة لا تأخذ الدولة ثمناً من الأفراد مقابل إستخدامهم لهذه الأموال، وأن يحدث أحياناً أن تقوم الدولة بفرض رسوم على الانتفاع بهذه الأموال كالرسوم على زيارة المتاحف والحدائق مثلاً.

■ **أموال ذات ملكية خاصة (الأملاك الخاص):** وهي الأموال التي تخضع لأحكام القانون الخاص، حيث تتصرف بها الدولة، كما يتصرف الأفراد في أملاكهم كأبار البترول، الأراضي الزراعية والغابات ومختلف مشاريع الإستثمار الصناعية والتجارية والزراعية والمالية والتي تقوم بها الدولة. ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام وهي:⁴

- **الأملاك العقارية:** يتكون هذا الدومين من الأراضي الزراعية والغابات (الدومين الزراعي)، والمناجم والمحاجر (الدومين الإستخراجي)، والأبنية السكنية التي تنشأها الدولة مساهمة منها في حل أزمة السكن ومن ثم تعد الإيجارات المتحققة عن إيجار هذه المساكن إلى المواطنين من موارد ذلك الدومين.

- **الأملاك التجارية والصناعية:** يضم الدومين التجاري والصناعي مختلف المشروعات العامة للدولة ذات الطابع التجاري أو الصناعي.

- **الأملاك المالية:** يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق، كالأسهم والسندات المملوكة لها والتي يتحصل منها على أرباح تدخل ضمن إيرادات الدولة من أملاكها ويعد هذا الدومين من أحدث

¹ محمد مسعي، المحاسبة العمومية، الطبعة الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 58.

² محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 54.

³ أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 120.

⁴ عادل فليح العلي، مالية الدولة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص- ص: 200-207.

الدومين الخاص ظهورا وقد ازدادت أهميته في الوقت الحاضر ويمكن إرجاع ذلك التطور الى رغبة الدولة في الإشراف على القطاع الخاص وفي السيطرة على المشروعات ذات النفع.

1-2- الإيرادات الضريبية: وهي تعتبر من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث، وترجع أهمية هذا المصدر لمدى تأثير الضرائب على السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالضرائب من أهم أدوات السياسات المالية العامة التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

2- الإيرادات غير العادية: وهي تلك الإيرادات الإستثنائية، أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة وهي تتكون من:¹

1-2- القروض العامة: تعرف بأنها مبالغ نقدية أو عينية تقتترضها الدولة أو من يمثلها لمواجهة نفقات عامة إستثنائية غير عادية مع الالتزام مضاف إليها فوائد طبقا لشروط القروض. وتنقسم القروض إلى عدة أقسام تختلف باختلاف طرق النظر إليها، فإن نظرنا إليها من ناحية حرية الأفراد في الاقتراض، فإنها تقسم إلى قروض إجبارية وقروض اختيارية، وإذا نظرنا إليها من جانب النطاق الإقليمي فهناك قروض داخلية وأخرى خارجية، ويمكن تقسيمها أيضا إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

2-2- الإصدار النقدي الجديد: وتلجأ الدولة إليه لتمويل العجز في الميزانية العامة وهو أسلوب تمويل يتسبب في إحداث التضخم.

بالإضافة إلى موارد أخرى تتمثل في فوائض الهيئات الاقتصادية العامة، وكذلك الأثمان العامة والتي تدل على ما يدفعه الأفراد للدولة مقابل خدمة عامة يحصلون عليها، مثل خدمات البريد والمياه وغيرها.

التقسيم حسب التشريع الجزائري:

حدد القانون 15-18 في المادة 15 كل موارد الميزانية العامة كالاتي:

« تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة مايلى :

✓ الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛

✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛

✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والإتاوى؛

✓ الأموال المخصصة للمساهمات والهبات؛

¹ عيسى خليفي، مرجع سابق، ص: 47.

✓ التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛

✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛

✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونيا؛

✓ الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به»¹.

يمكن تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر إلى قسمين أساسيين هما:

موارد عادية وجباية بترولية كما هو موضح في الملحق رقم 01 من قانون المالية 2019.

1. الموارد العادية: وتتكون من:

أ. الإيرادات الجبائية وتتمثل هذه الإيرادات في مختلف الضرائب والرسوم وهي:

• 001-201: حواصل الضرائب المباشرة؛

• 002-201: حواصل التسجيل والطابع؛

• 003-201: حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال؛

(منها الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتجات المستوردة)

• 004-201: حواصل الضرائب غير المباشرة؛

• 005-201: حواصل الجمارك.

ب. الإيرادات العادية: وتتمثل في الإيرادات غير الجبائية وتشمل:

• 006-201: حواصل ومداخيل أملاك الدولة؛

• 007-201: الحواصل المختلفة للميزانية؛

• 008-201: الإيرادات النظامية.

ج. الإيرادات الأخرى: وتتمثل في الإيرادات الأخرى.

2. الجباية البترولية:

تشتمل الجباية البترولية على الضرائب والرسوم المحددة بموجب النظام الجبائي الجديد الخاص بنشاطات

البحث و/أو استغلال المحروقات بموجب القانون المتعلق بالمحروقات الصادر في 28 أبريل 2005،

المعدل والمتمم للقانون المؤرخ في 19 غشت 1986، والمحددة كما يلي:¹

¹ المادة 11 من قانون 17/84، مرجع سابق، ص: 06.

- رسم مساحي سنوي؛
- إتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات؛
- رسم الدخل البترولي يدفع شهريا للخرينة؛
- ضريبة تكميلية على الناتج؛
- الرسم على الأرباح الإستثنائية؛
- الرسم العقاري على الأموال غير مخصصة للاستغلال.

الفرع الرابع: دورة الميزانية العامة

إن للميزانية العامة مراحل مختلفة تمر بها وتسمى هذه المراحل بدورة الميزانية، فالميزانية العامة قائمة تحتوي على نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية قادمة، وأول خطوة يجب اتخاذها هي إعداد تلك القائمة وهذه هي مرحلة التحضير وتكون من طرف الجهاز التنفيذي بإشراف وزارة المالية، وإذا ما أعدت، يتم عرضها في شكل مشروع الميزانية (المقترحة) على البرلمان الذي يقوم أعضاؤه بالتصويت عليه بالرفض أو بالقبول، بغرض إجازة تحصيل الإيرادات وإنفاق المصروفات المبنية لها وتلك هي مرحلة الاعتماد، وإذا ما تم اعتماد الميزانية العامة بإقرارها بموجب قانون المالية السنوي الذي يتضمنها جاز للحكومة تحصيل الإيرادات التي أذن البرلمان بتحصيلها وصرف الإعتمادات التي أجاز البرلمان إنفاقها وهذه هي مرحلة التنفيذ، وبعد هاته المراحل تتم المرحلة الأخيرة وهي الرقابة على الميزانية العامة للدولة، وعليه فإن دورة الميزانية العامة تضم أربعة مراحل.

نظرا لأهمية الرقابة على الميزانية العامة في التحقيق في مدى مصداقية هذه الأخيرة عبر مراحلها المختلفة، ما استوجب علينا الفصل في نوع الرقابة التي تخضع الميزانية العامة، وهي تشتمل على ثلاثة أنواع من الرقابة، الرقابة الإدارية التي يقوم بها كل من المحاسب العمومي، المراقب المالي وكذا المفتشية العامة للمالية، الرقابة السياسية تخول للسلطة التشريعية، في حين تسند الرقابة القضائية لمجلس المحاسبة.

المطلب الثالث: الميزانية العامة أداة للتوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي

الفرع الأول: الميزانية العامة أداة للتوازن المالي

¹ يلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص: 57.

يقتضي التوازن المالي للميزانية العامة في الفكر المالي التقليدي، تساوي الإيرادات العامة والنفقات العامة على مدار السنة المالية، فلا يكون في الميزانية العامة عجز ولا فائض، ما يعني وجوب الحفاظ على التوازن المالي في حالتي الكساد الاقتصادي والازدهار الاقتصادي. وللوقوف على مدى تحقيق والحفاظ على التوازن في الميزانية العامة خلال دورتي الكساد والازدهار يجب تبني إحدى سياسات الميزانية العامة (سياسة الإيرادات العامة، سياسة النفقات العامة) حسب كل حالة كما يلي:

• **حالة الازدهار الاقتصادي:** تعرف حالة الازدهار الاقتصادي بتوفر الموارد العامة مقارنة بالنفقات العامة خلال الدورة الاقتصادية، ولتحقيق التوازن يجب:¹

- اتباع سياسة النفقات العامة بزيادة هذه الأخيرة عن طريق منح اعتمادات جديدة أو تخصيص أوجه جديدة للنفقات العامة أو رفع في حجم التخصيصات في الأوجه التقليدية بمقدار زيادة الإيرادات العامة المتوقعة؛

- أو اتباع سياسة الإيرادات العامة بإلغاء جزء من هذه الأخيرة عن طريق تخفيض في حجم الضرائب التي ستحصل خلال الدورة، -الضرائب قابلة لتطبيق التخفيض عن طريق منح إعفاءات جبائية- بمقدار الزيادة المتوقعة في الإيرادات العامة نتيجة الوضع الاقتصادي المريح.

رغم تبني إحدى السياستين إلا أن كلاهما لا يساهمان في تحقيق توازن الميزانية العامة على المدى البعيد، فزيادة النفقات العامة تصاحبها زيادة في الطلب الكلي -ارتفاع الدخل الفردي نتيجة حالة الازدهار إضافة إلى ذلك زيادة في حجم الإنفاق الحكومي- ما يتولد عنهما ارتفاع معدلات التضخم. والشئ نفسه بالنسبة لتخفيض الإيرادات العامة عن طريق إعفاء أو تخفيض الاقتطاعات الضريبية لقطاع معين أو لفئة معينة في الوقت الذي لا يكون القطاع أو الفئة بحاجة إلى الإعفاء أو التخفيض، ما ينعكس عنه ارتفاع الأسعار و حدوث التضخم.

• **حالة الكساد الاقتصادي:** تشهد انخفاض في الموارد العامة، وفقا لمتطلبات تحقيق توازن الميزانية العامة، يقتضي اتباع إحدى السياستين السابقتين:²

- اتباع سياسة النفقات العامة، بتخفيض النفقات العامة باتباع أسلوب ترشيد النفقات العامة؛
- اتباع سياسة الإيرادات العامة، بفرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الموجودة سابقا.

¹ محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص: 355.

² محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 356.

يعد إعتقاد على إحدى السياستين في سبيل تحقيق توازن الميزانية العامة أمر مستبعد على المدى البعيد وينعكس عنه آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، كون تخفيض النفقات العامة مرحلة الكساد الاقتصادي ينعكس عنه ارتفاع في معدلات البطالة، نتيجة انخفاض الطلب الكلي ما يساهم في تأزم الوضع الاقتصادي في الوقت الذي يحتاج الاقتصاد الوطني لزيادة النفقات العامة لتحريك الدورة الاقتصادية وتشجيع الطلب الكلي.

كما أن ارتفاع الضرائب في إطار تطبيق سياسة الإيرادات العامة، فإن هذه الأخيرة تساهم بشكل مباشر في تأزم الوضع الاقتصادي وتمديد فترة الكساد، كون الضرائب تقتطع من دخول المكلفين، وبذلك يتم عرقلة الدورة الاقتصادية عن طريق حرمان المكلفين من جزء من أموالهم الموجهة إما للاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار.

الفرع الثاني: الميزانية العامة أداة للتوازن الاقتصادي

بعدما كانت تعنى الميزانية العامة بالتوازن المالي والذي يعتبر مضرّ بالاقتصاد الوطني على المدى البعيد، أصبحت الميزانية العامة تعنى بالتوازن الكلي العام، أين يعتبر هذا الأخير التوازن المالي أحد ركائزه الأساسية، ولا يمكن فصل التوازن المالي عن الاقتصادي.

تعمل الميزانية العامة في سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي، من خلال معالجة أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية لا سيما فيما يتعلق منها بالتشغيل الكامل، ضبط الطلب الكلي والتضخم، وهذا خلال حالات الكساد والازدهار، بعدما كانت تعمل على إدارة الإيرادات العامة والنفقات العامة في إطار تحقيق التوازن المالي البحث.

الفرع الثالث: الميزانية العامة أداة للتوازن الاجتماعي

تلعب الميزانية العامة دورا هاما في تحقيق التوازن الاجتماعي لا سيما في حالات الازدهار والكساد، عن طريق توظيف بنود الميزانية العامة، النفقات العامة و/أو الإيرادات العامة، فهي تساهم في تقليل بين الطبقات الاجتماعية وفي التقريب بينهما من خلال انتهاز سياسة الدعم الاجتماعي (دعم المواد الأساسية، الماء، الغاز،...) لبعض شرائح المجتمع لا سيما الهشة منها، كما تساعد على تحقيق التوازن الاجتماعي في البلاد،¹ وهذا الأخير يتم عن طريق تعادل الدخول والثروات بين المواطنين، بحيث تتعدم الفوارق الكبيرة بينهم، وللوقوف على مدى تحقيق التوازن الاجتماعي تبنت الميزانية العامة ما يعرف بنظرية تعادل الدخول والسير عليها في سبيل ذلك وهي كالاتي:

¹ محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص: 359.

نظرية تعادل الدخول: تتلخص نظرية الدخول في وجوب تحقيق المساواة المطلقة¹ في الدخل بين الأفراد، ويتم ذلك أولاً بتحديد الدخل المتوسط للفرد وجعله كمرجع، ثم محاولة توحيد الدخل لجميع الأفراد مقارنة بالدخل المتوسط عن طريق فرض ضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة لامتصاص جزء منه، وتعويضه لأصحاب الدخول المنخفضة عن الدخل المتوسط، وتحقيق المساواة وفق هذه الآلية تعد في غاية الصعوبة من الناحية الواقعية، وهو ما أدى بالدول إلى تبني أنظمة مالية تعمل بالاستعانة بالميزانية العامة على تحقيق نوع من التوازن والمساواة بين طبقات المجتمع من خلال وضع استراتيجيات جبائية لتفعيل التحصيل الجبائي يسمح بتمويل النفقات الاجتماعية عن طريق توفير التعليم المجاني، الصحة المجانية، تخصيص مخصصات النفقات التحويلية على غرار الإعانات الممنوحة للطبقات الهشة. ومن هنا يمكن القول أن الميزانية العامة لا يمكنها تحقيق التوازن الاجتماعي وتقليص الفوارق بين طبقات المجتمع بشكل مطلق وإنما تسهم في التخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي.

المطلب الرابع: توازن الميزانية العامة

عرف مصطلح توازن الميزانية العامة تطوراً كبيراً مواكباً للتطور الحاصل في وظيفة الدولة من دولة حارسية إلى دولة متدخلة.

الفرع الأول: توازن الميزانية العامة إبّان الدولة الحارسية

تطور موقف الميزانية العامة من مبدأ التوازن بتطور دور ووظيفة الدولة في الاقتصاد، ففي ظل الدولة الحارسية المحايدة (Etat Gendarme)، أين كان دور هذه الأخيرة يقتصر فقط على الحفاظ على الأمن الداخلي (الأمن)، ردّ الاعتداء الخارجي (الدفاع وفك النزاع بين الأفراد) (العدالة)، ولهذا السبب أطلق عليها بالدولة الحارسية، ونظراً لهذه الاعتبارات كان محظوراً عليها التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي خصصت للخواص دون سواهم، فهي لم تعطي الأهمية اللازمة لإدارة الميزانية العامة، فكانت هذه الأخيرة تمتاز بمحدودية مضمونها، محايدة، غير منتجة ومتوازنة.

فجانب النفقات العامة يتضمن النفقات الإدارية التي تسمح بتسيير المرافق الأساسية، وجانب الإيرادات العامة يتضمن هو الآخر الإيرادات العادية بالقدر الذي يسمح بتغطية المرافق الأساسية، إضافة إلى ذلك فالميزانية العامة كانت محايدة نتيجة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وغير منتجة لعدم احتوائها على النفقات الاقتصادية والاجتماعية واقتصارها على النفقات الإدارية، كما ألحت الدولة الحارسية

¹ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 360.

على توازن الميزانية العامة توازن محاسبياً بحث وتقديس لمبدأ التوازن، الذي يقتضي توازن النفقات العامة والإيرادات العامة وعدم القبول بأي اختلال في التوازن (رفض الفائض والعجز).

- **الميزانية العامة:** ميزانية متوازنة، ميزانية حيادية نتيجة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وغير منتجة، لعدم احتوائها على النفقات الاقتصادية والاجتماعية واقتصارها على النفقات الإدارية، وهو ما جعل الدولة الحارسة تنادي بتقديس التوازن المحاسبي للميزانية العامة وعدم قبول بأي اختلال في التوازن (رفض الفائض والعجز)؛

- **النفقات العامة (النفقات الإدارية):** تتمثل في النفقات الإدارية التي تسمح بتسيير المرافق الأساسية الأمن الدفاع والقضاء، دون التوسع إلى النفقات الاقتصادية والاجتماعية؛

- **الإيرادات العامة (الإيرادات العادية):** تقتصر على الإيرادات العادية أي الإيرادات الجبائية المتأتية من الضرائب والرسوم وبالقدر الذي يسمح بتمويل النفقات الإدارية، في حين رفض اللجوء إلى اعتماد الإيرادات غير العادية على غرار القروض العامة أو ما يعرف بالدين العام لعدم قدرة الدولة على تحمل العبئ المالي لأقساط الدين وخدماته، كما تم رفض الإصدار النقدي لما يؤول إليه الوضع الاقتصادي إلى وجود التضخم وهو ما يحول دون تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني بين الأفراد.

الفرع الثاني: توازن الميزانية العامة إبان الدولة المتدخلة

لم يعد الاهتمام بتأييد مبدأ التوازن المحاسبي للميزانية العامة، أصبح كل الاهتمام على إعادة ضبط التوازن الاقتصادي والقبول بالعجز المؤقت في الميزانية العامة، وهذا ناتج ارتفاع النفقات العامة من جهة وتراجع الإيرادات العامة من جهة أخرى، وهذا لن يتأتى إلا بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبروز ما يعرف بالدولة المتدخلة (Etat Interventionniste)، وأصبحت تتدخل بصورة متزايدة بفعل عوامل عديدة، إذ ساهمت في ظهور ما يسمى بالمرافق العامة الاقتصادية، إعادة بناء وتعمير الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع مارشال، تأميم شركات القطاع الخاص.¹ وهو ما ينعكس على بروز ظاهرة ارتفاع النفقات العامة بضمها للنفقات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى النفقات الإدارية واستخدامها لتحقيق أهداف النمو والاستقرار الاقتصادي، في الجانب الآخر من الميزانية أصبحت الحاجة إلى توفير الموارد اللازمة لتغطية هاته النفقات والسماح بتسيير المرافق الاقتصادية وكذا تمويل المشاريع الاقتصادية المساهمة في زيادة الانتاج ومنه المساهمة في تحقيق العمالة الكاملة ما يسهم في نهاية المطاف عن الرفع من القدرة الشرائية للفرد ومنه رفع الطلب الكلي، وهذا لم يقتصر على توفير الإيرادات

¹ مصباح حراق، مرجع سابق، ص: 35.

العادية المتكونة من عوائد الضرائب، بل تعدى ذلك ليشتمل على الإيرادات غير العادية كالقروض والإصدار النقدي والسماح باستخدامها إذا اقتضى الأمر.

الميزانية العامة: ميزانية غير متوازنة أحياناً والقبول بمبدأ العجز المؤقت بغية تحقيق التوازن الاقتصادي على حساب التوازن المحاسبي.

الإيرادات العامة: إضافة إلى الإيرادات العادية المتأتية من الضرائب-والتي أصبحت هذه الأخيرة أداة لضبط النشاط الاقتصادي والاجتماعي- فهي تشتمل على الإيرادات غير العادية المتأتية من القروض العامة والإصدار النقدي، من منطلق مساهمة هذه الأخيرة في زيادة الانتاج والمساهمة في تحقيق العمالة الكاملة والرفع من القدرة الشرائية للفرد، والمساهمة في التوزيع العادل للدخل الوطني بتوجيه الإيرادات العامة نحو النفقات ذات الأولوية، شريطة أن يتم توجيه موارد الإصدار النقدي إلى القطاع الانتاجي.

النفقات العامة: لم تقتصر النفقات العامة في ظل الميزانية المنتجة على النفقات الإدارية فحسب، فهي تشتمل على النفقات الاقتصادية (الاستثمارية) والاجتماعية، إذ تستخدمها الدولة في إنعاش الاقتصاد الوطني في حالتي الكساد والازدهار والحد من التضخم؛

الفرع الثالث: أنواع توازن الميزانية العامة

1- التوازن في التقدير والتوازن في التنفيذ:

يتحقق التوازن في التقدير من خلال مشروع الميزانية العامة المعدّ من طرف الحكومة وهو تقديري، ويستمد قيمته من مدى قربهِ من الواقع، إلا أنه مرتبط بالوضع الاقتصادي الذي يصعب تقديره مسبقاً، أما التوازن في التنفيذ فغالبا ما يكون مختلفاً عن التقدير، وعدم تحقيق التوازن في التنفيذ يعود للفرق بين الواقع والحقيقة،¹ سواء كان عدم التوازن في تنفيذ الميزانية نتيجة مشكلة مالية أو اقتصادية إلا أنها يجب أخذها بعين الاعتبار، وهو ما أدى إلى إعتقاد مبادئ جديدة في إعداد الميزانية العامة على غرار مبدأ الشفافية في إعداد مشروع الميزانية العامة.

2- التوازن المحاسبي والتوازن الحقيقي:

في سبيل تحقيق التوازن المحاسبي على مستوى الميزانية العامة، قد تلجأ الحكومة إلى تحصيل بعض الموارد سابقة لأوانها، أو التأخر في صرف بعض النفقات العامة، وهو ما يتنافى مع مبدأ الشفافية في إعداد الميزانية العامة.

3- التوازن الميزانياتي والتوازن الاقتصادي:

¹ عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية والأدبية، 2018، ص: 46.

يعتبر التوازن الميزانياتي مرغوبا في الحالة المطلقة، إلا أن تقديره لا يمكن أن يكون إلا بدلالة الدور الاقتصادي للدولة، فتحقيق توازن ميزانياتي أمر حتمي في حالة التضخم، إلا أنه يمكن التخلي عنه باعتماد العجز في سبيل تحقيق توازن اقتصادي عام وانعاش هذا الأخير في حالة الركود. وهنا يجب التفريق بين عمليتي الميزانية العامة، كما يلي:¹

- **العمليات النهائية:** يجب أن تكون متوازنة أو حتى تحقق فائضا إذا أمكن
- **العمليات المؤقتة:** تتعلق أساسا بالقروض أين يمكن أن تكون في حالة عجز ويتم تمويلها عن طريق فائض العمليات النهائية أو باللجوء للاقتراض.

4- التوازن الميزانياتي والوضعية المالية للخرينة العمومية:

لا يعكس العرض الحالي للكثير من الميزانيات في دول العالم، الوضعية الحقيقية للخرينة العمومية، لأن العرض لا يأخذ بعين الاعتبار بعض الأعباء المالية الممولة خارج الميزانية العامة عن طريق الخزينة، لا سيما عند تسديد القروض العامة ما تعكسه الميزانية العامة يقتصر فقط على فوائد القروض. -أو ما يعرف بنظرية الثغرة المالية- إضافة إلى ذلك توجد عمليات للخرينة العمومية تتم خارج عمليات الميزانية العامة وهو ما يحددها المشرع الجزائري بموجب القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية والصادر ب 7 جويلية 1984 المعدل والمتمم بالجزائر في مادته 62 على النحو التالي:

- إصدارات وتسديدات الاقتراض المنفذة وفقا للترخيصات الممنوحة بمقتضى قانون المالية؛
- عمليات الإيداع لأمر ولحساب الهيئات المكتتبه لدى الخزينة.

المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة، طرق قياسه وآثاره

المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة

تعتبر مشكلة عجز الميزانية العامة من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في اقتصاديات العالم، فهي من المشكلات المالية المتميزة بتطويرها الذي يصيب كافة المجالات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية في ظل تقلص الموارد، وقد تعدت المشكلة كونها قضية تواجهها الاقتصاديات النامية ودول العالم الثالث، بل وحتى الدول الصناعية المتقدمة أصبحت تنظر إلى عجز الميزانية العامة كمسكلة حقيقية تتطلب تخطيطا دقيقا وجهدا كبيرا.

الفرع الأول: تعريف عجز الميزانية العامة

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص: 202.

لتحديد معالم عجز الميزانية العامة فقد وضعوا الباحثين في مجال المالية العامة مجموعة من التعاريف لعجز الميزانية العامة كالآتي:

- يمثل العجز في الميزانية العامة الفارق السلبي موازنة توسعية من خلال زيادة المصروف التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداخيل.¹
- عجز الميزانية العامة عبارة عن الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، والناجم عن كون النفقات تفوق الإيرادات وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، مما يؤدي إلى تزايد الدين العمومي.²

- إضافة إلى الباحثين فقد عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) بأن: "عجز الميزانية العامة يحدث عندما تتجاوز النفقات العامة الدخل (أي الضرائب والإيرادات المقترضة الأخرى)، وعادة ما يتم قياسها على مدى سنة واحدة، في كل عام يضيف العجز إلى المبلغ الاجمالي المستحق على الحكومة المتراكم على مر السنين ويطلق عليه بالدين القومي".³

- في نظام المحاسبة الوطنية، يتم استخدام مفهوم عجز الميزانية العامة عندما تكون ميزانية الدولة في عجز: إيرادات الدولة (باستثناء القرض) أقل من مصروفاته (باستثناء سداد القرض)، مما يؤدي إلى رصيد موازنة سلبي.⁴

رغم تعدد التعاريف إلا أن جميعها تتفق على أن عجز الميزانية العامة يظهر نتيجة قصور الإيرادات العامة على تمويل وتغطية النفقات العامة المتزايدة باستمرار والتي تسعى لتلبية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى اللجوء إلى الإيرادات غير العادية لتمويل النفقات العامة ما يظهر عجز جديد على مستوى الميزانية العامة.

من هنا يمكننا القول أنّ وجود عجز في الميزانية العامة لا يعني دوماً مؤشراً سلبياً على سوء الإدارة المالية العامة، فهو قد يكون نتيجة التوسع في النفقات العامة وهذه الأخيرة لها مبرراتها.

يجب التفرقة بين **عجز الميزانية العامة (déficit budgétaire)** و**العجز العمومي (déficit public)** فهذا الأخير أشمل إضافة إلى العجز، فهو يكون على مستوى الإدارات العمومية (الدولة، الجماعات

¹ رضا خلاصي، شذرات المالية العامة، بدون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص: 161.

² علي بودلال، العجز الموازني في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد (06)، 2018، ص: 455.

³ OECD, **General government fiscal balance: Government at a Glance**, OECD Publishing, Paris, 2017, p: 03.

⁴ Mohammed seghir mebaraki, **Le Déficit budgétaire entre indicateur de gestion et artifice comptable**, revue idara, vol (25), N° (02), 2018, p: 42.

الإقليمية والمحلية والمؤسسات العمومية) عندما تكون نفقاتها العامة لمدة سنة أكبر من إيراداتها العامة ويظهر رصيد المالية العامة سالب.¹

كما قد يكون العجز متحكم فيه (تحت السيطرة)، وهو عادة ما يكون في الدول المتقدمة التي تملك قطاعات اقتصادية منتجة وتحقق نسب نمو مرتفعة، أو غير متحكم فيه الذي يكون في الغالب في الدول التي يكون نسيجها الانتاجي ضعيف وتمتاز بهشاشة نموها الاقتصادي، وهذا النوع من العجز يهدد الاستقرار المالي والنقدي للدولة.²

يمكن النظر لعجز الميزانية من خلال منظورين:

- عجز الميزانية العامة وفقا للمنظور المالي المحاسبي: هو زيادة نفقات الميزانية العامة على إيراداتها، بشرط أن تتضمن الميزانية جميع إيرادات الدولة ونفقاتها المالية.
- عجز الميزانية العامة وفقا للمنظور الاقتصادي الاجتماعي: يعبر عن الفرق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تتضمنها الميزانية العامة وبين الأهداف الفعلية الممكن تحقيقها مترجمة بتخصيصات الميزانية. فوجود العجز واستمراره في الميزانية العامة رهينة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة التي تكون دائما أكبر من الممكن تحقيقها نتيجة محدودية الموارد التي تسمح بتحقيقها. وهو ما يقتضي اللجوء إلى التمويل بالعجز لتحقيق التوازن الاقتصادي.³

الفرع الثاني: مبررات عجز الميزانية العامة

يمكن تلخيص أهم مبررات تحقق عجز الميزانية العامة ما يلي:⁴

- التوسع في النفقات العامة بغية إنعاش الاقتصاد الوطني حين تعرضه للصدمات الخارجية؛
- تحفيز النشاط الإنتاجي من خلال رفع الطلب الكلي؛
- الاستثمار لأجل خلق الثروة، سواء كان استثمارا ينعكس على زيادة الإنتاج بشكل مباشر كتشييد شركة وطنية لتشجيع صناعة جديدة، أو بشكل غير مباشر من خلال توفير البنى التحتية الجاذبة للاستثمار.
- تبني سياسة إنفاقية زائدة لحفظ السلم الاجتماعي وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، كتوفير الدعم الاجتماعي.

الفرع الثالث: مخاطر وجود الفائض و/أو العجز في الميزانية العامة

¹ Mohammed seghir mebariki, op.cit, p: 43.

² مصباح حراق، مرجع سابق، ص-ص: 185-186.

³ عبد الحق بن نفات وآخرون، أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، حوليات جامعة الجزائر، المجلد (32)، العدد (04)، 2018، ص: 236.

⁴ علي بودلال، العجز الموازني في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد (06)، 2018، ص: 456.

أولاً: مخاطر الفائض في الميزانية العامة

وجود فائض في الميزانية العامة يعني الزيادة عن الحاجة في الإيرادات العامة، -الأمر الذي يؤدي إلى التبذير والانفاق غير اللازم-، فهو في الأصل تحقق نتيجة زيادة في الاقتطاع الضريبي من الدخل الوطني، وهذا ما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد الوطني من موارده، الذي يستتبع بتخفيض لدى مداخل الأفراد وضعف القوة الشرائية وعرقلة الدورة الاقتصادية،¹ ووجود الفائض في الميزانية العامة يقتضي حالتين:²

- في حالة استغلال الفائض، التوسع في النفقات العامة مستقبلاً، فتحقيق فائض في الميزانية العامة يشجع كلا من السلطة التشريعية والحكومة على زيادة النفقات العامة في السنة المقبلة من خلال أوجه انفاق جديدة قد لا تكون ضرورية، مما يعني التبذير في استخدام موارد الدولة إضافة إلى أن النفقات الجديدة قد تصبح دائمة في المستقبل ويصبح من الصعب التخلص منها أو تمويلها، وهو ما ينجّر عنه وجود عجز دائم في الميزانية العامة.

- في حالة عدم استغلال الفائض، حبس جزء من الدخل الوطني عن التداول وبالتالي حرمان الاقتصاد الوطني من رؤوس الأموال بحجم الفائض في الميزانية العامة -حرمان الخواص من رؤوس الأموال اللازمة لتنمية النشاط الاقتصادي من جهة، وحرمان الأفراد من استهلاك جزء من دخلهم في اقتناء منتجات الشركات أو ادخار جزء من دخلهم وادخاره لدى الخواص لاستثماره وزيادة الانتاجية من جهة أخرى- وبالتالي تجميد القوة الشرائية وهذه الأخيرة يترتب عنها انخفاض في الطلب الكلي وظهور بوادر أزمة انكماشية في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يسفر في نهاية المطاف عن ظهور آثار سلبية على غرار انكماش في حجم الانتاج، انخفاض الدخل الفردي (الدخل الموزعة) وزيادة حجم البطالة نتيجة توقف بعض المصانع والشركات عن النشاط.

ثانياً: مخاطر العجز في الميزانية العامة

وجود عجز في الميزانية العامة، يدلّ على قصور في الإيرادات العامة مقارنة بالنفقات العامة ويجب على الدولة تغطيته خلال السنة وإلا استمر هذا العجز، فالاقتصاديون التقليديون يعتقدون أن وجود عجز في الميزانية العامة يؤدي إلى خطر يتمثل في الإفلاس المالي،³ أين تكون الدولة مضطرة إلى

¹ عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية والأدبية، 2018، ص: 44.

² رضا خلاصي، مرجع سابق، ص: 169.

³ عباس محمد نصر الله، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

تمويل هذا العجز باللجوء إما إلى القروض، والقروض تستتبع زيادة في النفقات العامة مستقبلا من أجل تسديد أقساط الدين وفوائده، كذلك الأمر إذا تم اللجوء إلى الإصدار النقدي فإنه يؤدي إلى التضخم، وهو ما ينعكس عنه ارتفاع الأسعار مقابل تدني القوة الشرائية في حالة عدم مرونة الجهاز الانتاجي ليتماشى وارتفاع الطلب الكلي.

المطلب الثاني: أسباب عجز الميزانية العامة

يرجع وجود عجز في الميزانية العامة يعبر عن وجود اختلال في أحد جوانب الميزانية العامة، وذلك من خلال تراجع الإيرادات أو زيادة النفقات العامة، وهو ما سنعرضه ضمن هذا العنصر، كما يلي:

الفرع الأول: تزايد النفقات العامة

يرتبط ارتفاع النفقات العامة بمجموعة من العوامل والأسباب، وتشتمل في مجملها هذه الأسباب إلى أسباب حقيقية وأسباب ظاهرية، والموضحة كالتالي:

أولاً: الأسباب الحقيقية

تعبّر الزيادة الحقيقية للنفقات العامة عن الزيادة في المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات إضافة إلى ذلك زيادة التكاليف والأعباء الملقاة على الأفراد، وترتبط الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب متعددة نوجزها فيما يلي:

1- الأسباب الاقتصادية:

يمكن إيجاز الأسباب الاقتصادية في سببين رئيسيين:¹

- **زيادة الدخل الوطني:** تعدّ زيادة الدخل الوطني من أهم الأسباب الاقتصادية لزيادة حجم النفقات العامة، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة اقتطاعاتها في صورة تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم، وهو ما يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة.
- **زيادة النفقات الاستثمارية:** وتكون من خلال التوسع في إنجاز المشاريع العامة الاقتصادية بهدف الحصول على موارد إضافية أو دعم التنمية الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد الوطني، كما تتجسد النفقات الاستثمارية في حالة الركود الاقتصادي والكساد بهدف الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى مستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل مع حجم الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني.
- **المنافسة الاقتصادية الدولية:** تساهم في زيادة النفقات العامة إما من خلال دعم وتشجيع المشاريع الاقتصادية الوطنية على تصدير منتجاتها وذلك من خلال تقديم إعانات مادية سيما إعفائها من الرسوم

¹ محرز محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 94.

الجمركية، كما تتجلى المنافسة الاقتصادية الدولية من خلال قيام الدولة بدعم وتشجيع المنتج الوطني وتطويره من ناحية الجودة إما لتصديره والمنافسة في الأسواق العالمية، أو لتموين السوق المحلي والحفاظ على الحصة السوقية في السوق الوطني أمام المنتجات الأجنبية المستوردة.

2- الأسباب الاجتماعية:

تقوم الدولة في الوقت الحاضر بالعديد من الخدمات العامة على غرار خدمات التعليم، الصحة، النقل والمواصلات، الماء... على عكس ما كانت عليه سابقا إذ اقتصر دورها على القيام بخدمات الدفاع الخارجي وحفظ الأمن الداخلي وإقامة العدل بين الناس،¹ وهو ما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة حقيقية.

إلى جانب ذلك، فإن تطور الوعي الاجتماعي جزاء انتشار التعليم وكذا ثقافة الأفراد ما جعلهم يطالبون الدولة بوظائف لم تعرف من قبل كتحقيق العدالة الاجتماعية، إعادة توزيع الدخل، التأمين على البطالة، الفقر، المرض، العجز... إلخ، ولتأمين هذه المطالب يتطلب توفير موارد ما يساهم في رفع النفقات العامة بصورة حقيقية.

3- الأسباب السياسية:

يمكن إختصار الأسباب السياسية في سببين رئيسيين كالآتي:

- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية: كان لانتشار المبادئ والنظم الديمقراطية في كثير من الدول النامية الاتجاه نحو الاهتمام بالطبقات الهشة المحدودة الدخل،² من خلال القيام بالكثير من الخدمات الضرورية التي تخفف عنهم عبئ انخفاض دخولهم، كإعفائهم من الضرائب، ودعم السلع الضرورية التي يحتاجها أفراد هذه الطبقات.

- زيادة نفقات التمثيل الدبلوماسي: كان للأثر المترتب على تطور العلاقات الدولية وكثرة الدول المستقلة، زيادة الأثر السياسي للنفقات العامة في شكل تمثيل دبلوماسي لمراعاة مصالح الأفراد التي لم تعد مختصرة على دولة واحدة بل تعدى ذلك إلى عدة دول.

إضافة إلى ذلك، فإن الدول المتقدمة والغنية ملزمة بتقديم إعانات للدول الفقيرة في شكل مساعدات إنسانية لا سيما المادية منها، لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الظواهر الاجتماعية القاهرة كالفقر والمجاعة... إلخ.

¹ جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 41.

² أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2012، ص: 59.

4- الأسباب المالية:

تشتمل الأسباب المالية على ما يلي:

- **سهولة الاقتراض:** تعكس سهولة الاقتراض على كثرة لجوء الدولة للحصول على الموارد المالية لتصحيح الاختلالات المالية لتغطية العجز، وذلك باللجوء للأفراد (الاقتراض الداخلي) إلا أن القروض العامة ترفع من حجم النفقات العامة من خلال تحمل أعباء الدين دفع لأقساطه وفوائده.
- **وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لهدف معين:** إن وجود فائض في موارد الدولة وغير مخصص لتغطية إنفاق معين يعد من أهم الأسباب المالية لزيادة النفقات الحقيقية، فهو سيحفز الدولة على إنفاقه في أوجه غير ضرورية.

5- الأسباب الإدارية:

- يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبته لتطور المجتمع الإقتصادي والاجتماعي والعلمي، وكذا الإسراف في عدد الموظفين، وزيادتهم عن حاجة العمل، والإسراف في ملحقات الوظائف العامة (المعدات المكتبية،...) إلى زيادة النفقات العامة زيادة حقيقية.
- فرغم مساهمة الأسباب الإدارية في زيادة حجم الأعباء العامة على الأفراد، إلا أن هذه الزيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام.¹

6- الأسباب العسكرية:

- تعد النفقات العسكرية بندا هاما في تضخيم وزيادة النفقات العامة ويعود ذلك أساسا إلى التقدم التكنولوجي في المجال ما يحتم على الدولة بتخصيص مبالغ طائلة لتوفير المعدات والاختراعات العسكرية المتطورة بغرض حماية حدودها ومواطنيها من خطر الغزو الأجنبي.
- كما تتدرج ضمن النفقات العسكرية القروض المحصلة من طرف دول كبرى الرائدة في الصناعة العسكرية تحت شكل إعانات في إطار التحالفات العسكرية لتوفير الأسلحة وتمويل القطاع العسكري بأحدث التجهيزات، وهو ما يترتب عليه دفع الديون وخدماته.

ثانيا: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

- يقصد بالزيادة الظاهرية لزيادة النفقات العامة تلك الأسباب التي لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للأعباء التي يتحملها المكلفون، بمعنى هي الزيادة المطلقة في النفقات العامة دون أن تصاحبها

¹ أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص: 59.

زيادة في السلع والخدمات المقدمة للأفراد، وتعود الزيادة الظاهرية للنفقات العامة إلى الأسباب الرئيسية التالية:

1- إنخفاض قيمة النقود:

يقصد بانخفاض قيمة النقود تدهور قوتها الشرائية، ما ينتج عنه نقص في مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل.¹ وهو ما ينجر عنه رفع حجم النفقات العامة لتعويض ذلك الانخفاض في قيمة النقود، والزيادة في النفقات العامة هي زيادة ظاهرية لا يترتب عليها زيادة في السلع والخدمات المقدمة ومنه لا يتحملها الأفراد.

2- تغيير القواعد المالية (تغير قواعد إعداد الميزانية العامة):

ينتج عن تغيير القواعد المالية المطبقة في إعداد الميزانية العامة تغير ظاهري في حجم الإنفاق العام وليس تغير حقيقي، إذ كان المتبع فيما مضى اعتماد مبدأ التخصيص، أي تخصيص إيرادات معينة لتغطية نفقة معينة ويتجلى ذلك في الميزانية العامة من خلال إظهار صافي الإيرادات أي اعتماد مبدأ المقاصة.

إلا أنه ومع اعتماد الميزانية العامة الحديثة تقتضي الطرق المحاسبية إظهار جميع النفقات العامة والإيرادات العامة في الميزانية العامة عملاً بمبدأ الوحدة، الشمولية وكذا مبدأ عدم التخصيص، ما ينعكس عنه اتساع حجم النفقات العامة ليشمل بعض عناصر النفقات التي لم يكن يتضمنها من قبل وهو ما يساهم في زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية.²

3- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:

تعتبر زيادة مساحة إقليم الدولة وارتفاع عدد سكانها أهم أسباب ارتفاع وزيادة النفقات العامة بصفة ظاهرية، فاتساع الرقعة الجغرافية للدولة نتيجة قيامها باحتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها، يصاحبه زيادة في حجم النفقات العامة، كما هو الحال عند ارتفاع عدد السكان، فزيادة هذا الأخير تصاحبه زيادة في النفقات العامة لتغطية حاجياتهم ورغباتهم، إلا أنّ هذه الزيادة في النفقات العامة تعتبر زيادة ظاهرية وليست حقيقية لعدم زيادة في السلع والخدمات المقدمة وإنما هي كانت زيادة لمواجهة الطلب المتزايد على هذه السلع والخدمات.

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص: 65.

² فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 86.

الفرع الثاني: تراجع الإيرادات العامة

يرجع ضعف الحصيلة الجبائية إلى ضعف النظام الجبائي والذي هو بدوره يتأثر بمجموعة من الأسباب، كتندي متوسط دخل الفرد وعدم خضوع أصحاب الدخل المرتفعة للضرائب تبعاً لنفوذهم السياسي والاجتماعي وانخفاض الوعي الجبائي لدى الأفراد، فضلاً عن جمود النظام الجبائي وعدم تطويره لخدمة أهداف التنمية نتيجة تدني المستوى المهني والتقني للعاملين في الجهاز الجبائي وتفتشي ظاهرة الفساد وانتشار حالة التهرب الجبائي والمتأخرات المالية المستحقة على بعض الخدمات كرسوم الماء والكهرباء وغيرها من المستحقات التي لم يتم تحصيلها،¹ إضافة إلى ذلك الإعفاءات والمزايا الجبائية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية دون أن يقابلها تنوع في الأوعية الضريبية.²

المطلب الثالث: أنواع عجز الميزانية العامة

يمكن تصنيف عجز الميزانية العامة وفقاً لمعايير عديدة ولعل أهم هذه المعايير ما يلي:

الفرع الأول: معيار الشمول

وفقاً لهذا المعيار فإن عجز الميزانية العامة يعبر عنه بمدى شموليته لعجز الهيئات والمؤسسات الحكومية المركزية واللامركزية، ليأخذ بذلك العجز شكل كل من العجز التقليدي والعجز الشامل، كالآتي: أولاً- **العجز التقليدي**: يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد وغير مشتملة على مدفوعات أقساط الديون الحكومية، وإجمالي الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الجبائية وغير الجبائية وغير مشتملة على الدخل من الاقتراض.³ رغم بساطة وسهولة حساب العجز التقليدي وأهميته كمؤشر للأداء المالي للحكومة، إلا أنه يعاب عليه بإعطاء صورة مضللة عن الوضع الإقتصادي والمالي للدولة، وذلك:⁴

- صعوبة تقدير في فترات التضخم حجم العجز الذي يمول بالاقتراض، لا سيما في الدول النامية عند تفاقم حجم الإنفاق العام وما يقابله من ارتفاع في المديونية الخارجية ما يسمح للمؤسسات الدولية على

¹ سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (21)، 2017، ص: 924.

² راضية دنان، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، Revue d'économie et de statistique appliquée، المجلد (09)، العدد (02)، 2012، ص: 153.

³ حمو زعبي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية- تجربة بعض الدول الإسلامية والغربية-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016/2017، ص: 35.

⁴ محمد أحمد الأندلي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسية والممارسة، الطبعة الأولى، الأمير للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2012، ص: 298.

غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتمير وفرض سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي غالباً ما تكون غير مرغوبة، والتي تدعو إلى الحد من الإنفاق العام وتصفية المشروعات العامة وخصخصتها للتخلص من أعباءها وتقليص العجز؛

- اقتصره على تحديد العجز بالنسبة للأجهزة الحكومية المركزية فقط، ولا يتضمن ميزانيات المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الحكومة المحلية على غرار العجز على مستوى البنك المركزي الذي ظهر مؤخراً، إضافة إلى ذلك العجز المسجل على مستوى مصالح الجماعات المحلية لا سيما البلديات منها وكذا عجز مؤسسات الضمان الاجتماعي، وهو ما يعكس عدم فعالية البرامج المخصصة لتصحيح العجز على مستوى الحكومة المركزية إذا ما سجل عجز في مثل هكذا هيئات.

ثانياً-العجز الشامل: وفقاً لهذا المقياس فإن عجز الميزانية العامة يشتمل إضافة إلى العجز في الجهاز الحكومي المركزي، مختلف الكيانات الحكومية الأخرى على غرار الهيئات والمؤسسات اللامركزية (السلطات المحلية)¹، فالعجز الشامل يقيس الفرق بين إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة.

يتمتع العجز الشامل بمزايا ترتكز أساساً حول اعطائه صورة واضحة وشاملة عن الوضع المالي للحكومة بمكوناتها وأجهزتها المركزية والمحلية، فهو يختلف عن العجز التقليدي، كونه لا يقتصر فقط على تحديد عجز الميزانية بالعجز المتمثل بعجز الجهاز المركزي للحكومة دون الأجهزة المحلية والهيئات الأخرى، بل يتجاوز ذلك ويشمل العجز المسجل في الأجهزة المحلية الأخرى ليعطي بذلك صورة شاملة للوضع المالي الكلي للحكومة.

فرغم شمولية العجز الشامل للوضع المالي الكلي للحكومة إلا أنه لا يخلو من بعض النقائص والتي تعتبر إنتقادات لهذا النوع من العجز الموازني وهي نفس الانتقادات والنقائص المقدمة للعجز التقليدي إضافة لها فهو يعاني من عدم الدقة وخاصة في أوقات التضخم، فالتكلفة الحقيقية لفوائد الدين العام لا تظهر كاملة، بينما يرتبط أصل الدين العام بمعدل التضخم مما يزيد من تكلفة الاقتراض لتمويل العجز.

الفرع الثاني: معيار العلاقة بالإدخار

وفقاً لمعيار العلاقة بالإدخار فإن عجز الميزانية العامة يقتصر فقط على العجز الجاري الذي يقيس العجز على مستوى القطاع الحكومي، وهو كالآتي:

العجز الجاري: يفيد هذا المقياس في معرفة صافي احتياجات القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض¹، ويقاس العجز الجاري بالفرق بين مجموع النفقات والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية

¹ محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص: 299.

مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة للسنوات السابقة. كما يعبر عنه بالفرق بين النفقات الجارية والإيرادات الجارية. ويعكس العجز الجاري مجهودات الحكومة في تحقيق إدخار حكومي موجب، لتمويل المشاريع التنموية والتي تكون في شكل النفقات الاستثمارية، ففي حالة حدوث عجز جاري فإن الحكومة مجبرة على ترشيد النفقات والعمل على زيادة الإيرادات الجارية لتحقيق إدخار عام موجب.

الفرع الثالث: معيار أثر الفوائد والتضخم على العجز

يقاس عجز الميزانية العامة وفق هذا المعيار نسبة إلى مدى تأثره بسعر الفائدة وكذا معدلات التضخم، وهو ما يوضحه كل من العجز الأساسي والعجز التشغيلي وذلك كالآتي:

1. العجز الأساسي: يقوم العجز الأساسي على استبعاد اعتمادات مدفوعات الفوائد عن الدين العام من إجمالي النفقات، يعود ذلك إلى واقع الديون التي تعتبر تصرفات تمت في الماضي مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية.² فالعجز الأساسي يعمل على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسة المالية الجارية بغية الوقوف على مدى كفاءة استغلال المديونية في ظل هذه السياسة، ويعبر عن العجز الأساسي بالمعادلة التالية:

$$\text{العجز الأساسي} = \text{العجز الجاري} - \text{الفوائد على الديون المتعاقد عليها سابقا}$$

يستنتج من المعادلة أعلاه، أن العجز الأساسي استبعد من العجز الحالي مدفوعات الفوائد عن الديون المقترضة سابقا مبرزا في ذلك أثر السياسة المالية الجارية على مديونية الدولة.

2. العجز التشغيلي: يعبر العجز التشغيلي عن العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلاقي آثار التضخم،³ فالدائنون يطالبون بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون جرّاء إرتفاع معدلات التضخم، وتتم تغطية الخسائر من خلال ربط قيمة الديون بتطور الأسعار وهو ما يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط الديون المستحقة، الأمر الذي يساهم في رفع حجم العجز في الميزانية العامة.

¹ خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، بدون طبعة، دار الكتب المصرية، مصر، 2016، ص: 249.

² علي بودلال، العجز الموازني في الجزائر (الأسباب،... النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال والتجارة، العدد (06)، 2018، ص: 456.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 206.

فالعجز التشغيلي يعمل على تحديد الحجم الحقيقي لعجز الميزانية العامة الغير مصحح تضخميا في ظروف التضخم، وذلك باستبعاد المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار (مدفوعات تغطية الخسائر التي يتكبدها الدائنون جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون) وكذلك الفوائد الحقيقية وهو ما يقيسه العجز التشغيلي.

مما تقدم يبرز لنا الفرق بين العجز التشغيلي وكل من العجز التقليدي والعجز الأساسي يكمن في كون العجز التشغيلي يستبعد فقط الجزء الذي يدفع للدائنون كتعويض عن التضخم، في حين أن العجز التقليدي يستبعد مدفوعات الأقساط كلها. كما يختلف عن العجز الأساسي كون أن هذا الأخير يستبعد الفوائد المدفوعة عن الديون السابقة عكس العجز التشغيلي يستبعد مدفوعات التصحيح لآثار التضخم.

3. العجز الهيكلي: العجز الهيكلي أو كما يعرف بالعجز اللارعي هو مقياس لعجز الميزانية في فترات الاختلالات الاقتصادية أو العجز المحتمل استمراره مالم تتخذ سياسات اقتصادية لإزالته أو تصحيح الاختلالات المسببة للعجز.¹

الفرع الرابع: معيار العلاقة بالاختلالات الاقتصادية

يحدث العجز الهيكلي في الدول التي تعاني اختلالات اقتصادية لا سيما منها الدول النامية ذات الاقتصادات الريعية، أين تعتمد على مصدر ريعي في الإيرادات العامة كالجباية البترولية في الجزائر أين تحتل نسبة 60% في هيكل إيرادات الميزانية العامة خلال العقدين الأخيرين من الزمن. ويقاس العجز الهيكلي بالفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة غير النفطية، ويبرز العجز الهيكلي مدى حاجة الدولة لتنويع الإيرادات العامة وعدم الاقتصار على الإيرادات النفطية كونها رهينة لأسعار النفط في السوق الدولية والتي تعرف بعدم الاستقرار وكذا التقلبات الحادة.

المطلب الرابع: آثار عجز الميزانية العامة ومبرراته

بعد تفاقم عجز الميزانية من سنة إلى أخرى أضحت يشكل عجز هيكلي على مستوى الميزانية العامة، وهو ما يتولد عنه جملة من التضحيات على جميع الأصعدة لا سيما الاقتصادية كتجميد بعض المشاريع، ومالية واجتماعية من خلال رفع الدعم الاجتماعي وظهور الطبقة في المجتمع، ويمكن إيجاز آثار العجز في الميزانية العامة إلى آثار إيجابية وآثار سلبية:

الفرع الأول: الآثار السلبية

1. تدهور الحسابات الخارجية

¹ محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص: 300.

يفرض التوازن في الاقتصاد الكلي توازنات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية لا سيما الميزانية العامة وميزان المدفوعات، فقد يتزامن حدوث عجز في الميزانية العامة وعجز الحساب التجاري لميزان المدفوعات، وهو ما يطلق عليه بالعجزات التوأم، التي تثيرها الحركة الدولية لرؤوس الأموال، فدخل رؤوس الأموال الأجنبية بفعل ارتفاع معدلات الفائدة-نتيجة عجز الميزانية العامة- يدفع سعر صرف العملة الوطنية إلى التحسن،¹ وهو ما يؤدي إلى تدهور التنافسية من خلال ارتفاع الاسعار للمنتجات الوطنية الموجهة للتصدير فيرتفع سعرها في السوق العالمي مقارنة بالسلع الأجنبية المشابهة، وبالتالي ينخفض حجم الصادرات من جهة ويرتفع حجم الواردات، نتيجة الاقبال على السلع المستوردة الأقل سعر من المنتجات المحلية وتصبح بذلك المنتجات المحلية أقل تنافسية في السوق المحلية والسوق العالمية نتيجة عامل التضخم وهو ما يتولد عنه حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

2. تفاقم ظاهرة التهرب والغش الضريبي

تفاقم عجز الميزانية العامة واستمراره لعدة سنوات لا سيما في الدول النامية يفرض على الدولة البحث على الزيادة المستمرة للإيرادات العامة والتي تكون عن طريق الإدارة الجبائية باللجوء إلى خلق ضرائب جديدة أو الزيادة في معدلات الضرائب، الأمر الذي يؤثر سلباً على حجم الاستثمار نتيجة الضرائب المرتفعة، وهو ما يحفز المكلفون بالغش الجبائي ومنه التهرب من دفع الضريبة التي بمثابة زيادة حجم الاقتطاع من مداخيلهم الصافية.

3. مزاحمة القطاع الخاص

يعبر أثر المزاحمة عن ذلك الأثر الناجم عن تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق المديونية العمومية، إذ يحد ذلك من امكانية لجوء الخواص إلى الاستدانة نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بفعل زيادة احتياجات تمويل الاقتصاد²، إذ تفقد السياسة الميزانية التوسعية (عجز الميزانية العامة) إلى تكثيف الأنشطة بشكل يجعل الأعوان في حاجة أكثر إلى وسائل الدفع لإجراء معاملاتهم، إذا لم يزيد عرض النقد، فإنّ هذا الضغط على طلب النقد يدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع إلى الدرجة التي يتحقق فيها توازن سوق النقد. في حين يتجاوب الاستثمار سلبياً مع هذا الارتفاع لأسعار الفائدة، فنظراً إلى انعكاساته النقدية يؤدي التدخل العمومي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص-ص: 213-214.

² Andreas Georgantopoulos, Anastasios Tsamis, **The Macroeconomic Effects of Budget Deficits in Greece : A VAR-VECEM Approach**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 79, 2011, p-p: 156-157.

تشتمل الآثار الإيجابية لوجود عجز في الميزانية العامة ما يلي:

1. دعم استهلاك الخواص

يعدّ طلب الخواص عنصرا هاما في دعم عجلة النمو الاقتصادي، فقد عرف الاتحاد الأوروبي سنة 1998 تطورا في استهلاك الخواص بنسبة 2.8% مقارنة بسنة 1997،¹ واستجابة لهذا التطور كيفت المؤسسات بدورها قدراتها الانتاجية نحو الارتفاع، وهو ما حفز ارتفاع النفقات الإستثمار للمؤسسات. نتيجة لسياسات التحويلات التي تفترض ارتفاع النفقات العامة يساهم هو الآخر في رفع الدخل المتاح للخواص ومنه الحفاظ على الاستهلاك.

2. إنعاش استثمارات المؤسسات

يقتضي مضمون مضاعف كينز الذي يحمل في طياته مضاعف الاستثمار إلى أن الزيادة في الانفاق الاستثماري تؤدي إلى حدوث زيادة مضاعف في الدخل القومي، من خلال ما يحدثه الانفاق الاستثماري من زيادات متتالية في الاستهلاك ومن ثم في مستوى التشغيل.² إذ يرى كينز أنّ ارتفاع حجم الاستثمارات يؤدي إلى زيادة الانتاج، النشاط والعمالة، ويسمح الاستثمار الاضافي برفع الانتاج والدخل بحيث ان الادخار الاضافي يوازي الاستثمار الاضافي الذي تم ضخه في القناة الاقتصادية.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لعجز الميزانية العامة

يعد عجز الميزانية العامة إحدى أهم القضايا التي شغلت المدارس الاقتصادية منذ القديم وحتى هذا اليوم، حيث تباينت الآراء حول عجز الميزانية العامة للدولة باختلاف الفكر الاقتصادي السائد في كل مرحلة من مراحل التاريخ، وهذا بدوره سيقدم صورة واضحة عن المراحل التي مر بها تطور مفهوم عجز الميزانية العامة وعن مدى ارتباطه وتناسقه مع تطور الفكر الاقتصادي. وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة بعض أفكار وأراء المدارس الاقتصادية في معالجة عجز الميزانية العامة.

المطلب الأول: عجز الميزانية العامة وفقا للنظرية التقليدية

شهد التاريخ الاقتصادي ظهور المدرسة التقليدية مع تزايد قوة الرأسمالية الصناعية في أوروبا، ويعد آدم سميث أول من وضع الأسس الفكرية لهذه المدرسة وتبعه بعد ذلك كل من "ديفيد ريكاردو" و"جان باتيست ساي" وغيرهم وعلى رغم الخلافات التي كانت بينهم إلا أنه كان هناك قاسما مشتركا يجمعهم وهو

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 211-212.

² زهيرة غالمي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الاسلامية-عرض تجارب دولية-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، 2016/2017، ص: 103.

انتمائهم إلى مدرسة واحدة في مبادئها العامة وأفكارها الأساسية، وقد ارتكزت أفكار النظرية التقليدية في تفسيرها للظواهر الاقتصادية على ثلاثة أسس وهي:¹

الفرع الأول: قانون ساي للأسواق (Say Law)

يتّص قانون ساي للأسواق على أن العرض سيخلق الطلب المساوي له، أي أن المساواة بين كل من العرض الكلي والطلب الكلي دائمة وضرورية، وأن الاقتصاد لا يمكن أن يواجه زيادة في الإنتاج، وذلك من خلال أي زيادة في الإنتاج ستتحول بصورة تلقائية إلى زيادة في الإنفاق العام على السلع والخدمات.² وبذلك يعتبر الطلب الكلي تابعا للعرض، وأن النقود ليست إلا وسيطا للتبادل لذلك لا داعي للاحتفاظ بها.

الفرع الثاني: الاتجاه نحو التشغيل الكامل.

يعني ذلك بأن التشغيل الكامل يتحقق دون الحاجة إلى تدخل الدولة وأن اقتراض مرونة الأسعار، والفائدة والأجور يسمح بتحقيق التوازن تلقائيا.

الفرع الثالث: الحرية الاقتصادية وتوافق المصلحة الفردية مع المصلحة العامة.

يقوم هذا المبدأ على فكرة مفادها أن الفرد عندما يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة في ظل بيئته المتوفرة فيها كل ضمانات الحرية الاقتصادية، فإنه يحقق مصلحته دون أن يعلم المصلحة العامة ومن دون تدخل الدولة، بحيث يكون هذا التدخل مدفوعا باليد الخفية التي تدفعه بدون توقف. وتتحقق مصلحة الفرد والمجتمع عندما تكون جميع موارد المجتمع موظفة توظيفاً كاملاً. وقد تمحور هذا المبدأ على شكل شعار شهير عند التقليديين وهو دعه يعمل...دعه يمر.

واعتمادا على الأسس السابقة فإن دور الدولة يقتصر على تأمين إطار عام يقوم فيه الأفراد بممارسة أعمالهم الخاصة في حرية شبه تامة وهو ما عرف بمفهوم الدولة الحارسة، أما فيما يتعلق بالسياسة المالية فقد حدد التقليديون أفكارها الأساسية ما ينسجم مع مفهوم الدولة الحارسة من خلال ما عرف بالمالية العامة المحايدة والتي تقوم على ثلاثة أسس وهي كالتالي:

- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر.
- الالتزام بفكرة توازن الميزانية العامة السنوي.
- ضرورة تحقيق ونجاح مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة.

¹ لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص95.

² حمو زعبي، مرجع سابق، ص94.

واستنادا على ما تقدم يمكن إيضاح موقف الفكر التقليدي من الميزانية العامة في العناصر التالية:¹

1. اعتبر الفكر التقليدي التوازن في الميزانية العامة هدف لا بد من تحقيقه مهما تكن الظروف لأن التقليديون يظنون أن التوازن أداة لحسن إدارة الأموال العامة وقد يساهم هذا الأخير في وضع حد للدولة على زيادة النفاق العام.

2. يؤدي عجز الميزانية العامة للدولة إلى طبع النقود أو ما يعرف بالإصدار النقدي الجديد وما ينجم عنه من زيادة عرض النقود المتداولة. وبالتالي تزيد وسائل الدفع بشكل يفوق حجم السلع ومنه تقع الدولة في التضخم وما ينجم عنه من آثار اقتصادية.

3. تؤدي القروض العامة في الأجل الطويل إلى التأثير في تزايد الإنفاق العام² مما تساهم في تفاقم عجز الميزانية العامة للدولة، وبالتالي تقوم الدولة بتجديد نفسها مرغمة على الاقتراض من أجل مواجهة العجز ومنه تبقى الدولة في حلقة مستمرة من الديون.³

لقد انتقد الفكر المالي الحديث الأفكار السابقة، حيث يبين أن التقليديين قد بالغوا في مخاطر عجز الميزانية العامة ومحاسن توازنها ولهذا فإن العجز الممول بالقروض قد لا يتسبب دائما عبئا على الموازنة العامة وخاصة عند استخدامه في تعزيز معدلات النمو وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

ولذلك يمكن القول أن النظرية التقليدية لا يمكن التقيدها بها في مواجهة عجز الموازنة بسبب أفكارها القديمة وخاصة بعد ظهور أزمة الكساد التي لطالما بقيت عاجزة عن مواجهتها وإيجاد حلول لهذه الأزمة.

المطلب الثاني: عجز الميزانية العامة في النظرية الكينزية.

بعد ظهور أزمة الكساد التي شهدتها الاقتصاديات الرأسمالية سنة 1929 والتي ساهمت في الابتعاد عن مبدأ توازن الميزانية. إلا أن النظرية التقليدية بقيت عاجزة عن معالجة هذه الأزمة الاقتصادية وإعادة إحياء الاقتصاد العالمي، حيث اقترح الاقتصادي كينز نظرية جديدة قادرة على تسهيل الأمور وهي النظرية الكينزية والتي أحدثت ثورة في علم الاقتصاد الحديث، ولقد بدأ التحليل الكينزي بنقد النظرية التقليدية⁴، حيث هاجم الاقتصادي كينز قانون ساي للأسواق وأشار إلى عدم وجود نظام أو آلية تستند إلى اليد الخفية التي تعيد الاقتصاد إلى حالة التوازن تلقائيا، كما انتشرت ظاهرة البطالة ومن ثم عدم وجود

¹ حمو زعبي، مرجع سابق، ص: 94.

² علي قروود، نسرین كزیز، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي - حالة الجزائر (2007) - (2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية العدد (07)، 2018، ص: 198.

³ جمال لعامرة، أساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص: 35.

⁴ علي قروود، نسرین كزیز، مرجع سابق، ص: 199.

الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل، وهو ما ألح على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التوظيف وإعادة التوازن الاقتصادي على سبيل العجز المحاسبي في الميزانية العامة وبعد الالتزام بمبدأ التوازن¹ على أن يكون على مدار الدورة الاقتصادية بأكملها. وبذلك يكون **كينز** قد استطاع أن يجد الحل الاقتصادي والمبرر الأنسب لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف إعادة التوازن والاستقرار للدولة. وهكذا تستبعد المالية الوظيفية الخضوع للقواعد التقليدية وتؤيد ضرورة استخدام الوسائل المالية، النفقات العامة والإيرادات العامة سواء كانت عادية أو غير عادية لتحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار في الاقتصاد القومي.²

وقد حدد الاقتصادي **موسغريف** أسس المالية التعويضية حيث تتجلى من خلال:

- في حالة الركود، تقوم الحكومة بانتهاج سياسة مالية توسعية حيث ينتج عنها رفع مستوى الطلب الكلي إلى حجم الإنتاج الفعلي عند مستوى التشغيل الكامل.
 - في حالة الرخاء التضخمي، تتبع الحكومة سياسة مالية انكماشية، يتم من خلالها تخفيض مستوى الطلب الكلي وتخفيض الإنفاق الإجمالي من أجل الوصول إلى حجم الإنتاج الفعلي الذي يقاس بالأسعار الثابتة.
 - أما في حالة الاستخدام الكامل والاستقرار في المستوى العام للأسعار ينبغي الحفاظ على الإنفاق العام بمستوياته لعدم حدوث تضخم أو ركود.
- وبالتالي نلاحظ أن النظرية الكينزية لا تتماشى مع النظرية التقليدية خصوصا بما يتعلق في جانب المالية العامة وذلك بأن النظرية الحديثة أو الكينزية لم تنظر إلى مبدأ الموازنة بنفس نظرية التقديس التي كانت ينشغل بها الفكر التقليدي.

نظرية العجز المتراكم أو العجز المنظم:³

ظهرت نظرية العجز المتراكم أو نظرية العجز المنظم في إنكلترا على يد المفكر **سير وليام بيفريدج** مستندا إلى نظرية الاقتصادي الانكليزي المشهور **كينز**، حيث كان الهدف من تشييد هذه النظرية هو استخدامها كأداة لتحريك اقتصاد راكد.

¹ نسرين كزیز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الميزانية العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2007-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، 2018-2019، ص: 66.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص: 288.

³ يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص: 97.

يجدر التنويه إلى أن سياسة العجز المنظم لا تعني استمرار الميزانية العامة وهي عجز دائم، إذ لا يقترن النفع بالعجز دائما، بل إنه وسيلة لحسن استخدام الموارد الاقتصادية المعطلة، كما تجدر الإشارة إلى أن مبدأ توازن الميزانية لم يختف كلية نتيجة لهجوم الفكر الكينزي عليه، بل لا يزال توازن الميزانية مؤشرا وهديا ضمنيا للعديد من الدول، فهو الأمل الوحيد الذي تسعى مختلف الحكومات لتحقيقه ولكن ليس على حساب التوازن الاقتصادي. الأمر الذي يتطلب من الدولة تحقيقه هو أن تتبنى مفهوما مرنا للموازنة العامة، وضرورة تبويبها بطريقة تمكن من التعرف وقياس آثار النشاط الحكومي في الاقتصاد الحكومي. إضافة إلى تحسن وتقدم أساليب التنبؤ والتحكم في البرامج التي تضعها في سبيل تحقيق الاستقرار زمن أجل الابتعاد عن التضخم والانكماش.¹

تتوصل هذه النظرية في أنه في فترات الركود والكساد تنتشر البطالة وهذه البطالة هي في الحقيقة العجز الحقيقي الذي يتعرض له الاقتصاد وليس العجز بمفهومه المحاسبي، ومن أجل تخفيض هذا العجز الحقيقي وجب زيادة حجم الاستثمارات، ونظرا لحالة الركود القائمة لا يقوم الأفراد أو المشروعات الخاصة بهذه الاستثمارات، ولهذا يتعين على الدولة من ناحية أن تزيد من استثماراتها لتنشيط الحالة الاقتصادية، وذلك عن طريق زيادة الطلب الكلي من خلال منح إعانات للمتقاعدين وزيادة الاستثمارات اللازمة لمواجهة الزيادة في الطلب، أما من ناحية أخرى أن تخفض من حجم الاستقطاعات العامة حتى تزيد الموارد المالية في أيدي الأفراد. ومن خلال هذه الإجراءات أي زيادة في الطلب الكلي وتخفيض الاستقطاعات العامة يؤدي إلى عجز في الميزانية ولكنه عجز منظم لأنه سيؤدي بعد فترة إلى عودة التوازن الاقتصادي وبالتالي التوازن المالي.

ومنه فإن هذه الإجراءات ستقضي على حالة البطالة وتقوم بتحقيق تنشيط الحياة الاقتصادية فتزيد حصة الضرائب وتتوقف الإعانات التي تمنح للعاطلين أو المشروعات، على أنه ينبغي لتحقيق حجم البطالة الموجودة وإلا سيؤدي ذلك إلى حدوث تضخم هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى تفترض سياسة العجز المنظم فرص عمل منتجة مع انتشار البطالة، كما أنها تفترض وجود رؤوس أموال غير مستخدمة، فإذا لم تتحقق هذه الشروط فإن الالتجاء إلى العجز المنظم يعتبر دخول مشكلة التضخم.

وقد أورد في كتاب أساسيات المالية العامة عدد من الملاحظات على نظرية العجز المنظم وهي

كالآتي:²

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر عمان 2012، ص: 288.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص-ص: 354-357.

1. إن التضحية بمبدأ توازن الموازنة العامة هي تضحية مؤقتة وترتبط بخروج الاقتصاد من حالة الركود وعودته إلى حالة التوازن الاقتصادي، وعليه فإن هذه النظرية لا تعارض مبدأ توازن الموازنة في ذاته بل تقدره.

2. عند وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل يجب التوقف عن إحداث عجز مقصود في الميزانية العامة، سواء كان بالاقتراض أم بالإصدار النقدي الجديد لأن ذلك لن يؤدي إلا لزيادة معدل التضخم بسبب عدم زيادة الإنتاج، وهذا بدوره سيتوافق مع انخفاض في القوة الشرائية للنقد وتحويل العجز في الميزانية العامة من حالة نافعة إلى ضارة.

3. إن نظرية العجز المنظم لا تنطبق إلا على الدول المتقدمة نظرا لوجود جهاز إنتاجي مرن في هذه الدول، أما في البلدان النامية ونظرا لعدم وجود جهاز إنتاجي فيها أو لعدم مرونته إن وجد، فإن تطبيق نظرية العجز المنظم سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد. وبالتالي نلاحظ أن النظرية الكينزية لا تتماشى مع النظرية التقليدية خصوصا بما يتعلق في جانب المالية العامة وذلك بأن الحديثة أو الكينزية لم تنظر إلى مبدأ الموازنة بنفس نظرية التقديس التي كان ينشغل بها الفكر التقليدي.

المطلب الرابع: عجز الميزانية العامة في النظرية الاشتراكية

تتميز الميزانية العامة للدولة في المذهب الاشتراكي عن باقي المذاهب الأخرى بارتباطها بالخطة الاقتصادية حيث يعتبر قسم من الخطة الشاملة وأبرز أدوات تطبيقها، ولأن النظام الاشتراكي يركز على أسلوب التخطيط من أجل الوصول إلى التقدم الاقتصادي وجب أن يتحدد الإنفاق العام في الاقتصاد الاشتراكي وفقا للقرارات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وبالنسبة للإيرادات العامة فإنها تنتج داخل القطاع العام. فالسلطات العامة هي المسؤولة عن القسم الأكبر من النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الاشتراكي ومنه نجد أن الإنفاق العام يتربع على مكانة بارزة في الموازنة العامة في البلدان الاشتراكية.¹ وتعرف الميزانية العامة للدولة الاشتراكية بأنها موازنة مجمعة موحدة لكل الهيئات المحلية، سواء كانت بلدية أو محافظة أو ولاية، فكل هيئة لها موازنتها الخاصة وفي مجموعها تشكل الموازنة العامة.² وبالتالي لا بد من تعادل جانب النفقات والإيرادات، وعند إعداد الموازنة العامة الموحدة للدولة الاشتراكية يفترض التوازن المالي فيها على غرار الفكر الكلاسيكي وتقوم قاعدة توازن الميزانية العامة على ما يلي:

¹ حمو زعي، مرجع سابق، ص: 153.

² زهيرة غالمي، مرجع سابق، ص: 102.

- التوازن المالي لمالية الدولة: ويضمن توازن إيرادات الدولة والنفقات الخاصة بها بين الأجزاء المتعددة لمالية الدولة، أي تكامل التدفقات النقدية.
 - التوازن الداخلي للموازنة: حيث تتطابق إيرادات ونفقات الموازنات الجزيئية المختلفة لموازنة الدولة المجمعة.
 - التوازن المالي للاقتصاد الوطني: وتعني به تطابق الخطة الاقتصادية الوطنية مع مجموع موازين التمويل المتنوعة الناتجة عن توازن الجانبين المالي والمادي لعملية الإنتاج الاجتماعية.
- ومنه بالاعتماد على التوازن الداخلي للموازنات الجزيئية المختلفة التي تشكل مجموعها الموازنة العامة تصل إلى توازن مالي في الموازنة العامة. ومما سبق نلاحظ أن الفكر الاشتراكي ينادي بضرورة التوازن في الميزانية العامة للدولة، وهذا ما يعني وجود عجز في الموازنة المحلية بحيث يكون هذا التوازن محصلة للتوازن في التوازنات المحلية والتي تمثل في الأخير للموازنة العامة للدولة.

المطلب الثالث: عجز الميزانية العامة في النظرية النقدية

بعدما عملت المدرسة الكينزية على إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي للدولة إلا أنها بقيت عاجزة أمام الأزمة الجديدة التي ظهرت بعد انهيار النقد الدولي، ولأن الولايات المتحدة الأمريكية تخلت عن تحويل الدولار إلى الذهب سنة 1971 ظهرت مشكلة الركود التضخمي، فلم يستطع الفكر الكينزي إيجاد حل، فجاءت المدرسة النقدية بهدف إيجاد الطرق والحلول المناسبة لما يعانيه الاقتصاد العالمي، ومن أجل النهوض باقتصاد العالم. حيث انبثقت هذه المدرسة عن المدرسة الكلاسيكية القديمة والذي كان رئيسها **ميلتون فريدمان** لذا سمي بالتيار الكلاسيكي ولذا عرف أصحاب هذا التيار بالنقديين.

ويستند هذا المذهب على أفكار المدرسة الكلاسيكية وذلك بإيمانها باليد الخفية الذي تحدث عنها آدم سميث¹ وإضافة إلى المشاكل التي كانت تعاني منها الدول انفجار أزمة الطاقة وارتفاع معدلات البطالة وتفاقم العجز في الميزانيات العامة مما خلف استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار العالمية للسلع الاستهلاكية والغذائية والوسيلة والاستثمارية.

وترتكز هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في الاقتصاد حيث أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في الاقتصاد² فأفكار المدرسة النقدية ترى بان الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية يتمثل في ضرورة مواجهة التضخم وليس الوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو لتحقيق

¹ لحسن دردوري، مرجع سابق، ص: 152.

² علي قروود، نسرين كزيز، مرجع سابق، ص: 198.

التشغيل الكامل، فالاستقرار النقدي لن يتحقق إلا من خلال إتباع وانتهاج سياسة صارمة تحول دون زيادة كمية النقود بمستويات تتعدى نمو الناتج المحلي الإجمالي.

حيث يرى النقديون أن الحد من مشكلة التضخم يتركز في ضبط عرض النقد الذي تقوم به الحكومة لتمويل عجز الميزانية، وقد رفضوا علاج عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق التمويل التضخمي وعوضاً عن ذلك يتم التمويل من خلال الاقتراض الحكومي حتى لو نتج عنه ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع تكاليف الاستثمار، كما أجازوا النقديين حدوث عجز الموازنة العامة للدولة بشرط ألا يتعدى الحدود الآمنة طالما أن ذلك يخدم الاقتصاد العام.

وقد ارتكزت أفكار المدرسة النقدية على عدد من الأسس، والتي تشكل في مضمونها محاول إعادة إحياء النظرية التقليدية ومن بينها:¹

- التضخم هو مشكلة اقتصادية أساسية يجب على السياسة الاقتصادية أن تتصدى لها، ويعتبر ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة معدل نمو العرض النقدي زيادة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي، مما يتسبب في انخفاض القوة الشرائية للنقود مع تراقب ارتفاع تدريجي في المستوى العام للأسعار، كما عبر فريدمان عن ذلك بقوله التضخم في أي مكان وأي زمان هو ظاهرة نقدية ناجمة عن زيادة كمية النقود بشكل أكبر من الناتج.

- إرجاع النظرية النقدية معظم الأزمات الاقتصادية من بطالة وركود وعجز الميزانية، مما قد يتسبب في رفض أي شكل من أشكال التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية إضافة إلى التأكيد على الحرية الاقتصادية.

وبناء على الأسس السابقة، رسم النقديون الملامح الأساسية للسياسة المالية، والموضحة كالتالي:

1. تخفيض النفقات العامة، وخصوصاً المتوجهة إلى برامج الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم وإعانات البطالة.

2. عدم القيام بمنح تخفيضات ومزايا ضريبية في أوقات الركود، لأن ذلك سيزيد من عجز الميزانية العامة.

3. عدم زيادة الإيرادات الضريبية في فترات الإنعاش لأن ذلك سيساهم في حرمان القطاع الخاص من موارد قد يحتاج إلى استخدامها في مجالات إنتاجية.

¹ نسرين كزیز، مرجع سابق، ص: 68.

من خلال العناصر السابقة، قرروا النقيدين المعارضة في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية لأن هذا التدخل قد يؤدي إلى تفاقم عجز الميزانية العامة وحدوث مشكلة التضخم التي تعتبر المشكلة الاقتصادية الرئيسة لديهم، لذا أكدوا على ضرورة وأهمية التخلص من عجز الميزانية العامة والحد من الاستثمارات الحكومية وتحويلها واستثمارها في القطاع الخاص من أجل تقليص دور القطاع الحكومي وانتهاج سياسة الخصوصية.

نتيجة لما تقدم، فإن موقف المدرسة النقدية من عجز الميزانية العامة يتمثل برفض فكرة إحداث عجز في الموازنة لتحفيز النمو الاقتصادي وذلك لأن الزيادة في عجز الموازنة العامة إذا ما تم تمويلها من خلال الاقتراض سوف تؤدي إلى رفع معدلات الفائدة ومن ثم تخفيض الاستثمار الخاص من خلال ما يعرف بأثر المزاحمة، أما إذا ما تم تمويل العجز عن طريق التمويل التضخمي فإن ذلك سيؤثر رفع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم الذي يمثل مشكلة اقتصادية أساسية في المدرسة النقدية.¹

لقد جاء بعد هذا المذهب النيوكلاسيكي المذهب النيوكينزي والذي رد على أفكار النيوكلاسيك وجاء بأفكار تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة في تلك الفترة، وأكد المذهب النيوكينزي على ضرورة تدخل الدولة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأن للميزانية العامة دوراً أساسياً في الاقتصاد الوطني وأن تكون كوسيلة وأداة لعلاج مشكلتي الكساد والتضخم بحيث تكون كمنقذ في حالة الكساد، ومن جهة أخرى الاعتماد على فائض الميزانية العامة كموجه في حالة التضخم، ومنه فإن مدى ملائمة تحقيق العجز أو الفائض في الميزانية مرتبط بحالة الاقتصاد ومن الضرورة حدوث توازن الميزانية على مدى الدورة الاقتصادية وليس بالضرورة التوازن السنوي.

المطلب الخامس: عجز الميزانية العامة في النظرية الإسلامية.

تهتم الدولة الإسلامية بكفالة المصالح والحاجات الأساسية للمجتمع وذلك بما تمتلكه من إيرادات عامة، ففي الفكر الإسلامي نجد أن الدولة تجهد إلى التوازن المحاسبي للميزانية العامة لأنه بمثابة مؤشر عن استقرار وتوازن الأوضاع الاقتصادية وسلامة البنيان الاقتصادي.

وفي مثل هذه الحالة لن تلجأ الدولة إلى الأدوات غير العادية لتمويل موازنتها عند وقوع العجز فيها أما في حالة الضرورة يستدعي الاستعانة بالإيرادات غير العادية كالإعانات والقروض فإنها تتخلى عن مبدأ التوازن المحاسبي في سبيل تحقيق مصلحة الدولة، فنلاحظ أن الأصل في مجمل النفقات العادية للدولة الإسلامية تقدر تحسباً للأهداف الرئيسية للدولة، ومدى استطاعتها على تحصيل الإيرادات، ففي

¹ لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (14)، 2013، ص: 99.

حالة عدم كفاية الإيرادات ووقوع عجز في الميزانية العامة تستعين بالإيرادات غير العادية من أجل سد هذا العجز.¹

ولقد عرف المذهب الإسلامي نظرية العجز المقصود قبل المذهب الرأسمالي الحديث. فالدولة الإسلامية لم تنقيد بقاعدة توازن الموازنة العامة، حيث كانت وضعية هذه الأخيرة تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية للدولة الإسلامية، فوجود فائض أو عجز في الميزانية العامة وارد دائما خصوصا في صدر الإسلام كانت نفقات الدولة الإسلامية تتعدى بإيراداتها العامة وبالتالي وجود فائض في موازنتها، ولكن الدولة الإسلامية تقوم بمعالجة هذا العجز بعدة طرق ووسائل كفيفة لسد العجز في الميزانية العامة للدولة. وبالتالي يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي من أول الأنظمة التي وضعت أسسا متينة وصحيحة للميزانية العامة، حيث اعتمد هذا النظام على نظرية العجز المقصود ولم ينقيد بقاعدة توازن الميزانية العامة ووضع حلولاً وسبلاً مناسبة للوقوف أمام عجز الميزانية العامة.

المبحث الرابع: طرق تمويل عجز الميزانية والآثار الاقتصادية المترتبة عنها

تستخدم الدولة مجموعة من البدائل والخيارات الممكنة والامكانات المتاحة لتمويل وسدّ عجز الميزانية العامة، الذي سببه الارتفاع المستمر في النفقات العامة نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من جهة، وتراجع الموارد العامة من جهة أخرى، متأثرة بذلك بالدورات الاقتصادية إضافة إلى حدة الأزمات المالية التي قد تواجهها.

وللحدّ من حدّة العجز على مستوى الميزانية العامة، فإنه يجب العمل إمّا على تخفيض النفقات العامة من خلال إتباع منهجية الترشيح وكذا تطبيق سياسة التقشف، وإمّا على تعظيم الإيرادات العامة.

المطلب الأول: تعظيم الإيرادات العامة.

يندرج ضمن سياسة تعظيم الإيرادات العامة، وفي سبيل تعزيز هذه الأخيرة كل من الإيرادات الجبائية، الإيرادات الإئتمانية، التمويل غير التقليدي أو ما يعرف بسياسة التسيير الكمي، كما يمكن استخدام آليات حديثة أضحت الحاجة إلى توظيفها لا سيما وهي تحقق تطورا إيجابيا على المستوى العالمي ألا وهي المدخرات السابقة التي توفرها الصناديق السيادية وهذه الأخيرة تعدّ من أهم الحسابات الخاصة المنبثقة عن الميزانية العامة، إضافة إلى ذلك اعتماد وتبني أدوات التمويل الإسلامي.

الفرع الأول: الإيرادات الجبائية

¹ لحسن دردوري، نسرین كزیز، مرجع سابق، ص: 154.

للرفع من الحصيلة الجبائية يعتمد على الرفع من معدلات الضرائب والرسوم والتي هي بمثابة إقتطاعات نقدية تدفع للخرينة العامة نتيجة ممارسة أي نشاط إقتصادي، ويمكن اختصار هذه الضرائب والرسوم في الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، كما يلي:

1- **اعتماد الضرائب المباشرة:** تعتبر الضرائب المباشرة أهم وسائل تمويل النفقات العامة، والزيادة في النفقات العامة يتطلب الزيادة في معدلات الضرائب المباشرة ما يتولد عنه زيادة الاقتطاعات من الأرباح الصافية التي تحققها الشركات حالة الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الأجور والمرتبات حالة الضريبة على الدخل الإجمالي، إلا أن زيادة الاقتطاعات المباشرة تؤدي إلى تدنية الأرباح التي تحققه القطاع الخاص، مما ينعكس سلبا على معدلات الاستثمار.¹

2- **اعتماد الضرائب غير المباشرة:** تتركز الحكومات للرفع من الحصيلة الجبائية على الزيادة في الضرائب غير المباشرة لفعالية هذه الأخيرة في سرعة الانتشار (سرعة الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الممول)، وسهولة تحصيلها، فهي ضريبة مقبولة سياسيا كون توزيعها غير واضح وعدم شعور ممولها بالنقل، ويندرج ضمن هذا الصنف من الضرائب كل من الرسم على القيمة المضافة والضرائب الجمركية. يساهم إرتفاع معدلات الضرائب غير المباشرة في رفع الحصيلة الجبائية من جهة، وخفض النفقات العامة من جهة أخرى، لاسيما في مجال الاستيراد من خلال رفع الرسوم الجمركية (الرسم على القيمة المضافة TVA، والحقوق الجمركية) فهي توفر سيولة إضافية للخرينة وتخفف جزء من النفقات العامة المخصص للتجارة الخارجية، إذ أن ارتفاع الرسوم الجمركية ينعكس على ارتفاع أسعار السلع، والخدمات المستوردة مقارنة بالسلع المحلية مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها.

يتم الاعتماد بصفة كبيرة على الضرائب غير المباشرة والتي تشكل جزء كبير من الإيرادات الضريبية، وإذ تعتبر أكثر فاعلية من الضرائب المباشرة في الوصول إلى عدد أكبر من السكان كما أنها مقبولة سياسيا لأن توزيع أعبائها غير واضح وسهولة تحصيلها وعدم شعور الممول بثقلها.²

الفرع الثاني: الإيرادات الائتمانية

تعتمد الدولة في تغطية عجز الميزانية العامة على الصادر الائتمانية من خلال عمليات الاقتراض وتأخذ هذه الأخيرة عدة أشكال ويمكن تصنيفها إلى مصادر ائتمانية محلية ومصادر ائتمانية خارجية:

¹ صيرينة كردودي وآخرون، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (07)، 2018، ص: 201.

² مراد بركات، لخضر بكريتي، دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي وآليات العلاج -حالة الجزائر-، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد (03)، العدد(01)، 2019، ص: 15.

1. الاقتراض المحلي

يعتبر الاقتراض المحلي (القروض العامة) أهم مصادر تمويل عجز الميزانية العامة، فالدولة تستخدمه في تعبئة المدخرات وتمويل النفقات العامة الاستثنائية على وجه الخصوص، إذ تلجأ إليها عند قصور السياسة الجبائية في توفير موارد إضافية لتغطية النمو المتزايد في النفقات العامة. وهو ما يطلق عليه بالدين العام الداخلي ويعرف بأنه مجموعة من الأموال المقترضة من قبل الحكومات على أن تكون الجهات المقرضة ممثلة في الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية والجهاز المصرفي.¹ مع الالتزام بردها مضافاً إليها فوائدها طبقاً لشروط القروض وتنقسم القروض العامة إلى عدة أقسام:

1.1. الاقتراض من البنك المركزي

يعدّ الاقتراض من البنك المركزي اقتراضاً لا يصاحبه أثر انكماشى على الطلب الكلي، فالبنك المركزي لا يعمل تحت قيد ضرورة تخفيض الائتمان الممنوح للآخرين إذا توسّع في منح الائتمان للحكومة وهو ما يجعل الإنفاق المحلي* المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي في الطلب الكلي.² فاللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي باستخدام أدوات الدين العام الممثلة في سندات الخزينة العامة لا يصاحبه تضخم، كون هذه الأدوات تدرج ضمن مصادر التمويل غير التضخمية لعلاج عجز الميزانية العامة. ففي هذه الحالة يمول عجز الميزانية العامة بمدخرات حقيقية لا تؤثر في نمو العرض النقدي وبالتالي لا ينعكس عنه ارتفاع أو الزيادة في المستوى العام للأسعار.

1.2. الاقتراض من البنوك التجارية

يمول عجز الميزانية العامة عن طريق منح السندات الحكومية للبنوك التجارية أو الحصول على تسهيلات إئتمانية منه.³ وهذا التمويل لن يصاحبه تأثير سلبي على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك فائض في الاحتياطات، وبالتالي فالإنفاق الممول من هذا الاقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالإنفاق الذي يمول بالاقتراض من البنك المركزي.

أما إذا لم تكن بحوزة البنوك التجارية فوائض في الاحتياطات، فإن تمويل الإنفاق الحكومي سوف يؤثر على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ويظهر ما يسمى بمزاحمة القطاع الخاص **crowding out**

¹ لحسن دردوري، مرجع سابق، ص: 148.

* الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي هو الإنفاق الممول بالقروض الممنوحة من قبل البنك المركزي.

² صبرينة كردودي، مرجع سابق، ص: 184.

³ صبرينة كردودي، وآخرون، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (07)، ديسمبر 2018، ص: 200.

effects وينعكس ذلك على الأثر الانكماشى الذي يصاحب الإنفاق الحكومي، ولتمويل الإنفاق الحكومي من خلال آلية الاقتراض من البنوك التجارية، تعتمد الدولة على طرح السندات الحكومية بمعدلات فائدة مرتفعة بغرض التشجيع على الاكتتاب فيها الأمر الذي يؤدي في المقابل إلى انخفاض الإستثمار الخاص وارتفاع معدلات التضخم، ومن إيجابيات اعتماد هذه الآلية تمويل الإنفاق الحكومي المتزايد دون إحداث زيادة في الضرائب، أما سلبياتها تتجلى في مزاحمة القطاع الخاص في حجم الائتمان الممنوح في حالة غياب فوائض في الاحتياطات لدى البنوك. الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإستثمار الخاص وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، وللحدّ من هذه الظاهرة وإعادة تصحيح الوضع الإقتصادي تلجأ البنوك التجارية إلى الحصول على القروض من طرف البنك المركزي.

هنا يجب الإشارة إلى الفرق بين الإصدار النقدي والاقتراض من البنك المركزي، فهذا الأخير قد لا يعني بالضرورة إصدار نقدي جديد، فالأقتراض قد يكون بقصد إضافة المبالغ المقرضة إلى حسابها لدى البنك المركزي، وهو ما يتجلى في عدم إصدار العملة ما لا تحتاج الدولة إلى النقد.

3.1. الاقتراض من القطاع الخاص (الجهاز غير المصرفي)

يشتمل الاقتراض من القطاع الخاص على الاقتراض من الجمهور والاقتراض من المؤسسات الوسيطة غير المصرفية، والتي تشتمل على صناديق التأمينات والمعاشات وعمليات السوق المفتوحة مع هذا القطاع وكذلك الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية.

تتم عملية تمويل عجز الميزانية العامة بالاقتراض من الجمهور من خلال طرح السندات الحكومية للاكتتاب لدى الأفراد ويعتبر هذا التمويل تمويلا غير تضخميا نظرا لمزاحمة الحكومة للقطاع الخاص الناتجة عن بيع السندات الحكومية للأفراد¹ وينتج عن هذا التمويل:

- مزاحمة القطاع الخاص، إذا كانت هذه الاموال عبارة عن مدخرات يمكن توجيهها للاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وانكماش النشاط الإقتصادي. إلا أن ظاهرة المزاحمة للقطاع الخاص تسمح بتحويل جزء من الدخل المتاح لإنفاق الأفراد إلى الحكومة مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للأفراد، أي انخفاض الطلب الكلي بقدر يعادل حجم الاكتتاب في السندات للأفراد، ما يعني أن انخفاض الطلب الكلي للأفراد يقابله زيادة في الإنفاق الحكومي الممول بالاقتراض من بيع السندات الحكومية مما يحول دون ارتفاع التضخم.

¹ محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن، 2012، ص: 308.

- زيادة المعروض النقدي وإرتفاع القوة الشرائية،¹ إذا كانت مصادر الأموال عبارة عن أموال مكتنزة مما يسمح بزيادة الإنفاق الحكومي دون التأثير على حجم الإنفاق للأفراد أو مزاحمة القطاع الخاص في مجال الإستثمار.

تختلف عملية تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق الاقتراض المحلي باختلاف الجهات المقرضة سواءً كانت من البنك المركزي، من البنوك التجارية أو من الجهاز غير المصرفي، فالجّوء إلى البنك المركزي لا يتشكل عنه زيادة في حجم الديون (الدولة لا تتحمل دفع الفوائد على القروض فهي ملزمة برد القرض فقط) وهو ما يجعلها تشبه الضرائب من حيث الآثار، أما المصدر (المقرض) الثاني والثالث فإن الدولة تتحمل مدفوعات الفوائد.

2. الاقتراض الخارجي

يعبّر الاقتراض الخارجي عن مبلغ الالتزامات النقدية الخارجية والتي تتضمن الالتزام تسديد أصول الديون مرفوقاً بالفوائد أو من دونها أو تسديد الفوائد مع الأصل أو بدونه² على أن تقوم بدفعه الجهة المقرضة للجهة المقرضة، بعد الاتفاق على التاريخ.

تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتغطية عجز الميزانية العامة في حالة عدم كفاية الموارد المالية الداخلية على تغطيتها نفقاتها، ويعتبر الاقتراض الخارجي من البدائل غير التضخمية لتمويل عجز الميزانية العامة، ويستخدم لتمويل النفقات العامة بالعملات الأجنبية التي تتم بالنقد الأجنبي، فهي تسمح بتوفير قوة شرائية جديدة للدولة ومنه زيادة الموارد الإقتصادية. فالاقتراض الخارجي يسمح إذا ما لجأت إليه الدولة بعد قصور مواردها الداخلية بما فيها الاقتراض الداخلي من توفير قوة شرائية جديدة من خلال توفير موارد إقتصادية حالة الاقتراض في شكل مساعدات سلعية كالمواد الغذائية وغيرها، على أن تباع هذه السلع محلياً ويتم إستخدام المبالغ المحصلة في تمويل العجز.³ ومنه المساهمة في زيادة الثروة الوطنية، وتتم عملية الاقتراض من خلال عقد يربط الدولة المقرضة مع المؤسسات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على أن يكون هذا العقد بالعملات الأجنبية. وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق دفع العملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها ويكون الدفع من

¹ نسرين كزيز، مرجع سابق، ص: 64.

² مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الإقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص: 62.

³ صبرينة كردودي، مرجع سابق، ص: 202.

طرف الحكومات أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها،¹ ويختلف الاقتراض الخارجي باختلاف الجهة المقرضة، كالاتي:

1.2. الاقتراض من البنوك التجارية وأسواق المال الدولية:

تتحصل الدولة المقترضة على هذه القروض وفقا لأسعار السوق بأسعار فائدة مرتفعة وتتميز هذه القروض، بأنها قروض تمنح وفقا لأسعار السوق بأسعار فائدة مرتفعة ذات فترات استحقاق قصيرة وتختلف عن المصادر الأخرى بسرعة الحصول عليها.

2.2. الاقتراض من الحكومات:

يطلق على هذه القروض بالقروض الحكومية الرسمية وتعرف بالقروض الثنائية وتمنح بموجب اتفاقيات رسمية بين الدول بحيث تختلف شروطها من دولة لأخرى، وشروطها عادة ما تكون أسهل من حيث سعر الفائدة وفترة الاستحقاق من القروض التجارية.²

3.2. الاقتراض من المنظمات الدولية:

تعرف القروض الممنوحة من طرف المنظمات الدولية، بالقروض المسيرة وتأخذ شكل معونة وتقدم من طرف الهيئات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتختلف هذه القروض عن القروض الأخرى (المشار إليها سابقا) بأنها تمنح شروط مسيرة من حيث أسعار الفائدة وفترة الاستحقاق أطول، وقد تكون هذه القروض ثنائية أو جماعية وقد تكون تجارية،³ ولعل هذه المميزات هي المحفز الرئيسي لاقتناء هذه القروض من قبل الدول النامية لتمويل عجز الميزانية العامة أو لتغطية عجز ميزان المدفوعات، وما يعاب على هذه القروض والمعونات، لا سيما في السنوات الأخيرة بأنها تعد السبب الرئيسي للكثير من الأزمات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية، بسبب التدخلات والقيود التي تفرضها الجهات المقرضة.

رغم الإيجابيات التي يتمتع بها الاقتراض الخارجي إلا أنه لا يخلو من السلبيات والنقائص، فهو يعتبر السبب الرئيسي في ارتفاع حجم المديونية للدول في حالة تمارد هذه الأخيرة في استخدامها واللجوء إليها فرغم معالجتها من خلال العجز للخرانة المالية الميزانية العامة على المدى القصير إلا أنها تساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية من خلال تزايد حجم العجز في ميزان المدفوعات من جهة، وإنخفاض

¹ وهبة السليمان، إدارة المديونية، الطبعة الأولى، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 21.

² هيثم صاحب عجم، علي محمد سعود، إدارة المال العام، تخطيط وسياسات وتعبئة وإدارة المصروفات العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص: 57.

³ هيثم صاحب عجم، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

احتياجات النقد الأجنبي من جهة أخرى (وذلك عند ردها وتسديدها) مما تؤثر على الوضع الداخلي وتعميق العجز للميزانية العامة على المدى البعيد من خلال زيادة أعبائها من خلال تشكل أقساط الدين وخدماته.

الفرع الثالث: الإصدار النقدي

تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي أو ما يعرف بالتسيير الكمي كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة، عند عدم كفاية المصادر المالية المحلية من إيرادات جبائية وأخرى إئتمانية لتمويل النفقات العامة المتزايدة من سنة لأخرى، وتتم عملية الإصدار النقدي من خلال قيام البنك المركزي بصفته مؤسسة الإصدار والهيئة الرسمية المخولة بطبع الأموال وهذا بطلب من الحكومة، وتتجلى هذه الآلية بطبع كميات إضافية من الأوراق النقدية لترتفع بذلك الكتلة النقدية المتداولة في الإقتصاد،¹ على أن تكون عملية خلق النقود بدون تغطية² فيزداد حجم الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار (ارتفاع معدلات التضخم) ما يسفر عنه إنخفاض وتدهور في قيمة العملة في ظل غياب جهاز إنتاجي فعال ومرن، ويعرف هذا التمويل بالتمويل التضخمي ما لم تصاحبه مرونة في الجهاز الإنتاجي تستجيب والزيادة في حجم الطلب الكلي المتولد جرّاء العرض النقدي.

من سلبيات الإصدار النقدي كآلية للتمويل هو إرتفاع في المستوى العام للأسعار، إضافة إلى ذلك إنخفاض في القدرة الشرائية للمواطن ومنه تدهور قيمة العملة،³ وللحد من الآثار السلبية للتمويل التضخمي يجب توفر ثلاثة شروط أساسية:⁴

- مرونة الجهاز الإنتاجي يستجيب والطلب الكلي المتزايد؛
- طبع الأموال على دفعات بسيطة يستطيع الاقتصاد الوطني تحملها؛
- توجيه الأموال إلى المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية -ضمن برنامج تنموي- تسمح بامتصاص الكتلة النقدية الفائضة؛
- وجود فائض في عناصر الإنتاج المعطلة.

¹ ليلي بن براهيم، إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر لتغطية العجز الموازي لفترة 2007-2017، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد (11)، العدد (01)، 2020، ص: 264.

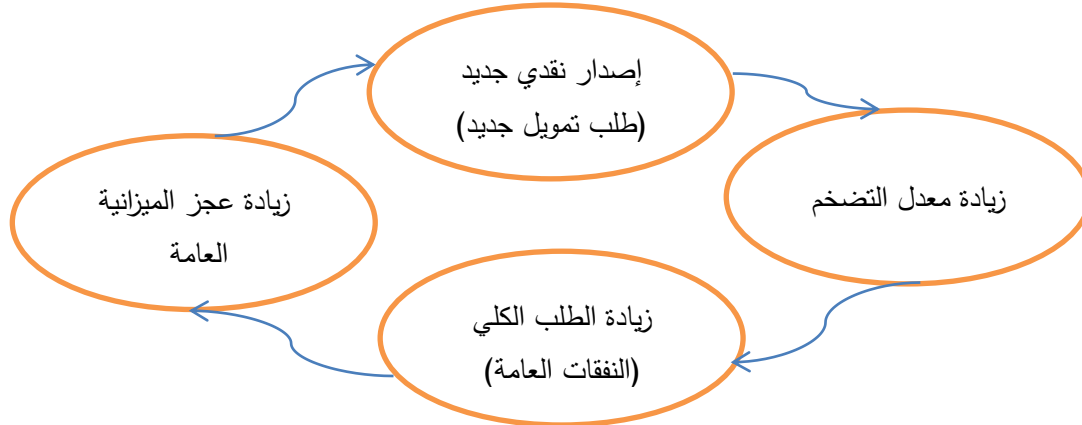
² مراد بركات، لخضر بكريتي، دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي وآليات العلاج -حالة الجزائر-، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (03)، العدد (01)، 2019، ص: 26.

³ نسرين كزيز، مختار حميدة، آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط -دراسة حالة الجزائر-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (12)، العدد (03)، 2018، ص: 232.

⁴ محمد هاني، ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10-، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد (02)، العدد (01)، 2018، ص-ص: 126-128.

مما سبق ووفقا للأبحاث والدراسات المتعلقة بالتمويل التضخمي، يستنتج أن إستخدام آلية الإصدار النقدي وتوجيهه إلى القطاع الاستهلاكي، يتولد عنه إرتفاع حجم العجز على مستوى الميزانية العامة في ظل عدم وجود آليات أخرى لتمويل العجز، وهو ما يمكن تفسيره بالعلاقة الدائرية بين كل من التمويل التضخمي، معدلات التضخم، النفقات العامة (إرتفاع الطلب الكلي) وحجم عجز الميزانية العامة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-1) - العلاقة الدائرية بين الإصدار النقدي وعجز الميزانية العامة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نسرين كزيز، مختار حميدة، آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط -دراسة حالة الجزائر-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (12)، العدد (03)، 2018، ص: 232.

وجود عجز في الميزانية العامة يطرح مشكلة تمويله، ووفقا لآلية التمويل التضخمي، فإنّ هذا الأخير يتولد عنه زيادة في معدلات التضخم -مالم يقابل الإصدار النقدي جهاز إنتاجي مرّن يستجيب ومتطلبات الطلب الكلي على السلع نتيجة وفرة النقود- ما ينعكس عنه زيادة حجم النفقات العامة ومنه تفاقم العجز في الميزانية العامة.

المطلب الثاني: ترشيد النفقات العامة

ظهور حالات العجز في الميزانية العامة نتيجة عدم القدرة على تغطية النفقات العامة المتزايدة باستمرار في ظل غياب لموارد التمويل المستديمة، والانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني نتيجة ذلك، ما جعل الإهتمام بترشيد النفقات أم في بالغ الأهمية بما يساهم في تخفيض عجز الميزانية العامة، ويكون ذلك من خلال ضبط الإنفاق العام وترشيده وكذا محاربة التبذير بما يسمح بالتوزيع الأمثل للموارد.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة

الترشيد مأخوذة من الرشد ويعني التصرف بالأموال وانفاقها بعقلانية وحكمة ويتضمن ترشيد النفقات ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها وتلافي النفقات غير الضرورية والحد من التبذير والإسراف، وزيادة

الكفاية الإنتاجية¹ ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية الممكنة.²

1. تعريف ترشيد النفقات العامة

أما ترشيد النفقات العامة يقصد به تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الانفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد المالية للدولة.³

2. أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي:

يهدف ترشيد الإنفاق العام (النفقات العامة) إلى تحقيق مايلي:⁴

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات أو على نمو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.
- تحسين طرف الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- خفض عجز الميزانية وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية التحتية.
- مراجعة هيكليّة للنفقات عن طريق تقليص نوعية وحجم النفقات التي لا تحقق مردودية كبيرة ومحاربة كافة مظاهر الاسراف والتبذير والتحوط لكافة الأوضاع المالية لغير مستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها والمحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية.

الفرع الثاني: ضوابط ترشيد الإنفاق العام

يتطلب ترشيد النفقات العامة الالتزام بالضوابط التالية:⁵

1. تحديد حجم أمثل للنفقات العامة

¹ رضا خلاصي، شذرات المالية العامة، بدون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2016، ص: 112.

² محمد شاكر عصفور، ص: 367.

³ مراد بركات، لخضر بكريتي، مرجع سابق، ص: 24.

⁴ نسرين كزيز، مختار حميدة، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017)، مجلة الإبداع، المجلد (08)، العدد (01)، 2018، ص: 114.

⁵ حكيمة حلومي، نوال باهي، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة (2001-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد (04)، جوان 2018، ص-ص: 46-47.

يجب تحديد حجم أمثل للنفقات العامة يتماشى مع تحقيق أهداف المجتمع إلى حد كبير وتجنب الزيادة المفرطة في الإنفاق العام والتي لا يقابلها نفع عام، كأن يحدد حجم النفقات العامة في حدود ما يسمح بتحقيق رغبات الأفراد شرط مراعاة ما يمكن تحصيله من الإيرادات العامة التي تسمح بتمويل النفقات العامة. فترشيد النفقات العامة لا يسمح بتزايد النفقات العامة تزايداً غير محدوداً، بل الحاجة الإقتصادية والإجتماعية ما تجعل إرتفاع حجم النفقات إرتفاعاً مقصوداً سيما في ظل الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي.

2. الابتعاد عن التبذير والإسراف

يساهم كل من التبذير والإسراف في تزايد حجم النفقات العامة ويتجلى ذلك عندما لا يتعادل نفع النفقات العامة والمبالغ المصروفة عليه وهو ما يتنافى وأهداف ترشيد النفقات العامة مما ينعكس على تبديد المال العام المتأتي من مختلف الضرائب والرسوم المحصلة من طرف المكلفين (الأفراد)، الأمر الذي يؤدي إلى إهدار المال العام من جهة، وتقشي ظاهرتي التهرب الضريبي من جهة أخرى نتيجة فقدان الثقة في مالية الدولة.

3. فرض رقابة على الإنفاق العام

تعتبر الرقابة على النفقات العامة من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد النفقات العامة، لذلك نجد أن العملية الرقابية ترافق مراحل صرف النفقة العامة بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام، وتشمل هذه الرقابة كل من الرقابة الإدارية، الرقابة السياسية والرقابة القضائية، وهي كالاتي:¹

1.3. الرقابة الإدارية: تمتاز الرقابة الإدارية بكونها رقابة مصاحبة لصرف النفقة العامة فهي رقابة سابقة لصرف النفقة يتولّاها كل من المحاسب العمومي والمراقب المالي، بغية منع وقوع تجاوزات غير مشروعة من خلال ضمان المشروعية ودقة الحسابات وكذا ملائمة التصرفات المالية، ورقابة لاحقة لصرف النفقة تتولّاها المفتشية العامة للمالية* بغرض مراقبة التسيير المالي للمؤسسات العمومية والمختلطة.

2.3. الرقابة السياسية: تتولّاها السلطة التشريعية والمتمثلة في البرلمان باعتماد الأسئلة الشفوية والكتابية، الاستجواب والتحقيق والمراقبة، وفي الجزائر تستمد هذه السلطة حق الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة

¹ مصباح حراق، محمد أمين قمبرور، فعالية الرقابة المالية على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العامة والحد من تبديد المال العام في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 2019، ص-ص: 18-22.

* المفتشية العامة للمالية هي هيئة مستقلة للرقابة تحت السلطة المباشرة لوزارة المالية، تم استحداثها لأول مرة بموجب المرسوم رقم 53-80، المؤرخ في 1980/03/04 وأعيد تنظيمها سنة 2009 و 2010، لتمارس أحكام الرقابة على كل شخص معنوي تابع للدولة أو الجماعات المحلية أو الهيئات العمومية، والتي استفادت من مساعدات مالية تابعة للخزينة العمومية.

بشقيه صرف النفقات وتحصيل الإيرادات بمقتضى المادة 99 من الدستور "تضطلع المجالس المنتخبة بوظيفة الرقابة في مدلولها الشعبي" وتتجلى بواحد هذه الرقابة عند اعتماد الحساب الختامي أمام البرلمان أو ما يعرف بقانون ضبط الميزانية.

3.3. الرقابة القضائية: يمارسها مجلس المحاسبة** في شكل رقابة بعدية -للمالية العامة بشقيها صرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات العامة- للأموال العمومية والجماعات المحلية والمرافق العامة، كما يسهر على التدقيق في شروط استخدام الهيئات للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية، بغرض تشجيع الاستعمال الفعال والصارم لهذه الموارد وكذا ترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية.

هذا بالإضافة إلى العناصر التالية:¹

- إعادة تنظيم الحكومة من خلال إعادة النظر في الهيكل الوزاري كدمج بعض الوزارات المتكاملة واستحداث لجان أو مجموعات وزارية لأغراض التنسيق والتكامل؛
- علاج مشكل العدالة الزائدة في القطاع الحكومي؛
- محاربة الفساد الإداري؛
- تطوير اللامركزية في الوزارات والمصالح؛
- تطوير نظام الميزانية العامة ويهدف ذلك إلى التحول من نظام الميزانية التقليدية إلى نظام ميزانية الأداء والذي يقع مؤشرات للأداء والإنجاز المستهدف يتم ربط عناصر النفقة به، وهذا النظام يعتبر مدخلا أساسيا للرقابة على الكفاءة الإنتاجية.

الفرع الثالث: عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة

لنجاح عملية ترشيد النفقات العامة وقصد بلوغ هذه الأخيرة أهدافها، وحيث توفر عدة عوامل:

1. الشفافية المالية والمسائلة:

تعتبر كل من الشفافية والمسائلة أهم ركائز ومبادئ ترشيد النفقات العامة والحد من تبديد المال العام، فالشفافية تسمح بتدفق المعلومات المالية حول كل ما يتعلق بإدارة المال العام وإنفاقه،¹ في حين المسائلة فتدخل الحق في مسائلة من يشرفون على إدارة المال العام ومحاسبتهم.

** أحدث مجلس المحاسبة بموجب القانون رقم 05/80 المؤرخ في 01/03/1980 المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسب، والذي تمت مراجعته وتعديله عدة مرات كان آخرها بموجب الأمر رقم 02/10 المؤرخ في 26/08/2010 ليعتدل ويتم المر رقم 20/95 المؤرخ في 17/07/1997 المتعلق بمجلس المحاسبة.

¹ عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، بدون طبعة، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر، 2006، ص-ص: 78-80.

2. كفاءة الأجهزة المالية للدولة وعدالتها:

تلعب كفاءة الأجهزة المالية للدولة دورا هاما في ترشيد النفقات العامة كون الأجهزة المالية هي الواقفة والمسؤولة على طرف المال العام وتحصيله، فكلما زادت كفاءتها وعدالتها في صرف المال العام كلما اقتربت عملية ترشيد النفقات العامة من أهدافها.²

3. القياس الدوري لأداء برامج الانفاق الحكومي:

تساهم عملية القياس الدوري لأداء برامج الانفاق الحكومي في ترشيد النفقات العامة من خلال إعتقاد نظام محاسبي ورقابي فعال،³ يسمح بمعاينة عمليات صرف المال العام من جهة والقيام بممارسة الرقابة وبالتالي تقسيم العمليات الإنفاقية من جهة أخرى، وهو ما يسمح بتقديم تقارير دورية حول النشاط المالي للأجهزة القائمة على صرف المال العام (النفقات العامة)، تخضع للمسائلة عن الاستخدام الأمثل لموارد الدولة ومنه الحد من تبذير المال العام.

4. الأساليب الحديثة المتبعة في ترشيد الانفاق العام:

تبرز أهمية ترشيد الانفاق الحكومي في علاج عجز الميزانية العامة، لاسيما في السنوات الأخيرة في ظل الظروف الاقتصادية الذي يشوبها الفساد الاقتصادي التي احتاجت العديد من دول العالم، لاسيما النامية منها نتيجة إنخفاض الإيرادات العامة، الأمر الذي أسفر عن حدوث عجز في الميزانية العامة في ظل الارتفاع المستمر للنفقات العامة، وهو ما يجعل الحكومات تعمل على ترشيد هذه الأخيرة وتخفيضها، وهذا لا يكون إلا باتباع الوسائل والإجراءات والتي أهمها:⁴

- إيقاف تعبئة الوظائف الشاغرة.
- تخفيض مخصصات المكافآت والمصاريف السفرية والمزايا المالية للموظفين.
- تخفيض نفقات عقود التشغيل والصيانة للأجهزة الحكومية.
- إيقاف وتجميد المشاريع الجديدة وعدم طرحها للمناقصات الدولية والوطنية.
- تأجيل صرف مستحقات المقاولين للمشاريع تحت التنفيذ، وكذلك مستحقات موردي اللوازم والأجهزة لمدة من الزمن.

¹ براهم خناطلة، نادية خلفه، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد (07)، العدد (01)، 2020، ص: 564.

² محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص: 301.

³ خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص: 319.

⁴ رضى خلاصي، مرجع سابق، ص: 183.

- التحكم في الاعتمادات المخصصة للأجهزة الحكومية وتوزيعها على أساس شهري أو ربع سنوي، مع إلزام الوزارات بعدم تجاوز الاعتمادات المسموح بصرفها خلال هذه المدة.

تعتمد الحكومات والإجراءات والوسائل السالفة الذكر بصفة آنية وبشكل فوري لحظة حدوث انخفاض في الإيرادات العامة-حالة الجزائر أواخر سنة 2014-، وعند توقع حدوث ارتفاع حجم العجز في الميزانية العامة.

كما يمكن أن تختصر وسائل ترشيد النفقات العامة في شكل مجموعة من الإجراءات والتي يطلق عليها سياسات تخفيض النفقات العامة:¹

• **تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي:** فهذا النوع من النفقات يعتبر أهم بنود النفقات العامة، وبالتالي أكثر النفقات مساهمة في عجز الميزانية العامة، فالدولة وبغية تخفيض حدة العجز تعتمد إلى تخفيض المخصصات المالية ذات الطابع التحويلي لا سيما ما تعلق منها بجانب الدعم الاجتماعي (دعم المواد الغذائية واسعة الاستهلاك حالة الجزائر)، ومنه وجب إلغاء هذا الدعم تدريجيا عن طريق رفع الدعم عن أسعار المواد الاستهلاكية، أو تقليص عدد المستفيدين وتوجيهه للشريحة المستهدفة منه (الطبقة الهشة).

• **تقليص الدعم الاقتصادي (المالي) للمؤسسات العمومية المتعثرة؛** تعتبر المؤسسات المتعثرة ماليا والمحقة لخسائر مالية متتالية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى رفع حجم النفقات العامة، ومنه تقام عجز الميزانية العامة، وذلك من خلال حجم الأموال المرصودة لصالح هذه الشركات والمؤسسات دون تحقيق نتائج إيجابية، ولتخفيض عجز الميزانية العامة، وجب التخلص من المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة، من خلال إعادة هيكلتها أو خوصصتها* حالة بعض المؤسسات العمومية في الجزائر.

• **تقليص النفقات الموجهة للقطاعات الغير منتجة والتي لا تقدم قيمة مضافة (القطاعات العقيمة)،** لاسيما قطاع التعليم والصحة نظرا لحجم المخصصات المتكررة بشكل دوري (كل سنة) وهنا وجب افساح الفرصة للقطاع الخاص؛

• **عدم خوض الدولة غمار المجالات الاستثمارية (المشاريع الاستثمارية الضخمة)،** فتخصيص أطراف مالية ضخمة من أجل تجسيد وإنشاء مشاريع وهياكل قاعدية ضخمة، من شأنه أن يوتر سلبيًا على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعجز الميزانية العامة بصفة خاصة، إذ يساهم في الرفع من حدة هذا

¹ براهيم خناطلة، نادية خلفه، مرجع سابق، ص-ص: 565-566.

* تعبر الخوصصة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص، أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقاءها مملوكة للدولة، وتعتبر الخوصصة إحدى الدعائم المستعملة لترشيد النفقات العامة.

الأخير من خلال زيادة حجم النفقات العامة في ظل غياب التمويل الذي يسمح بتغطيتها، ولتجنب هذه الحالات يجب فسخ المجال للقطاع الخاص للاستثمار في هذه المشاريع.

الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية لترشيد النفقات العامة على عجز الميزانية العامة

تعتبر سياسة ترشيد النفقات العامة أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة لتوجيه وكذا التأثير على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وإدارة عجز الميزانية العامة بصفة خاصة، ففي حالة الإزدهار الاقتصادي (تزايد الإيرادات العامة) فإن إتباع سياسة ترشيد النفقات العامة يتولد عنها آثار إيجابية بشكل عام تسفر عن كبح عجلة النمو الاقتصادي، ما ينتج عنه ارتفاع في الأسعار ومنه زيادة معدلات التضخم بشكل عام، إلا أنه يساهم في تخفيض حجم العجز في الميزانية العامة وظهور فائض مالي، ويحول هذا الفائض إلى الإحتياطي العام للدولة، للتحوط به خلال سنوات الكساد الاقتصادي.

أما في حالة الكساد الاقتصادي حيث تقل الإيرادات العامة -حالة الجزائر بعد أزمة النفط سنة 2014-، فإن سياسة ترشيد النفقات العامة قد يتولد عنها آثار سلبية مما تتجلى أهم آثارها في خفض معدل النمو الاقتصادي بشكل عام نتيجة تجميد المشاريع الإستثمارية التنموية الضخمة، ولعل أهم بواردها تجميد مناصب العمل من جهة، وإحالة العاملين على البطالة حالة القطاعات المتعثرة من جهة أخرى، ومنه خفض الدخل الوطني (خفض حصيلة الضرائب على هذه الشركات)، إضافة إلى ذلك المساهمة في رفع الدعم الاجتماعي لاسيما عن المواد الإستهلاكية الأساسية مما يؤثر سلبا على المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة في المجتمع.

فرغم اكتساح الآثار السلبية لترشيد النفقات العامة حالة الكساد الاقتصادي، إلا أنها لا تخلوا من الآثار الإيجابية والمتمثلة في القضاء على التبذير والإسراف، ومنه المحافظة على المال العام من جهة وإعادة توزيع الموارد المالية بكفاءة عالية على القطاعات ذات أولوية على حساب القطاعات الغير منتجة -حالة قطاع الثقافة في الجزائر- من جهة أخرى.

المطلب الثالث: الصناديق السيادية

نشأ أول صندوق الثروة السيادية في عام 1953 كمنفذ استثماري لبناء البلدان التي لديها فائض في الميزانية وفائض في دخول الصادرات. الأولى من نوعها كانت "هيئة الاستثمار الكويتية" (KIA) التي تأسست لاستثمار فائض عائدات النفط الخام في الكويت وتوزيع موارد الدولة، تلتها جمهورية كيريباتي بإنشاء سنة 1955 -وهي دولة ذات سيادة في وسط المحيط الهادئ- ثاني صندوق ثروات سيادي في العالم - صندوق احتياطي معادلة الإيرادات - للاحتفاظ باحتياطياتها من العملات الأجنبية وتنميتها.

حدث القليل من النشاط الجديد حتى 1976 و 1981 و 1990 على التوالي، عندما تم إنشاء جهاز أبوظبي للاستثمار، ومؤسسة الاستثمار الحكومية السنغافورية، وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي. منذ ذلك الحين تضاعف حجم وعدد صناديق الثروة السيادية إلى أكثر من 146 صندوقاً للثروة السيادية سنة 2021، ولكن مع تركيز كبير على الأصول تسيطر أكبر 10 صناديق ثروة سيادية على 80% من إجمالي الأصول المدارة لصناديق الثروة السيادية على مستوى العالم، وتسيطر أفضل 20 صندوقاً ثروة سيادية على 90% مع سيطرة الصين وسنغافورة على أكبر مجتمعات للثروة السيادية وهو ما يوضحه الشكل

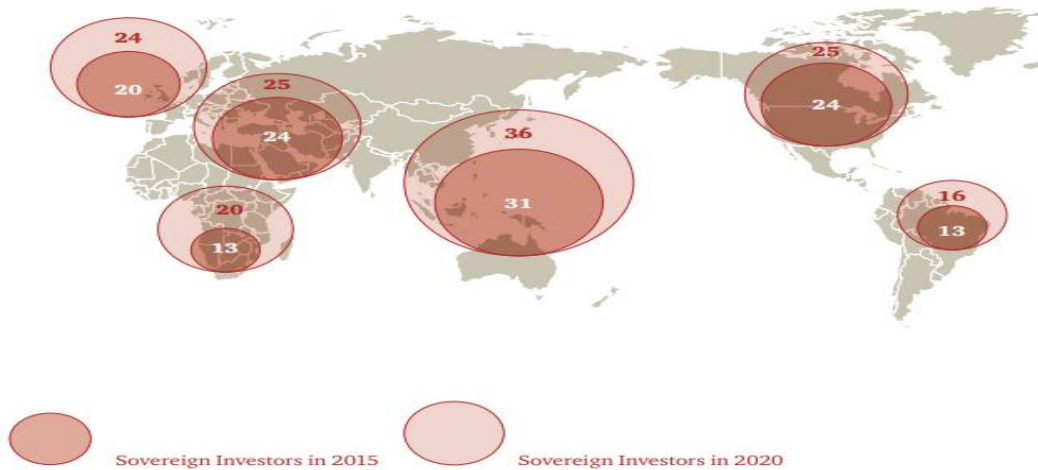
الجدول رقم (1-1): أفضل 10 صناديق سيادية في العالم لسنة 2021

Country or Region	Abbreviation	Fund	Assets billions USD	Inception	Origin
Norway	GPF-G	Government Pension Fund Global	1,289	1990	Oil & Gas
China	CIC	China Investment Corporation	1,045	2007	Non-commodity
Kuwait	KIA	Kuwait Investment Authority	692	1953	Oil & Gas
United Arab Emirates	ADIA	Abu Dhabi Investment Authority	649	1976	Oil & Gas
Hong Kong	HKMA	Monetary Authority Investment Portfolio	580	1993	Non-commodity
Singapore	GIC	GIC Private Limited	545	1981	Non-commodity
Singapore	TH	Temasek Holdings	484	1974	Non-commodity
Saudi Arabia	PIF	Public Investment Fund	430	1971	Oil & Gas
China	NSSF	National Council for Social Security Fund	372	2000	Non-commodity
United Arab Emirates	ICD	Investment Corporation of Dubai	302	2006	Oil & Gas

Source: Prepared by the student based on sovereign wealth fund institution, fund rankings, 2021.

يتصدر صندوق الثروة السيادية النرويجي أفضل (SWF) بإجمالي أصول ما قيمته 1.128 مليار دولار، يليه الصندوق الصيني "شركة الاستثمار الصينية" بأصول تبلغ 1.045 مليار دولار، وجاء صندوق "هيئة الاستثمار الكويتية" في المركز الثالث بأصول بلغت 692 مليار دولار. وهو أكبر الصناديق العربية واحتلت هذه الأخيرة أربعة مراكز من عشرة مراكز الأولى، بما في ذلك صندوق هيئة الاستثمار الكويتية متبوعاً بصندوق "جهاز أبوظبي للاستثمار" في المركز الرابع، في حين احتل "صندوق الاستثمارات العامة السعودي" المركز الثامن و"مؤسسة دبي للاستثمار" المركز العاشر، كما تهيمن الدول الآسيوية، بما في ذلك الصين وسنغافورة، على المراكز العشرة الأولى بخمسة صناديق، تليها دول الخليج العربي بأربعة صناديق. في حين النرويج هي الدولة الأوروبية الوحيدة في المراكز العشرة الأولى.

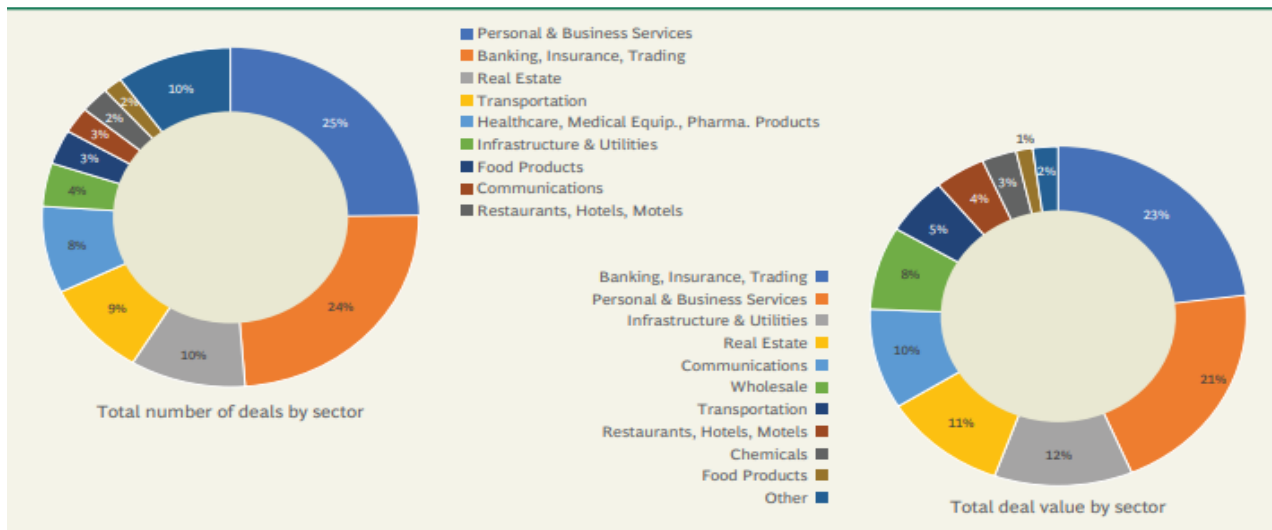
الشكل رقم (1-2): التوزيع الجغرافي للصناديق السيادية في العالم لسنة 2020



Source: SWF, sovereign wealth fund 2020 Agrowing force: sovereign investors by number, pwc, 2020, p: 12.

صناديق الثروة السيادية (SWFs) هي صناديق استثمار تدعمها الحكومة وترعاها، وتتمثل مهمتها في استثمار الاحتياطات المتراكمة من العملات الأجنبية لسنوات، حيث كانت مثل هذه الصناديق في البلدان التي جمعت كميات ضخمة من الدولارات تعيد استثمار هذه الأموال في سندات الخزينة الأمريكية. إلا أنه في السنوات الأخيرة، أصبحت مثل هذه الصناديق أكثر تطوراً وتتخذ على نحو متزايد مناصب في حيازة الأسهم في الشركات الأجنبية وتنويع حيازاتها من العملات.¹ إذ تميل صناديق الثروة السيادية إلى استهداف الصناعات الاستراتيجية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والموارد المالية والطبيعية والمرافق في البلدان التي تظهر نمواً اقتصادياً مستداماً.

الشكل رقم (1-3): توزيع الصناديق السيادية حسب قطاعات الاستثمار لسنة 2020



Source: Boston Consulting Group & Baffi Carefin Center, SWF, Newsletter, ISSUE 1, 2020, p: 06.

¹ Donald M, DePamphilis, *Mergers, Acquisitions, and Other Restructuring Activities: An Integrated Approach to Process, Tools, Cases, and Solutions*, Ninth Edition, Academic press, 2018, p 670.

الفرع الأول: مفهوم الصناديق السيادية

عرّفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) على أنها مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف عامة وطنية تكون ممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة.¹

- عرّفها صندوق النقد الدولي على أنها صناديق استثمارية مملوكة من طرف الحكومة ممولة عن طريق نقل أصول النقد الأجنبي التي يتم استثمارها على المدى الطويل في الخارج، انشأت لأغراض اقتصادية كلية.²

- عرّفها معهد صناديق الثروة السيادية بأنها صناديق استثمارية حكومية تتكون من أصول مالية (أسهم وسندات) وغيرها من الأدوات المالية، تمول من فوائض ميزان المدفوعات، فوائض الميزانية العامة، نواتج عمليات الخصخصة.³

الفرع الثاني: أهداف صناديق الثروة السيادية

- حسب ما أقره معهد الصناديق السيادية فإن هذه الأخيرة تهدف إلى:⁴
- تحقيق الاستقرار في الميزانية العامة للدولة وحماية الاقتصاد من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقنيات الحادة في مداخل الصادرات؛
 - تحقيق مردود أكبر لاحتياطات النقد الأجنبي؛
 - مساعدة المؤسسات النقدية في اختصاص فائض السيولة؛
 - تكوين مدخرات للأجيال القادمة من خلال عوائد المواد الأولية وكذا عن طريق تحقيق التنويع الاقتصادي؛
 - تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
 - تحقيق النمو المستدام لرأس المال في المدى الطويل للدول المالكة.

الفرع الثالث: أنواع صناديق الثروة السيادية

تصنف الصناديق السيادية وفقا لمجموعة من المعايير الى عدة أنواع كآتي:

¹ A. Blundell Wing All, Yu- Wei juan yen, **Sovereign Wealth and Pension Fund Issues**. OCED, Working Papers on Insurance and Privat Pensions, OCED Publishing, France, vol (14), 2008, p4.

² Mark Allen, j'aime caruana, **Sovereign Wealth Funds –A Works Agenda**, International Monterey funds, 2008, p4.

³ DamiL Yvanger, **Sovereign Wealth Funds. investment Objectives and Asset Allocation Strategies Journal of Governance and Régulation**, vol (03), N(02), 2014, p- 32-33.

⁴ SWF Institute, **SOVEREIGN Wealth Fond**, <https://www.swfinstitute.org/research/sovereign-wealth-fund>, 03/08/2021, at 09:50 pm.

1- وفقا لمصدر دخل الصندوق: وفق هذا المعيار تصنف صناديق الثروة السيادية إلى:¹

• **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية(صناديق سيادية نفطية):** تظهر هذه الصناديق لدى الدول المصدرة للمواد الأولية على غرار الجزائر وغيرها من الدول النفطية. وتتمثل مواردها من صادرات النفط.

• **الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية(صناديق سيادية غير نفطية):** تمول هذه الصناديق أساسيا من فوائض الميزان التجاري واحتياطات الصرف. تظهر هذه الصناديق في الدول الغير نفطية على غرار سنغافورة، الصين، وبعض دول أمريكا اللاتينية التي حققت مزايا تنافسية تصديرية في الأسواق الدولية سمحت لها بتحقيق عوائد مالية تفوق احتياجات الاستثمار المحلي مما أدى بها الى انشاء صناديق.

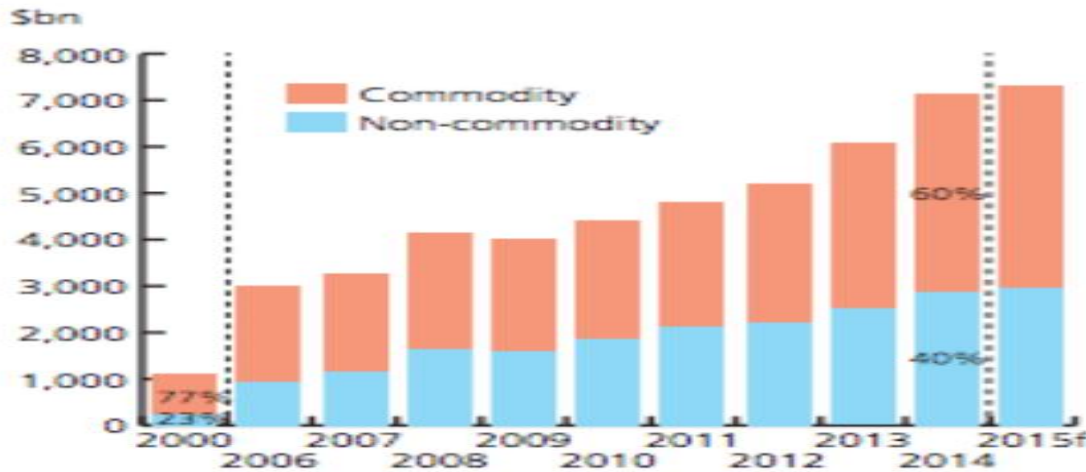
• **الصناديق الممولة بفوائض الخصوصية:** تظهر هذه الصناديق في الدول التي قامت بخصوصية القطاع العمومي، وتمول هذه الصناديق من العوائد المالية عن عملية الخصوصية على أن تستخدم موارد هذه الصناديق في تمويل كل من الميزانية العامة، برامج الاقتصاد الوطني وكذا تسديد الديون.

• **الصناديق الممولة بفائض الميزانية:** تظهر هذه الصناديق عندما تحقق الدول فوائض مالية لسنوات متتالية على مستوى ميزانياتها العامة، وتمول هذه الصناديق من خلال الفائض المحقق على أن يستثمر هذا الأخير في الأصول المالية بغية تحقق عوائد مالية كما هو الحال مع الصندوق الثروة السيادية السيادي النرويجي النرويج.

في ذات السياق يمكن الإشارة إلى إمكانية تصنيف صناديق الثروة السيادية حسب التصنيف المعتمد من طرف المعهد العالي لصناديق الثروة السيادية وفق معيار مصدر الدخل إلى كل من الصناديق السيادية للتمويل والتي مصدر دخلها ناتج عن إيرادات المنتجات والسلع (COMMODITY) SWFS والتي شكّلت حوالي 56,6% من إجمالي الصناديق السيادية سنة 2015-، وكذا الصناديق الممولة بـمـوارد أخرى الغير المرتبطة بالمصادر الطبيعية (NON COMMODITY SWFS) وهو ما يوضّحه الشكل الآتي:

¹ نعيمة برودي، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد (06)، العدد (02)، 2020، ص:467.

الشكل رقم (1-4): تطور الصناديق السيادية وفق معيار الدخل حسب SWFI للفترة (2000-2015)



Source: Eliot Kalter, sovereign wealth fund investment trends, The Fletcher School, Tufts University, 2016, p: 06.

2- وفقا لاستراتيجية الإستثمار:

تصنف صناديق الثروة السيادية وفق إستراتيجية الاستثمار إلى نوعين:¹

• **صناديق مسيرة للمحفظة (portfolio manager):** تقوم هذه الصناديق على استراتيجية تنويع الاستثمارات دون اهمال المعايير المرتبطة بالخطر والأداء الشامل للصناديق دون التوسع نحو تخصص نظامي أو المساهمة في ادارة شركة معينة، واستراتيجية الصناديق المسيرة للمحفظة شبيهة نسبيا باستراتيجية صناديق التقاعد، وأمثلة على هذه الصناديق نجد صندوق أبوظبي (ADIA) والصندوق النرويجي (GPF-G) والصندوق الكويتي (KIA).

• **صناديق الإستثمار (Investissement Funds):** تقوم هذه الصناديق على استراتيجية التخصص القطاعي على أن تحدد هذه الأخيرة وفق توجهات الدولة المالكة للصندوق، ولعل أهم صناديق الثروة السيادية المتبينة هذه الاستراتيجية صندوق سنغافورة (Temasek القابضة)، الصندوق السيادي القطري وهي متخصصة في القطاعات الاستراتيجية التي تقوم على الدول المالكة بتحقيق التنمية.

3- وفقا للغرض من نشأتها:

تصنف صناديق الثروة السيادية حسب التصنيف المعتمد من طرف صندوق النقد الدولي إلى:²

• **صناديق الاستقرار:** يشار إليها أيضاً باسم "صناديق الأيام الممطرة"، وهي أدوات مالية لمواجهة التقلبات الدورية تم إنشاؤها لحماية الاقتصاديات من الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية.¹ وتشمل

¹ ذهبية لطرش، شافية كتاف، فعالية صندوق وضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العمومية خلال الفترة 2000-2017، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد (03)، العدد (05)، جوان 2018، ص: 24.

² IMF, sovereign wealth fund, A work Agenda paper, Washington, 2008, p05.

هذه الصدمات فترات الذروة في السلع (الأكثر حدة في الدول البترولية) ودورات الازدهار والركود الاقتصاديين العالمي والمحلي.

• **صناديق الادخار للأجيال القادمة:** تهدف هذه الصناديق الى تمويل الأصول غير المتجددة إلى حافطة أصول أكثر تنوعا.

• **صناديق إستثمارات الإحتياطيات:** تعتبر اصول هذه الصناديق أصول احتياطية وتهدف إلى تعظيم العائد على الإحتياطيات.

• **صناديق احتياطيات طوارئ التقاعد:** تغطي هذه الصناديق من مصادر على غرار إشتراكات الافراد في معاشات التقاعد (التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العامة).

• **صناديق التنمية:** تهدف هذه الصناديق الى تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز القطاعات الصناعية التي تساهم في دعم النمو الناتج الوطني.

4- وفقا لمعيار مجال عمل الصندوق:

يمكن تصنيف صناديق الثروة السيادية إلى:²

• **صناديق سيادية محلية:** وهي صناديق ينصب نشاطها محليا (داخل الدولة المالكة).

• **صناديق سيادية دولية:** يمتد نشاطها خارج البلد حيث يتجاوز حدود الدولة المالكة ويمتد لخارج البلد.

• **صناديق سيادية مختلطة:** وهي صناديق تنشط داخل الدولة المالكة وخارجها

5- وفقا لمعيار درجة الاستقلالية:

تصنف الصناديق السيادية وفق هذا المعيار إلى:

• **صناديق سيادية غير مستقلة (حكومية):** تنفقد هذه الصناديق الاستقلالية القرار إذ تتم إدارتها من طرف الدولة المالكة (الحكومة) ومن مميزات هذه الصناديق أنها لا تخضع للرقابة المستقلة والمساءلة والإفصاح.

• **صناديق سيادية مستقلة نسبيا:** تتمتع هذه الصناديق بالاستقلالية النسبية في اتخاذ القرار، تدار بطريقة غير مباشرة من طرف الدولة المالكة بإشراك هيئات مستقلة اضافة الى البنك المركزي، ومن مميزات هذه الصناديق أنها تخضع للرقابة المائلة والإفصاح.¹

¹ Orinola Gbadebo-Smith, **The Wealth of Nations: Investment Strategies of Sovereign Wealth Funds**, toptal, world-class articles, <https://www.toptal.com/finance/market-research-analysts/sovereign-wealth-funds>, 04/08/2021.

² Javier Capapé, sovereign wealth funds, managing continuity embracing change, ie center for the governance of change, 2019, p: 31.

الفرع الرابع: دور الصناديق السيادية وأثرها على عجز الميزانية العامة

تلعب الصناديق السيادية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار المالي على المستوى الاقتصادي الكلي لاسيما فيما يتعلق بتمويل عجز الميزانية العامة من خلال امتصاصها للصدمات الناتجة عن التراجع في أسعار المواد الأولية لاسيما النفط منها (الاقتصاديات الربيعية) وذلك بتمويل جزء من النفقات العامة عن طريق سحب أموال من موارد وأصول الصندوق السيادي، فهذا الأخير يسمح بتحقيق هامش أمان للبلدان النفطية من خلال امتصاص الصدمات الناتجة عن الانخفاض في أسعار المواد الأولية (النفط)، ويتم تمويل العجز من خلال سحب موارد وأصول الصندوق السيادي وتوظيفها في تمويل النفقات العامة ومنه تغطية العجز وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي. لا يقتصر دور الصناديق السيادية على تمويل عجز الميزانية بل يتجاوز ذلك من خلال قدرتها التمويلية الهائلة التي تتوفر عليها:

- تغطية فاتورة الاستيراد لعدة سنوات دون اللجوء الى مصادر أخرى؛
- تخفيض حجم المديونية الخارجية والداخلية؛
- تنفيذ السياسات العامة لاسيما فيما يتعلق بالبرامج التنموية والمخططات؛
- تحقيق الاستقرار والتوازن على مستوى ميزان المدفوعات ومنه التوازن الميزان التجاري، حالة الجزائر.

المطلب الرابع: الصكوك الإسلامية

سنتطرق ضمن هذا المطلب إلى الصكوك الإسلامية كمورد بديل لتمويل عجز الميزانية العامة بعدما أثبتت فعاليتها في تعبئة الموارد في الاقتصاديات المتطورة منها والنامية على غرار ماليزيا، السودان.

الفرع الأول: نشأة وتطور الصكوك الإسلامية

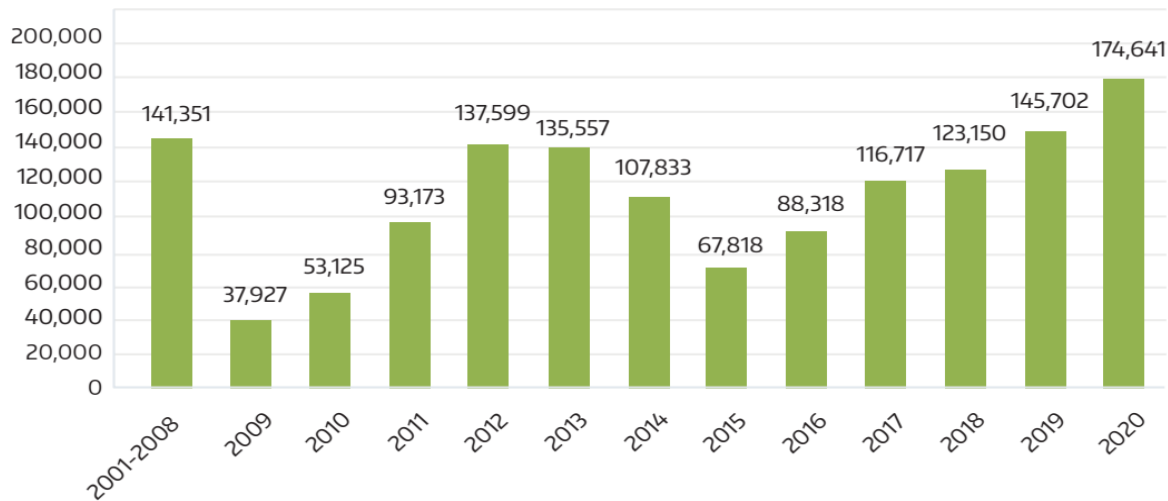
ظهرت الصكوك الإسلامية لأول مرة في الأردن بطرح صكوك المقارضة لأول مرة عام 1978، ومن ثم ظهرت صكوك في شكل سندات المشاركة بتركيا لتمويل جسر البوسفور الثاني عام 1983، وهكذا بدأت تظهر الأنواع الأخرى للصكوك الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية كماليزيا سنة 1990 بعد أن أصدرها Shell MDS Malayse لبناء محطة طاقة كهربائية ولم يصل إصدار Shell أي إصدار في ماليزيا إلى غاية 2001 أين تم إصدار صكوك من خلال العديد من المؤسسات من بينها مجلس الشؤون

¹ عماد غرازي، الصناديق السيادية ودورها في علاج العجز المالي صندوق ضبط الموارد أنموذج، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد (04)، العدد (02)، 2015، ص: 287.

الاسلامية السنغافوري وحكومة البحرين لتلي بذلك شركة (Guthre Malaysia)،¹ وأيضا الدول الغربية كبريطانيا حيث أرادت تمويل الموازنة العامة للدولة.

فقد عرفت الصكوك الإسلامية تطورا متسارعا خلال الفترة (2001-2020) فيما يتعلق بالإصدارات العالمية، أين سجلت هذه الأخيرة ما قيمته 1.42 تريليون دولار خلال نفس الفترة، وجزئت هذه الإصدارات بين الإصدارات الدولية والإصدارات المحلية التي بلغت قيمتها 1090,59 مليار دولار و 332,32 مليار دولار على التوالي، وهو ما توضحه الأشكال التالية إضافة إلى الجدول والشكلين الموضحين أدناه:

الشكل رقم (1-5): إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا خلال الفترة (2001-2020)



Source: International Islamic Financial Market, **Sukuk Report a comprehensive study of the global Sukuk Market**, 2021, Edition (10), p: 29.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن إصدارات الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي خلال الفترة (2001-2008) بلغ 141,351 مليون دولار، لتراجع هذه القيمة سنة 2009 إلى 37,927 مليون دولار متأثرا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، لتعاود الارتفاع مرة أخرى بداية من سنة 2010 لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2012 أين سجلت ما قيمته 137,599 مليار دولار، لتراجع هذه القيمة بحجم النصف 67,818 مليار دولار سنة 2015 نتيجة أزمة النفط 2014 التي شهدها العالم، أين عرفت تراجع في مداخل الاقتصاديات النفطية بالخصوص لا سيما دول الخليج وماليزيا، ورغم حدة أزمة النفط، فسرعان ما شهدت الإصدارات العالمية نموا بمعدلات متزايدة ابتداء من سنة 2016 ليسجل أكبر قيمة للإصدارات 174,641 سنة 2020 نتيجة تزايد عدد الدول المصدرة للصكوك الإسلامية محليا على غرار مصر بإصدارين، وإصدار وحيد لكل من المغرب والمالي وهذه الأخيرة يوضحها الجدول التالي:

¹ Saida tayeb, ahmed kadari, **Islamic Sukuk as a Mechanism to Avoid General Budget Deficits « The Port Of Cherchell Project »**, Revue Algérienne d'économie et gestion, vol (14), N° (01), 2020, p: 72.

الجدول رقم (1-2): التوزيع الإقليمي للإصدارات الدولية والمحلية للصكوك الإسلامية خلال الفترة (2001-2020)

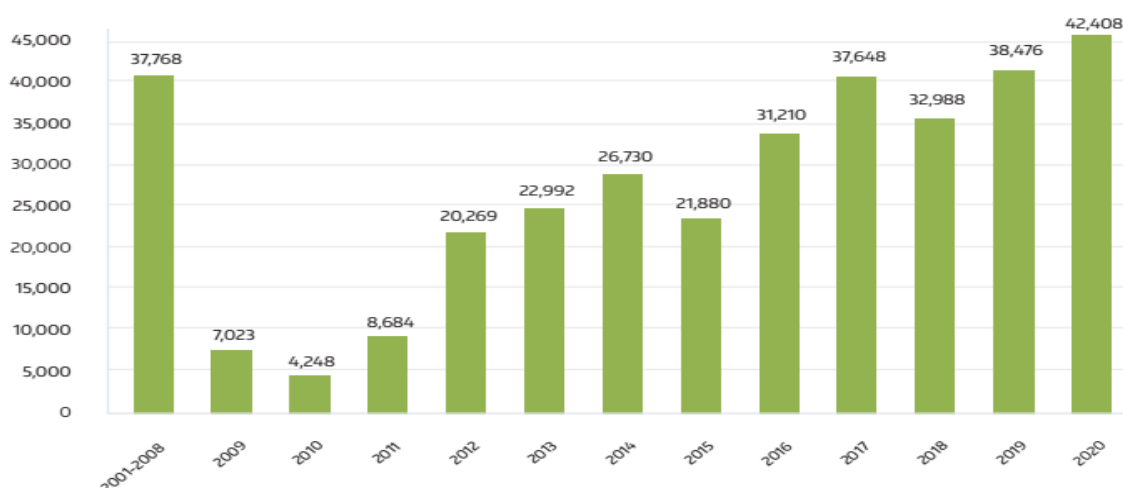
التوزيع الإقليمي للإصدارات المحلية (2001-2020)				التوزيع الإقليمي للإصدارات الدولية (2001-2020)			
النسبة %	القيمة مليون \$	عدد الإصدارات	البلد	النسبة %	القيمة مليون \$	عدد إصدارات	البلد
0.072	790	29	آسيا				آسيا
1.08	11830	195	بنغلادش	0.03	97	01	الصين
9.51	103755	528	بروناي دارالسلام	0.96	3196	05	هونغ كونغ
65.50	714311	7626	إندونيسيا	6.38	21203	24	إندونيسيا
0.002	24	03	ماليزيا	0.06	190	03	اليابان
1.76	19192	113	المالديف	25.77	85633	174	ماليزيا
0.07	788	12	باكستان	1.08	3600	04	باكستان
0.000	05	02	سنغافورة	0.21	711	04	سنغافورة
78.00	850694	8508	المجموع	34.49	114630	215	المجموع
			دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط				دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط
2.18	23807	358	البحرين	4.69	15589	109	البحرين
0.04	483	04	الأردن	1.56	5177	21	الكويت
0.08	818	02	الكويت	1.27	4219	05	عمان
0.28	3103	12	عمان	4.87	16195	25	قطر
1.81	19772	31	قطر	19.67	65353	78	السعودية
10.02	109258	183	السعودية	27.01	89764	138	الإمارات
0.79	8631	17	الإمارات				
0.02	253	02	اليمن				
15.23	166126	609	المجموع	59.07	196297	376	المجموع
			إفريقيا				إفريقيا
0.03	286	02	مصر				نيجيريا
0.04	430	556	غامبيا				جنوب إفريقيا
0.04	460	02	ساحل العاج				السودان
0.1	1099	02	نيجيريا	0.05	150	01	
0.03	285	01	مالي	0.15	500	01	
0.01	105	01	المغرب	0.04	130	01	
0.04	445	02	السنغال				
1.87	20415	40	السودان				
0.02	245	01	الطوغو				
2.18	23770	610	المجموع	0.23	780	03	المجموع
			أوروبا & ودول				أوروبا & دول

4.58	49998	675	أخرى	0.0003	01	01	أخرى
				0.06	206	03	فرنسا
				0.08	280	03	ألمانيا
			تركيا	5.09	16917	33	لكسمبورغ
				0.53	1769	11	تركيا
				0.41	1367	05	المملكة المتحدة
				0.02	77	01	الولايات المتحدة أ
							كزاخستان
4.58	49998	675	المجموع	6.20	20617	57	المجموع
100	1090588	10402	المجموع العام	100	332325	651	المجموع العام

Source: Prepared by the student based on: International Islamic Financial Market, Sukuk Report 2021, p-p: 55-59.

شهدت سوق الصكوك الإسلامية العالمية وعلى أساس تراكمي خلال الفترة (2001-2020)، صدارة ماليزيا واحتفاظها بمركزها الأول في إصدارات الصكوك المحلية والثانية في إصدارات الصكوك الدولية - بعد الإمارات العربية المتحدة- مجتمعة بحوالي 800 مليار دولار أمريكي، نظرا لقوة سوق رأس المال الماليزي ما أدى إلى ريادتها على نظيراتها في آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنّ الزيادة في إصدارات هذه الأخيرة في السنوات الأخيرة بات يساهم في تراجع حصة ماليزيا في سوق الصكوك العالمية، حيث قدّرت إصدارات دول مجلس التعاون الخليجي على غرار، المملكة العربية السعودية 174.6 مليار دولار، إندونيسيا بقيمة 124,9 مليار دولار أمريكي، الإمارات العربية المتحدة 98.4 مليار دولار وتركيا 67 مليار دولار.

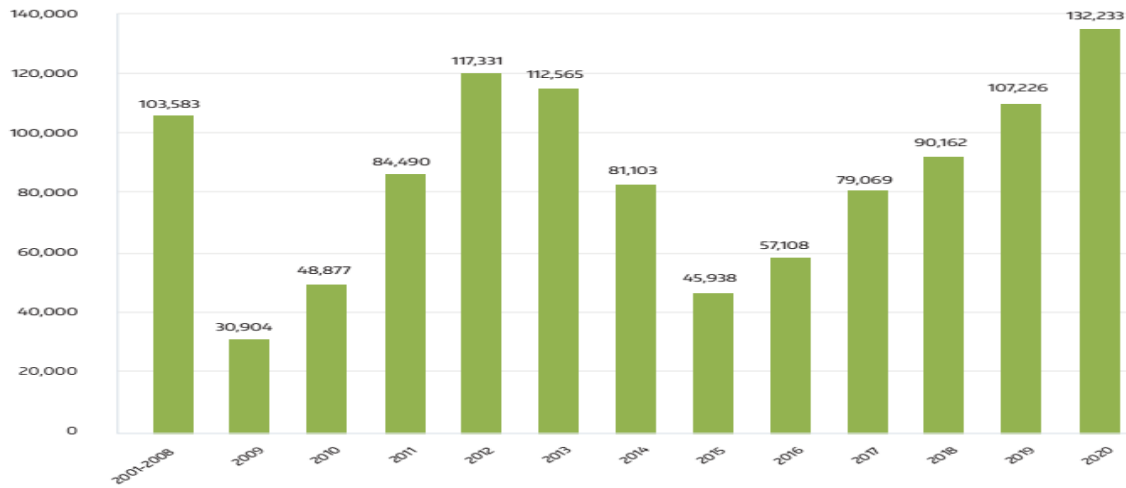
الشكل رقم (1-6): إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية دوليا خلال الفترة (2001-2020)



Source: International Islamic Financial Market, SUKUK REPORT A comprehensive study of the global Sukuk Market, 2021, Edition (10), p: 29.

فبخصوص إصدارات الصكوك محليا، فقد بلغت الصكوك خلال الفترة (2001-2020)، ما قيمته، 1090,59 مليار دولار، شاهدةً بذلك تطورا إيجابيا خلال فترة الدراسة رغم تأثرها بأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة النفط 2014، فقد عرفت نموا متسارعا وسجلت سنة 2020 ما قيمته 132.23 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 107.20 مليار دولار أمريكي سنة 2019، وقد حافظت ماليزيا على أكبر حصة من حيث حجم الإصدارات وقيمتها، وهو ما يجعلها أكبر مصدر للصكوك المحلية بنسبة 40.65% (53.70 مليار دولار). إلا أنه وسرعان ما ظهرت دول والتي ستصبح كرواد محتملين في إصدارات الصكوك محليا مثل مملكة البحرين، إندونيسيا، المملكة العربية السعودية، باكستان، قطر وتركيا، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية محليا خلال الفترة (2001-2020)



Source: International Islamic Financial Market, **SUKUK REPORT A comprehensive study of the global Sukuk Market**, 2021, Edition (10), p: 29.

الفرع الثاني: مفهوم الصكوك الإسلامية

- لغة:

الصكوك جمع صك، وهو المكتوب الذي يتضمن حقا أو حالا ونحوه، ولذلك فهو يمثل وثيقة ثبوتية تشهد لحاملها بملكيتها جزءا مشاعا لمحتويات وعاء هذه الصكوك من أصول ونقود وديون والتزامات ومنافع وخدمات¹.

- اصطلاحا:

فقد عرّفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين

¹ الأمير عبد القادر حفوظة، بشير زبيدي، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية -تجربتي السودان وماليزيا نموذجا-، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد (02)، العدد (04)، 2017، ص: 67.

أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".¹

كما يعرفها مجمع الفقه الاسلامي الدولي على أنها "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكة كل منهم فيه".²

- يمكن تعريف الصكوك الإسلامية الحكومية بأنها "شهادات مالية تصدر عن جهة حكومية وفق الشريعة الإسلامية، ويتم تسويقها عبر البنوك وشركات الوساطة للأفراد داخل الدولة وخارجها".³

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أهم الخصائص التي تتميز بها الصكوك الإسلامية:⁴

- الصكوك الإسلامية، وثيقة تصدر باسم مالكيها أو لحاملها، بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكيها فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية؛

- الصكوك الإسلامية، تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار، أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها؛

- الصكوك الإسلامية، تصدر على أساس عقد شرعي، بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها؛

- الصكوك الإسلامية، يخضع تداولها لشروط تداول ما تمثله؛

- الصكوك الإسلامية، يشاركون مالكيها في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم من صكوك.

الفرع الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية

توجد معايير جما لتصنيف الصكوك الإسلامية، إلا أننا إرتأينا إلى عرضها وفق لمعيار التداول وهو ما يوضحه الشكل التالي:

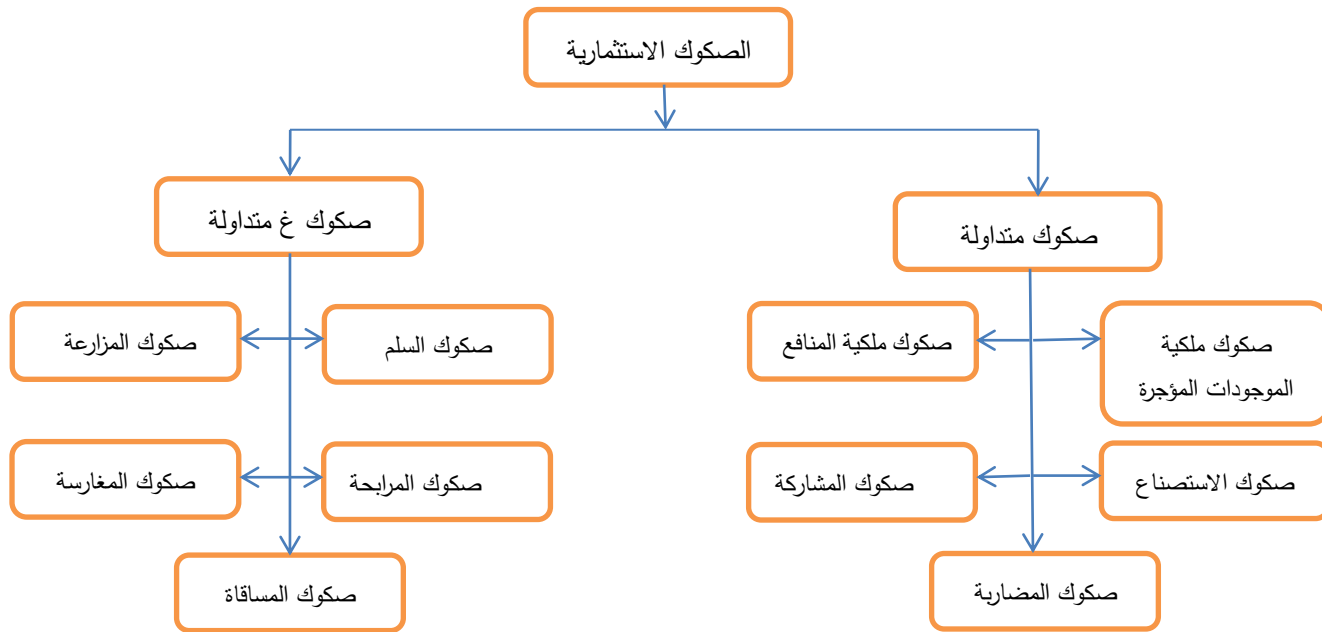
¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار، المعايير الشرعية، الصادر عن، 2010، ص-ص: 238.

² أسماء دحاوي، رشيد بلخريصات، قراءة تحليلية لإصدارات الصكوك المحلية والدولية في إطار الهندسة المالية الإسلامية، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد (01)، العدد (02)، 2020، ص: 39.

³ سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العراق، العدد (21)، 2017، ص: 930.

⁴ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

الشكل رقم (1-8): أنواع الصكوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010، ص- ص: 238-244.

الفرع الرابع: أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة

يمكن للدولة تعبئة مواردها لتمويل عجز الميزانية العامة من خلال اعتماد الصكوك الإسلامية وإصدارها للاكتتاب العامة لدى الجمهور، وذلك كما يلي:

• **صكوك المشاركة:** إنّ إصدار صكوك المشاركة بغرض تمويل عجز الميزانية العامة، يمكن الدولة من استثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل والإيراد العام على غرار تشييد محطات توليد الطاقة، محطات تحلية المياه والموانئ وغيرها، دون أن يترتب على الدولة التزامات ثابتة اتجاه مكتتبي هذه الصكوك، فهذه الأخيرة قائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.¹

• **صكوك المضاربة:** تستخدم صكوك المضاربة لتمويل عجز الميزانية، من خلال طرحها للاكتتاب العام كبديل لسندات الخزينة ذات الفائدة، وهو ما يسمح بتمويل المشاريع (البنى التحتية) المدرة للموارد على أساس المضاربة، كما تمنح صكوك المضاربة للحكومة صبغة الحصرية والتفرد للحكومة في اتخاذ القرار الإداري والاستثماري للمشروع،² على أن يتم تقسيم الأرباح المحققة وفقا لنسب معينة، في حين يتحمل

¹ أحمد عبد الصبور الدلاجوي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد (03)، 2018، ص: 252.

² سمية لوكرز، الصكوك الإسلامية الأداة البديلة لتمويل عجز الميزانية: دراسة حالة صكوك المضاربة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، باب الاقتصاد، العدد (37)، 2015، ص-ص: 20-21.

حملة الصكوك الخسائر في حالة يم يسجل أي تقصير من قبل السلطة الحكومية. وهو ما يجعل كل المشاريع تحت تصرف السلطة وعدم تدخل الجهة الممولة في القرارات الإدارية للجهات الحكومية للآمرة بالصرف ما يسمح بإدارة أمثل لعجز الميزانية العامة.

• **صكوك المراجعة:** تلعب صكوك المراجعة دورا هاما في تمويل عجز الميزانية العامة، إذ تسهل على الدولة تعبئة مواردها لتمويل النفقات المتعلقة بحيازة السلع والخدمات واستملاكها عن طريق صيغة المراجعة مع البنوك الإسلامية، على أن يتم طرح صكوك المراجعة للاكتتاب العام على شكل صكوك ذات استحقاقات متتالية تخدم هدف السيولة لدى مشتريها، كما يمكن للحكومة استردادها شريطة ألا يتوسط في العملية طرف ثالث، وذلك حسب فتوى مجمع الفقه الإسلامي.¹

• **صكوك الإجارة:** تتعدد أنواع صكوك الإجارة لتشمل "صكوك ملكية منافع أعيان موصوفة في الذمة" وتصدر لغرض تأجير أعيان موصوفة في الذمة واستيفاء الأجر من حصيلة الاكتتاب فيها وتملك تلك الخدمات لحملة الصكوك.² وتستخدم الحكومة هذا النوع من صكوك الإجارة في تمويل عجز الميزانية العامة بطرحها للاكتتاب العام-من خلال البنك المركزي عن طريق عمليات السوق المفتوحة أو من خلال البنوك التجارية والمؤسسات المالية، كونها صكوك تتمتع بعائد ثابت فهي خالية من المخاطر-، وفق أسلوبين:

- الأسلوب الأول في حالة قيام الحكومة بتشديد محطة توليد الطاقة مثلا، فإنها تصدر صكوك إجارة بدلا من الاقتراض لجمع الأموال اللازمة وتم تشييد المحطة التي تكون مملوكة لحملة السندات ثم تتعهد بأن تستأجر المبنى بمبلغ معين يمثل عائدا على السندات.

- الأسلوب الثاني يتجلى في صورة التأجير المنتهي بالتمليك والذي بموجبه تتفق مع ممول لإنشاء المبنى واستئجاره منه مدة من الزمن ثم تنتقل ملكيته في نهاية المدة إلى الحكومة.

• **صكوك السلم:** يمكن استخدام صكوك السلم في تعبئة موارد الدولة -لا سيما الربعية منها- التي تسمح بتمويل عجز الميزانية العامة من خلال طرح هذه الصكوك للاكتتاب العام بقيمة إسمية صغيرة شريطة الإشارة في نشرة الإصدار بأن خدماتها (سلع أو خدمات) سوف تقدم في المستقبل في مقابل استلام قيمة الصكوك فورا.

¹ أحمد عبد الصبور الدجاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

² سندس حميد موسى، مرجع سابق، ص-ص: 939-940.

• **صكوك الاستصناع:** تلجأ الدولة لاستخدام صكوك الاستصناع كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة، يمكن استخدامه كأسلوب تمويلي من خلال إنشاء سكنات بمواصفات خاصة وذلك بالاتفاق مع المقاول أو المصنع على الإنشاء أو الصنع، مع دفع مبلغ مقدم وتقسيت الباقي على أقساط متفق عليها،¹ كما يمكن للحكومة إتمام عملية بناء مساكن للمواطنين من ذوي الدخل المحدود ثم بيعها لهم بعد ذلك في نطاق عقد الاستصناع من خلال إصدار سندات إسكان لجمع الأموال اللازمة من المواطنين والتعاقد معهم على إنشاء السكن اللازم بمواصفات محددة مقابل أن يتم دفع الثمن على أقساط، ويمكن أن يمتد الدفع لمدة تتجاوز وقت تسليم المسكن وبهذا يكون هذا الأسلوب بديلا مناسباً عن سندات الإسكان ذات الفائدة.

الفرع الخامس: تجربة السودان حول استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة

في هذا المحور سنتعرف على أنواع الصكوك الحكومية السودانية المستخدمة في تمويل عجز الميزانية العامة، وكذا تقييم مدى مساهمة الصكوك الحكومية في تمويل عجز الميزانية خلال الفترة 2009-2019، أخيراً الإشارة إلى متطلبات تطبيق هذه الصكوك في الجزائر.

1. أنواع الصكوك الحكومية السودانية المستخدمة في تمويل عجز الميزانية العامة

في إطار تنظيم المعاملات الإسلامية والتمويل الإسلامي في السودان تم إصدار قانون الصكوك التمويل الحكومية لعام 1995، وأنشأت وزارة المالية والاقتصاد الوطني إدارة السندات الحكومية والتي عرفت فيما بعد بإدارة الصكوك الحكومية كإدارة متخصصة، لتقوم بإصدار الأوراق المالية المختلفة، ولتساهم كذلك في توفير موارد إضافية وسد العجز في الميزانية العامة، وقد قامت الإدارة بدراسات تفصيلية لإصدار شهادات المشاركة الحكومية (شهادة)، صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)، بالتنسيق مع بنك السودان وصندوق النقد الدولي والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، وهي موضحة كمايلي:

• شهادات المشاركة الحكومية (شهادة):

هي أوراق مالية تصدر بواسطة وزارة المالية، وكان أول إصداراتها سنة 1999، وتقوم على صيغة المشاركة في الربح والخسارة بفترة استحقاق سنة قابلة للتجديد، وتبلغ القيمة الاسمية للورقة 500 جنيه، وتوزع أرباحها سنوياً وهي قابلة للتداول بين الجمهور والبنوك والمؤسسات.²

• صكوك الاستثمار الحكومية (صرح):

¹ سندس حميد موسى، مرجع سابق، ص: 941.

² حراق مصباح، محمد أمين قبور، مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر-السودان نموذجا خلال الفترة (2009-2017)، الملتقى الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوالضياف المسيلة، الجزائر، فيفري 2019، ص: 10.

بعد النجاح الذي حققته صكوك المشاركة الإسلامية الحكومية (شهادة)، عمدت السلطات النقدية إلى استحداث أوراق إسلامية جديدة تستوفي شروط العقود الشرعية وتنسجم بالمرونة والتنوع وبآجال مختلفة لتمويل بعض مشروعات التنمية متوسطة وطويلة الأجل نسبياً،¹ وهي تستخدم في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة. وقد تم استحداثها عام 2004 وفقاً لصيغة المضاربة الإسلامية من قبل وزارة المالية، وتم إدارتها وتسويقها عبر شركة السودان للخدمات المرئية.

إضافة إلى الإصدارين السابقين فقد قامت شركة السودان للخدمات المالية منذ إنشائها وحتى الآن بإصدار العديد من الصكوك الإسلامية التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية، وتهدف هذه الصكوك إلى تجميع المدخرات وتوظيفها في التمويل الحكومي على مشاريع البنية التحتية وقطاعات الصحة والتعليم وغيرها.

2. تقييم مساهمة الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الميزانية العامة

سنحاول إبراز مساهمة الصكوك الإسلامية المعتمدة في الاقتصاد السوداني في تمويل عجز الميزانية العامة، وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): تقديرات وأداء العجز الكلي للميزانية العامة ومصادر تمويله خلال الفترة (2009-2019) مليون جنيه

السنوات						بنود الميزانية العامة
2014	2013	2012	2011	2010	2009	
51227.7	34311.5	22168.1	22766.9	20737.9	20045.6	الإيرادات العامة
55652.8	40768	29821.5	32193	24162.1	24941.1	المصروفات العامة
(4425.1)	(6457)	(7653.4)	(9426)	(7586.1)	(4895.5)	العجز الكلي
4425.1	6457	7653.4	9426	7586.1	4895.5	تمويل العجز
756.3	1073	268.3	(37.4)	(706.6)	910.9	صافي التمويل الخارجي
3668.7	5383	5385	2080.2	8292.7	3984.6	صافي التمويل الداخلي
1611.6	738.7	1886.3	1687.5	2020.2	749.0	شهادة
36	11	24.6	17.9	26.6	15.30	نسبة المساهمة %
173.1	495.7	501.2	521.5	1662	95.0	صكوك الاستثمار الخارجية
4	8	6.5	5.5	21.9	1.94	نسبة المساهمة %
						السنوات
						2019
						2018
						2017
						2016
						2015
						الإيرادات العامة
						124946
						164836
						77054
						57865
						54499.8

¹ حراق مصباح، محمد أمين قمبر، مرجع سبق ذكره: ص: 10.

المصروفات العامة	61497.5	68783	91368	211057	162792
العجز الكلي	(6976.4)	(10918)	(14314)	(37846)	(46221)
تمويل العجز	6976.4	10918	14314	37846	46221
صافي التمويل الخارجي	(405.4)	1141	(385)	3518	1764
صافي التمويل الداخلي	7381.8	10094	15450	34394	45761
شهامة	2611.2	2109	3276	3011	3100
نسبة المساهمة %	37.3	19	23	7.9	6.7
صكوك الاستثمار الخارجية	(50.3)	(206)	(163)	206	0
نسبة المساهمة %	(0.72)	(2)	(1)	0.54	0

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك السودان المركزي للسنوات (2009-2019).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن العجز على مستوى الميزانية متذبذب من سنة لأخرى خلال الفترة 2009 إلى غاية سنة 2019، حيث سجل ما قيمته 4895.5 مليون جنيه سنة 2009 إلى أن سجل سنة 2014 ما قيمته 4225.10 مليون جنيه والتي كانت أدنى قيمة له، في حين بلغ 15065 مليون جنيه سنة 2017 وتعتبر أكبر قيمة سجلها خلال الفترة.

أما بالنسبة للتمويل الخارجي فهو الآخر سجل قيما متذبذبة، تارة موجبة وتارة أخرى سالبة إلا أنه بلغ متوسط نسبة مساهمته في تمويل العجز 4.83%.

عكس ما هو مسجل بخصوص التمويل الداخلي فإن مساهمة هذا الأخير في تغطية عجز الميزانية كانت بقيم معتبرة وموجبة خلال فترة الدراسة، وكانت أغلب مساهماته تتجلى في مساهمة كل من شهامة وصرح بالإضافة إلى بعض الإيرادات الأخرى، فمتوسط مساهمة شهامة وصرح خلال الفترة (2009-2019) قدرت بـ على التوالي،

حيث نلاحظ من خلال الجدول تطور مساهمة شهامة في تغطية العجز، حيث بلغت أكبر قيمة لها ما قيمته 3276 مليون جنيه وكانت سنة 2017 أي بنسبة 23%، في حين بلغت أدنى قيمة لها سنة 2009 فقدرت بـ 749 مليون جنيه، إلا أنه كانت مساهمتها في المتوسط 23.69%.

إضافة لما سجلته شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)، فصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) هي الأخرى كانت مساهمتها محترمة نوعا ما، حيث سجلت أكبر مساهمة لها في سنة 2010 وقدرت بـ 1662 مليون جنيه أي بنسبة 21.90%، وسجلت أدنى مساهمة لها سنة 2016 فقدرت بـ (206) مليون جنيه، حيث كانت مساهمتها سالبة وكانت بنسبة -1.83%.

وعليه يمكن القول بأن كل من شهادات المشاركة الحكومية و صكوك الاستثمار الحكومية قدمت مساهمات قيّمة في تمويل عجز الميزانية العامة في السودان خلال فترة الدراسة، وبالتالي فهي تثبت مدى قدرتها في تمويل الاحتياجات العامة للدولة.

من خلال ما سبق لا يمكن إنكار الدور الذي لعبته التجربة السودانية، إذ تعد محاولة جادة في مجال الصناعة المالية الإسلامية لكونها دامت أكثر من عقد من الزمن وساهمت في تغطية نسبة كبيرة من عجز الميزانية خلال الفترة (2009-2019).

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا ما يلي:

- أهمية الميزانية العامة ومساهمتها في تحقيق التوازن المالي، الإقتصادي والاجتماعي، التي تخدم الدولة في القيام بوظائفها، وهذا متوقف أساسا على ما يتوفر لديها من موارد مالية، أو ما تعرف بالمساهمات المالية المقدمة من الأفراد والجماعات المشكلة لذلك المجتمع إضافة إلى مصادر أخرى، والتي تأخذ عادة أشكال إجبارية كالجباية كما تكون طوعية كالقروض، فهذه التصرفات للدولة تتجسد ضمن ما يسمى بالميزانية العامة للدولة، التي تعتبر وثيقة لتقدير الإيرادات والنفقات لفترة زمنية محددة، فهي تعكس الأهداف الإجتماعية والاقتصادية للدولة.

- يظهر العجز في الميزانية العامة نتيجة الفارق السلبي بين النفقات العامة والإيرادات العامة، ويستمر العجز ما لم يضاها نمو وزيادة الإيرادات العامة نمو النفقات العامة المتسارع، وعجز الميزانية العامة بات يأخذ شكل العجز الهيكلي الذي يكون نتيجة غياب التمويل المستديم في ظل ارتفاع النفقات العامة وعدم قدرة الدولة على إدارته.

- يتم تمويل عجز الميزانية العامة بعد ما تناولته مختلف النظريات الاقتصادية بين مؤيد ومعارض لمصادر تمويله، حسب تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، فمنه من اكتفى بتوظيف السياسة الجبائية من خلال تعبئة الطاقة الجبائية. كما أقرت بعض النظريات على اللجوء إلى التمويل من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي الذي عارضه علماء الفكر الرأسمالي التقليدي في حين نجد أن الفكر الرأسمالي الحديث قد أيده بشدة. كما أظهرت أهمية استخدام التمويل غير التقليدي في حالة عدم كفاية الموارد المتاحة إذا ما قابلته مرونة الجهاز الانتاجي، تلجأ الدول الى استخدام سياسات وبرامج ذاتية لمعالجة عجز الميزانية العامة وترشيد النفقات العامة.

- ينتج عن تمويل عجز الميزانية العامة بعض المظاهر الاقتصادية السلبية المرتبطة بمصادر تمويله، على غرار ظاهرة المزاحمة نتيجة نقص التمويل الائتماني الممنوح، وهو ما يفقد الأثر التوسعي للزيادة في النفقات العامة، كذلك هو الحال لظاهرة التضخم التي تصاحب سوء إستخدام التمويل غير التقليدي إذا لم يقابله جهاز إنتاجي مرن يستجيب والزيادة في الطلب.

الفصل الثاني:

نظام الجباية العادية في

الجزائر وآليات تفعيلها

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل التطرق لبنية الجباية العادية في الجزائر في شكلها النهائي بعد الإصلاح الجبائي 1992 والذي كان بمثابة محطة إقتصادية واجتماعية وما تلتها من إصلاحات من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية إلى غاية قانون المالية التكميلي سنة 2020.

يركز هذا الفصل على أهم الضرائب -والرسوم التي تدرج ضمن نظام الجباية العادية في الجزائر- لا سيما -الضرائب- المباشرة، غير المباشرة والرسوم على رقم الأعمال، العائدة إلى الميزانية العامة، تحقيقا بذلك للسياسة الجبائية المطبقة والتي يعبر عنها بحجم الإقتطاع الجبائي الأمثل آخذة بعين الاعتبار حجم الضغط الجبائي، موظفة ومستعينة بالنفقات الجبائية في شكل تحفيزات جبائية لتحفيز وتشجيع الإستثمار تارة وتخفيض العبئ الجبائي تارة أخرى، وهذا لتقريب الطاقة الجبائية الحقيقية من الممكنة في ظل العراقيل التي تحول من فعالية السياسة الجبائية الذي يكون فيها الغش الجبائي أهمها وانعكاساته سلبية على حصيلة الجباية العادية، إلا أن الرفع من هذه الأخيرة يبقى رهان القيام بإصلاحات جذرية وفعالة تشمل مختلف القطاعات لا سيما الإقتصادية منها، وهو ما سنعتمد عليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مقارنة نظرية للسياسة الجبائية وفعاليتها
- المبحث الثاني: النظام الجبائي والإصلاح الجبائي في الجزائر
- المبحث الثالث: بنية نظام الجباية العادية في الجزائر
- المبحث الرابع: آليات تفعيل الجباية العادية

المبحث الأول: مقارنة نظرية للسياسة الجبائية وفعاليتها

لا يمكن معرفة مدى فعالية الجباية العادية إلا من خلال فعالية السياسة الجبائية المنظمة لها وما ينعكس عنها في شكل اقتطاع جبائي الذي يمثل هو الآخر في نهاية المطاف الجباية العادية، وهو ما سيعالجه هذا المبحث من خلال التطرق لمختلف أدبيات السياسة الجبائية، أشكال وطرق الاقتطاع الجبائي، أدوات السياسة الجبائية، ومدى فعالية هذه الأخيرة وأهم معوقاتهما.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجبائية

قبل التطرق لمفهوم السياسة الجبائية يجب الإشارة في عجلة إلى مفهوم الجباية التي تعبر عن مجموع الاقتطاعات الجبائية والشبه الجبائية، المباشرة وغير المباشرة، والتي تضم الضرائب والرسوم بما فيها الحقوق الجمركية، الإتاوات والرسوم الأخرى، الاشتراكات الاجتماعية ومختلف الاشتراكات الأخرى.

الفرع الأول: تعريف السياسة الجبائية

تعتبر السياسة الجبائية أداة من أدوات السياسة المالية تعمل على توفير الموارد المالية للمساهمة في تحقيق السياسة الاقتصادية من خلال بعث التنمية وتمويل الاقتصاد وهي الأخرى تساهم في تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة أو المجتمع.

• السياسة الجبائية هي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.¹

• تعبر السياسة الجبائية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.²

• السياسة الجبائية هي مجموعة القرارات والتوجيهات التي تحدد خصائص النظام الجبائي والتي تسمح بتمويل النفقات العمومية مدعمة بذلك النشاط الاقتصادي.³

مما سبق يمكن تعريف السياسة الجبائية تعريفا شاملا، بأنها مجموعة القرارات والبرامج المتخذة في تنظيم وتطبيق الاقتطاع الجبائي من الربط والتحصيل باستخدام أدواتها الجبائية وتنفيذا لنظامها الجبائي، لتمويل

¹ نصيرة بوعون يحيوي، الضرائب الوطنية والدولية، بدون طبعة، Pages bleues، 2010، ص: 60.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص: 139.

³ Pierre chiche, «politique fiscale», le dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, 2012, p: 01.

النفقات العامة وتنفيذ السياسة المالية، والمساهمة بذلك في تحقيق السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

انطلاقاً من التعاريف السابقة للسياسة الجبائية يتضح أنها تتسم بما يلي:

- السياسة الجبائية مجموعة متكاملة من البرامج والقرارات والتدابير الجبائية التي تصب إلى المصلحة العامة؛

- السياسة الجبائية تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة المالية، السياسة الاقتصادية ومنه السياسة العامة للدولة؛

- السياسة الجبائية تعمل على تحديد الخصائص والمميزات للنظام الجبائي الأمثل؛

- السياسة الجبائية تعتمد على أدوات جبائية فعلية ومحتملة في شكل حوافز جبائية كالإعفاءات، الحسومات، والتأجيلات الجبائية.

من هنا نستنتج أن السياسة الجبائية مرتبطة بالسياسة المالية والسياسة الاقتصادية ما يقضي بضرورة التنسيق والترابط بين مكونات السياسة الجبائية من جهة ومكونات السياسة المالية من جهة أخرى، وبذلك فإن أي تصميم للسياسة الجبائية يكون بمعزل عن السياسة المالية والسياسة الاقتصادية يؤدي إلى تعارض الوسائل وسبل تحقيق الأهداف، متجاوزاً بذلك التعارض في أهداف السياسة الجبائية بحد ذاتها.

الفرع الثاني: مبادئ السياسة الجبائية

يقصد بها مختلف الأساسيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار من طرف المشرع الجبائي في اختيار النظام الجبائي الأمثل لتنفيذ السياسة الجبائية للدولة، والغرض من هذه المبادئ تحقيق أهداف الجبائية، ومن بينها نذكر:

1. مبدئ العدالة:

حسب آدم سميث، يجب أن يشترك رعايا الدولة في نفقات الحكومة، كل حسب الإمكان تبعاً لقدرته، أي نسبة دخله الذي يتمتع به في حماية الدولة. وسعياً من الحكومات إلى إقرار العدالة فعملت على جعل فرض الضريبة من اختصاص السلطة التشريعية.¹

فالضريبة مثلاً في الجزائر تعتبر دستورياً من اختصاص البرلمان، فينص الدستور الجزائري على:² "يشرع البرلمان في الميادين التي يختصها له الدستور، وكذا في المجالات الآتية:

"...أحداث الضرائب والجبائيات والرسوم والحقوق المختلفة، وتحديد أساسها ونسبها..."

¹ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص:37-38.

² المادة 140، الدستور الجزائري، 2016، ص:18.

ويشيد على العدالة أمام الضريبة في المادة 78: "كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة؛

ويجب على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية، حسب قدرته الضريبية"

"لا يجوز أن تُحدث أية ضريبة إلا بمقتضى القانون. ولا يجوز أن تُحدث بأثر رجعي، أية ضريبة، أو

جباية، أو رسم، أو أي حق كيفما كان نوعه؛

كل عمل يهدف إلى التحايل في المساواة بين المواطنين والأشخاص المعنويين في أداء الضريبة يعتبر

مساسا بمصالح المجموعة الوطنية ويقمعه القانون..."

لقد ميزت القوانين في معظم الدول بين حق فرض الضريبة المخول للسلطة التشريعية وبين حق تحصيلها

الموكل عادة للحكومات أي السلطة التنفيذية. فالعدالة الضريبية تأخذ شكلين:¹

- العدالة أمام الضريبة: ويقصد بها العدالة الأفقية وهذا بتحقيق المساواة ونفس المعاملة بين الافراد في دفع الضريبة.

- العدالة عن طريق الضريبة: ويقصد بها العدالة العمودية وتعني تحقيق العدالة أي التقليل من الفوارق بين الافراد عن طريق الضريبة وذلك ان الضريبة لم تعد محايدة في المنظور المعاصر.

2. مبدئ اليقين:

يتجلى هذا المبدئ من خلال وضوح مبلغ الضريبة، وأسلوب وموعد سدادها،² وشفافية الأحكام والإجراءات الخاصة بها، وذلك حتى يتسنى لدافعيها معرفة القوانين السائدة لممارسة حقوقهم وواجباتهم الجبائية، كما يشترط في موظفي الإدارة الجبائية على وجه الضرورة الكفاءة المهنية والدراية العلمية.

3. مبدئ الملائمة:

يقصد بهذا المبدئ ضرورة تنظيم قواعد الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها وتسهيل دفعها وخاصة فيما يتعلق بموعد التحصيل وطريقة إجرائها³، وتطبيقا لذلك تلتزم الإدارة الجبائية استنادا إلى هذا المبدئ بأن تسمح للمكلف بدفع الضريبة والمبالغ المتوجب دفعها على حساب الضريبة على أقساط محددة.⁴ إلا أنه قد ينتج عن هذا المبدئ، قاعدة "الاقتطاع من المنبع" الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي باعتبار أن الاقتطاع من المنبع أكثر ملائمة وسهولة بالنسبة للمكلف الجبائي والإدارة الجبائية في نفس الوقت.

¹ OCED, Fiscalité et économie analyse comparative des pays de l'oced, études de politiques fiscale de l'oced, n° 06, 2001 ; p-p: 22-23.

² رؤوف عبد المنعم، مقدمة في المحاسبة الضريبية، بدون طبعة، جامعة القاهرة، مصر، 2017، ص: 151.

³ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2012، ص: 162.

⁴ جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص: 131.

4. مبدئ الاقتصاد في النفقة:

يؤكد هذا المبدئ على ضرورة عدم التبذير والإسراف بتكاليف جباية الضرائب،¹ أي ضرورة اختيار إجراءات وأساليب الجباية التي تتطلب أقل التكاليف حتى لا تستنفد هذه التكاليف جانبا مهما من الحصيلة الجبائية مما يقلل إمكانية الدولة من الاستفادة منها.

المطلب الثاني: الإقتطاع الجبائي

بعد تحديد مفهوم السياسة الجبائية وأهم مبادئها، يجب تحديد مفهوم الإقتطاع الجبائي نظرا لما يربطه علاقات والسياسة الجبائية، فالإقتطاع الجبائي يشمل جميع مراحل الربط والتحصيل للجباية من الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة وكذا شبه الجباية.

الفرع الأول: مفهوم وأشكال الإقتطاع الجبائي

إذ تعد الضريبة الشكل الأساسي والرئيسي للإقتطاع الجبائي فهي عبارة عن إقتطاع مالي إجباري بصفة نهائية وبدون مقابل، لضمان تمويل النفقات العامة للدولة، الجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات الإدارية العمومية،² فمن خلال تعريف الضريبة نستنتج أهم سمات الإقتطاع الجبائي فهو يكون لضمان تمويل النفقات العامة وبالتالي فهو إقتطاع إجباري، إقتطاع نهائي،³ إقتطاع بدون مقابل وتعتبر هذه السمة الأخيرة الفرق الجوهرية بين الإقتطاع الجبائي حالة الضريبة والإقتطاع الجبائي حالة الرسم الذي يكون في شكل إقتطاع بمقابل استعمال (الاستفادة) من خدمة عمومية من طرف الدولة أو هيئة إدارية، دون وجود علاقة بين المبلغ المقتطع والسعر أو التكلفة الحقيقية للخدمة المقدمة.⁴ ومن هنا ننوه إلى صعوبة الفصل بين الضريبة والرسم، فتوجد ضرائب تحت مسميات الرسم كالرسوم الجمركية، في حين الرسم الحقيقي نادرا ما يعبر عنه بمصطلح الرسم وإنما هو تحت مسميات أخرى كحقوق الطابع والتسجيل والاشتراكات. أما الإقتطاعات الأخرى أو ما يسمى باقتطاعات شبه الجباية، تكون في شكل اشتراكات اجتماعية واشتراكات التأمين التي تكون بمثابة عمليات تمويل استثنائية، إذ تستند الهيئات والمؤسسات المكلفة بهذه الاقتطاعات قوتها في فرض الاشتراكات والتي يعبر عنها بسلطة الإخضاع، من قوة الدولة حيث أن هذه الأخيرة تتمتع بقوة القانون، فامتثالا لهذا الأخير يدفع الفرد الاشتراكات.

الفرع الثاني: طرق الإقتطاع الجبائي

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص: 91.

² YASMINA MOUBACHIR, *impositions et régime fiscal-vers de nouvelles catégories d'impositions*, Bibliothèque de science financière, Tome 45, France, 2007, p: 13.

³ عرفان فوزي محمد، الضريبة على إيرادات المهن الحرة، الطبعة الأولى، الإسراء للطباعة، القاهرة، مصر، 2014، ص: 19.

⁴ YASMINA MOUBACHIR, op.cit, p: 14.

تطرح عملية الإقتطاع الجبائي ثلاث إشكاليات أساسية حيث تتمثل الأولى في معرفة مدى امتداد الإقتطاع الجبائي وهي إشكالية الوعاء، والثانية في كيفية تحديد قيمة الإقتطاع الجبائي وهي إشكالية التصفية، وأما الثالثة والأخيرة فتتمثل في طرق تحصيل الإقتطاع الجبائي وهي إشكالية التحصيل. وتجدر الملاحظة أن إشكالية التحصيل لها بعد إداري أي ترتبط بآليات عمل الإدارة الجبائية و تتم مرحلتها على مستوى قباضة الضرائب، في حين أن إشكالية الوعاء وإشكالية التصفية أو نسبة الإقتطاع هي إشكاليات ذات بعد إقتصادي واجتماعي إضافة إلى البعد الإداري، وتتم مرحلتيهما على مستوى مفتشية الضرائب.

أولاً: طرق تحديد الوعاء الجبائي

اختلف الباحثين في تحديد مفهوم الوعاء الجبائي فمنهم من اقتصر تعريفه على أنه المادة الخاضعة للضريبة (رقم الأعمال أو الربح المحقق) دون الأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكاليفية للمكلف، و منهم من اعتبره على أنه المقدرة التكاليفية للمكلف وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار التكاليف والأعباء التي يتحملها المكلف جراء تحقيق الربح أو رقم الأعمال، ومن هنا نستنتج أن الوعاء الجبائي هو ذلك الموضوع أو الأساس¹ (المال أو الشخص) الذي تفرض عليه الضريبة.

ولتحديد الوعاء الجبائي أو المادة الخاضعة توجد عدة طرق والتي تعرف بطرق التقدير الكمي للمادة الخاضعة للضريبة والمتمثلة في:

1. التقدير بواسطة المكلف: تعرف هذه الطريقة بنظام التصريح المراقب (النظام الحقيقي حالياً) في النظام الجبائي في الجزائر، إذ تشكل هذه الطريقة في التقدير نوعاً من أنواع التعاون بين المكلف والإدارة الجبائية، ووفقاً لهذه الطريقة يلتزم المكلف بإيداع تصريحه (تصريح شهري حالة TVA، تصريح سنوي حالة IRG و IBS) يتضمن نتائج عمله كما هو مثبت بدفاتره المحاسبية لدى الإدارة الجبائية في الوقت المحدد، حيث تمتلك هذه الأخيرة حق الرقابة والتحقق من صحة ما ورد في التصريح أو تعديله إذا كان مبنيًا على الغش². ويعتبر تصريح المكلف بتقدير المادة الخاضعة أفضل أسلوب في التقدير لأنه يقترب من العدالة والحقيقة لكون المكلف هو أدري بمداخله والثروة التي يملكها، وكذلك يمكن الإدارة الجبائية تعديل المحتوى.

2. التقدير الجزائي: تعد طريقة التقدير الجزائي من الطرق غير المباشرة في تقدير الوعاء الجبائي، وتصب هذه الطريقة في مصلحة المكلف الجبائي، إذ يقوم هذا الأخير بتحديد الربح الخاضع للإدارة

¹ عادل علي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011، ص:132.

² Sophie Baziadoly, *systèmes fiscaux comparés*, Ellipses édition marketing S.A, France, 2010, p: 06.

الجبائية بعد تقديم معلومات وبيانات أولية تتعلق بطبيعة النشاط، وتعرف هذه الطريقة في التشريع الجبائي الجزائري بالنظام الجزائي Régime Forfaitaire ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة IFU حاليا، على أن يتم إخضاع رقم الأعمال المحقق، الأمر الذي نتج عن هذا الأخير تهرب جبائي عن طريق تخفيض رقم الأعمال المصرح به عن الحقيقي، وللدّ من هذه الظاهرة عمل المشرع الجبائي على خفض نصاب رقم الأعمال لهذا النظام الذي إن تجاوزه يلغى بذلك نظام الجزائي ويطبق نظام التصريح المراقب (النظام الحقيقي).

3. طريقة المؤشر (طريقة المظاهر الخارجية): تبعا لهذه الطريقة تفرض الضريبة استنادا إلى مؤشرات أو أدلة خارجية يحددها المشرع، وقد تكون أو لا تكون هذه الأدلة ذات صلة وإرتباط وثيق بوعاء الضريبة، ومن أمثلة هذه الأدلة: ¹ الدخل، أو الثروة، أو القيمة الإيجارية للمحل التجاري أو السكن.

4. التقدير بواسطة الإدارة الجبائية (الإخضاع التلقائي): يمكن من خلال هذه الطريقة قيام الإدارة الجبائية بتقدير الوعاء الجبائي للممول بنفسها، وذلك عن طريق القيام بالتحريات اللازمة وجمع البيانات ومناقشة الممول والتفتيش على دفاتره المحاسبية للتوصل إلى تقدير دقيق وحقيقي،² ولا شك أن التقدير بواسطة الإدارة الجبائية يقرب التقدير إلى حد ما من المصادقية إذا أحسن رجال الإدارة الجبائية الدقة في التحري بالإضافة إلى حسن النية والكفاءة في العمل، كما تعتمد هذه الطريقة في فرض غرامات جبائية عند تأخر المكلف أو إمتناعه عن تقديم التصريحات الضرورية، على أن يقوم باسترداد حقوقه باتباع طرق الطعن التي يحددها التشريع الجبائي.

ثانيا: التحصيل الجبائي

قبل التطرق إلى مرحلة التحصيل الجبائي يجب الإشارة إلى مرحلة التصفية وهي تعد المرحلة الثانية للتنظيم الفني بعد مرحلة تحديد الوعاء الجبائي، حيث تهدف تصفية الضريبة إلى تحديد مبلغ أو مقدار الدين الجبائي من خلال تطبيق السعر أو المعدل الجبائي على المادة الخاضعة، وبتطبيق ذلك يمكن حساب مبلغ الضريبة المستحقة.³

بعد تحديد الوعاء الجبائي وتصفيته تجبّ الجباية أو التحصيل، حيث تعتبر مرحلة التحصيل المرحلة الأخيرة من المراحل التي يمر بها الاقتطاع الجبائي، وهي تعتبر مهمة لأن الإخفاق في التحصيل الجبائي

¹ فؤاد توفيق ياسين، المحاسبة الضريبية، بدون طبعة، دار اليازوي، الأردن، 2013، ص: 67.

² أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2012، ص: 133.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 53.

يعتبر ضياع لكل الجهود والتكاليف التي أنفقت من أجل جباية الضريبة، وكذا الإخفاق في التحصيل يقود إلى حدوث عجز في الإيرادات ويحول دون تنفيذ الميزانية العامة.

ومن هنا يمكننا تعريف التحصيل الجبائي بأنه مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل الدين الجبائي من ذمة المكلف الجبائي إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار.¹ ويتم التحصيل الجبائي من خلال ثلاث طرق وهي:

1. التوريد المباشر: هو أن يلتزم المكلف الجبائي بدفع التزاماته إتجاه الإدارة الجبائية من تلقاء نفسه دون مطالبة الإدارة بأدائها في محل إقامته.² وهذه الطريقة تعد أكثر شيوعا حيث تعتبر القاعدة العامة بحيث يسدد المكلف أو من يمثله قانونا مبلغ الضريبة إلى جهة التحصيل أي قبضة الضرائب.

2. الأقساط المقدمة: عبارة عن تسديد الحقوق الجبائية من خلال تقسيطها إلى ثلاث دفعات في الغالب والرابعة للتسوية النهائية بالزيادة أو التخفيض، وهذه الأقساط محددة المدة والمبلغ، وهذا الأسلوب يلائم فعلا المقدرة التكلفة للمكلف من حيث التسيير، تخفيف العبء الجبائي، ومن حيث ضمان تزويد الخزينة بالإيرادات عبر فترات زمنية خلال السنة.³

3. الحجز من المنبع: حسب هذه الطريقة يلزم القانون جهة معينة أو شخصا معين (طرف ثالث) بتحصيل الضريبة من الممول وتوريده إلى الخزينة العامة، في أغلب الأحيان يكون صاحب العمل أو المصرفي.⁴ وحسب هذه التقنية يجب توفر ثلاثة أطراف:⁵

- الإدارة الجبائية: تمثل الجهة المستفيدة من جباية الضريبة.
 - المكلف: وهو الشخص المسؤول عن دفع الضريبة للخزينة العامة وفق لآجال المحددة.
 - الممول: وهو الشخص الذي يتحمل قيمة الضريبة.
- في الجزائر يطبق الإقتطاع من المنبع في الحالات التالية:
- المبالغ المدفوعة كأجرة مقابل نشاط منجز في الجزائر من خلال ممارسة مهنة غير تجارية؛
 - حواصل حقوق المؤلف المقبوضة من قبل الكاتب، الملحنين؛
 - المبالغ المدفوعة كعلاوات عن الخدمة المقدمة أو المستعملة في الجزائر؛

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2012، ص: 256.

² سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص: 202.

³ بوزيد سفيان، عوائد التحصيل الجبائي ومساهمتها في الميزانية العامة للدولة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص: 152.

⁴ Sophie baziadoly, op.cit, p: 20.

⁵ ناصر مراد، تشخيص جباية المؤسسة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد (03)، العدد (02)، 2014، ص: 341.

- إيرادات الديون، الودائع والكفالات؛
 - المرتبات والأجور؛
 - حواصل الأسهم والسندات المسجلة في التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة.
- تتميز هذه الطريقة من طرق التحصيل ب:¹
- سهولة وسرعة التحصيل؛
 - استحالة التهرب من الضريبة، حيث تحصل قبل حصول الممول نفسه على المادة الخاضعة للضريبة؛
 - لا يشعر الممول بواقع الضريبة، وفي أغلب الأحيان يجهل مقدارها؛
 - انخفاض النفقات الجبائية في ظل هذه الطريقة، خاصة وأن الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وتوريدها للخزينة لا يتقاضى في الغالب أجرا نظير ذلك.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الجبائية

في سبيل تحقيق أمثل للسياسة الجبائية، فإن هذه الأخيرة تعتمد مجموعة من الأدوات في شكلها المالي والتي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الجبائية بـ "الإنفاق الجبائي" أو "النفقات الجبائية"، وهي عبارة عن تخفيضات وتنازلات تمس المعايير الجبائية النمطية تهدف من ورائها السياسة الجبائية للتأثير على بعض الأنشطة الاقتصادية وتوجيهها من خلال استخدام النفقات الجبائية، ويمكن تعريف هذه الأخيرة على أنها "استثناءات من قانون الضرائب العام لضمان ميزة مالية² (في شكل إعفاءات، تخفيضات،...) للمتعاملين الاقتصاديين".

تأخذ النفقات الجبائية خمسة أشكال، حسب الدراسة التي إعتدتها منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCED حول النفقات الجبائية في الدول المتقدمة، والمتمثلة في:³

- الإعفاءات الجبائية؛
- الحسومات الجبائية؛
- تخفيضات خاصة بمعدلات الإخضاع؛
- القروض الجبائية؛
- تأجيلات جبائية.

¹ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2007، ص: 37.

² Sophie baziadoly, op.cit, p 61.

³ OCED, les dépenses fiscales dans les pays de l'oced, OCED, 2010, p: 12.

1. **الإعفاءات الجبائية:** هي إسقاط لحق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة،¹ وتأخذ الإعفاءات الجبائية عدة صور:

أ- **إعفاءات جبائية دائمة:** يقصد بها تنازل الدولة عن حقوقها الجبائية طوال مدة حياة المشروع، كمثل على الإعفاءات الجبائية الدائمة في الجزائر: إعفاء عمليات التصدير السلع وتلك التي تتضمن الخدمات المدرة للعملة الصعبة.

ب- **إعفاءات جبائية مؤقتة:** يقصد بها إسقاط لحق الدولة لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف وعادة ما تكون في بداية النشاط، إذ تمنح الإدارة الجبائية في الجزائر إعفاءات مؤقتة لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية الاستغلال بالنسبة للأنشطة الممارسة من طرف الشباب المستثمر المستفيد من دعم CNAC، ANGEM، ANSEJ.

2. **الحسومات الجبائية:** تسمى كذلك بالتخفيضات الخاصة بالوعاء يكون التخفيض في الوعاء الجبائي أو المادة الخاضعة عن طريق خصم بعض النفقات أو الأعباء والتي حددها المشرع الجبائي، وهو ما يحقق للمكلف وفورات جبائية، ومثال على ذلك في الجزائر إمكانية حسم نفقات الرعاية الرياضية في حدود 10% من رقم الأعمال للسنة المالية مالم تتجاوز حد 30,000,000 دج.

3. **التخفيضات الخاصة بالمعدل:** يتعلق الأمر بإخضاع المكلف لمعدلات أقل أو مخفضة من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الجبائي، كإخضاع عمليات البناء وإعادة التهيئة و/أو بيع السكنات في الجزائر إلى المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة المقدّر بـ 09% بدلا من المعدل العادي 19%.

4. **القروض الجبائية:** عبارة عن قروض مقدمة للخرينة العمومية من الأرباح التي يحققها المكلف الجبائي وتقدم كإقتطاعات جبائية مسبقة عن الضرائب المستحقة عليه،² وتضاف هذه القروض إلى الأساس الخاضع للضريبة وفي نفس الوقت تخفض من الضريبة الإجمالية، والقروض الجبائية يمكن أن توجد كذلك إذا كان المكلف الجبائي شخص أجنبي.

5. **تأجيل الجباية:** عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للسنة المالية المعنية بالضريبة وإنما تدخل ضمن المادة الخاضعة للضريبة للسنوات المقبلة.

إضافة إلى الأدوات المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإن السياسة الجبائية في الجزائر تعتمد كذلك على:

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 173.

² مولود مليكاوي، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (08)، 2015، ص: 143.

6. نظام الاهتلاك: يعتبر الاهتلاك مسألة جبائية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة المحاسبية من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه (ثابت، متناقص، متزايد) حيث تعامل التشريعات الجبائية أقساط الاهتلاك كأعباء قابلة للخصم عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي تساهم هذه الآلية في تخفيض العبئ الجبائي على المشروع، إضافة إلى إعادة تكوين الأموال المستثمرة في المشروع من خلال تجديدها بعد نهاية حياتها الإنتاجية¹، وهذا ما يجعل الاهتلاك من أهم عناصر التمويل الذاتي وتدعيم المركز المالي للمؤسسة.

7. إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تشكل هذه الأداة وسيلة تحفيزية لامتناع الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر مالية خلال سنة مالية معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة التي أقصاها أربع (04) سنوات (يتم تخفيضها من المادة الخاضعة للضريبة) حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال الشركة.

المطلب الرابع: فعالية السياسة الجبائية ومعوقاتها

تعتبر فعالية السياسة الجبائية عن مدى مساهمتها في تحقيق أهدافها المالية، الاقتصادية والاجتماعية، كمساهمتها في تحقيق أهداف السياسة المالية التي تسعى هي الأخرى إلى تحقيق السياسة الاقتصادية عن طريق تمويل الميزانية العامة، ومنه تمويل الاستثمار، التشغيل ومختلف القطاعات الأخرى، فالسياسة الجبائية الفعالة تعمل من جهة على تحقيق أهدافها بشكل متكامل ومتوازن، حيث أن تلك الأهداف قد تتعارض فيما بينها. فالهدف المالي للجباية قد يتعارض مع الهدف الاقتصادي من خلال تشجيع منطقة معينة أو قطاع معين، كما يتعارض الهدف المالي والاجتماعي. ومن جهة أخرى تتجلى فعالية السياسة الجبائية من خلال مواجهتها للظواهر السلبية التي تشوبها وتحول دون تحقيق فعاليتها، والمنبثقة عن التنظيم الفني لها، وذلك إما عن ضعف التشريع الجبائي وإما عن عدم كفاءة الإدارة الجبائية فيما يتعلق بربط الجباية وتحصيلها.

الفرع الأول: مفهوم فعالية السياسة الجبائية وقياسها

أولاً: مفهوم فعالية السياسة الجبائية

تختلف درجة فعالية السياسة الجبائية المطبقة في البلدان المتطورة عن المطبقة في البلدان النامية، نظراً إلى مشكلتها المطروحة في كل الأوقات في البلدان النامية، فهي لا تقتصر قط على تحديد التركيبة

¹ مبروكة حجار، دور الانفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (15)، 2016، ص: 166.

الجبائية المثلى كما هو الحال في تحديد الأهداف المراد تحقيقها بوضوح، وإنما تتجاوز ذلك وتعمل على تحديد العواقب الاقتصادية المتوقعة (المعبر عنها بالكفاءة والأهداف¹) إضافة إلى التنفيذ المحتمل للتدابير التعويضية لأكثر المحرومين. من هنا ففعالية السياسة الجبائية يقصد بها الحدّ من الآثار السلبية للضرائب على قرارات المتعاملون الاقتصاديون، المشاكل (التشوهات) الناتجة عن التدابير المالية التي يجب تخفيف آثارها،² كما يعبر عنها بمدى الحفاظ على الأهداف مع تعارضها وتقاطعها، كالحفاظ على الموارد وغزرتها، مع وجود سياسات، إعفاءات وامتيازات جبائية واسعة، أو تحقيق توازن جهوي وسياسة إجتماعية تمس شريحة واسعة من الأجراء أو الموظفين الذين يجب دعم قدراتهم الشرائية، ولهذا التعارض لا بد من مراعاة الغايات الثلاث التالية:³

- مصلحة الدولة: جباية الموارد الكفيلة بتغطية نفقاتها المختلفة بما يحقق السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛
- مصلحة المكلف: بفرض الضريبة بالقدر الذي لا تكون فيه الضريبة عائقا أمام استثماراتها، وضمان بقاء مورده ورأسماله بل حتى تراكم رأسماله؛
- مصلحة المجتمع: تحقيق الآثار الإيجابية بمشاركة أفرادها في التنمية والتعميم المصلحة العامة بتوفير أوجه الخدمة العمومية المختلفة.

ثانيا: قياس فعالية السياسة الجبائية

لقياس فعالية السياسة الجبائية توجد عدة مداخل لذلك، أهمها:

1. **مدخل الأهداف:** وفق هذا المدخل يتم قياس فعالية السياسة الجبائية بناء على مدى تحقيقها للأهداف المخطط لها، ويندرج ضمن هذا المدخل مجموعة من المداخل الفرعية، تتمثل في:
 - **مدخل الهدف السائد:** يقصد به الهدف الرئيسي للحكومة عند فرض الضريبة.
 - **مدخل الأهداف الوسيطة:** وفق هذا المدخل ترتبط فعالية السياسة الجبائية بمجموعة من المؤشرات الكمية كمؤشر التنفيذ،...
 - **مدخل الأهداف المرحلية:** يقتضي هذا المدخل على السياسة الجبائية تحقيق الأهداف المرجوة حسب المخطط الزمني لها، منها أهداف قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل.

¹ Vito Tanzi, Howell Zee, **Une politique fiscale pour les pays en développement**, FMI, dossiers économiques, Edition française, 2001, p: 66.

² Pierre chiche, op.cit, p: 02.

³ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص: 76.

2. مدخل الموارد: يقوم هذا المدخل على افتراضين، هما:¹

- أن النظام الجبائي هو نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة؛
 - تتوقف فعالية السياسة الجبائية على قدرة نظامها الجبائي في توفير احتياجاته المادية والبشرية في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة به.
- رغم أهمية هذا المدخل في قياس فعالية السياسة الجبائية إلا أنه اقتصر في ذلك على الموارد المادية والبشرية وأهم العناصر الأخرى كالتشريع الجبائي والوعي الجبائي لدى المكلفين، وهو ما يحول دون تحقيق فعالية السياسة الجبائية في الدول النامية.

3. المدخل المالي: تقاس فعالية السياسة الجبائية وفق هذا المدخل من خلال مؤشرات كمية تكون في شكل نسب مئوية، وتشمل ما يلي:

$$\text{نسبة التنفيذ} = \frac{\text{الحصيلة الجبائية المتوقعة}}{\text{الحصيلة الجبائية الفعلية}} \times 100$$

$$\text{نسبة تغطية النفقات العامة} = \frac{\text{الحصيلة الجبائية}}{\text{النفقات العامة}} \times 100$$

$$\text{نسبة نمو الحصيلة الجبائية} = \frac{((n-1) \text{ الحصيلة الجبائية}) - (n) \text{ الحصيلة الجبائية}}{(n-1) \text{ الحصيلة الجبائية}} \times 100$$

الفرع الثاني: مؤشرات السياسة الجبائية الفعالة

توجد مجموعة من المؤشرات الأساسية في إعداد وتصميم سياسة جبائية فعالة، منها ما حدده الاقتصادي فيتو تانزي، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:²

■ **مؤشر التركيز:** يقتضي هذا المؤشر أن يتمركز جزء كبير من إجمالي الحصيلة الجبائية حول عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة الجبائية والتنفيذ، فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب والتقليل من معدلاتها يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة الجبائية.

■ **مؤشر التشتت:** وفقا لهذا المؤشر فإن الضرائب منخفضة التحصيل والتي تكون بمثابة ضرائب مزعجة يجب التخلص منها سعيا في تبسيط النظام الجبائي دون أن يكون لحذفها أثر على مردودية الحصيلة الجبائية.

¹ ناصر مراد، مرجع سابق، ص-ص: 113-114.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص-ص: 165-167.

■ **مؤشر التآكل:** إن تآكل الوعاء الجبائي يكون ممن خلال ابتعاد الأوعية الضريبية الفعلية عن الأوعية الجبائية الممكنة بفعل اللاعقلنة في منح الإعفاءات الجبائية للأنشطة والقطاعات، وما يصاحبه من رفع في المعدلات لتعويض النقص في الحصيلة، وهو ما يحفز على التهرب الجبائي، ووفقا لهذا المؤشر يجب أن تكون الأوعية الجبائية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة مما يعمل على توسيع الوعاء الجبائي في المقابل يمكن تخفيض المعدلات ما يحفز على الالتزام الجبائي وبالتالي الرفع في الحصيلة.

■ **مؤشر التأخر في التحصيل:** وفقا لهذا المؤشر فإن التأخير في تحصيل الضرائب نتيجة التأخر في دفعها من طرف المكلفين يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للموارد بفعل التضخم، فوجب على النظام الجبائي وضع الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الجبائية في آجالها وذلك بفرض عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفعها.

■ **مؤشر التحديد:** يتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الجبائي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، وهذا لا يفي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بخرى، فمثلا يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بخرية واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.

■ **مؤشر الموضوعية:** يقتضي الأمر ضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الجبائية على ضوء أنشطتهم المخطط لها، ويصب هذا ضمن مبدأ اليقين الذي يقضي حسب آدم سميث بأن تكون الضريبة الملزم تحصيلها من المكلف محددة على سبيل اليقين دون أن يشوبها غموضا أو تحكم بحيث يكون ميعاد التحصيل، الطريقة والمبلغ المطلوب تحصيله واضحا ومعلوما للمكلف، ما يمكنه الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال السلطة من قبل الإدارة الجبائية.

■ **مؤشر التنفيذ:** يتعلق بمدى تنفيذ النظام الجبائي بالكامل وبفعالية، وهذا يتلف أيضا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات وكذا مستوى تأهيل الإدارة الجبائية قهي القائم الأساسي على التنفيذ. فضلا عن مدى معقولية التشريعات الجبائية وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

■ **مؤشر تكلفة التحصيل:** يتعلق الأمر بتخفيض وتدنية تكاليف التحصيل أقل ما يمكن حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الجبائية.

الفرع الثالث: معوقات السياسة الجبائية

يعتبر كل من التهرب الجبائي والازدواج الجبائي عائق وتحديات تحول دون رفع السياسة الجبائية من فعاليتها، ويرجع ذلك من جهة إلى ثقل العبء الجبائي (الاقتطاع الجبائي) المفروض على المكلف ما يؤدي به إلى التخلص منه بالسبل المشروعة أو غير المشروعة، ومن جهة أخرى إلى سوء التقدير للوعاء

الجبائي ما ينجم عنه ازدواج جبائي مقصودا كان أو غير مقصود، وللرفع من درجة فعالية السياسة الجبائية التي تنعكس على فعالية النظام الجبائي من خلال تثمين الحصيلة الجبائية، عن طريق تشخيص وتحديد حجم التهرب الجبائي وبالقضاء النسبي على الازدواج الجبائي.

أولاً: التهرب الجبائي

يلجأ المكلف الجبائي إلى التهرب الجبائي لتجنب دفع الحقوق الجبائية التي تقع على عاتقهم، وهذه الظاهرة خطيرة على الاقتصاد لأنها تؤدي إلى حرمان الخزينة العامة من مبالغ هامة، والتي قد تسد باب من أبواب النفقات، فلقد اختلف الفقهاء والباحثون في تعريف التهرب الجبائي، وإن كنا نؤيد التعريف الشامل بأن التهرب الجبائي ظاهرة إقتصادية وجبائية خطيرة، تتمثل في محاولة المكلف التخلص كلياً أو جزئياً من العبء الجبائي المكلف به، وذلك من خلال إتباع أساليب وأعمال تخالف روح القانون، وبالتالي عدم وفاء المكلف بالتزاماته الجبائية كلياً أو جزئياً اتجاه الدوائر المالية، مما يؤثر في حصيلة الخزينة العامة وذلك باستخدام طرق ووسائل مشروعة وغير مشروعة¹. من خلال هذا الطرح نستنتج أن التهرب الجبائي يتنوع بحسب الزاوية التي ينظر إليه من خلالها، وفق تقسيمين رئيسين:

1. التهرب الجبائي وفقاً لمعيار المشروعية:

وفقاً لهذا المعيار يرتبط التهرب الجبائي بطبيعة الفعل إن كان مشروعاً أو غير مشروع وهنا نكون أمام حالتين، في حالة شرعية الفعل فهو تجنب جبائي وفي حالة عدم شرعيته فهو غش جبائي.

أ- **التجنب الجبائي:** يعد التهرب الجبائي تجنباً عندما يعتمد المكلف إلى تقليص العبئ الجبائي في حدود الإطار القانوني للنظام الجبائي أو تخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام القانون الجبائي القائم²، كأن يتجنب المكلف ممارسة نشاط تجاري يخضع لضريبة مرتفعة، أو أن تنتقل أموال الشركة في شكل هبة تجنباً للضريبة على التركات.

ب- **الغش الجبائي:** يشكل الغش الجبائي جريمة ضد القانون العام لا سيما القانون الجبائي من أجل عدم دفع الضريبة أو التخفيض في مبلغها³، ويتخذ هذا الشكل من التهرب عدة صور، أهمها: "البيع والشراء بدون فواتير؛ تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي؛ تقديم تصريحات خاطئة لرقم الأعمال؛ النشاط بدون سجل تجاري"⁴.

¹ أحمد عبد السميع علام، "المالية العامة"، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2012، ص: 172.

² ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 6.

³ Sophie Baziadoly, op.cit, p: 59.

⁴ مصباح حراق، ربيع قرين، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري-دراسة تحليلية للفترة (2000-2018)، Revue d'économie et statistique appliquée، المجلد (16)، العدد (02)، 2019، ص: 153.

2. التهرب الجبائي وفقا لمعيار مكان حدوثه (الإقليمية):

وفقا لهذا المعيار يقسم التهرب الجبائي حسب مكان وقوعه إلى تهرب جبائي داخلي وتهرب جبائي خارجي:

أ- **التهرب الجبائي الداخلي (الوطني):** يعد الأكثر شيوعا وقدا في العالم من التهرب الدولي، وهو التهرب الواقع داخل حدود الدولة الواحدة،¹ ويكثر اللجوء إليه في إطار الضرائب المباشرة التي تعتمد غالبا على تقديم الإثباتات والبيانات الضريبية من المكلف إلى الإدارة الجبائية كما في الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية.

ب- **التهرب الجبائي الخارجي (الدولي):** هو التهرب الحاصل خارج حدود الدولة الواحدة، نتيجة استفادة المكلف من مبدأ السيادة الجبائية للدولة،² وقيامه باستغلال ارتباطه بعلاقة تبعية تربطه بعدة دول، وذلك بهدف التخلص من التزاماته الجبائية، والواقع العملي يثبت قدرة حدوث هرب جبائي كلي من الضرائب على الصعيد الدولي.

ويرجع التهرب الجبائي إلى مجموعة من الأسباب المتعددة والتي تختلف باختلاف التشريعات المالية والجبائية، الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أسباب نفسية وسلوكية، عدم كفاءة الإدارة الجبائية، تعقد النظام الجبائي وعدم مرونته، قلة الوعي الجبائي لدى المكلف الذي ينعكس على ضعف الثقة بين الإدارة بين الإدارة الجبائية والمكلف.

ثانيا: الإزدواج الجبائي

يعرف علماء المالية الإزدواج الجبائي بأنه إخضاع نفس الشخص لنفس الضريبة أكثر من مرة عن نفس المصدر وخلال نفس الفترة الجبائية، ويمكن تصنيف الإزدواج الجبائي وفق معيارين، من حيث النطاق المكاني ومن حيث قصد المشرع، كالتالي:

1. الإزدواج الجبائي من حيث النطاق المكاني:

ينقسم الإزدواج الجبائي وفقا لهذا المعيار إلى قسمين هما:³

¹ محمد خير العكام، المالية العامة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص-ص: 212-215.

² بوزيدة حميد، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص: 56.

³ محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص-ص: 115-117.

أ- **الإزدواج الضريبي الداخلي:** يحصل نتيجة تعدد السلطات المالية داخل حدود الدولة (السلطة المركزية والسلطة المحلية)، وتؤدي ممارسة كل من هذه السلطات حقوقها الضريبية إلى تعدد سريان نفس الضريبة على نفس المادة وعن نفس الفترة ذاتها، وبالنسبة لنفس الشخص.

ب- **الإزدواج الضريبي الدولي:** يحصل نتيجة ممارسة كل دولة على حدى حقوق سيادتها الضريبية، كأن تكون هناك شركة مركزها الرئيسي في دولة ولها فروع في دول أخرى، فتقوم الدولة التي يوجد فيها المركز الرئيسي بفرض الضريبة على دخل الشركة بما فيه دخول فروعها في الخارج لأن الشركة تحمل بنسبة هذه الدول، كما تقوم كل دولة يوجد فيها فرع لهذه لشركة بفرض ضريبة على دخل الفرع الذي يمارس نشاطه فيها.

2. الإزدواج الجبائي من حيث قصد المشرع:

حسب هذا النوع نجد:¹

أ- **الإزدواج المقصود:** وهو ذلك الإزدواج الذي يتعمد المشرع تحقيقه وحدثه وذلك لعدة أسباب منها:
- لزيادة الحصيلة الجبائية، وبالتالي الحصول على إيرادات أكثر لمواجهة العجز في الميزانية العامة؛
- الرغبة في إخفاء معدل (سعر) الضريبة المفروضة بتوزيعها على ضريبتين أو أكثر من نفس النوع؛
- تحقيق أكبر قدر من العدالة ال جبائية ومراعاة المقدرة التكليفية بفرض ضريبة عامة على الدخل إلى جانب الضرائب المفروضة على فروع الدخل.

ب- **الإزدواج غير المقصود:** يعتبر الإزدواج الجبائي غير المقصود إذا كان المشرع الجبائي لم يقصد ولم يتعمد إحداثه، وغالبا ما يكون الإزدواج الجبائي الدولي غير مقصود، والسبب في ذلك هو استقلال كل دولة بتشريعاتها الجبائية عن تشريعات الدول الأخرى.

3. سبل معالجة الإزدواج الجبائي:

يعد تقادي الإزدواج الجبائي الدولي في غاية الصعوبة لتعارضه مع فكرة سيادة الدول، فكل دولة تضع تشريعاتها وفقا لمصالحها وما يضمن الحفاظ على سيادتها، ولتقادي هذا النوع من الإزدواج يتم عن طريق التنسيق التشريعي الدولي، ويأخذ هذا التنسيق تنظيم الضريبة عن طريق إقرار قانون يقضي صراحة بإعفاء المكلف من ضريبة معينة إن استطاع أن يثبت أنه دفعها إلى خزينة دولة أخرى، كما يتم عن طريق الإتفاقيات الثنائية الخاصة بين الدول.

أما فيما يتعلق بالإزدواج الجبائي الوطني فيتم تقاديه باتباع أحد الأساليب التالية:¹

¹ جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص-ص: 261-262.

- خصم إيراد من إيراد: يتم فيه تخفيض الوعاء الخاضع للتكليف في الضريبة الأولى من وعاء الضريبة الثانية.
- خصم ضريبة من ضريبة: عن طريق خصم مقدار الضريبة الثانية التي فرضت على المكلف من مقدار الضريبة الأولى أو العكس.
- خصم ضريبة من إيراد: يتم ذلك بخصم مقدار الضريبة الأولى التي دفعها المكلف من إجمالي الوعاء الخاضع للضريبة الثانية (الإيراد).

المبحث الثاني: النظام الجبائي والإصلاح الجبائي في الجزائر

يعد النظام الجبائي أسلوب تنفيذ السياسة الجبائية، فلا يمكن معرفة مدى تنفيذها إلا من خلاله، فهو يعتبر بمثابة الترجمة الحسية لها، وينعكس ذلك من خلال طاقته الجبائية في شكل حصيلة ضرائب ورسوم من جهة، ومرونته لمواكبة التغيرات والتطورات التي يشهدها المجتمع من جهة أخرى، ويقف ذلك على مدى جاهزية وكفاءة وتطور الأجهزة المادية والبشرية الساهرة على تطبيقه، إذ تعمل على إضفائه بالفعالية والمرونة والبساطة من خلال الإصلاحات المستمرة للاختلالات الفعلية والمحتملة، سواء على مستوى الهيكل كانت أو على مستوى أجهزة تنفيذه، وذلك ما يعرف بالإصلاح الجبائي الذي يعد بمثابة القوام الفعلي والأساسي للنظام الجبائي، لذلك سيعالج هذا المبحث مختلف الجوانب المتعلقة بهذا النظام من خلال مفهومه وأركانه، طاقته الجبائية، البيئة الجبائية وكذا الإصلاح الجبائي في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي

للنظام الجبائي مفاهيم عديدة تتراوح بين مفهوم واسع يرتبط بالعناصر الإيديولوجية والاقتصادية، وآخر ضيق يرتبط بالتنظيم الفني للإقتطاع الجبائي.

الفرع الأول: تعريف النظام الجبائي

يمكن اختصار تعاريف النظام الجبائي وفقا للمفهومين الواسع والضيق كما يلي:

■ النظام الجبائي وفقا للمفهوم الواسع: هو مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان جبائي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف.²

¹ نصيرة بوعون يحيوي، مرجع سابق، ص-ص: 214-215.

² نصيرة بوعون يحيوي، مرجع سابق، ص: 57.

■ النظام الجبائي وفقا للمفهوم الضيق: يقصد به مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الجبائي في مراحله المتتالية، من مرحلة صدور التشريع المتعلق بفرض الضريبة إلى مرحلة الربط والتحصيل.¹

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف النظام الجبائي بأنه: مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تنظم سلة من الضرائب والرسوم في مجتمع معين وفي زمن محدد وفي اقتصاد متقدم وآخر متخلف، لتحقيق أهداف السياسة الجبائية ومنه المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل.

تعرف النظم الجبائية في الدول النامية لا سيما منها الجزائر بمفهومها الضيق، والتي يقتصر هدفها على تعبئة الموارد العامة، وهو ما يجعل هذه الدول تعاني من ضعف نظمها الجبائية في تحقيق أهدافها خلال الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية، حيث تعمل على رفع المعدلات الجبائية لتعويض انخفاض الموارد العامة من جهة وتمويل النفقات العامة من جهة أخرى، ما ينتج عنه ضعف الالتزام الجبائي وبذلك تهرب جبائي كبير نتيجة العبئ الجبائي المرتفع. ومن هنا يجب الإشارة إلى أن النظام الجبائي الجيد هو النظام القائم على قاعدة جبائية واسعة بمعدل جبائي منخفض وهو ما يساهم في القضاء على التهرب الجبائي، ولتخفيض المعدلات الجبائية يجب تمديد الجباية والعمل على إشراكها في جميع النشاطات الاقتصادية في حالة عدم تطبيقها حتى الآن، والعمل على وضع خطة لخفض الثغرات الجبائية،² فالنظام الجبائي الجيد لا يقتصر على توفير المزيد من الأموال لخزينة الدولة فحسب، فهو يتجاوز معيار العائد ويمتاز بالبساطة، الشفافية، الحياد، العدالة والمرونة.

من خلال ما سبق نستخلص أن النظام الجبائي يتكون من:

- أهداف محددة وواضحة منبثقة من أهداف السياسة الجبائية السائدة؛
- تركيبة جبائية تتماشى وطبيعة المجتمع الجبائي للمساهمة في تحقيق الأهداف؛
- خريطة طريق محددة ومنظمة تحكمها القوانين والتشريعات الجبائية.

الفرع الثاني: أركان النظام الجبائي

يقوم النظام الجبائي على ركنين أساسيين، هما الهدف أو الغاية من النظام الجبائي وكذا الوسيلة المستخدمة للوصول إلى الأهداف:

¹ محمد الحلاق، التشريع الضريبي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، بدون طبعة، سوريا، 2018، ص: 03.

² Antoine ngakosso, op.cit, p : 18.

1- الهدف:

تختلف أهداف النظام الجبائي من مجتمع إلى آخر ومن دولة لأخرى حسب الفلسفة العامة التي تنتهجها الدولة، فقد يكون هدف الدولة بالدرجة الأولى اقتصاديا،¹ أي العمل على تنمية وترقية هذا القطاع الحيوي الهام والذي من خلاله تتمكن الدولة من تطوير القطاعات الأخرى.

2- الوسيلة:

بعد تحديد الهدف من النظام الجبائي، يجب البحث عن الوسيلة أو الأداة لتباعد تحديد الهدف من النظام الجبائي، يجب البحث عن الوسيلة أو الأداة لتحقيق الهدف المنشود وتتكون الوسيلة أساسا من العنصر الفني والعنصر التنظيمي:

أ- **العنصر الفني:** ويتمثل في الوسيلة أو الأداة المناسبة التي تحقق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهنا يمكن الإشارة إلى الفرق بين الدولة الرأسمالية والدولة الاشتراكية في اختيار الأداة.

- **الدولة الرأسمالية:** تعتمد على الأداة التي تحقق الوفرة الجبائية (أكبر حصيلة) دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية للمكلف الجبائي، إذ تعمل على توسيع الوعاء الجبائي دون العمل على منح الإعفاءات الجبائية أو التخفيض من أسعارها.

- **الدولة الاشتراكية:** تعتمد على الأداة التي تتميز بالمرونة في تحقيق الأهداف المنشودة، آخذة بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي وكذا الاقتصادي للمكلف الجبائي، إذ تعمل على التمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية، وكذا بين أصحاب الدخل المرتفعة والدخل المنخفضة. ففي الجزائر ورغم اعتمادها لنظام اقتصاد السوق أو ما يعرف بالاقتصاد الحر إلا أنها لا تزال تعتمد ممارسات الاقتصاد الاشتراكي، إذ تعمل على منح الدعم الاجتماعي ودعم السلع الضرورية كما تمنح الإعفاءات الجبائية لأصحاب الدخل المنخفض والمحدود.

ب- **العنصر التنظيمي:** يعتمد هذا العنصر على عدالة النظام الجبائي ومرونته، فعدالة النظام الجبائي تتم بالإبقاء على عدالة النظام الجبائي في مجموعه بغض النظر على الضرائب المكونة له، أما مرونته الجبائية فتكون بمدى قابلية حصيلتها للتغير تحت تأثير التغير في سعر الضريبة المطبق،² أو في القواعد الفنية الخاصة بالضريبة.

¹ محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص: 75.

² بوعلام ولهي، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة- حالة الجزائر -، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص: 16.

المطلب الثاني: الطاقة الجبائية

تعكس الطاقة الجبائية الحصيللة الجبائية المتوقعة من خلال معرفة مدى تحمل المكلفين لحجم الضرائب المفروضة ويعبر عنها كذلك بحجم الضغط الجبائي.

الفرع الأول: مفهوم الطاقة الجبائية

يعد تحديد مفهوم الطاقة الجبائية أو قياسها من الأمور المعقدة والغير متفق عليها رغم شيوع استخدام هذا المصطلح والغرض من قياسها هو معرفة مدى تحمل الأفراد للضرائب المفروضة وإمكانات التوسع في فرض الضرائب الجديدة. وهنا يجب أن ننوه إلى الفرق الجوهرية بينها وبين الضغط الجبائي الذي يعبر عن مدى ثقل الضرائب على المكلفين بها أو على الاقتصاد الوطني ويقاس بنسبة الحصيللة الجبائية إلى الناتج المحلي الخام، في حين تقاس الطاقة الجبائية بطرح تكاليف الحد الأدنى للاستهلاك من القيمة الكلية للناتج المحلي الخام.

الفرع الثاني: محددات الطاقة الجبائية

تتعدد محددات الطاقة الجبائية ولعل أهمها:¹

- **حجم الدخل القومي:** تزداد الطاقة الجبائية بزيادة الدخل القومي، فهي مرتفعة في الدول التي تتميز بكبر حجم الدخل القومي، ومنخفضة في الدول الفقيرة ذات الدخل القومي المنخفض.
- **كفاءة النظام الجبائي:** تعتبر كفاءة النظام الجبائي محددا أساسيا من محددات الطاقة الجبائية حيث يؤثر على هذه الأخيرة من خلال عناصره المتعددة التي أهمها التركيب الفني، كفاءة الإدارة الجبائية، والعبء الجبائي على حجم الطاقة الجبائية، كما تتوقف الطاقة الجبائية على كفاءة وجاهزية القائمين على تحمل الجباية.

- **حجم القطاع غير النقدي في الاقتصاد ودرجة انفتاحه:**² يساهم الاقتصاد القائم على التبادل النقدي في تحديد الطاقة الجبائية، عكس الاقتصاد القائم على التبادل العيني الذي لا يدخل إنتاجه مجال التسويق، فهذا الأخير يصعب تقديره وفرض الضرائب عليه، فهو يؤثر على الحصيللة الجبائية ومنه الطاقة الجبائية.

- **حجم النفقات وأنواعها:** يرتبط حجم النفقات وأنواعها بالطاقة الجبائية، إذ يزداد حجم النفقات العامة كلما زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فإذا كانت هذه النفقات إنتاجية وتعمل على

¹ خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، مصر، 2016، ص-ص: 165-167.

² Antoine Ngakosso, **RÉFORMES FISCALES EN AFRIQUE le management du changement**, L'Harmattan, paris, 2013, p: 30.

تحقيق الرفاهية الاجتماعية (نفقات الصحة، التعليم...) فيرتفع مستوى معيشة الأفراد نتيجة هذا الإنفاق ويُمتص بذلك آثار العبء الجبائي ما يؤدي إلى رفع الطاقة الجبائية.

المطلب الثالث: البيئة الجبائية

نعني بدراسة البيئة الجبائية دراسة المجتمع الجبائي الذي يتم فيه فرض الضريبة بعد تحليل البيئة الجبائية إلى عناصرها المتعددة ومعرفة كل عنصر وتحليله حتى يتمكن النظام الجبائي من الاستمرار من خلال خلق بيئة صالحة لتنفيذه.

الفرع الأول: مفهوم البيئة الجبائية

تعد البيئة الجبائية العامل الأساسي والمفصل الحيوي في نجاح النظام الجبائي أو فشله في تحقيق أهدافه، وهو ما أكده الفقه المالي على أن التشريع الجبائي عندما يختار العناصر الخاضعة للنظام الجبائي فهو محكوم بقيد مزدوج يتمثل في مجمله في العنصر التنظيمي لتحقيق أهدافه، وهي:¹

- على المشرع يجب أن يراعي فرض الضرائب الجديدة وجود النظام الجبائي السابق لهذه الضريبة؛
- على المشرع أن يراعي عنصر المرونة الذي يمكن النظام الجبائي من مواكبة التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تترأ على المجتمع.

الفرع الثاني: عناصر البيئة الجبائية

لوضع نظام جبائي فعال، يجب على المشرع الجبائي الأخذ بعين الاعتبار عناصر البيئة الجبائية والمتمثلة أساسا في:

- العنصر الأول: الضغط الجبائي؛
- العنصر الثاني: كفاءة الإدارة الجبائية؛
- العنصر الثالث: مرونة النظام الجبائي (عدم جموده).

1. الضغط الجبائي

يقصد بالضغط الجبائي نسبة الإقتطاعات الجبائية إلى الدخل أو نسبة المساهمة المالية للمجتمع في تحمل العبء الجبائي،² فهو يعبر عن التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة والذي يختلف تبعا للإقتطاعات الجبائية من جهة وصورة هيكل النظام الجبائي من جهة أخرى.

¹ محمد الحلاق، مرجع سابق، ص: 24.

² محمد فلاح، السياسة الجبائية الأهداف والأدوات بالرجوع إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص: 67.

تستمد دراسة الضغط الجبائي أهميتها كونه أهم المؤشرات الكمية لقياس فعالية السياسة الجبائية بصفة عامة والنظام الجبائي بصفة خاصة، إذ يبحث عن الإمكانيات الجبائية المتاحة للرفع من الحصيلة الجبائية وتعظيمها دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني ودون إلحاق ضرر بالمكلف الجبائي، وذلك باختيار المعدلات المناسبة وتوسيع الوعاء الجبائي، فدراسة الضغط الجبائي تهتم بتحديد مختلف التغييرات الناتجة عن الاقتطاعات الجبائية والتمثلة في:¹

- **تغييرات مقصودة:** وتمثل التغييرات التي يهدف النظام الجبائي تحقيقها؛
 - **تغييرات لإرادية:** والتي تحدث نتيجة عيوب في النظام الجبائي، فتؤدي إلى تغييرات معاكسة لأهداف السياسة الجبائية؛
 - **تغييرات تلقائية:** وهي تلك التي تحدث تلقائيا عن غيرها منه التغييرات المقصودة والإرادية.
- يمكن قياس الضغط الجبائي من خلال العلاقة بين المتغير الجبائي والمجمعات الاقتصادية الكلية المرتبطة به فمنه الضغط الجبائي الحقيقي والضغط الجبائي الوهمي، وتتخذ هذه العلاقة عدة صيغ أو أشكال حسب صورة الهيكل الجبائي من جهة، وطريقة حساب المجمع الكلي من جهة أخرى، وتتمثل أشكال الضغط الجبائي فيما يلي:

1.1. الضغط الجبائي الكلي: تتعلق هذه الصيغة بالاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار تأخذ مجمل الإيرادات الجبائية للدولة وللجماعات المحلية بما في ذلك الاقتطاعات الإجبارية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي،² وعلى ضوء هذا إذا رمزنا للضغط الجبائي الإجمالي PFG، الإيرادات الجبائية I والدخل القومي معبرا عليه بالناتج الداخلي الخام PIB ستكون الصيغة كالتالي: $PIB/I = PFG$. ويضم الضغط الجبائي الكلي كل من الضغط الجبائي الحقيقي والضغط الجبائي الوهمي:

• **الضغط الجبائي الحقيقي:** ويتعلق هذا الشكل بالاقتصاد الحقيقي غير متضمن القطاع الربعي، ويتفرع إلى عدة أشكال فرعية كالتالي:

- الضغط الجبائي الواسع = (إيرادات الجباية + إيرادات شبه الجباية) / الناتج المحلي الخام
- الضغط الجبائي الضيق = إيرادات الجباية / الناتج المحلي الخام
- الضغط الجبائي المباشر = إيرادات الضرائب المباشرة / حجم الإيرادات المحققة

¹ ناصر مراد، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، العدد (03)، 2013، ص: 399.

² حراق مصباح، محمد أمين قمبر، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1992-دراسة حالة للفترة (1992-2018)، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم ب: تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل الاقتصاديات الراهنة والمستقبلية، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، يوم 21 نوفمبر 2019، ص: 10.

– الضغط الجبائي غير المباشر = إيرادات الضرائب غير المباشرة / حجم النفقات الاستهلاكية

• **الضغط الجبائي الوهمي:** يعد الضغط الجبائي الوهمي من خصائص الدول الريعية ومن بينها الجزائر، حيث يتكون الهيكل الجبائي الرسمي من الجباية العادية والجباية البترولية فإذا قمنا باحتساب الضغط الجبائي المطبق بأخذ الجباية أو الربع النفطي فإن من شأنه أن يضخم هذه النسبة ولا يعطينا صورة حقيقية عن حجمها، ويعبر عنه بالصيغة التالية:

– الضغط الجبائي الوهمي = (الجبابة العادية + الجبابة البترولية) / الناتج المحلي الخام (متضمن المحروقات)

فبعد أن تم دراسة الضغط الجبائي الكلي أو الإجمالي في شقيه الحقيقي والوهمي فهناك ضغط جبائي يجب دراسته وقياسه إلى جانبه يتمثل في الضغط الجبائي الفردي.

2.1. الضغط الجبائي الفردي: فلقد نادى خبراء الضرائب بدراسة الضغط الجبائي الفردي إلى جانب الضغط الجبائي الإجمالي في بلد معين، إذ يعد مقياسا لما يتحمله الفرد من ضرائب (نسبة الإيرادات الجبائية إلى إجمالي عدد السكان)¹، لا من حيث المبلغ فحسب، وإنما لأهمية هذا المبلغ المقطع من دخله وما يليه من إشباع لحاجات الفرد المختلفة، لأن متوسط دخل الفرد هو الذي يظهر الوضعية المعيشية والمستوى العام للإنفاق (نسبة إقتطاعات الضرائب إلى الدخل)².

3.1. الضغط الجبائي الأمثل: حاول الاقتصاديون تحديد المعدل أو الحد الأمثل للضغط الجبائي الذي لا يمكن تجاوزه، إذ رأى الاقتصاديون الطبيعيون بأن الاقتطاع الجبائي لا يجب أن يتجاوز 20% من دخل الفرد، أما الاقتصاديون الكلاسيك أمثال Broudhau فقد حددوا معدله بـ 10%، في حين الاقتصاديين المحدثين أمثال Collin Clork فقد حدده بـ 25% من الدخل الوطني، ورأى Mehl أنه يمكن لمعدل الضغط الجبائي أن يتغير من 01% إلى 100% من الدخل الوطني.

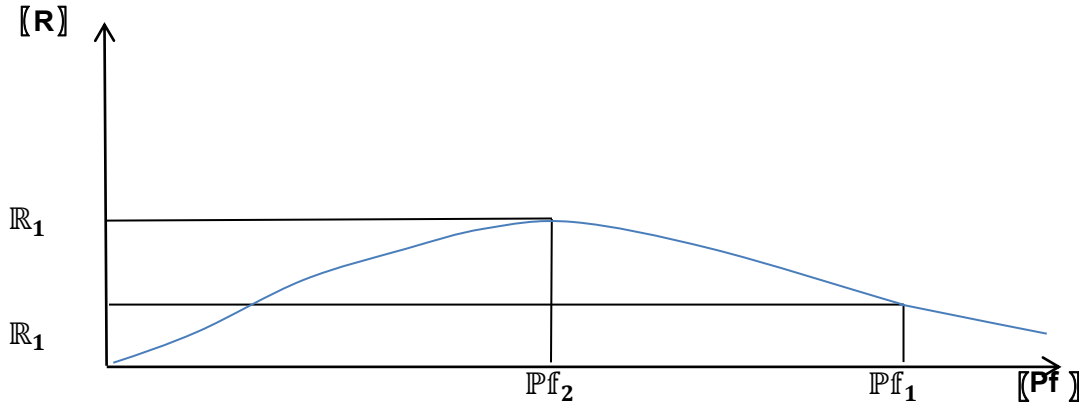
رأى علماء المالية المعاصرين أمثال Kaldour بزيادة الضغط الجبائي في الدول المتجهة نحو التقدم الاقتصادي³، على أساس أن مستوى الضغط الجبائي بمثابة معيار لدى كفاءة سياسة التنمية الاقتصادية في هذه الدول، فقد أوضح Laffer العلاقة بين الإيرادات الجبائية ومستوى الضغط الجبائي من خلال منحنى يربط بين الضغط الجبائي والإيرادات الجبائية المحققة، والذي فحواه أن كثرة الضرائب تقتل الضريبة، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

¹ حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (04)، 2006، ص: 291.

² عباس محمد محرز، اقتصاديات المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 186.

³ حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص: 295.

الشكل رقم (01-02): منحنى لافر LAFFER



المصدر: مصباح حراق، اقتصاديات المالية العمومية مع الاسقاط على حالة الجزائر بالإشارة إلى القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021، ص: 105.

من خلال الشكل أعلاه، يلاحظ أنه عندما يكون مستوى الضغط الجبائي عند (Pf_1) فإن الحصلة الجبائية تكون مرتفعة لحد (R_1) وهي أكبر حصلة والتي تعبر عن القيمة العظمى، في حين ارتفاع المعدلات الجبائية وما يصاحبها من إرتفاع في مستوى الضغط الجبائي عن الحد الأمثل إلى (Pf_2) ، ينتج عنه إنخفاض في الحصلة الجبائية إلى حد (R_2) ، ومنه نستخلص أنه كلما زاد الضغط الجبائي عن مستواه الأمثل كلما انخفضت الحصلة الجبائية ويكون بذلك تأكيداً لنظرية كثرة الضرائب تقتل الضريبة.

2. كفاءة الإدارة الجبائية

كلما كانت الإدارة الجبائية على درجة عالية من الكفاءة والخبرة كلما أمكن من تطبيق النظام الجبائي على درجة عالية من الدقة، فالتكوين الفني لأجهزة الإدارة الجبائية ينعكس على الصور الفنية للاقتطاع الجبائي نفسه، فالعلاقة بين جودة التكوين الفني لأجهزة الإدارة الجبائية وصورة الهيكل الجبائي علاقة وثيقة، فكلما كانت الإدارة الجبائية على صورة منخفضة من الكفاءة كلما كانت صور الهيكل منخفضة وبدائية، فضعف الجهاز الإداري يؤدي إلى توسع التهرب الجبائي وكذا ظاهرة المتأخرات المالية التي تنعكس على ضعف الحصلة الجبائية نتيجة التأخر في مواعيد التحصيل الجبائي. وللرفع من كفاءة الإدارة الجبائية وإنجاحها يجب مراعاة العوامل والمقومات التالية:¹

- أن تكون الإدارة الجبائية على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل والجاهزية؛
- توفر نظم رقابية فعالة، تتصف بالدقة والسرعة على القدرة في كشف المخالفات الجبائية؛

¹ محمد الحلاق، مرجع سابق، ص-ص: 40-41.

- توفر نظام أجور يتناسب وحجم المهام الملقاة على عاتق موظفي الإدارة الجبائية، حتى يتمكنوا من أداء مهامهم باحترافية ومصداقية، دون التأثير بانخفاض الأجور نتيجة ضعف التكوين الخلفي وثقافة العاملين في الإدارة الجبائية والنتائج المترتبة على ذلك؛
- تبسيط القوانين الجبائية وعدم تعقد إجراءات تنفيذها، وذلك بالابتعاد عن التعديلات المتتالية لأحكام القوانين الجبائية؛
- رقمنة الإدارة الجبائية وتزويدها بالأجهزة الإلكترونية المتطورة والحديثة، لتسهيل وظيفتها من الربط والتحصيل، وكذا أسلوب ارتباطها مع المكلفين.
- معالجة سوء التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي يؤدي إلى فساد الإدارات الحكومية والتي من ضمنها الإدارة الجبائية.

3. مرونة النظام الجبائي

يعني جمود النظام الجبائي عدم توافر خاصية المرونة، فبقاء أي نظام جبائي واستقراره لفترة طويلة من الزمن (عدم تطوير إجراءات تنظيم الجبائية وتحصيلها)، ينتج عنه تقاليد فنية وتقاليد إدارية والتي ترتبط بالإدارة الجبائية وكذا المكلف الجبائي، الأمر الذي يحول دون تعديل النظام الجبائي (إصلاحه) من خلال تعديل ضريبة أو فرض ضريبة أخرى، ويرجع جمود النظام الجبائي إلى عاملين أساسيين هما:

1.3. التقاليد الفنية: تنتج هذه التقاليد نتيجة إخضاع نفس العناصر المشكلة للجبائية لفترة طويلة من الزمن بصورة تجعل معارضة المكلفين لأي تعديل أو إصلاح جبائي مما يصعب إجراء هذا الأخير.

2.3. التقاليد الإدارية: هي التقاليد المتعلقة بالإدارة الجبائية نفسها والتي تعمل على عرقلة أي تعديلات جبائية، كأن تفسر الإدارة الجبائية أحكام القانون الجبائي على خلاف نية المشرع الجبائي، ويرجع ذلك إلى عدم كفاءة أجهزة الإدارة الجبائية.

ولتحقيق فعالية السياسة الجبائية وكذا فعالية النظام الجبائي يجب أن يتوفر هذا الأخير على خاصية المرونة التي تعبر على مدى استجابته للتغيرات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية السائدة، خاصة عند تأثيرها على المادة الخاضعة للضريبة إنخفاضاً أو ارتفاعاً، وهناك مجموعة من المؤشرات يمكن على ضوءها قياس مرونة النظام الجبائي، وهي:¹

أ- **المرونة الجبائية للنتائج المحلي الخام:** ويعبر عنها بمدى استجابة العائد الجبائي للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام ويتم قياسها بالعلاقة:

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 98.

$$B = \left(\frac{\Delta T}{T}\right) / \left(\frac{\Delta Y}{Y}\right)$$

T: الحصلة الجبائية؛

ΔT : التغير في الحصلة الجبائية؛

Y: الناتج المحلي الخام؛

ΔY : التغير في الناتج المحلي الخام.

ب- المرونة التقويمية للسنة: وهي حسب Vito Tanzi استجابة الحصلة الجبائية كليا للمتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام، وتقاس بالعلاقة:

$$B = [(T_t - T_{t-1}) / (Y_t - Y_{t-1})] / \left[\frac{T_1 + T_{t-1}}{2} / (Y_t + Y_{t-1}) \right]$$

ج- المرونة التقويمية للفترة، وتقاس بالعلاقة:

$$B = \frac{GT}{GY}$$

GT: معدل النمو المركب للناتج المحلي الخام؛

GY: معدل النمو المركب للحصلة الجبائية.

المطلب الرابع: الإصلاح الجبائي في الجزائر

شهد النظام الجبائي الجزائري ولا يزال، عدة إصلاحات كان أهمها إصلاح جبائي لسنة 1991 بموجب قانون المالية لسنة 1992 فهو بمثابة ميلاد الثورة الجبائية في الجزائر، وما يليه من إصلاحات أخرى دورية من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية، تسعى في مجملها إلى إضفاء البساطة والشفافية والمرونة على النظام الجبائي ومنه المساهمة في الرفع من درجة فعاليته قصد التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية التي يشهدها العالم.

فالإصلاح الجبائي عبارة عن إدخال تغييرات نحو الأحسن، وعليه هو العمل على سد الفراغات والثغرات القانونية الموجودة بالنظام الجبائي السابق،¹ من أجل الرفع من مردوده، ومحاولة زيادة فعاليته، بما يخدم الاقتصاد الوطني العام والخاص.

الفرع الأول: دوافع الإصلاح الجبائي في الجزائر

تميز النظام الجبائي قبل 1992 بجملة من النقائص تعد بمثابة الدوافع والأسباب التي عجلت بالإصلاح الجبائي، ولعل أهمها ما يلي:²

¹ حراق مصباح، محمد أمين قمبرور، مرجع سابق، ص: 04.

² حامد سعيد نورالدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016، ص: 25.

- تعقد النظام الجبائي كنتيجة للجمع بين الضرائب النوعية، ونظام الضرائب العامة ولكثرة الإعفاءات وكثرة النصوص التشريعية، وعدم كفاءة الإدارة الجبائية؛
- عدم مرونة النظام الجبائي؛
- إختلال هيكل الإيرادات الجبائية، بهيمنة الضرائب غير المباشرة عليه؛
- الضغط الجبائي المرتفع كنتيجة لتعدد الضرائب وإرتفاع معدلاتها، إذ قدر سنة 1986 بـ 45.6% محسوبا على أساس كل الإقتطاعات الجبائية، مما يعني الثقل الكبير للإقتطاعات الجبائية؛
- الغش الجبائي المرتفع نتيجة إرتفاع الضغط الجبائي الذي يقع على المكلف فهو تحفيزا مباشرا لهذا الأخير يؤدي به إلى التخلص من دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية؛
- عجز النظام الجبائي القديم على مواجهة الندرة بزيادة العرض، وذلك:
 - القيود المفروضة على الإستثمار الخاص ذات طابع إداري وسياسي وتقني؛
 - للحساسية المفرطة إتجاه الاستثمارات الأجنبية؛
 - للقيود على الواردات نتيجة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الجبائي

- يهدف الإصلاح الجبائي إلى مجموعة من الأهداف والتي تخدم الإصلاح الاقتصادي، أهمها:
1. إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية:¹ لقد كان ولا يزال النظام الجبائي الجزائري يعتمد على الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل الميزانية العامة، مما جعلها تتأثر بتقلبات أسعار النفط التي تحكمها السوق العالمية، إذ أدى إنخفاض أسعار النفط سنة 1986 إلى إنخفاض إيرادات الجباية البترولية ومنه إجمالي إيرادات الميزانية العامة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشاكل إقتصادية وإجتماعية في ظل غياب نظام جبائي فعال لمعالجة الاختلالات، وهو ما دعى إلى البحث عن نظام جبائي جديد يكون مرنا يستطيع بذلك توفير إيرادات جبائية عادية لتمويل النفقات العامة المتزايدة.
 2. تحسين الإدارة الجبائية:² فالإصلاح الجبائي يهدف إلى إيجاد إدارة جبائية تسهر على تطبيق ومتابعة النظام الجبائي، وذلك من خلال إعادة تنظيم (هيكل) الإدارة الجبائية ورفع من كفاءة موظفيها، وكذا أساليب عملها وتقنياتها باتجاه العصرية.

¹ كمال رزيق، سمير عميور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (05)، سنة، ص: 327.

² حامد سعيد نورالدين، مرجع سابق، ص: 26.

3. تبسيط النظام الجبائي: إن تبسيط النظام الجبائي يكون إما بإلغاء الضرائب المعقدة وتجميع الضرائب التي لها نفس الأهداف ونفس الوعاء الجبائي وإخراجها في ضريبة واحدة، وإما في التشريع الجبائي، حيث أصبحت القوانين الجبائية واضحة لا يشوبها الغموض، ومدمجة بتفسيرات من طرف المختصين يسهل فهمها من طرف المكلفين مما يدعم شفافية النظام الجبائي.

4. تحقيق النمو الإقتصادي: إذ لا يقتصر دور الضريبة على الوظيفة المالية، بل يتعدى ذلك إلى الوظيفة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية¹، وبالتالي فهي أداة لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية، عن طريق تخفيف العبء على الدخل ومدخلات الإنتاج، تشجيع الاستثمار والإنتاج والإدخار.

الفرع الثالث: وسائل الإصلاح الجبائي

لإنجاح سياسة الإصلاح الجبائي يجب إتباع أو إنتهاج مجموعة من الوسائل لتحقيق ذلك، على غرار توسيع القاعدة الجبائية وترشيد المعدلات الجبائية، إصلاح الإدارة الجبائية، إضافة إلى الوسائل المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي FMI.

أولاً: توسيع القاعدة الجبائية وترشيد المعدلات الجبائية: يعرف هذا الأسلوب بإصلاح المضمون أو المحتوى، وهو ما تضمنه الإصلاح الجبائي لسنة 1992 من خلال:

1. توسيع القاعدة الجبائية: إذ تعد الوسيلة المثلى لتحقيق إصلاح جبائي شامل، وهو ما عملت عليه الجزائر من خلال إعادة هيكلة النظام الجبائي باعتماد سلة جديدة من الضرائب تتمثل أساساً في IRG، IBS، ...

2. ترشيد المعدلات الجبائية: يقصد بالمعدلات الجبائية أو أسعار الجباية، ذلك المعامل الذي يضرب في الوعاء الجبائي أو المادة الخاضعة، وأسلوب ترشيد المعدلات الجبائية يأتي في المرحلة الثانية من الإصلاح الجبائي بعد تحديد الضرائب، وينطبق ذلك على الإصلاحات المتتالية من خلال قوانين المالية التي تعدل في المعدلات الجبائية، على غرار قانون المالية التكميلي لسنة 2020 وما تضمنه من تعديلات مست سلم الضريبة على الدخل الإجمالي.

ثانياً: إصلاح الإدارة الجبائية: يعتبر جهاز الإدارة الجبائية أهم عامل في سياسة الإصلاح لتحقيق نظام جبائي فعال يتميز بالمرونة والشفافية لا يشوبه أشكال الفساد الإداري والسياسي ما ينعكس عنه من تهرب جبائي كبير، وهو ما تضمنه الإصلاح الجبائي في شقه الثاني أو ما يعرف بإصلاح الهيكل، وذلك باعتماد معايير:

¹Antonie Ngakosso, op.cit, p: 17.

1. **الهيكلية حسب معيار الوظيفة:** وذلك هيكلية الإدارة الجبائية باعتماد نمط إداري أفقي حسب الوظائف إلى مديريات فرعية: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية، المديرية الفرعية للتحويل، المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، المديرية الفرعية للوسائل.

2. **الهيكلية حسب الحجم:** هيكلية الإدارة الجبائية باعتماد نمط إداري عمودي، عملاً بمبدأ أهمية وحجم المكلفين، إذ تم إنشاء مديريات ومصالح جبائية متخصصة كالتالي:

- تأسيس مديرية كبريات الشركات DGE، تم إنشائها بموجب قانون المالية لسنة 2003، وبدأت حيز الخدمة سنة 2006، تتضمن الشباك الوحيد الذي يتضمن التصريح والدفع للضرائب الرئيسية، وتسيير الملفات الجبائية من حيث الوعاء، التحويل، الرقابة والمنازعات للشركات البترولية والشركات الأجنبية التي يفوق رقم أعمالها السنوي 100.000.000 دج.

- تأسيس مراكز الضرائب CDI، فقد أعلن عنه كمشروع جديد بتاريخ 19 سبتمبر 2001،¹ بحيث يختص بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 15.000.000 دج.

- تأسيس المراكز الجوارية للضرائب CPI، تختص بتسيير الملفات للمكلفين الخاضعين للضريبة وفق النظام الجزافي IFU الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 15.000.000 دج.

- إعادة هيكلية المديرية العامة للضرائب DGI، من خلال:²

- اعتماد مديرية مركزية للمعلومات والوثائق الجبائية، تختص بوضع إستراتيجيات ودراسات مستقبلية تخص الإستراتيجية الضريبية المعتمدة، تهيئة وظيفة التخطيط الاستراتيجي للجبائية، توفير نظام معلوماتي جبائي؛

- اعتماد مديرية مركزية للعلاقات العامة والإتصال، تختص بإعداد الدراسات الجبائية، القيام بنشر المطبوعات والرسائل والمطويات الجبائية، نشر وتكريس الإعلام الجبائي؛

- إنشاء مفتشيات متخصصة كمفتشية التسجيل ومفتشية الضمان.

ثالثاً: وسائل الإصلاح الجبائي حسب FMI:

¹ محمد علاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحويل الضرائب في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص: 145.

² مصباح حراق، تكيف النظام الجبائي والجمركي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة على ضوء موجات التحول الداخلية والخارجية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010/2011، ص-ص: 143-144.

- وفقا لـ FMI فإن أغلب وسائل الإصلاح الجبائي تقتصر على إصلاح محتوى النظام الجبائي أو مضمونه، واكتفى بإصلاح الإدارة الجبائية في الحد من إجراءات البيروقراطية التي تحول من كفاءة الإدارة من جهة وتخفيض من درجة الالتزام الجبائي من جهة أخرى، وتتمثل هذه الوسائل في:¹
- فرض ضرائب على النفقات ذات القاعدة العريضة، ومعدل واحد، وعدم منح الإعفاءات؛
 - فرض ضرائب على الواردات بمعدلات منخفضة وبأعداد محدودة، من أجل التقليل من الحماية الفعالة؛
 - عدم فرض ضرائب على الصادرات ومنح الإعفاءات الضرورية لتحفيزها؛
 - القضاء على الضرائب المنخفضة العائد؛
 - فرض ضريبة واحدة على أرباح الشركات؛
 - تبسيط فرض الضريبة على الدخل مع تخفيضات محدودة وإعفاء أساسي لحماية موارد الفقراء أو الفئات الهشة؛

- تعميم الاقتطاع الجبائي من المصدر لا سيما الضريبة على الدخل؛
- تخفيض عدد الوثائق الإدارية اللازمة لإقرار الضريبة، التقارير التصريحية ومدفوعات الضرائب

المبحث الثالث: بنية نظام الجباية العادية في الجزائر

يتناول هذا المبحث أهم الضرائب والرسوم المنبثقة عن الإصلاح الجبائي والمكونة للجباية العادية (الضرائب العائدة لميزانية الدولة)، والمتمثلة في الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الضرائب غير المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال وحقوق الطابع والتسجيل.

المطلب الأول: الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

يندرج تحت هذا المطلب كل الضرائب والرسوم التي ينظمها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والمتمثلة في الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة الجزائية الوحيدة، الرسم على النشاط المهني، وكذا الضريبة على الأملاك.

الفرع الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي

جاءت هذه الضريبة لتضع حدا للضرائب النوعية والتكميلية التي كانت معتمدة في النظام الجبائي السابق، والتي كانت مفروضة على كل نوع من أنواع المداخل، ومن خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي أنها جمعت الضرائب في وعاء واحد وهو الضريبة على الدخل الإجمالي وتأسست هذه الضريبة بموجب المادة 38 قانون المالية 1991.

¹ Antoine Ngakosso, op.cit, p : 38.

أولاً: مفهوم الضريبة على الدخل الإجمالي

تعرف الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب المادة رقم 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".

من خلال هذا التعريف نستخلص أن الضريبة على الدخل الإجمالي تتسم بأنها: ضريبة سنوية، ضريبة إجمالية، ضريبة وحيدة، ضريبة متزايدة.

ثانياً: مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي

نستعرض من خلال هذا العنصر كل من الأشخاص الخاضعون للضريبة، الأشخاص المعفيين، المداخل الخاضعة للضريبة وكذا المداخل المعفية من الضريبة على الدخل الإجمالي:

1- الأشخاص الخاضعون للضريبة:

- حدد المشرع الجزائري الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي ويتعلق بكل من:¹
- الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر، ويخضع لضريبة الدخل على عائداتهم من مصدر جزائري، الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر؛
- أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم؛
- كما تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي على الشركاء في الشركات التالية:
- شركة الأشخاص؛
- شركات المدنية المهنية المشكلة من أجل الممارسة المشتركة لمهنة أعضائها؛
- الشركات المدنية بشرط أن لا تكون منظمة على شكل شركات أسهم وقانونها الأساسي ينص على المسؤولية الغير محدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة؛
- شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة بالنسبة للديون؛
- المسيرين ذوي الأغلبية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ومسيرو شركات التوصية بالنسبة للمكافآت عن وظائفهم؛²
- المساهمون في شركات الأموال بالنسبة لأرباح الأسهم، والأتعاب والنسب المؤية للأرباح.

¹ المادة (03) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة محين بالقانون (14-19) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

² بن عمارة منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص-ص: 56-57.

2- الأشخاص المعفون من الضريبة على الدخل الإجمالي:

يعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب المادة الخامسة من قانون الضرائب المباشرة:

- الأشخاص الذين لا يزيد دخلهم الصافي الإجمالي السنوي من 360,000 دج؛*
- السفراء والأعوان الدبلوماسيين والقناصل من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان الذي يمثلونها نفس الامتيازات لأعوان دبلوماسيين وقناصل جزائريين.

كما يعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي كل من:¹

- الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في الجزائر في إطار مساعدة بدون مقابل منصوص عليها في اتفاق دولي؛
- الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في المخازن المركزية للتموين التي أنشأ نظامها الجمركي بمقتضى المادة 196 مكرر قانون الجمارك؛
- الأشخاص المعاقون حركيا أو عقليا أو بصريا أو الصم البكم الذين تقل أجورهم أو معاشاتهم عن العشرين ألف دينار 20,000 دج، بالإضافة إلى العمال المتقاعدون الذين تقل معاشاتهم في النظام العام عن هذا المبلغ.

3. المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي:

- يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي بموجب المادة 02 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المداخل الصافية للفتات التالية: الأرباح مهنية، عائدات المستثمرات الفلاحية، الإيرادات المحققة من إيجارات الملكيات المبنية وغير المبنية، عائدات رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية، فوائد القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية.

4. المداخل المعفاة من الضريبة على الدخل الإجمالي:

- الإعفاء الدائم: تستفيد من الإعفاء الدائم بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي:
 - فئة الأرباح المهنية، تعفى كل من المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة من طرف الدولة وكذلك الهياكل التابعة لها، مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الغرف المسرحية؛
 - فئة المداخل الفلاحية، تعفى الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور، والمداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته؛

* كانت في حدود 120000 دج وتم تعديلها بموجب المادة 104 من قانون رقم المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020

¹ آيت قاسي عزوز رضوان، بن زيدان الحاج، نمو الجباية العادية في ظل الإصلاحات الضريبية وطرق النمو الاقتصادي دراسة حالة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (05)، العدد (03)، 2019، ص: 387-388.

- تعفى فئة المداخل العقارية المتعلقة بإيجارات العقارات المبنية بغرض سكن لفائدة الطلبة؛¹
- تعفى فئة الأجور والمنح من الضريبة على الدخل الإجمالي، إضافة إلى مداخل الأشخاص المعفون المشار إليهم سابقا كل من:² التعويضات المرصودة لمصاريف التنقل أو المهمة؛ التعويضات عن المنطقة الجغرافية؛ المنح ذات الطابع العائلي التي ينص عليها التشريع الاجتماعي مثل الأجر الوحيد والمنح العائلية ومنحة الأمومة؛ التعويضات المؤقتة والمنح والريوع العمرية المدفوعة لضحايا حوادث العمل أو لذوي حقوقهم؛ منح البطالة والتعويضات والمنح المدفوعة على أي شكل كان من قبل الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية تطبيقا للقوانين والمراسيم الخاصة بالمساعدة والمين؛ الريوع العمرية المدفوعة كتعويضات عن الضرر بمقتضى حكم قضائي من أجل تعويض ضرر جسماني نتج عنه بالنسبة لضحية، عجز دائم كلي ألزمه اللجوء إلى مساعدة الغير للقيام بالأفعال العادية للحياة؛ معاشات المجاهدين والأرامل والأصول من جراء وقائع حرب التحرير الوطنية؛ المعاشات المدفوعة بصفة إلزامية على إثر حكم قضائي؛ تعويضة التسريح من العمل.

● الإعفاء المؤقت: تستفيد من الإعفاء المؤقت بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي:

- تعفى لمدة عشر (10) سنوات الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا وفي المناطق الجبلية التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم وذلك ابتداء، على التوالي، من تاريخ منحها وتاريخ بدء نشاطها؛³
- لمدة خمس (05) سنوات، ابتداء من أول جانفي 2014، مداخل الأسهم والأوراق المماثلة لها المسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة أو مداخل السندات والأوراق المماثلة لها ذات أقدمية تساوي أو تفوق (05) سنوات مسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة أو متداولة في سوق منظم، وكذا نواتج الأسهم أو حصص هيئات التوظيف الجماعية للقيم المنقولة؛⁴

¹ سناطور خالد، حمر العين محمد، قراءة في نظام الضريبة على الدخل الإجمالي وبيادر الرجوع إلى نظام الضرائب النوعية على مختلف أصناف الدخل حسب مصدرها، مجلة الحقيقة، العدد (34)، 2015، ص: 318.

² المادة (68) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

³ المادة (36) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

⁴ المادة (55) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

- لمدة خمس (05) سنوات، ابتداء من أول جانفي 2014، مداخيل وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل والسندات المماثلة لها للخرينة أو مسجلة في البورصة، أو تم تداولها في سوق منظم، بتاريخ إستحقاق أدنى (05) سنوات، تكون صادرة خلال فترة (05) سنوات إبتداء من فاتح جانفي 2014؛¹
- يعفى من IRG لفوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن السكنات الجماعية التي تشكل الملكية الوحيدة والسكن الرئيسي التي دامت حيازته مدة عشرة 10 سنوات؛²
- تعفى ولمدة (03) ثلاثة سنوات، الأنشطة التي يقوم بها الشباب المستثمر المستفيد من إعانة ANSEJ، ANGEM، CNAC إبتداءً من تاريخ الإنتاج أو الاستغلال، كما تعفى ولمدة (06) ستة سنوات إبتداءً من تاريخ الانتاج أو الاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة ممارسة في مناطق يجب ترقيتها (الهضاب العليا والجنوب)، في حين يعفى ولمدة (10) عشرة سنوات كل من الحرفيين التقليديين وكذلك الممارسين نشاطا حرفيا فنيا؛³

تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة (05) سنوات إبتداءً من أول جانفي 2019: حواصل وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة المسعرة في البورصة، الأسهم أو حصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، كما تستفيد من الإعفاء عندما يعاد استثمار مبلغها من خلال اكتتاب المبالغ المعادلة لفوائض القيم الناتجة في رأسمال المؤسسة أو عدة مؤسسات، ويتحقق عن طريق شراء الأسهم أو الحصص الاجتماعية.⁴

ثالثا: حساب الضريبة على الدخل الإجمالي

يتم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي بعد تحديد الدخل الخاضع للضريبة وإخضاعه لسلم الضريبة على الدخل الإجمالي أو إلى معدلات الاقتطاع من المصدر:

1. سلم الضريبة على الدخل الإجمالي

لقد ورد السلم التصاعدي الأول لطريقة حساب الضريبة IRG بموجب قانون المالية لسنة 1992، والمؤرخ في الجريدة الرسمية 25 ديسمبر 1991، وذلك بعد ظهور النظام الجبائي بعد الإصلاح الضريبي، وهو ما تضمنته المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وفق الجدول التالي:

¹ SYSTEME FISCAL ALGERIEN, DGI, DRPC, SAHL, 2019, P-P 05-06.

² GUIDE PRATIQUE DU CONTRIBUABLE, DGI, DRPC, SAHL, 2019, P 25.

³ LES AVANTAGES FISCAUX « ANSEJ », DGI, DRPC, SAHL, ÉDITION 2014, P 03.

* يمكن أن تعتبر أنشطة الدواجن والأرانب إيرادات فلاحية، إذا كانت ممارسة من طرف مزارع في مزرعته وكانت لا تكتسي طابعا صناعيا.

⁴ عمارة بن منصور، مرجع سابق، ص: 58.

الجدول رقم (1-2): سلم الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية لسنة 2008

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة
0%	لا يتعدى 120,000
20%	120,001 إلى 360,000
30%	360,001 إلى 1,440,000
35%	أكثر من 1,440,000

المصدر: المادة 104 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2020.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الحد الأدنى الغير خاضع للضريبة على الدخل الإجمالي يعتبر منخفضا خاصة مع تدهور مستوى القدرة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم بالإضافة إلى عدم مرونة التصاعدية المعتمدة، إذ نجد أن طول الشريحة الأولى 120,000 دج، في حين طول الشريحتين الثانية والثالثة على التوالي 360,000 دج و 1,440,000 دج، وهو ما قد يؤدي بالمكلف بالضريبة في حال وقوع دخله في شريحة ذات معدل مرتفع إلى التهرب والغش الضريبي واستعمال كل أساليب التحايل لإلحاق دخله بشريحة ذات معدل مخفض. وهو ما قام بتعديله واستدراكه من خلال المادة 09 قانون المالية التكميلي لسنة 2020 أين تم إعفاء المداخل التي لا تتعدى 360,000 دج وقام بمنح تخفيض إضافي من الضريبة للفئة التي تتراوح بين 360,000 دج و 420,000 دج، في حين أبقى على نفس المعدلات بالنسبة للفئات الأخرى.

منح المشرع الجبائي تخفيضا على IRG بموجب المادة 104، تخفيض نسبي من الضريبة الإجمالية يساوي نسبة 40%، على أن يكون هذا التخفيض محصورا بين 12,000 دج و 18,000 دج سنويا، أي بين 1000 دج و 1500 دج شهريا.

وفضلا عن ذلك، تستفيد المداخل¹:

- التي لا تتعدى مبلغ 30,000 دج من إعفاء كامل من الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- 30,000 دج إلى 35,000 دج من تخفيض إضافي حسب IRG المستحقة بالنسبة لهذه الفئة التي تحدد وفقا للصيغة التالية: IRG المستحقة = IRG (وفقا للتخفيض الأول) $\times (3/8) - (3/20,000)$
- 30,000 دج إلى 40,000 دج، التي يتقاضاها العمال المعوقين حركيا أو عقليا أو المكفوفين أو الصم البكم وكذا العمال المتقاعدين التابعين للنظام العام، من تخفيض إضافي في مبلغ الضريبة على الدخل

¹ المادة (104) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة محين بالقانون (20-70) المؤرخ في 2020/06/04 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

الإجمالي، على ألا يتراكم مع التخفيض الثاني المشار إليه أعلاه، وتحدد IRG المستحقة بالنسبة لهذه الفئة وفقا للصيغة التالية: IRG = المستحقة IRG (وفقا للتخفيض الأول) $\times (3/5) - (3/12,500)$ وفضلا عن ذلك، يطبق تخفيض قدره 20% على المرتبات المدفوعة بعنوان عقد الخبرة أو التكوين.

2. معدلات الاقتطاع من المصدر:

حدد المشرع الجبائي عدة مداخل تخضع إلى نظام الاقتطاع من المصدر بتطبيق معدلات نسبية:

1.2. الأرباح غير التجارية:

تخضع مداخل مدفوعة من قبل مدينين مقيمين بالجزائر لمستفيدين لهم موطن جبائي خارج الجزائر لمعدل 24% محررة من الضريبة فيما يتعلق ب:¹

- المبالغ المدفوعة كمكافآت عن نشاط منجز في الجزائر عند ممارسة المهن الحرة والوظائف والمهام التي يتمتع أصحابها بصفة التاجر، والمستثمرات المدرة للأرباح، والتي تعتبر مصادر كسب لا تنتمي إلى صنف آخر من الأرباح أو المداخل؛

- ريع عائدات المؤلف التي يتقاضاها الكتاب أو المؤلفون الموسيقيون، وورثتهم أو الموصي لهم بحقوقهم؛

- المبالغ المدفوعة كمكافآت عن مختلف أنواع الخدمات المقدمة أو المستعملة في الجزائر، يشمل هذا الاقتطاع الرسم على النشاط المعني والرسم على القيمة المضافة؛

- تخضع المبالغ المدفوعة في شكل أتعاب أو حقوق تأليف الفنانين الذين لديهم موطن جبائي خارج الجزائر للضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل 15% محررة من الضرائب؛

- الريوع التي يتقاضاها المخترعون من منح رخصة استغلال شهاداتهم أو بيع علامات الصنع أو طرف أو صيغ الانتاج أو التنازل عنها والمقبوضة من قبل المخترعين أو بعنوان حقوق التأليف وكذا كل الحواصل من الملكية الصناعية أو التجارية والحقوق المماثلة لها.²

2.2. المداخل الناتجة عن تأجير الأملاك العقارية:

- 07%، محررة من الضريبة، بالنسبة لمداخل تأجير الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني؛

- 10%، محررة من الضريبة، بالنسبة لمداخل تأجير السكنات ذات الاستعمال الفردي؛³

- 15%، دون تطبيق تخفيض، بالنسبة للمحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني.

¹ Guide pratique du contribuable, op.cit, p-p 51-52.

² المادة 33 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2020، المعدلة والمتممة بموجب المادة 02 قانون المالية لسنة 2018.

³ LAURENCE VAPAILLE, *Refondre l'impôt sur le revenu?*, l'Harmattan, paris, 2013, p 64.

3.2. مداخيل الأموال المنقولة:

- 15%، محررة من الضريبة، بالنسبة للمداخيل الموزعة على الأشخاص الطبيعيين؛
- 50%، محررة من الضريبة، بالنسبة لإيرادات سندات الصندوق غير الإسمية؛
- 10%، بالنسبة لإيرادات الديون والودائع والكفالات؛
- 01%، محررة من الضريبة، بالنسبة لأقساط الفوائد الناتجة عن المبالغ المقيدة في دفاتر أو حسابات الادخار التي يملكها الخواص، تطبق على قسط الفوائد الذي يساوي أو يقل عن 50000 دج، وبنسبة 10% على القسط الذي يتجاوز 50000 دج.¹

4.2. فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات:

- 05%، محررة من الضريبة، بالنسبة لفوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن العقارات المبنية أو غير المبنية.

5.2. فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة:²

- 15%، محررة من الضريبة، بالنسبة للأرباح المحولة إلى شركة أجنبية غير مقيمة، من طرف فرعها المنشأ في الجزائر أو أي منشأة مهنية أخرى حسب المفهوم الجبائي؛
- 20%، محررة من الضريبة، بالنسبة لفوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المحققة من طرف الأشخاص الطبيعيين الغير مقيمين؛
- 15%، محررة من الضريبة، بالنسبة لفوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المحققة من قبل الأشخاص الطبيعيين المقيمين.

6.2. الرواتب والأجور:³

- تخضع الرواتب والأجور المدفوعة من قبل المستخدمين، لسلم الضريبة على الدخل الإجمالي المحسوب شهريا؛
- 10%، دون تطبيق تخفيض، بالنسبة بعلاوات المردودية والمكافآت وكذا استدراك الرواتب، التي تمنح لفترات غير شهرية بصفة اعتيادية من قبل المستخدمين؛
- 10%، دون تطبيق تخفيض، بالنسبة لمبالغ مسددة لأشخاص يمارسون إضافة نشاطهم الرئيسي كإجراء نشاط التدريس أو البحث أو المراقبة أو كأساتذة مساعدين بصفة مؤقتة، وكذا المكافآت الناتجة عن كل

¹ LAURENCE VAPAILLE, op.cit, p 66.

² GUIDE PRTAIQUE DU CONTRIBUABLE, op.cit, p 52.

³ SYSTEME FISCAL ALGERIEN, op.cit, p 07.

نشاط ظرفي ذي طابع فكري، يكتسي هذا الاقتطاع طابعا تحريرا من الضريبة على الدخل الإجمالي، إلا في حالة المكافآت الناتجة عن الأنشطة الطرفية ذات الطابع الفكري، عندما يتجاوز مبلغها السنوي 2,000,000 دج.

- تخضع أجور الموظفين التقنيين والمؤطرين ذوي الجنسية الأجنبية المشغلين من طرف المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر لسلم الضريبة على الدخل الإجمالي المحسوب شهريا.

الفرع الثاني: الضريبة على أرباح الشركات IBS

أنشئت الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 38 من قانون المالية 1991، لتعوض نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية BIC السابقة، فالضريبة على أرباح الشركات تطبق على الأشخاص المعنويين بدون استثناء، عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي كانت تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي، كما أنها تطبق دون تمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية، كما أنها تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام الربح الحقيقي.

أولا مفهوم الضريبة على أرباح الشركات

يمكن تعريف الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 135 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بأنها: "ضريبة سنوية تؤسس على مجمل الأرباح والمداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى الضريبة على أرباح الشركات".

من خلال التعريف السابق يمكن أن نستخلص خصائص الضريبة على أرباح الشركات، أهمها: ضريبة سنوية، ضريبة وحيدة، ضريبة نسبية، ضريبة تصريحية، ضريبة عامة، ضريبة حقيقية.

ثانيا: مجال التطبيق

1- الأشخاص الخاضعون للضريبة

تطبق الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة من طرف: "شركات الأموال (SPA)؛ شركات ذات المسؤولية المحدودة SARL؛ شركات ذات المسؤولية الوحيدة ذات الشخص الوحيد EURL؛ المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛ الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المعفاة؛ الشركات التي تتجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة؛ الشركات المدنية التي لم تؤسس وفق نظام الشركات بالأسهم واختارت نظام الخضوع للضريبة على أرباح الشركات؛ شركات الأشخاص التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات".

2- إعفاءات الضريبة على أرباح الشركات

أ- الإعفاءات الدائمة:

منح المشرع الجبائي إعفاءات دائمة بمثابة تحفيزات جبائية ممنوحة للقطاعات الاستراتيجية التالية:

■ القطاع الفلاحي:¹

- صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين والمحقة من شركائها فقط؛
 - التعاونيات الفلاحية للتمويل والشراء وكذا الاتحادات المستفيدة من الاعتماد، تسلمه المؤهلة، باستثناء العمليات مع المستخدمين غير الشركاء؛
 - المداخل المحقة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته؛
 - الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ وبيع المنتجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المعتمدة.
- القطاع الاجتماعي:** أبقى المشرع الجبائي من خلال المادة 138 قانون الضرائب المباشرة بعض فئات القطاع الاجتماعي المتمثلة في كل من التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية إضافة إلى المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا الهياكل التي تتبعها.
- **العمليات المدرة للعملة الصعبة:** عمليات التصدير السلع وتلك التي تتضمن الخدمات المدرة للعملة الصعبة*.

■ القطاع الثقافي: الأرباح المحقة من قبل الفرق والمنظمات الممارسة للنشاط المسرحي.²

ب- الإعفاءات المؤقتة:

تستفيد من الإعفاءات المؤقتة الممنوحة بعنوان الضريبة على أرباح الشركات:

- **شركات رأسمال المخاطرة:** تعفى لمدة 05 سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط.
- **القطاع السياحي:** لمدة 03 سنوات، ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط، وكالات السياحة والسفر وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة، كما تعفى لمدة 10 سنوات، بالنسبة للمؤسسات السياحية المحدثّة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب، باستثناء الوكالات السياحية والأسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلط النشطة في القطاع السياحي.³

■ **النشاطات المؤهلة بأحكام ANSEJ، ANGEM، CNAC:**

¹ الفقرة (02) المادة (138) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 11/12/2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

* يمنح الإعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة العبة المكتتب لدى المصالح الجبائية المختصة والمثبتة بوصول دفع الإيرادات لدى بنك متوطن بالجزائر.

² SYSTEME FISCAL ALGERIEN, op.cit, p: 15.

³ MERKECHE EL-HADI, La Répartition des compétences entre le loi et le règlement en matière fiscale: Le cas des impôts directs en Algérie, éditions Houma, Alger, Algérie, 2011, P: 97.

- لمدة 03 سنوات، إبتداء من تاريخ بداية الاستغلال، بالنسبة للنشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر المستفيد من الدعم، يمدد هذا الإعفاء إلى 06 سنوات، إذا كانت هذه النشاطات ممارسة في مناطق يجب ترقيتها، تمدد فترة الاعفاء لسنتين (02)، إذا تعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محدودة، كما تمدد فترة الإعفاء لعشرة (10) سنوات، إذا كانت هذه النشاطات ممارسة في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب.

■ فوائض قيمة التنازل:¹

- في إطار مبادلات الذمم المالية بين الشركات التي تنتمي إلى نفس المجموعة؛
- عند التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المقرض المستأجر ضمن عقد القرض الإيجاري المالي Lease-Bank؛
- عند إعادة التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المقرض المؤجر لفائدة المقرض المستأجر، بعنوان تحويل الملكية لهذا الأخير.

ثالثا: حساب الضريبة على أرباح الشركات

يمكن حساب الضريبة على أرباح الشركات من خلال إخضاع الربح الجبائي إلى معدلات الضريبة على أرباح الشركات، كما يمكن اقتطاعها من المصدر:

1. معدلات الضريبة على أرباح الشركات:

عرفت معدلات تطبيق الضريبة على أرباح الشركات عدة تعديلات في تتدرج ضمن الإصلاحات المتتالية للإصلاح الضريبي 1992 من خلال قوانين المالية، الذي يسعى إلى تبسيط النظام الضريبي وإضفاء الشفافية والعدالة والبساطة، ولعل أهم التعديلات التي طرأت على معدلات IBS بعد سنة 1992 -كانت تقدر بـ 42% معدل عادي يفرض على أرباح الشركات، ومعدل مخفض يقدر بـ 05% يفرض على الأرباح المعاد استثمارها-تعديل سنة 2015 بموجب قانون المالية التكميلي أين تم إخراجها في ثلاث (03) معدلات كالتالي:

- 19%، بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
- 23%، بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية، باستثناء وكالات السفر؛
- 26%، بالنسبة للأنشطة الأخرى.

¹ GUIDE PRTAIQUE DU CONTRIBUABLE, op, cit, p: 34.

تعتبر هذه المعدلات سارية المفعول إلى غاية الآن، تفرض هذه المعدلات على الربح الجبائي الذي يعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{الربح جبائي} = \text{الربح المحاسبي} + \text{الاستردادات} - \text{التخفيضات}$$

حيث:

- **الاستردادات:** عبارة عن التكاليف التي أدرجت في حساب الربح المحاسبي، إلا أن الإدارة الجبائية قد ترفضها بصفة نهائية أو مؤقتة، لأنها لا تعتبر مصاريف استغلالية أو أنها تجاوزت الحد الأقصى المسموح به.

- **التخفيضات:** عبارة عن التكاليف التي تدرج في حساب الربح المحاسبي، إضافة إلى ذلك الخسارة المحققة في النتيجة المحاسبية للسنة المالية، فقد منح المشرع الجبائي إمكانية ترحيل هذه الخسائر وتخفيضها من الربح الجبائي في حدود أربع (04) سنوات.

2. الاقتطاع من المصدر:

تقتطع الضريبة على أرباح الشركات من المصدر فيما يتعلق بـ:

1.2. عائدات الديون والودائع والكفالات:

- 10%، بالنسبة لعوائد الديون والودائع والكفالات، ويمثل الاقتطاع المتعلق بهذه العوائد اعتمادا ضريبيا يخصم من فرض الضريبة نهائيا؛

- 40%، محررة من الضريبة، بالنسبة للمداخل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها؛

- 20%، محررة من الضريبة، بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع للاقتطاع من المصدر.

2.2. المؤسسات الأجنبية التي لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر:

- 10%، بالنسبة للمبالغ المقبوضة من طرف شركات النقل البحري الأجنبية-إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على المؤسسات الجزائرية للنقل البحري- تطبق هذه النسبة بمبدأ المعاملة بالمثل؛

- 15%، محررة من الضريبة، بالنسبة للمداخل المتأتية من توزيع الأرباح* الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛¹

كما تقتطع الضريبة على أرباح الشركات من المصدر بنسبة 24% بالنسبة لـ:

* المداخل المتأتية من توزيع الأرباح المعفاة من الضريبة لا تحتسب في تحديد وعاء الضريبة على أرباح الشركات.

¹ المادة (147) مكرر قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

- المبالغ المقبوضة من طرف المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات؛
- المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدي أو تستعمل في الجزائر؛
- الحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، وذلك بموجب امتياز رخصة استغلال براءاتهم، أو بموجب التنازل عن علامة الصنع أو أسلوبه، أو صيغته، أو منح امتياز ذلك.

الفرع الثالث: الضريبة الجزافية الوحيدة IFU

تم إنشاء الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب قانون المالية لسنة 2007، لتحل محل نظام الدفع الجزافي الذي تم إلغائه سنة 2007، تفرض الضريبة الجزافية الوحيدة على المكلفين الذين يحققون رقم أعمال لا يتعدى 15,000,000 دج**، وهي بذلك تعوض الخاضعين لها عن دفع الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.

أولاً: مفهوم الضريبة الجزافية الوحيدة

تعرف الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: "تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني".

ثانياً: مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة

1- الأشخاص الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة:

يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة، ما يأتي:¹

- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطاً صناعياً، تجارياً أو حرفياً، أو مهنة غير تجارية، والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 15,000,000 دج؛
- المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم ANSEJ, ANJEM, CNAC، والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 15,000,000 دج؛
- المكلفون بالضريبة الذين يقومون في آن واحد وفي نفس المنطقة أو في مناطق مختلفة باستغلال عدة مؤسسات أو دكاكين أو متاجر أو ورشات أو أماكن أخرى لممارسة نشاط ما، تعتبر كل واحدة منها

** تم خفض وعاء الضريبة الجزافية الوحيدة من 30,000,000 دج إلى 15,000,000 دج بموجب المادة 08 قانون المالية 2020.

¹ IMPOT FORFITAIRE UNIQUE, CHAMP D'APPLICATION DE L'IFU, DGI, DRPC, SAHL 2019, p: 03.

خاضعة للضريبة بصفة منفصلة ما دام رقم الأعمال الكلي المحقق بعنوان مجموع الأنشطة الممارسة لا يتجاوز سقف 15,000,000 دج؛

- المكلفون بالضريبة الجدد إبتداء من تاريخ انطلاق نشاطهم.

2- إعفاءات الضريبة الجزائية الوحيدة

أ- الإعفاءات الدائمة:

يستفيد من الإعفاء الدائم الممنوح بعنوان IFU، كل من:¹

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة، وكذا الهياكل التابعة لها؛

- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية؛

- الحرفيون التقليديون، وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا، والذين اكتتبوا شروط تحدد بنوده عن طريق التنظيم.

غير أنه يبقى هؤلاء المكلفون بالضريبة خاضعين للحد الأدنى المقدّر بـ 10,000 دج.²

ب- الإعفاءات المؤقتة:³

- إعفاء لمدة 03 سنوات، إبتداء من بداية استغلال الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية أو الأنشطة أو المشاريع، المؤهلون للاستفادة من دعم ANSEJ, ANJEM, CNAC؛ وتمدد إلى 06 سنوات إبتداء من تاريخ الاستغلال عند تواجد هذه الأنشطة في منطقة يراد ترقيتها، كما تمدد هذه المدة مرة أخرى بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (03) مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة.

ت- إعفاءات مؤقتة تتبعها تخفيضات:

تستفيد من هذا الامتياز النشاطات:

- النشاطات التجارية الصغيرة المقامة حديثا في أماكن مهيأة من طرف الجماعات المحلية، خلال السنتين الأوليتين من النشاط؛

- أنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية وكذا النفايات الأخرى القابلة للاسترجاع التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون من إعفاء في الضريبة الجزائية الوحيدة خلال السنتين الأوليتين.

¹ لطفي شعباني، جباية المؤسسة، متبعة للطباعة، منشورات الصفحات الزرقاء، بدون طبعة، 2017، ص: 49.

² بلواضح الجليلي، تحليل وتقييم نظام IFU في ظل الإصلاح الجبائي الجزائري، دراسة حالة مفتشية الضرائب أولاد دراج ولاية المسيلة خلال

السنوات (2006-2007 و 2015)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد (02)، العدد (02)، 2018، ص: 364.

³ LES AVANTAGES FISCAUX, « ANJEM », DGI, DRPC, SAHL, EDITION 2014, P: 03.

تستفيد هذه النشاطات عند نهاية مرحلة الإعفاء من تخفيض في الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة، وذلك خلال الثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، كما يأتي:¹

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%؛
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%؛
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%؛

ثالثا: حساب الضريبة الجزافية الوحيدة

تطبق الضريبة الوحيدة الجزافية في شكل معدلات نسبية، تفرض على رقم الأعمال المصرح به من المكلف، كما تقتطع من المصدر كما هو الحال في بعض النشاطات:

1- معدلات الضريبة الجزافية:

يحدد معدل IFU كما يلي:²

- 05%، بالنسبة لنشاطات الانتاج وبيع السلع؛
- 12%، بالنسبة للنشاطات الأخرى.

إلا أن الحد الأدنى الجزافي المستحق لا يمكن أن يقل خلال السنة عن 10000 دج، ويخفض هذا الحد الأدنى إلى 5000 دج بالنسبة للمستثمرين المستفيدين من أنظمة الإعانات على الشغل.

2- الاقتطاع من المصدر:

- 05%، محررة من الضريبة، بالنسبة للأشخاص الطبيعيين الذين ينشطون في إطار دائرة توزيع السلع والخدمات عبر منصات رقمية أو باللجوء إلى البيع المباشر على الشبكة، يطبق هذا الاقتطاع على مبلغ الفاتورة مع احتساب كل الرسوم.³

- 05%، بالنسبة للأشخاص غير المسجلين لحد الآن لدى الإدارة الجبائية والذين يحققون عمليات إنتاج للسلع والخدمات أو المؤسسات الناشطة في الشراء/إعادة البيع، يطبق هذا الاقتطاع حسب الحالة، من طرف مؤسسات إنتاج السلع والخدمات أو من طرف المؤسسات التي تنشط في مجال الشراء/إعادة البيع.

رابعا: توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة

يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة:

¹ IMPOT FORFITAIRE UNIQUE, champ d'applictaion de L'IFU, DGI, DRPC, 2017, p: 03.

² IMPOT FORFITAIRE UNIQUE, paiement de L'IFU et obligations des contribuables, DGI, DRPC, 2019, p: 03.

³ Guide fiscal du jeune promoteur d'investissements, DGI, DRPC, SAHL, 2019, p: 21.

49% لصالح ميزانية الدولة، 0.5% لفائدة غرف التجارة والصناعة، 0.01% لفائدة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، 0.24% لفائدة غرف المهن والصناعة التقليدية، 40.25% لفائدة البلديات، 05% لصالح الولاية.

الفرع الرابع: الضريبة على الأملاك (الضريبة على الثروة)

أولاً: مجال التطبيق

1- الأشخاص الخاضعون للضريبة

يخضع للضريبة على الثروة الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر، الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر، الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر ولا يحوزون أملاكاً بحسب عناصر مستوى معيشتهم.¹

2- الأملاك الخاضعة للضريبة:²

- الملكيات المبنية؛
- الملكيات غير المبنية؛
- الأموال المنقولة: السيارات، اليخوت، سفن النزهة، الطائرات السياحية، خيول السباق، التحف واللوحات الفنية الثمينة المقدرة قيمتها بأكثر من 500,000 دج.

3- الإعفاءات:

تعفى من الضريبة على الأملاك:

- قيمة رسملة الريوع العمرية، التي تشكلت في إطار نشاط مهني لدى هيئات تأسيسية مقابل دفع علاوات دورية بصفة منتظمة لمدة خمسة عشر (15) سنة على الأقل، والتي يشترط في بدء الانتفاع بها النشاط المهني الذي تم دفع العلاوات؛
- الريوع والتعويضات المحصلة تعويضاً للأضرار المادية لا تدخل ضمن أملاك الأشخاص المستفيدين؛
- الأملاك المهنية الضرورية لتأدية نشاط صناعي، تجاري، حرفي، فلاحي أو نشاط حر والمستعملة في إطار هذه النشاطات.

ثانياً: حساب الضريبة

تحدد نسبة فرض الضريبة على الأملاك باستخدام الجدول التالي:

¹ المادة (274) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

² Système fiscal algérien, DGI, DRPC, SAHL, 2018, p: 19.

الجدول رقم (2-2): نسب الضريبة على الثروة

النسبة	قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة (دج)
%0	يقل أو يساوي 100,000,000
%0.15	من 100,000,001 إلى 150,000,000
%0.25	من 150,000,001 إلى 250,000,000
%0.35	من 250,000,001 إلى 350,000,000
%0.5	من 350,000,001 إلى 450,000,000
%1	يفوق 450,000,000

المصدر: المادة 13 قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

ثالثا: توزيع حصيلة الضريبة على الثروة

توزع حصيلة الضريبة على الأملاك كالتالي:

- 70%، ميزانية الدولة

- 30%، ميزانية البلدية

المطلب الثاني: الضرائب غير المباشرة

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من رسم المرور أو كما يعرف برسم التداول، ورسم التعيير.

الفرع الأول: رسم المرور (التداول)

يؤسس رسم المرور على تداول منتجات الكحول والخمور.

أولا: مجال التطبيق

1. الأشخاص الخاضعين للرسم المرور

يخضع لرسم المرور الأشخاص المعنويون من تجار الجملة، المستودع المحتر، الممارسون تجارة الكحول والخمور.

2. الأساس الخاضع للرسم

بموجب المادة 02 من قانون الضرائب غير المباشرة، تخضع لرسم المرور كل من الكحول والخمور والمشروبات الأخرى المشابهة وهنا نجد:

1.2. الكحول: تخضع لرسم المرور الكحول التي تستعمل لتحضير المنتجات التابعة للأصناف المبينة أدناه:¹

- المنتجات التي أساسها الكحول ذات الطابع الطبي البحث، باستثناء كحول النعناع والمنتجات

¹ المادة (48) قانون الضرائب غير المباشرة محين بالقانون (14-19) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

المماثلة المباعة إلى الصيادلة والأطباء والمخصصة لإعداد المستحضرات الصيدلانية أو الوصفية؛
 - المنتجات التي تحتوي على الكحول الموجودة في قانون الصيدلة لتحضير الأدوية؛
 - الكحولات والخلاصات الكحولية المعطرة غير القابلة للاستهلاك على حالتها، مسلمة لصناعة البسكويت وصناعة المرطبات والحلويات أو لاستعمالها في صناعة مواد الحليب، صنع الياوورت أو الياغورت؛

- الكحولات والخلاصات الكحولية المعطرة والصبغات والمنتجات المماثلة المسلمة لرجال الصناعة قصد التحضير للمشروبات الغازية أو المشروبات الحلوة.

2.2. الخمر: تخضع لرسم المرور فئه الخمر:¹

- الخمر المتمم والصالح للشرب والسوائل التي هي على مختلف الاشكال بحيث يمكن لمنتج العنب أن يمر من المسطار إلى غايه الحثالة التي لم تجف تماما؛
 - العنب المقطوف حديثا بمعدل هكتولتر واحد من الخمر لـ 130 لتر، أو 130 كلغ من العنب المقطوف باستثناء عنب المائدة؛

- كما تخضع خمر التفاح وخمر الأجاص ونبذ العسل، لنفس النظام الجبائي الخاص بالخمر.

3. الاعفاءات الممنوحة بعنوان رسم المرور

3.1. الكحول، وتشمل: الكحول المستعملة في صناعه الخل، والكحول المستعملة في كحله الخمر المخصصة للتصدير.

3.2. الخمر، وتشمل:² الخمر المستعملة في صناعه الخل والمقطرات؛ كميته الخمر التي فقدت خلال عمليات التكرير بواسطه التبريد؛ العنب المقطوف حديثا والذي نقله اصحاب الغلال من مكان الغلة الى المعصرة او الى حوض التخمر في نطاق دائرة الغلة والدائرات المجاورة؛ المسطار المستعمل في تحضير المسطار المركز الذي يزيد على 10%.

ثانيا: حساب رسم المرور

تحدد تعريفه رسم المرور على الكحول، كما يأتي :

¹ المادة (177) قانون الضرائب غير المباشرة محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

² المادة (182) قانون الضرائب غير المباشرة محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

الجدول رقم (2-3): تعريفات رسم المرور على الكحول

بيان المنتجات	تعريفات رسم المرور عن هكتولتر من الكحول الصافي
1- منتجات أساسها الكحول ذات طابع طبي بحث ولا يمكن شربها والواردة في قائمة معدة بطريقة نظامية.....	50 دج
2- منتجات العطور والزينة.....	1000 دج
3- كحول مستعملة لتحضير الخمور والفوارة والخمور لحلو بطبيعتها والتي تستفيد من النظام الجبائي للخمور.....	1760 دج
4- المشهيات التي أساسها الخمور والفيرموت والخمور الكحولية وما يماثلها والخمور الحلوة بطبيعتها الخاضعة للنظام الجبائي للكحول والخمور الكحولية الأجنبية ذات التسمية الأصلية أو المراقبة أو المعيرة وكريم دوكاسي.....	77000 دج
5- الويسكي والمشهيات التي أساسها الكحول مثل البيرتر، أمرس، غرودرون، أنيس.....	110000 دج
6- الروم وغيره من المنتجات المشار إليها في الأرقام من 1 إلى 5 أعلاه	77000 دج

المصدر: المادة 47 قانون الضرائب غير المباشرة 2020.

تحدد تعريفات رسم المرور للخمور بثمانية آلاف وثمانمائة دينار جزائري (88 000 دج) للهكتولتر.

الفرع الثاني: رسم الضمان والتعبير

يؤسس رسم الضمان والتعبير يفرض على المصوغات من الذهب، الفضة والبلاتين.

أولاً: الأساس الخاضع للرسم

1- **رسم الضمان:** تخضع لرسم الضمان الكميات المباعة المعبر عنها بالوزن (هكتوغرام)، من مصوغات الذهب والفضة والبلاتين وفق القيم التالية:¹

- 8000 دج، بالنسبة للمصوغات من الذهب؛

- 20000 دج، بالنسبة للمصوغات من البلاتين؛

- 150 دج، بالنسبة للمصوغات من الفضة.

2- **رسم التعبير:** يطبق رسم التعبير، على الأساس المعبر عنه بالحجم (ديكاغرام) بالنسبة للتعبير بنجمة العيار، أما بالنسبة للتعبير بالبوتقة وكذا التبليل، يفرض على أساس قيمة ثابتة عن كل عملية تعبير.

أ- **التعبير بنجمة العيار:**

- البلاتين: 12 دج، عن كل ديكاغرام أو جزء من الديكاغرام؛

- الذهب: 6 دج، عن كل ديكاغرام أو جزء من الديكاغرام؛

¹ المادة (340) قانون الضرائب غير المباشرة محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

- الفضة: إلى غاية 400 غرام: 4 دج عن كل هكتوغرام؛
- فما زاد عن 400 غرام: 16 دج عن كل 2 كغ أو جزء من الكيلوغرام.
- ب- التعبير بالبوثة¹:

- البلاتين: 150 دج، عن كل عملية؛
- الذهب: 100 دج، عن كل عملية؛

ت- التعبير عن طريق التبلييل:

- الفضة: 20 دج، عن كل عملية.

المطلب الثالث: الرسوم على رقم الأعمال

تندرج تحت هذه الرسوم كل من الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الاستهلاك وكذا الرسم على المنتجات البترولية.

الفرع الأول: الرسم على القيمة المضافة TVA

أولاً: مفهوم الرسم على القيمة المضافة

تم تبني الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب الإصلاح الجبائي سنة 1991 وجاءت لتعوض الرسم على رقم الأعمال الذي كان في شكل "الرسم الوحيد الإجمالي على الانتاج (TUGP) والرسم الوحيد على الخدمات (TUGPS) وللذان بقي معمولاً بهما إلى غاية 31 مارس 1992، ومن مميزات الرسم على القيمة المضافة: أنها ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات إلا ما استثنى بنص وتفرض على كافة مراحل التداول حتى مرحلة التوزيع النهائي.²

ثانياً: مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة

1. الأشخاص الخاضعين للرسم على القيمة المضافة:

يخضع للرسم على القيمة المضافة الأشخاص التاليين:

1.1. المنتجين: ويندرج ضمن هذه الفئة:³

الأشخاص أو الشركات الذين يقومون بصفة رئيسية أو ثانوية باستخراج أو صناعة المنتجات ويتعهدونها بالتصنيع أو التحويل، بصفتهن صناعاً أو مقاولين في التصنيع قصد إعطائها شكلها النهائي أو العرض

¹ Système fiscal, op.cit, p: 33.

² خالد عبد العليم السيد عوض، الضريبة على القيمة المضافة -دراسة مقارنة للنظم الضريبية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، مصر، 2010، ص-ص: 15-16.

³ المادة (04) قانون الرسم على رقم الأعمال محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

التجاري الذي تقدم فيه للمستهلك لكي يستعملها أو يستهلكها، وذلك سواء استلزمت عمليات التصنيع أو التحويل، استخدام مواد أخرى أم لا.

- الأشخاص أو الشركات التي تحمل فعلا محل الصانع للقيام، في مصانعها أو حتى خارجها، بكل الأعمال المتعلقة بصنع المنتجات أو توضيبيها التجاري النهائي، مثل التريزيم أو التعليب وإرسال أو إيداع هذه المنتجات، وذلك سواء أبيع تحت علامة أو باسم من يقومون بهذه العمليات أم لا.
- الأشخاص أو الشركات الذين يسندون للغير، القيام بالعمليات السابقة الذكر.

2.1. تجار الجملة: يعتبر بيعا بالجملة:¹ عمليات التسليم المتضمنة أشياء لا يستعملها الأشخاص العاديون عادة نظرا لطبيعتها أو لاستخدامها؛ عمليات تسليم سلع تتم بأسعار مماثلة، سواء أنجزت بالجملة أو التجزئة؛ عمليات تسليم منتجات لإعادة بيعها مهما يكن حجم الكمية المسلمة".

3.1. تجار التجزئة: يتعلق بالتجار الممارسون تجارة التجزئة.

4.1. الشركات الفرعية: تعد شركة فرعية، كل شركة تكون في تبعية لشركة أخرى أو تحت إدارتها بحكم أنها تقوم باستغلال فرع أو عدة فروع من هذه الشركة.²

2. العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة

1.2. العمليات الخاضعة وجوبا: تخضع وجوبا للرسم على القيمة المضافة:³

أ. **العمليات الخاصة بالمنقولات، والمتعلقة بـ:** المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون؛ العمليات المنجزة وفق شروط البيع بالجملة التي يقوم بها المستوردون؛ العمليات التي يقوم بها تجار الجملة؛ المتاجرة في الأشياء المستعملة من غير الأدوات والمكونة كليا أو جزئيا من البلاتين أو الذهب أو الفضة أو من أحجار كريمة طبيعية وكذا التحف الفنية الأصلية والأدوات العتيقة والأشياء المشمولة في المجموعات؛ عمليات البيع بالتجزئة؛ عمليات ممارسة في المساحات الكبرى وكذا نشاطات التجارة المتعددة،* باستثناء العمليات التي تقوم بها المكلفون بالرسم الخاضعون للنظام الجزافي؛ عمليات البيع الخاصة بالكحول والخمور والمشروبات الأخرى المشابهة للرسم المنصوص عليه في المادة 02 من قانون الضرائب الغير المباشرة؛ عمليات البيع المنجزة إلكترونيا.

¹ المادة (05) قانون الرسم على رقم الأعمال محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

² المادة (06) قانون الرسم على رقم الأعمال محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

³ Guide pratique de la taxe sur la valeur ajoutée, DGI, DRPC, SAHL, 2019, p: 07

* التجارة المتعددة تقتضي عملية شراء وإعادة البيع المحققة وفق شروط البيع بالتجزئة على أن تتعلق المواد المعروضة للبيع بأربعة أصناف على الأقل من التجارة المتعددة مهما كان عدد المواد المعروضة للبيع، إضافة إلى ذلك تهيئة المحل بطريقة تسمح بالخدمة الذاتية.

ب. **العمليات الخاصة بالعقارات، والمتعلقة ب:**¹ الأشغال العقارية؛ عمليات الإيجار وأداء الخدمات وأشغال الخدمات والبحث وجمع العمليات؛ عمليات تجزئة الأراضي لأجل البناء وبيعها التي يقوم بها ملاك القطع الأرضية؛ بيع العقارات أو المحلات التجارية التي يمارسها الأشخاص الذين يشترون هذه الأملاك باسمهم وذلك بصفة اعتيادية أو عرضية قصد إعادة بيعها؛ العمليات التي يقوم بها الوسطاء لشراء أو بيع أملاك العقارات أو المحلات التجارية؛ عمليات بناء وبيع العمارات المنجزة في إطار نشاط الترقية العقارية وكذا عمليات بناء السكنات الاجتماعية.

ج. **التسليمات لأنفسهم الخاصة ب:** عمليات تثبيت القيم المنقولة؛ الأملاك غير تلك المثبتة على أن تستعمل لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة أو تكون معفاة.

د. **أداء الخدمات، وتتعلق ب:** عمليات نقل الأشخاص أو السلع؛ مبيعات المواد الغذائية والمشروبات التي تستهلك في عين المكان (المطاعم، الحلويات، قاعات الشاي)؛ الأشغال الشكلية؛ الحفلات الفنية، الألعاب والتسلية؛ العمليات المتعلقة بالهاتف والتليكس؛ العمليات المحققة في إطار ممارسة مهنة حرة التي تقوم بها الأشخاص الطبيعيون والشركات؛ العمليات المنجزة ما بين الوحدات والمحلات من نفس المؤسسة؛ عمليات الإيجار وأداء الخدمات وأشغال الدراسات والبحث وجميع العمليات غير المبيعات والأشغال العقارية.

2.2. العمليات الخاضعة إختيارا:

- يخضع إختيارا للرسم على القيمة المضافة، العمليات الممارسة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة على أن يزودوا سلع أو خدمات:² للتصدير؛ للشركات البترولية؛ للمكلفين بالرسم الآخرين؛ للمؤسسات التي تتمتع بنظام المشتريات بالإعفاء".

3. إعفاءات الرسم على القيمة المضافة

تستجيب الإعفاءات الممنوحة بعنوان الرسم على القيمة المضافة بصفة عامة إلى الاعتبارات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية:³

¹ المادة 39 قانون رقم (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 81، بتاريخ 2019/12/30، المعدلة والمتممة للمادة 2-14 قانون الرسم على رقم الأعمال 2020.

² المادة (03) قانون الرسم على رقم الأعمال محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

³ Guide pratique de la taxe sur la valeur ajoutée, op.cit, p: 10.

- **الاعتبارات الاقتصادية:** الإعفاءات المنصوص عليها في قانون الرسم على رقم الأعمال تتعلق بخصوص النشاطات التنقيب عن المحروقات السائلة والغازية والبحث عنها واستغلالها تمهيداً أو نقلها عن طريق الأنابيب التي اقتنيها أو تتجزأ المؤسسة سوناطراك.
- **الاعتبارات الاجتماعية:** ترتبط بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع (الخبز، الحليب، الشعير، الدقيق...)، الأدوية والمطاعم المعتدلة الأسعار والتي لا يهتمها الربح وكذا السيارات الموجهة للمعطلين... إلخ.
- **الاعتبارات الثقافية:** تمس هذه الإعفاءات المظاهرات ثقافية أو الفنية وكل الحفلات المنظمة في إطار الحركات الوطنية والدولية للتعاون، وكذا كل المؤلفات والأعمال المتعلقة بالإيداع والإنتاج والنشر الوطني على الحامل رقمي؛ كما تخص هذه الإعفاءات المنتجات التي تخضع للرسم الصحي على اللحوم، مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين الخاضعة لرسم الضمان.
- تستثنى من مجال تطبيق رسم القيمة المضافة العمليات التي يقوم بها الأشخاص الذين يقل رقم أعمالهم عن 30,000,000 دج أو يساويه.¹

4. الحدث المنشأ للرسم على القيمة المضافة:

يتكون الحدث المنشأ للرسم على القيمة المضافة:

1.4. في الداخل:

- أ. **بالنسبة للمبيعات:** يتكون من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة، غير أن المؤسسات التي توزع الماء الصالح للشرب، فإن الحدث الذي ينشأ الرسم على القيمة المضافة بصدده، يتكون عند تحصيل الثمن كلياً أو جزئياً.
- ب. **بالنسبة للمبيعات المحققة في إطار الأسواق العمومية:** يتكون الحدث المنشأ للرسم من تحصيل الثمن كلياً أو جزئياً، وفي غياب التحصيل يصبح الرسم على القيمة المضافة مستحق الأداء بعد أجل سنة ابتداء من تاريخ تسليم القانون أو المادي للبضاعة.
- ج. **بالنسبة للأشغال العقارية:** يتكون من قبض الثمن كلياً أو جزئياً، باستثناء:
 - الأشغال العقارية المنجزة من طرف مؤسسات الترقية العقارية في الإطار الخاص بنشاطهم، فإنه يتكون بالتسليم المادي للملك إلى المستفيد.

¹ المادة (08) قانون الرسوم على رقم الأعمال محين بالقانون (20-70) المؤرخ في 04/06/2020 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

-المؤسسات الأجنبية وبالنسبة لمبلغ الرسم الذي يبقى مستحقا عند انتهاء الأشغال بعد الرسم المدفوع عند كل تحصيل، فإنه يتكون من الاستلام النهائي للمنشأة المنجزة.

د. بالنسبة للتسليمات للذات:¹ في ما يتعلق بالمنقولات يتكون الحدث المنشئ من التسليم، باعتباره الاستخدام الأول أو بداية الاستعمال الأولي، غير أنه يتكون من الاستعمال الأولي للأموال في ما يخص الأملاك العقارية.

هـ. بالنسبة لتقديم الخدمات: يتكون الحدث المنشأ من القبض الكلي أو الجزئي للثمن، وفيما يتعلق بالحفلات والألعاب، والتسلية بمختلف أنواعها، يمكن ان يكون من تسليم التذكرة إن تعذر القبض. يشمل أساس فرض الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعمليات في الداخل، رقم الأعمال الخاضع للرسم: ثمن البضائع أو الأشغال والخدمات بما في ذلك في كل المصاريف و الحقوق و الرسوم باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته.²

2.4. عند الاستيراد: يتكون الحدث المنشأ من جمعك السلع (إدخال البضاعة عند الجمارك)، والمدين بهذا الرسم هو المصرح لدى الجمارك، وأساس فرض الرسم يتكون من القيمة المحددة لدى الجمارك باستثناء TVA ذاته.

3.4. عند التصدير: يتكون الحد المنشأ للمنتوجات الخاضعة للرسم، من تقديمها للجماعات والمدين بهذا الرسم هو المصباح لدى الجمارك إلا أنه حسب المبدأ العام هو إعفاء السلع المخصصة للتصدير،³ ويتكون أساس فرض الرسم على القيمة المضافة من قيمة البضائع عند للتصدير متضمنة جميع الرسوم باستثناء TVA ذاته.

5. حساب الرسم على القيمة المضافة

يتم حساب الرسم على القيمة المضافة من خلال إخضاع الأساس الخاضع للرسم على القيمة المضافة إلى إحدى معدلات الرسم، والمتمثلة في ثلاث معدلات لفرض الرسم:

- المعدل الأول معدل عادي حدد بـ 19%،
- المعدل الثاني قدر بـ 9%، كمعدل مخفض يطبق على بعض السلع والمنتجات والمواد إلى جانب عدد من العمليات المنصوص عليها بموجب المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الاعمال،

¹ Guide pratique de la taxe sur la valeur ajoutée, op.cit, p: 12.

² المادة (15) قانون الرسم على رقم الأعمال محين بالقانون (14-19) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

³ المادة (13) قانون الرسم على رقم الأعمال محين بالقانون (14-19) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

- أما المعدل الثالث حدد بـ 0%، يطبق على عمليات شراء المواد والسلع والخدمات المستفيدة من الشراء بالإعفاء أو الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، المحققة من طرف الشركات التابعة لمديرية كبريات الشركات بدأ العمل به ابتداء من أول أبريل 2020.¹

6. استرجاع الرسم على القيمة المضافة

يعتبر استرجاع الرسم على القيمة المضافة، المظهر الإضافي لحق الحسم عندما يتعذر الاستفادة من هذا الأخير، لأسباب محددة ومحصورة قانوناً، ولهذا يسمح في بعض الحالات للمكلفين بالضريبة الذين لا يمكنهم حسم الرسوم المدفوعة ومموليهم باسترجاع الرسم،² عن طريق التسديد المباشر وفقاً للحالات التالية:

1.6. العمليات المعفاة: والمتمثلة في:³

- عمليات التصدير؛ عمليات تسويق البضائع والسلع والخدمات المعفاة صراحة من الرسم على القيمة المضافة التي لها الحق في الخصم؛ عمليات تسليم بضائع واشغال وسلع وخدمات إلى قطاع معفاة ومستفيد من نظام الترخيص بالشراء مع الإعفاء من الرسم.

2.6. التوقف عن النشاط: يتم استرجاع فرض الرسم على القيمة المضافة في حالة التوقف عن النشاط بعد تسوية الوضعية الجبائية للمدين بالرسم لاسيما فيما يتعلق بإعادة دفع الخصومات الأولية.

3.6. الفارق في:⁴

- معدل الرسم على القيمة المضافة الناتج عن تطبيق المعدل العادي على اقتناء المواد والبضائع والأموال القابلة للاستهلاك والخدمات، والمعدل المخفض على العمليات الخاضعة للرسم؛

- معدل الرسم على القيمة المضافة الناتج عن تطبيق المعدل العادي على اقتناء المواد والبضائع والأموال القابلة للاستهلاك والخدمات، ومعدل 0% على العمليات الخاضعة للرسم؛

- معدل الرسم على القيمة المضافة الناتج عن تطبيق المعدل المخفض على اقتناء المواد والبضائع والأموال القابلة للاستهلاك والخدمات، ومعدل 0% على الأعمال الخاضعة للرسم.

¹ المادة (42) قانون رقم (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 81، بتاريخ 2019/12/30.

² حراق مصباح، النظام الجبائي الجزائري-قراءة في البنية والهيكل على ضوء المستجدات الأخيرة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد (02)، العدد (01)، 2018، ص: 287.

³ المادة (50) قانون الرسم على رقم الأعمال محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

⁴ المادة (45) قانون رقم (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 81، بتاريخ 2019/12/30، المعدلة والمتممة لأحكام المادة 50-3 قانون الرسم على رقم الأعمال 2020.

4.6. عمليات منجزة من طرف مدينين بالرسم جزئيا:

يتوقف تسديد مبالغ الرسم على القيمة المضافة، غير القابلة للحسم بالنسبة للمدينين بالرسم جزئيا، على قسط الرسم على القيمة المضافة القابلة للخصم، في هذه الحالة يعتبر قسط الرسم على القيمة المضافة غير القابل للخصم عباً قابل للخصم عند تحديد الربح الخاضع للرسم.

رابعا: توزيع حصيلة الرسم القيمة المضافة

يوزع ناتج الرسم على القيمة المضافة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): توزيع حصيلة الرسم على القيمة على المضافة

العمليات المحققة في الداخل	العمليات المحققة عند الاستيراد
75%، لفائدة ميزانية الدولة	85%، لفائدة ميزانية الدولة
10%، لفائدة البلديات مباشرة	15%، لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.
15%، لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المادة (161) قانون الرسوم على رقم الأعمال محين بالقانون (14-19)

المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

بالنسبة للعمليات المنجزة من قبل المؤسسات التابعة لاختصاص مديرية المؤسسات الكبرى، تدفع حصة البلديات الى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

بالنسبة للعمليات التي تتجزأ المكاتب الجمركية الحدودية البرية، تخصص الحصة العائدة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مباشرة للبلديات التي يقع فيها المكتب.

توزع الحصة المخصصة للصندوق المشترك للجماعات المحلية، بين الجماعات الاقليمية حسب ضوابط ومعايير التوزيع المحددة عن طريق التنظيم.

الفرع الثاني: الرسم الداخلي على الاستهلاك

أولا: مجال التطبيق

يؤسس الرسم الداخلي على الاستهلاك على المنتوجات المصنوعة محليا أو المستوردة¹: "الجهة؛

السيجار؛ التبغ للمنشق والمضغ؛ تبغ التدخين؛ الكبريت والقذاحات".

ثانيا: حساب الرسم

¹ Guide pratique du contribuable-CDI, DGI, DRPC, SAHL, 2019, p: 15.

يتم حساب الرسم الداخلي على الاستهلاك، على الأساس المعبر عنه بالحجم (هكتولتر) بالنسبة للجنة، وبالوزن (الكيلوغرام) إضافة الى رسم نسبي إلى سعر البيع، بدون احتساب الرسوم بالنسبة للتبغ ومشتقاته.

أما بالنسبة للكبريت والقذاحات يتم حسابه على أساس معدل النسبي الى الثمن عند خروجه من المصنع، والى القيمة المحددة لدى الجمارك عند الاستيراد.

وتحدد النسب المطبقة حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): تعريف الرسم الداخلي على الاستهلاك

بيانات المنتجات	التعريفات
الجنة	3971 دج/هل
المنتجات التبغ والكبريت	الحصة الثابتة دج/كلغ
1-السجائر	المعدل النسبي على قيمة المنتج
أ- التبغ الأسود	1640
ب- التبغ الأشقر	2250
2-السيجار	2600
3-تبغ التدخين	682
4-تبغ للنشق والمضغ	781
5-الكبريت والقذاحات	25%

المصدر: المادة 25 قانون الرسوم على رقم الأعمال 2020

كما يطبق الرسم الداخلي على الاستهلاك على المنتجات والسلع التالية:

"سلمون، موز، أناناس، مثلجات الاستهلاك، مواد غذائية أخرى، ألبسة، إضافة الى المركبات والدراجات، أجهزة رقمية ومعلوماتية..."¹

يتم دمج الرسم الداخلي على الاستهلاك في الأساس للرسم على القيمة المضافة، كما تسري عليه القواعد الخاصة بالتأسيس والتصفية والتحصيل والمنازعات، المطبقة على الرسم على القيمة المضافة.

الفرع الثالث: الرسم على المنتجات البترولية

أولاً: مجال التطبيق

يؤسس لصالح ميزانية الدولة رسم على المنتجات البترولية أو المماثلة لها، المستوردة أو المحصل

عليها في الجزائر، لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية على منتجات التالية:

¹ المادة (43) قانون رقم (19-14) المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن قانون المالية 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 81، بتاريخ 2019/12/30، المعدلة لأحكام المادة 25 قانون الرسم على رقم الأعمال 2020.

"البنزين الممتاز، البنزين العادي، البنزين الخالي من الرصاص، غاز أوليل، غاز البترول المميع/الوقود"¹

ثانيا: حساب الرسم

يتم حساب الرسم على المنتجات البترولية من خلال إخضاع المنتجات إلى تعريفات الرسم والمحددة في قانون الرسم على رقم الأعمال، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-6): تعريفات الرسم على المنتجات البترولية

رقم التعريفية الجمركية	تعيين المواد	الرسم (دج/هكتلتر)
م.27.10	البنزين الممتاز.....	1600.00
م.27.10	البنزين العادي.....	1700.00
م.27.10	البنزين الخالي من الرصاص.....	1700.00
م.27.10	غاز أوليل.....	900.00
م.27.11	غاز البترول المميع/الوقود.....	1.00

المصدر: المادة (24) قانون رقم (20-70) المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020

يتم تحصيل الرسم على المنتجات البترولية عند الاستيراد بنفس الشروط ووفق نفس القواعد المطبقة على الحقوق الجمركية، بناء على تصريح للعرض من أجل الاستهلاك، عكس المنتجات البترولية الموجهة للتصدير.*

يوسع مجال تطبيق قواعد تأسيس الوعاء والتصفية والتحصيل والمنازعات المطبقة على الرسم على القيمة المضافة إلى الرسم على المنتجات البترولية.

المطلب الرابع: حقوق الطابع والتسجيل

الفرع الأول: حقوق الطابع

حق الطابع هو ضريبة تستحق عند تكوين مختلف الوثائق الإدارية، العقود، والاكتتابات التي يمكن أن تستخرج من العدالة أو تحصل أمام القضاء²

يحصل حق الطابع الذي ينبغي أن لا يقل مبلغه عن 05 دج عن طريق تطبيق التعريف حسب قانون الطابع، والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ المادة (28) مكرر قانون الرسم على رقم الأعمال محين بالقانون (19-14) المؤرخ في 11/12/2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

* المنتجات البترولية الموجهة للتصدير معفاة من الرسم على المنتجات البترولية بموجب المادة 28 مكرر 5 قانون الرسم على رقم الأعمال 2020.

² Guide pratique du contribuable-CDI, op.cit, p: 16.

الجدول رقم (2-7): تعريفات رسم الطابع

طبيعة العقد	رسم الطابع
طابع الحجم: . ورق سجل. . ورق عادي. . نصف صفحة من الورق العادي.	. 60 دج . 40 دج . 20 دج
طابع المخالصات: . السندات بمختلف أنواعها. دون أن يقل المبلغ المستحق عن 5 دج أو يفوق 2500 دج . الوثائق التي هي بمثابة إيصال محض . الإيصالات التي تثبت إيداع نقديا تم لدى مؤسسة أو شخص طبيعي	. 01 دج عن 100 دج أو جزء من 100 دج. . 20 دج . 20 دج
طابع الأوراق التجارية: . الأوراق القابلة للتداول وغير القابلة للتداول . السجل تجاري، يخص 70% لميزانية الدولة، 30% للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وغرف التجارة والصناعة.	. 0.50 دج لكل 100 دج أو جزء من 100 دج . 4000 دج
طابع استخراج الوثائق: . جواز السفر العادي ويخفض لـ 3000 دج للقصر . جواز السفر المتضمن 50 صفحة. . بطاقة التعريف المهنية للممثل . بطاقة التعريف المغربية . بطاقات إقامة الأجانب التي تسلم لمدة سنتين (02)، في حالة الضياع تسديد رسم قيمته 3000 دج . بطاقات التي تسلم لمدة عشرة (10) سنوات . بطاقات الإقامة الخاصة المسلمة للأجانب فوق التراب الوطني، وفي حالة التالف أو الضياع تسديد رسم قيمته 15000 دج، محددة بـ (02) سنتين. . قسيمة السيارات (تحدد حسب قوة محرك المركبة وسنة وضعها للسير)	. 6000 دج . 12000 دج . 500 دج . 100 دج . 6000 دج . 30000 دج، في حالة الضياع تسديد رسم قيمته 6000 دج. . 3000 دج . من 500 دج إلى 18000 دج
طابع عقود النقل: . النقل البحري . النقل الجوي . النقل البري أو بالسكك الحديدية، باستثناء المواطنين الحاملين بطاقة حدودية عند توجههم إلى البلدان المجاورة؛ . تذكرة الشحن عن طريق النقل البحري؛	. 1000 دج . 1500 دج . 1000 دج . 500 دج

تذكرة الشحن عن طريق الملاحة الصغرى (ميناء جزائري-جزائري) . 250 دج

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: قانون الطابع 2020.

الفرع الثاني، حقوق التسجيل

تقرض حقوق التسجيل على العقود أو على التحويلات الغير ناتجة عن العقد، على أن تكون هذه الحقوق ثابتة، نسبية أو تصاعدية وهذا تبعا لطبيعة العقود والتحويلات الخاضعة لها، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-8): تعريف حقوق التسجيل

النسب	الأساس الخاضع للرسم	مجال التطبيق
5% . 5%، مع تطبيق الجدول المنصوص عليه في المادة 53-2 من قانون التسجيل. 2%، تطبق لمدة محدودة.	التمن الوارد في العقد أو القيمة التجارية الحقيقية للملك. التمن المعبر عنه مع إضافة جميع الأعباء أو على أساس القيمة التجارية الحقيقية. التمن الكلي للإيجار مضاف إليه الأعباء.	1-نقل الملكيات بعوض: التحويلات لكامل الملكية (نقل عقار أو منقول). التنازل عن أجزاء حق الملكية (الانتفاع وملكية الرقبة). نقل الانتفاع للأموال العقارية إيجارات لمدة محددة. نقل الانتفاع للأموال العقارية إيجارات لمدة غير محدودة.
5%، لكل حصة صافية عائدة لكل ذي حق. 3%، بين الأصول والفروع والزوج الباقي على قيد الحياة. 3%، بالنسبة للأصول الثابتة لمؤسسة عندما يتعهد الورثة بمواصلة إستغلال المؤسسة. 5%.	الحصص الصافية العائدة لكل ذي حق. قيمة المال (الأصل) الموهوب.	2-نقل الملكيات مجانا: نقل الملكية عن طريق الوفاة (المواريث) الهيئات
1.5% . 2.5% .	مبلغ الأصول الصافية المقسمة (الأصول الإجمالية- الديون و الأعباء). قيمة أحد الأملاك المتبادلة.	1- القسومات والتبادلات: القسمة. مبادلة الأملاك العقارية
0,5%، دون أن يقل أن 1000 دج، ومحصور بين	القيمة الصافية للحصص	2- عقود الشركة الحصص العادية

10000 دج و 300,000 دج، حالة شركات الأسهم. . يحدد حق نقل الملكية حسب طبيعة المال. . 2,5%.	. الثمن المعبر عنه مع إضافة جميع الأعباء أو القيمة التجارية الحقيقية للملك . قيمة حصص الشركات	. الحصص بعوض . العقود المتضمنة تنازل عن الأسهم وحصص الشركة
. 0.5% . 01% . من 750 دج إلى 12000 دج. . 1500 دج. . 6000 دج. . 2000 دج.	. قيمة العقارات المصرح بها في الوثيقة المتعين إشهارها. . قيمة العقارات المصرح بها في الوثيقة التي تشهر بالنسبة للعقود. . حقوق ثابتة. . حقوق ثابتة. . حقوق ثابتة. . حقوق ثابتة.	3- رسم الإشهار العقاري: . العقود والقرارات القضائية التصريحية، القسومات، الإيجارات، الوصلات،... . نقل أو تأسيس الحقوق العينية العقارية مشاعة أو غير مشاعة. . الإجراء الأول في السجل العقاري. . تسليم شهادة التزقيم العقاري المؤقت. . قيد الرهون القانونية، حق التخصيص الرهنوي وتجديدها، عقود الاستبدال،... . شهادات نقل الملكية عن طريق الوفاة وكذا التصريحات أو الاختيار بالمزايدة الحقيقية...

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: Guide fiscal de l'enregistrement DGI, DRPC, SAHEL, 2019.

-Code de l'enregistrement, DGI, 2020.

تعفى الدولة والهيئات التابعة لها من جميع حقوق التسجيل فيما يخص العقود المتعلقة بالمبادلات وعمليات الشراء والتنازل عن الأموال من كل نوع وكذلك المتعلقة باقتسام هذه الأموال مع الخواص.

المبحث الرابع: آليات تفعيل الجباية العادية

بعدما تم التطرق لبنية الجباية العادية في الجزائر وفقا للنظام الجبائي الساري المفعول، وجب الإشارة إلى أهم آليات التفعيل العملية التي إن اعتمدت ستساهم في رفع الحصيلة الجبائية في ظل الحجم الموارد المحدود الذي تشهده نتيجة ضعف وهشاشة هيكل الاقتصاد الوطني، ولعل أهم هاته الآليات، إعادة بعث وتطبيق مؤشرات التسيير على مستوى الإدارة الجبائية، حوكمة النفقات الجبائية، إدماج الاقتصاد غير الرسمي وكذا رقمنة الاقتصاد الوطني التي تساهم في تحقيق الآليات الأخرى.

المطلب الأول: تفعيل مؤشرات التسيير في قياس أداء الإدارة الجبائية

ترتكز البيئة الجبائية على كفاءة الإدارة الجبائية التي تتشكل هي الأخرى من كفاءة أجهزتها المختلفة، وللوقوف على جاهزية هذه الأخيرة اعتمدت المديرية العامة للضرائب مجموعة من مؤشرات الأداء أو التسيير من السداسي الثاني لسنة 2003 بموجب التعليمات العامة رقم 02 لوزارة المالية بتاريخ:

26 أبريل 2003 في إطار برنامج يهدف إلى تحسين نظام التسيير والقيادة في المالح الجبائية، وذلك من خلال الانتقال من نظام تسيير جبائي بيروقراطي إلى نظام تسيير جبائي مخطط، والتي تعرف بأسلوب عقود النجاعة، إذ تعدّ بمثابة المرجع لقياس ورفع من أداء المديريات الولائية للضرائب من خلال فروعها المختلفة، وتقتصر دراستنا على المؤشرات الخاصة بتسيير الوعاء، التحصيل، والرقابة الجبائية، فهي تعكس مراحل الجباية وكذا تطويرها والحد من ظاهرة الغش في دفعها.

الفرع الأول: مؤشرات الوعاء L'ASSIETTE

بعد تحديد الوعاء الجبائي أول مرحلة من مراحل الجباية، ففرض الضريبة يتم بناء على تحديد المادة الخاضعة للضريبة، وهو ما تعبر عنه مؤشرات الوعاء من خلال معرفة مدى تحكم الإدارة الجبائية في العدد الفعلي والمحتمل للمكلفين الجبائيين، كما تعكس درجة وعي والتزام المكلف الجبائي بالتصريحات عن مداخله وأملكه، ويمكن إيجاز مؤشرات الوعاء فيما يلي:¹

1. مؤشرات التصريحات الشهرية

تتشكل مؤشرات التصريحات الشهرية من:

- التصريحات الشهرية العادية: يقيس درجة الوعي الجبائي لدى المكلفين ومدى التزامهم بالتصريح الشهري بصفة تلقائية (طوعية)

$$A_1 = 100 \times \frac{\text{عدد التصريحات الشهرية المودعة في الوقت المحدد}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}}$$

- التصريحات الشهرية المستدعاة: يقيس مدى حرص وجاهزية الإدارة الجبائية على متابعة واستدعاء المكلفين غير الملزمين بالتصريح.

$$A_2 = 100 \times \frac{\text{عدد المكلفين المنشطين}}{\text{الفئة الجبائية التي لم تقوم بالتصريح}}$$

- التصريحات الشهرية المودعة بعلامة "لا شيء": يقيس مدى مصداقية التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين أنفسهم.

$$A_3 = 100 \times \frac{\text{عدد التصريحات الشهرية المودعة بعلامة "لا شيء"}}{\text{إجمالي التصريحات المودعة}}$$

إن تقديم التصريحات الشهرية في وقتها تنعكس على إرتفاع هذه المؤشرات، إلا أن إرتفاعها بعلامة "لا شيء" تستدعي التأكد من صحة التصريحات المقدمة.

2. مؤشرات التصريحات السنوية

¹ MF, DGI, Dispositif d'évaluation des performances des services extérieures, 2005, P: 04.

ترتبط مؤشرات التصريحات السنوية التصريحات الشهرية فهي تكتسب مصداقيتها من مصداقية هذه الأخيرة، تضم مؤشرات التصريحات السنوية:

1.2. التصريحات السنوية في الوقت المحدد: وتعكس مستوى الالتزام الجبائي التلقائي حسب صنف الدخل (طبيعة المادة الخاضعة)، كما يلي:

$$A_4 = \frac{\text{عدد التصريحات } G4 \text{ IBS في الوقت المحدد}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

- الأشخاص الطبيعيون، يعبر عنها بـ:

$$A_5 = \frac{\text{عدد التصريحات } G11 \text{ BIC المودعة في الوقت المحدد}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

$$A_6 = \frac{\text{عدد التصريحات وفقا لـ RC فئة BNC المودعة في الوقت المحدد}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

$$A_7 = \frac{\text{عدد تصريحات الدخل المحقق في الإقليم } G13 \text{ (IRG Dom) المودعة في الوقت المحدد}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

كلما ارتفعت مستويات مؤشرات "التصريحات السنوية في الوقت المحدد" كلما كان حجم الغش الجبائي منخفض نتيجة التزام التلقائي للمكلفين الجبائيين بالتصريحات السنوية حالة IBS، BIC، BNC.

2.2. التصريحات المتأخرة: تقيس هذه المؤشرات عدد التصريحات المتأخرة من طرف المكلفين الجبائيين ويتعلق الأمر بـ:

$$A_8 = \frac{\text{عدد التصريحات } G4 \text{ IBS المتأخرة}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

- الأشخاص الطبيعيون، وتخص فئات BIC، BNC، IRG Dom ويعبر عنها بـ: A_9 ، A_{10} و A_{11} على التوالي، وتقاس بنفس طريقة الأشخاص المعنويون.

يدل ارتفاع هذه المؤشرات على وجود تهرب في دفع الضرائب المستحقة على المكلفين.

3.2. التصريحات بالعجز: إن ارتفاع عدد التصريحات بالعجز تصاحبه ارتفاع في احتمالات اكتشاف حالات الغش الجبائي بعد قيام الإدارة الجبائية بالتحقق من صحة التصريحات (من خلال إثبات الأعباء المبررة والإيرادات الحقيقية)، ما ينتج عنه إعادة ضبط الأساس الخاضع للضريبة واسترجاع ضرائب في شكل مبالغ مهمة، وتخص هذه المؤشرات:

$$A_{12} = \frac{\text{عدد التصريحات } G4 \text{ IBS بالعجز}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

- الأشخاص الطبيعيون، وتخص فئات BIC، BNC، IRG Dom ويعبر عنها بـ: A_{13} ، A_{14} و A_{15} على التوالي، وتقاس بنفس طريقة الأشخاص المعنويون.

3. مؤشرات إستغلال المعلومات وتحويلها

تقيس هذه المؤشرات مدى تعاون المصالح الجبائية والتنسيق فيما بينها، كما يعكس مدى كفاءة أعوان الإدارة الجبائية في التعامل مع تصريحات المكلفين وقدرتهم على جمع واستغلال المعلومة حول الوضعية الجبائية للمكلفين:

$$A_{16} = \frac{\text{عدد كشوف المعلومات نموذج G18 المستغلة}}{\text{عدد الكشوف المعلومات المستلمة من المصالح الأخرى}} \times 100$$

$$A_{17} = \frac{\text{عدد الإجمالي لكشوف المعلومات المحولة إلى المصالح أخرى}}{\text{عدد كشوف المعلومات G18 التي يجب تحويلها}} \times 100$$

4. مؤشرات الرقابة على الوثائق

تمثل هذه المؤشرات شكلا من أشكال الرقابة الجبائية فهي تعمل على مكافحة الغش الجبائي حيث:

$$A_{18} = \frac{\text{عدد الملفات المحقق فيها}}{\text{عدد الملفات المبرمجة للتحقيق}} \times 100$$

وفقا لهذا المؤشر، يجب أن لا تقل نسبته عن 100% باستثناء وجود ملفات برمجت ولم يحقق فيها، وهو ما يؤثر سلبا على كفاءة الإدارة في الحد من الغش الجبائي فهي بمثابة الرقابة الداخلية للملفات المبرمجة.

$$A_{19} = \frac{\text{عدد الملفات المحقق فيها}}{\text{العدد الإجمالي للملفات}} \times 100$$

وفقا لهذا المؤشر يجب أن لا تقل نسبة عدد الملفات المحقق فيها عن 20% من العدد الإجمالي للملفات.

5. مؤشرات استهلاك الامتيازات الجبائية.

تقيس هذه المؤشرات مدى منح وتنفيذ الامتيازات الجبائية، وتتشكل من:

$$A_{20} = \frac{\text{عدد المكلفين المستفيدين من الامتيازات الجبائية}}{\text{الفئة الجبائية الكلية}} \times 100$$

كما تشمل كذلك المستثمرين المستفيدين من إعانات CNAC، ANSEJ، ANDI:

$$A_{21} = \frac{\text{عدد المكلفين المستفيدين من قرارات ANDI}}{\text{الفئة الجبائية الكلية}} \times 100 \quad \text{—المستفيدين من قرار ANDI:}$$

$$A_{22} = \frac{\text{عدد المكلفين المستفيدين من قرارات ANSEJ}}{\text{الفئة الجبائية الكلية}} \times 100 \quad \text{— المستفيدين من قرار ANSEJ:}$$

الفرع الثاني: مؤشرات التحصيل Recouvrement

تقيس مؤشرات التحصيل مدى كفاءة قباضات الضرائب على التحصيل ويتوقف التحصيل الجبائي الجيد على صدق وفعالية مؤشرات الوعاء فمخرجات هذه الأخيرة تعتبر مدخلات مؤشرات التحصيل، وهي تشمل:

1. **معدل تحقيق الاهداف:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الإدارة الجبائية على تحقيق الاهداف المالية المسطرة المعبر عنها بالحصيلة الجبائية.¹ أي القدرة على التحصيل وبعبارة أخرى فهي تقيس نسبة الحصيلة الفعلية إلى الحصيلة المتوقعة.

$$R_1 = \frac{\text{إجمالي التحصيل}}{\text{الهدف المحدد}} \times 100$$

يجب أن لا يقل عن 100%، وفي الحالة العكسية يدل على عدم اخضاع الوعاء الجبائي الإجمالي.

2. **معدل تطوير التحصيل:** يقيس هذا المؤشر مدى تطور الحصيلة الجبائية خلال السنوات، يتخذ هذا المؤشر نسب أو معدلات سالبة تميزا على أن الحصيلة الجبائية (n) أقل من الحصيلة (n-1).

$$R_2 = \frac{\text{الحصيلة الجبائية}(n) - \text{الحصيلة الجبائية}(n-1)}{\text{الحصيلة الجبائية}(n-1)} \times 100$$

يتأثر مؤشر معدل تطور التحصيل بقدرة وكفاءة الإدارة الجبائية على اكتشاف الأوعية الجبائية الجديدة من خلال تصريحات المكلفين الوهمية وال خاطئة، أو امتناعهم عن التصريح بصفة كلية.

3. **معدل التحصيل بالجدول rôles:** يعبر هذا المؤشر عن مخرجات الرقابة الداخلية (الرقابة على الوثائق)، نتيجة لقيام المكلفين محاولات بالغش الجبائي، فتصدر بذلك ويقاس درجة تحصيل الضرائب الصادرة في حق المكلفين في شكل جداول بصفة عادية، وتلقائية للضرائب الصادرة بعد عمليات الرقابة الداخلية (الرقابة على الوثائق التي تشوبها محاولات التهرب الجبائي). وهو ما يعرف بالتحصيل بالورود(الجدول).

$$R_3 = \frac{\text{التحصيلات بالجدول}}{\text{إجمالي التحصيل}} \times 100$$

كلما ارتفع هذا المؤشر دل على كفاءة الرقابة الداخلية في كشف محاولات الغش الجبائي من طرف المكلفين سواء غش جزئي أو كلي.

4. **معدل التحصيل الجبري:** يكمل هذا المؤشر السابق (معدل التفصيل Rôles)، فهما مخرجات الرقابة الداخلية، ويدل هذا المؤشر على عدم إلتزام المكلفين الجبائيين للضرائب الصادرة في rôles. ودفعها بطريقة تلقائية، ما يدفع بالإدارة الجبائية إلى إجبارهم على دفعها باعتماد الإجراءات الردعية، ويعبر عنها

$$R_4 = \frac{\text{المبالغ المحصلة بالورود بالاجبار}}{\text{المبالغ المحصلة من خلال الجداول}} \times 100 \quad \text{ب:}$$

¹ MF, DGI, op.cit, p: 07.

5. معدل تحصيل المبالغ المهمة: يعبر هذا المؤشر على كفاءة وجاهزية أعوان الإدارة الجبائية في كشف وتحصيل المبالغ المهمة، الناتجة عن كشف محاولات الغش الجبائي وإعادة تأسيس الوعاء.

$$R_5 = \frac{\text{المبالغ المحصلة من الديون المهمة}}{\text{المبلغ الإجمالي للديون المهمة}} \times 100$$

فكلما ارتفع هذا المؤشر دلّ على تحكم الإدارة في حجم الغش الجبائي.

6. معدل تحصيل الغرامات: بعد كشف محاولات الغش الجبائي يتم إصدار غرامات جبائية في حق المتهربين ووفقا لهذا المؤشر يتم قياس مدى التزام المكلفين بهذه الغرامات، ويعبر إرتفاع هذا المؤشر على الحجم الكبير للغش الجبائي، فهي علاقة طردية بين الغش الجبائي ومؤشر معدل تحصيل الغرامات، أما في حالة انخفاضه فيدلّ على تهرب المكلفين من دفع الغرامات مرة ثانية، ويعبر عنه بـ:

$$R_6 = \frac{\text{مبلغ الغرامات التي تم توصيلها}}{\text{المبلغ الإجمالي للغرامات}} \times 100$$

7. مؤشرات التحصيل الأخرى: ويعبر عن أداء الإدارة الجبائية في التحصيل الجبائي من خلال مستخرجات الأحكام القضائية وتحصيلات أخرى ويعبر عنهما بـ: بالمؤشرات R_7 إلى غاية R_{14} .

الفرع الثالث : مؤشرات الرقابة الجبائية Control Fiscal

ترتبط الرقابة الجبائية بعمليات الكشف لمحاولات الغش الجبائي، بعد التصريحات الجبائية للمكلفين ومعالجتها من طرف الإدارة الجبائية (الوعاء)، وتعتبر الرقابة الجبائية الآلية الكفيلة والأداة الأولى لمجابهة الغش الجبائي، وللوقوف على جاهزية هذه الأخيرة وفعاليتها ودرجة كفاءة أعوانها يجب التطرق إلى مجموعة من المؤشرات والتي تتمحور أساسا حول خمسة (05) مؤشرات رئيسية كالتالي:¹

1. مؤشرات تحليل برامج الرقابة الجبائية:

تعبر عن عدد الملفات الجبائية المعدة للتحقيق في مجملها حيث تتضمن هي الأخرى:

1.1. تحليل برنامج التحقيق في المحاسبة: تقيس مدى إنشاء برنامج للتحقيق ويعبر عنه بـ:

$$C_1 = \frac{\text{إلغاء + تأجيل العمليات الجبائية}}{\text{العدد الإجمالي للعمليات المبرمجة}} \times 100$$

$$C_2 = \frac{\text{عدد الملفات التي تم التحقيق فيها}}{\text{عدد الملفات التابعة للنظام الحقيقي}} \times 100$$

2.1. تحليل برنامج المعاملات العقارية، ويقاس:

- مدى القدرة على التحقيق في المعاملات العقارية ويعبر عنها بـ:

¹ MF, DGI, op.cit, p: 13.

$$C_3 = \frac{\text{عدد المعاملات العقارية التي تم التحقق فيها}}{\text{عدد المسجلة المعاملات العقارية}} \times 100$$

- القدرة على إعادة تقديم المعاملات العقارية ويعبر عنها بـ:

$$C_4 = \frac{\text{عدد المعاملات العقارية المعاد تقديرها}}{\text{عدد المعاملات العقارية التي تم التحقق فيها}} \times 100$$

$$\text{القدرة على مراقبة مداخل الإيجارات من خلال التحقق فيهما: } C_5 = \frac{\text{عدد عقود الإيجارات التي تم التحقق فيها}}{\text{عدد العقود المسجلة}} \times 100$$

$$\text{- إعادة تقدير مداخل العقارات: } C_6 = \frac{\text{عدد عقود الإيجارات المعاد تقديرها}}{\text{عدد عقود الإيجارات التي تم التحقق فيها}} \times 100$$

إن ارتفاع مؤشرات $C_1, C_2, C_3, C_4, C_5, C_6$ تعبّر عن كفاءة الإدارة الجبائية وقدرتها على تغطية عدد كبير من التصريحات والملفات واكتشاف محاولات الغش الجبائي من خلال عمليات التحقق.

2. مؤشرات تنفيذ برنامج الرقابة

تتم عمليات الرقابة الجبائية عبر مراحل وتعد مرحلة تنفيذ برنامج الرقابة الجبائية المرحلة الثانية بعد إعداد البرنامج، فهي تقيس مدى تنفيذ هذا الأخير وتتفرع إلى:

1.2. التحقق المحاسبي، ويتضمن ما يلي:

$$\text{- حالة تنفيذ البرنامج ويعبر عنه بـ: } C_7 = \frac{\text{عدد العمليات التي تم الإنتهاء فيها المقللة n/12/31}}{\text{عدد العمليات المبرمجة}} \times 100$$

- نسبة ما تبقى من البرنامج (الملفات التي لم يتم التحقق فيها بعد)

$$C_8 = \frac{\text{عدد العمليات التي لم يتم الإطلاق فيها بعد}}{\text{عدد العمليات المبرمجة}} \times 100$$

إن C_7 و C_8 متكاملين فيما بينهما فإذا كان C_7 أقل من 100% فإنه يؤثر على C_8 . من خلال تسجيل عدد معين من العمليات التي لم تنطلق فيها بعد والتي تكون من البرنامج السنوي n.

$$\text{عدد الملفات المحقق فيها من طرف محقق واحد: } C_9 = \frac{\text{عدد العمليات التي تم التحقق فيها}}{\text{عدد المحققين}} \times 100$$

$$\text{- إتمام البرنامج السنوي: } C_{10} = \frac{\text{عدد العمليات غير المنتهية في n+1/03/31}}{\text{العدد الإجمالي للعمليات المبرمجة في السنة n}} \times 100$$

إن ارتفاع مؤشر C_8 والذي يتأثر هو الآخر بانخفاض C_7 دون 100% فإن C_8 يؤثر على C_{10} ، ويعني بذلك تأجيل عدد الملفات والقضايا إلى الثلاثي الأول من السنة المقبلة، ما ينعكس على عدم القدرة على كشف الغش الجبائي في وقته، وهو ما يحفز المكلفين على ذلك.

2.2. المعاملات العقارية: يتعلق بعدد القضايا أو المعاملات التي تمت من طرف كل عون مراقب فهو يرتبط بالمؤشر C_9 ويعبر عنه بـ:

$$C_{11} = \frac{\text{عدد العمليات التي تم التحقق عدد المعاملات العقارية التي تمت مراقبتها (المبرمجة)}}{\text{العدد الإجمالي للأعوان المراقبين}} \times 100$$

3. مؤشرات نتائج الرقابة الجبائية

بعد إعداد وإنشاء برنامج الرقابة والقيام على تنفيذه، فإن هذه المؤشرات تعالج وتقيم نتائج الرقابة الجبائية والتي تنفرع إلى:

1.3. التحقيق المحاسبي، ويشمل:

$$C_{12} = \frac{\text{مبلغ الحقوق والغرامات المسترجعة (المردودية)}}{\text{عدد العمليات المتغيرة}} \times 100$$

- النتيجة المتوسطة للعملية الواحدة:

$$C_{13} = \frac{\text{مبلغ الحقوق والغرامات المسترجعة (المردودية)}}{\text{عدد المحققين}} \times 100$$

- النتيجة المتوسطة للمحقق الواحد:

2.3. مراقبة المعاملات العقارية، وتشمل:

$$C_{14} = \frac{\text{المبلغ المسترجع (النتيجة المتوسطة للعقد الواحد)}}{\text{عدد العقود التي تم تحويلها}} \times 100$$

متوسط مبلغ الضرائب المسترجعة بالنسبة لإعادة التقدير:

إن إرتفاع مؤشرات نتائج الرقابة الجبائية أو ما يسمى بمردودية الرقابة الجبائية، تدل على الحجم الكبير للغش الجبائي الذي تكشفه من عملية الرقابة الجبائية على التصريحات وغيرها. وهو ما يوحي بفعاليتها والمساهمة في تحقيق كفاءة الإدارة الجبائية التي هي الأخرى تسعى إلى تحقيق فعالية السياسة الجبائية.

4. مؤشرات البحث عن المعلومة الجبائية واستغلالها: وتتضمن ما يلي:

معدل إستغلال كشوف المقارنات (المطابقة): يقيس مدى نجاعة التحقيقات وكشف التحكم في محاولات

$$C_{15} = \frac{\text{كشوف المقارنات المستغلة}}{\text{العدد الإجمالي لكشوف المقارنات}} \times 100$$

الغش الجبائي.

- متابعة المستفيدين من الامتيازات الجبائية: يقيس مدى متابعة الإدارة الجبائية للمستفيدين من الامتيازات

$$C_{16} = \frac{\text{عدد الملفات المبرمجة (التي خضعت للمراقبة)}}{\text{عدد المكلفين المعنيين}} \times 100$$

الجبائية.

$$C_{17} = \frac{\text{عدد الملفات التي تمت تسويتها}}{\text{عدد المكلفين المعنيين}} \times 100$$

يقيس C_{17} مدى إلزام المكلفين المستفيدين من الامتيازات الجبائية لواجباتهم الجبائية.

- معدل استغلال كشوف الزبائن: يقيس مدى استغلال قوائم الزبائن وقدرتهم على تحليل المعلومة الجبائية.

$$C_{18} = \frac{\text{قوائم الزبائن المستغلة}}{\text{قوائم الزبائن الواردة إلى المصلحة}} \times 100$$

5. تقييم نوعي لمنازعات الرقابة الجبائية (دعاوى الرقابة الجبائية)

- مستوى التخفيضات عقب منازعات الرقابة في عين المكان: تقيس مدى الإعفاءات الجبائية الممنوحة أثناء التحقيقات الجبائية والتي تكون في شكل تخفيضات في الوعاء.

$$C_{19} = \frac{100 \times \text{التخفيضات المترتبة}}{\text{المبالغ المثبتة بالنسبة للفترة التي تم التحقيق فيها (n-3)}}$$

مستوى التحصيلات عقب المنازعات والرقابة: يقيس مدى متابعة مصالح التحصيل للعمليات التحصيل

$$C_{20} = \frac{100 \times \text{التحصيل المجمع}}{\text{مبلغ الحقوق والغرامات (n-3)}} \quad (\text{ضرائب وغرامات})$$

رغم اعتماد مؤشرات التسيير من طرف المديرية العامة للضرائب منذ 2003 إلا أنها لم تفعل وتتعتمد بالشكل المطلوب والمخطط له على مستوى المديرية الولائية للضرائب إلا في حدود ضعيفة ما ينعكس على عدم قياس الأداء الجبائي للإدارة وأجهزتها وبالتالي لا يمكن الوقوف على الاختلالات والفرقات ومنه تقويمها، وهو ما يحول دون تحقيق كفاءة الإدارة الجبائية على أرض الواقع ما يقلل من فعالية النظام الجبائي ومنه عدم فعالية السياسة الجبائية. فعلى المديرية العامة للضرائب إعادة بعثها والتشديد على تطبيقها في قياس الأداء على المستوى الولائي ثم الجهوي. فهي كما أشرنا آنفا تعد بمثابة مكون من مكونات لوحة القيادة على المستوى المركزي. فهي من أولويات تطوير النظام الجبائي والمساهمة في عصنة الإدارة الجبائية ومنه كفاءتها.

المطلب الثاني: ترشيد النفقات الجبائية

تلعب السياسة الجبائية دورا هاما في زيادة الحصيلة الجبائية عن طريق الربط بين أدواتها والمشروع الاستثماري المستفيد من التحفيز الجبائية، إلا أن كثرة منح هذه الإعفاءات وعدم عقلنتها، تضعف من الطاقة الجبائية ومنه ضعف فعالية النظام الجبائي، خصوصا تلك الإعفاءات التي غالبا ما يتم إخراجها في شكل مداخيل وأرباح تحول إلى الخارج¹، وتعود أسباب الإفراط في منح الإعفاءات الجبائية للقطاعات الاستثمارية وعدم عقلنتها في الدول النامية للضغوط الممارسة من طرف جماعات الضغط السياسي، الفساد الإداري، والغرض من هذه الأخيرة إقرار اجراء تعديلات على القوانين الجبائية، وفي الجزائر من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية وكذا مختلف القوانين ذات العلاقة من خلال الضغط على المشرع الجبائي للحصول على المكاسب الفردية ولو كانت على حساب المكاسب الوطنية على أن تحول هذه المكاسب الفردية إلى دول أجنبية التي هي بمثابة جنات ضريبية.

الفرع الأول: تكلفة النفقات الجبائية في الجزائر

يمكن تصور تكلفة النفقات الجبائية في الجزائر في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة

¹ مصباح حراق، قرين الربيع، مرجع سابق، ص: 151.

الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال السنوات الماضية، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): تكلفة النفقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2005-2015) (الوحدة 10⁶ دج)

السنوات	الضريبة على أرباح الشركات	الرسم على القيمة المضافة	الدفع الجزافي	الرسم على النشاط المهني	الرسم العقاري	حقوق التسجيل	المجموع
2005	12 158,00	32 523,00	193,00	4 826,00	9,00	8,00	49 717,00
2006	5 117,00	36 060,00	43,00	2 946,00	6,00	1,00	44 173,00
2007	1 880,00	33 255,00	0,00	4 421,00	8,00	1,00	39 565,00
2008	6 705,00	72 992,00	0,00	3 978,00	2,00	12,00	83 689,00
2009	842,00	65 319,00	0,00	1 158,00	37,00	0,00	67 356,00
2010	13 381,00	78 942,00	0,00	1 345,00	2,00	1,00	93 671,00
2011	3 623,00	80 881,00	0,00	4 159,00	2,00	0,00	88 665,00
2012	1 873,00	135 308,00	0,00	2 890,00	1,00	6,00	140 078,00
2013	2 971,00	88 068,00	0,00	2 804,00	5,00	1,00	93 849,00
2014	6 741,00	95 509,00	0,00	3 721,00	0,00	1,00	105 972,00
2015	6 090,00	97 787,00	0,00	3 669,00	3,00	2,00	107 551,00

المصدر: المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تذبذب حجم النفقات الجبائية الممنوحة في إطار دعم المشاريع الاستثمارية، ويتجلى ذلك في جميع الضرائب والرسوم، قد قدرت قيمتها سنة 2005 بـ 49 717,00 مليون دج، في حين بلغت سنة 2015 ما قيمته 107 551,00 مليون دج، كما سجلت أكبر قيمة سنة 2012 أين بلغت 140 078,00 مليون دج ويرجع ذلك إلى الارتفاع المشهود للإعفاءات على الرسم القيمة المضافة الممنوحة على الواردات من الآلات وغيرها من العتاد الصناعي، كما تعرف الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة بتغلغلها على هيكل النفقات الجبائية وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني المعتمد على الاستيراد، لا سيما خلال الفترة 2012-2015 أين شهدت ارتفاع في عدد المشاريع الممنوحة بعنوان الاستيراد، لا سيما خلال الفترة 2012-2015 أين شهدت ارتفاع في عدد المشاريع الممنوحة بعنوان الاستيراد، لا سيما خلال الفترة 2012-2015 أين شهدت ارتفاع في عدد المشاريع الممنوحة بعنوان الاستيراد، لا سيما خلال الفترة 2012-2015 أين شهدت ارتفاع في عدد المشاريع الممنوحة بعنوان الاستيراد. والجدول الموالي يوضح مدى تأثير الاقتصاد الوطني من النفقات الجبائية في الجزائر خلال نفس الفترة وذلك بنسبة هذه النفقات إلى كل من الناتج المحلي الخام وكذا حصيلة الجباية العادية.

الجدول رقم (2-10): نسبة النفقات الجبائية إلى الجباية العادية والناتج المحلي الخام في الجزائر (الوحدة 10⁹ دج)

السنوات	النفقات الجبائية (01)	إيرادات الجباية العادية (02)	الناتج المحلي الخام (03)	نسبة (01) إلى (02) (%)	نسبة (01) إلى (03) (%)
---------	-----------------------	------------------------------	--------------------------	------------------------	------------------------

0,66	7,76	7562,00	640,47	49,72	2005
0,52	6,13	8501,60	720,88	44,17	2006
0,42	5,16	9352,90	766,75	39,57	2007
0,76	8,67	11043,70	965,29	83,69	2008
0,68	5,87	9968,00	1 146,61	67,36	2009
0,78	7,22	11991,60	1 297,94	93,67	2010
0,61	5,81	14589,00	1 527,09	88,67	2011
0,86	7,34	16209,60	1 908,58	140,08	2012
0,56	4,62	16647,90	2 031,02	93,85	2013
0,62	5,07	17228,60	2 091,46	105,97	2014
0,64	4,57	16712,70	2 354,65	107,55	2015

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:- المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية؛

- المديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للتقدير والسياسات.

من خلال الجدول أعلاه، نستخلص إلى تذبذب نسبة النفقات الجبائية إلى كل من الجباية العادية والنتاج المحلي الخام خلال الفترة (2005-2015) وهذا راجع إلى إنخفاض حجم النفقات الجبائية تارة وإرتفاع الجباية العادية والنتاج المحلي الخام تارة أخرى، إذ بلغت سنة 2005 نسبتها إلى الجباية العادية والنتاج المحلي الخام ما نسبته 7,76% و 0,66% على التوالي، في حين قدرت سنة 2015 بـ 4,57% و 0,64% على التوالي، رغم ارتفاع الجباية العادية في السنة الأخيرة إلى ما قيمته 2 354,65 مليار دج مقارنة بسنة 2014 إلا أن النفقات الجبائية لم تصاحبها في الارتفاع بنفس النسبة وذلك يعود للارتفاع في الجباية العادية الذي كان نتيجة زيادة فرض الضرائب والرسوم، وكذا التحكم في حجم النفقات الجبائية عن طريق تثبيط (التوقف عن تمويل واعتماد المشاريع) المشاريع الاستثمارية بالصيغ المختلفة لا سيما ANSEJ، ANGEM، CNAC، لتتبع السوق وعدم فعالية الصيغ من جهة وانخفاض مداخيل الجباية البترولية المتأثرة بالأزمة النفطية من جهة أخرى.

إن عقلنة وترشيد النفقات الجبائية في الجزائر-بعد الوقوف على حجم تكاليفها المالية رغم الظروف المالية المقلقة- لا يتم إلا من خلال التقييم الفعلي والحققي لحجم تكاليفها ومدى تحقيق أهدافها المسطرة وهذا ما يؤدي إلى اعتماد ما يعرف بحوكمة النفقات الجبائية ومبادئها.

الفرع الثاني: حوكمة النفقات الجبائية

قبل التكلم على حوكمة النفقات الجبائية يجب الإشارة إلى مفهوم الحوكمة الجبائية إذ تعرف على أنها: "تعني الأدوار والمسؤوليات الجديدة للإيرادات الجبائية لتحقيق الصلابة في الرقابة الجبائية والشفافية

المعتمدة لنقل وتحويل المعلومات الجبائية للجمهور".¹

لضمان مسألة النفقات الجبائية على المستوى الدولي من ناحية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ما أدى إلى وجود منافسة دولية في منح التحفيزات الجبائية، لعبت مجموعة G20 سنة 2011 دورا هاما وأساسيا في مناقشة ومعالجة حوكمة النفقات الجبائية في البلدان النامية من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED، صندوق النقد الدولي FMI، البنك الدولي BM، والولايات المتحدة USA، وخلص ذلك إلى تقرير بمجموعة من التوصيات تدعم تطبيق نظم جبائية أكثر كفاءة في البلدان النامية، والتي تتمحور حول "ضرورة تكاثف الجهود في تحديد وتقييم النفقات الجبائية وجعلها أكثر شفافية، وضع إطار تحليلي لتقييم تكلفة ومنافع المعاملات الجبائية الخاصة من طرف المنظمات الدولية، وضع توجيهات للبلدان التي تستخدم الحوافز الجبائية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر".²

تطبيقا لتوصيات مجموعة G20 سنة 2011، فقد اعتمدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED سنة 2013 مجموعة من المبادئ لإرساء الشفافية في إدارة النفقات الجبائية، وهي كالتالي:³

- نشر قائمة بجميع النفقات الجبائية الاستثمارية وتحديد أهدافها؛
- اقتصار منح النفقات الجبائية الاستثمارية من خلال القوانين الجبائية (التشريع الجبائي) دون غيرها للقدرة على التحكم فيها؛
- تكليف هيئة حكومية واحدة فقط على منح وإدارة النفقات الجبائية الاستثمارية لتسهيل إدارتها بما يساهم في تحقيق شفافيتها؛
- ضرورة إجازة السلطة التشريعية (البرلمان) وترخيصها بعيدا عن القرارات والمراسيم الفردية؛
- ضرورة تطبيق الشفافية في منح وإدارة النفقات الجبائية لتبسيط الإستفادة منها عند تحقق الشروط دون اللجوء إلى التفاوض مع الدوائر المعنية ما لم ينص التشريع الجبائي على ذلك؛
- تقييم تكلفة النفقات الجبائية ونشرها في تقرير دوري (سنوي) لعدم ورودها في الميزانية العامة وذلك كجزء من تقرير النفقات الجبائية السنوي؛
- إجراء مراجعات دورية لكل ثلاث أو أربع سنوات للنفقات الجبائية من حيث تكلفتها ومدى تحقيقها لأهدافها المسطرة؛

¹ مولود مليكاوي، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (08)، 2015، ص: 146.

² محمد بلهادي، عبد المجيد قدي، محاولة تقييم سياسات الإنفاق الجبائي في الجزائر على ضوء مبادئ الحوكمة الضريبية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (02)، 2018، ص: 321.

³ OCED, **Tax and development**, principles to enhance the transparency and governance of tax incentives for investment in developing countries, OCED, 2013, p-p: 03-06.

- إعداد قائمة بشكل دوري تتضمن المستفيدين الرئيسيين من النفقات الجبائية لتعزيز الرقابة عليها؛
- جمع البيانات بشكل منتظم لإثراء التقرير المتعلق بالنفقات الجبائية ورصد الآثار العامة وتقييم فعالية كل نفقة جبائية على حدى؛
- تكثيف التعاون والتنسيق الجبائي الدولي لمنع المنافسة الجبائية الضارة.
- كما تتطلب حوكمة النفقات الجبائية الفعالة تحقيق شفافية أكثر في إدارة وتقييم النفقات الجبائية، فشفافية النفقات الجبائية تصبوا في مبدئ الاقتصاد في النفقة وهو ما يسعى إلى تحقيق سياسة جبائية فعالة، ويتوقف تحقيق شفافية النفقات الجبائية من خلال توفر:¹
- **المجال القانوني (التشريعي):** يجب ان يكون للنفقات الجبائية ترسانة قانونية ضمن التشريع الجبائي في الساري المفعول.
- **المجال الإقتصادي:** التقييم قبل وبعد تنفيذ النفقات الجبائية من حيث تكلفتها ومدى تحقيق أهدافها وذلك بعد التعريف بها وعرض أهم دوافع اعتمادها.
- **المجال الإداري:** يجب وضع معايير بسيطة وواضحة لمنح النفقات الجبائية وعدم تعقيدها مع نشر قائمة للنفقات الجبائية والمستفيدين الرئيسيين منها واقتصار مسؤولية تنفيذها وتقييمها على الهيئات الجبائية.
- يقتضي التسيير الامثل للإعفاءات الجبائية (التحفيزات) في الجزائر اعتماد مبادئ حوكمة النفقات الجبائية أعلاه، إضافة إلى ذلك وضع استراتيجية شاملة الغاية منها تفعيل الرقابة عليها عن طريق:
- تحديد أهداف النفقات الجبائية بدقة وموضوعية، وذلك بعد دراسات معمقة واستراتيجية وعدم اقتصار منحها حسب الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد؛
- تصنيف النفقات الجبائية وتقييمها (تقديرها) وترتيبها حسب القطاعات وحسب كل نوع على حدى، ومن حيث متها؛
- تتبع مسار الاعفاءات الجبائية ابتداء من تاريخ إقرارها إلى غاية تنفيذها؛
- ضرورة إدارة النفقات الجبائية في الميزانية العامة لإخضاعها للرقابة التشريعية، المالية والقضائية، بما يضمن ترشيدها وعقلنتها، وتنعكس بذلك على فعالية السياسة الجبائية من حيث:²
- المساهمة في الوقوف على نقائص السياسة الجبائية وتقويمها، فكثرة النفقات الجبائية في الجزائر يتطلب تقييمها وتحديد مدى فعاليتها فالغاء الغير فعال منها وترشيد الأخرى يساهم في الرفع من التحصيل

¹ OCED, option pour une utilisation efficace et efficiente des incitation fiscale à l'investissement dans les pays à faible revenu, document de référence du FMI pour l'OCED, des nation unies et de la banque mondiale au groupe du travail du G20 sur développement, 2015, p-p: 29-33.

² بلهادي محمد، عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 329.

الجباي لا سيما في الأوضاع الراهنة، أين تشهد المالية العامة مشاكل على المستوى الكلي (عجز في الميزانية العامة)، وعلى المستوى المحلي (عجز في ميزانيات الجماعات المحلية)؛

■ إبراز صعوبات وعراقيل التنفيذ بغية تقويمها بما يتماشى وتحقيق أهداف السياسة الجبائية.

المطلب الثالث: إدماج الاقتصاد غير الرسمي

يشمل الاقتصاد غير الرسمي حسب ما أشارت إليه الدراسات التي أجراها المكتب الدولي للعمل ونظام المحاسبة للسنة 1993، الاقتصاد التحتي (Under ground economy)، الاقتصاد الأسود (black economy)، الاقتصاد الخفي (Hidden economy)، اقتصاد الظل (shadow economy)، والاقتصاد غير المرئي (knob served economy)، وينظر إلى الاقتصاد غير الرسمي بأنه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية، فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة، وبعيدة أيضا عن الرقابة والإدارة الاقتصادية للدول، وهي إما أن تكون مشروعة أو أنشطة غير مشروعة.¹ كما يعرفه Vito Tanzi بأنه مجموع الدخل المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخل غير الواردة في الحسابات القومية.² وأشار إليه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES على أنه مجموعة المنتجات وتبادل السلع والخدمات التي تنهرب كليا أو جزئيا من القوانين والقواعد التجارية والجبائية والاجتماعية والتي لا تخضع إلى التسجيل الإحصائي والمحاسبي.³

الفرع الأول: مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

1. دوافع وأسباب ظهور وتفشي الاقتصاد غير الرسمي

لعل أهم دوافع، اسباب انتشار وتفشي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ما يلي:⁴

- التحول نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية مع مطلع تسعينات القرن الماضي، ما أدى إلى فتح الأسواق على السلع والخدمات الأجنبية، مما ساعد على تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية وانتشار السلع المغشوشة والتجارة غير الرسمية، مع غياب الشفافية في ممارسة الأنشطة التجارية وغياب استعمال الشيكات في العمليات التجارية.

¹ علي بودلال، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-2010، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد (08)، 2013، ص: 66.

² Vito tanzi, **The Underground Economy in the United States: Annual Estimates, 1930-80**, IMF Staff Papers, Palgrave Macmillan, vol. 30(2), p-p 283-305, June 1983, (Visited 27/05/2020) <https://ideas.repec.org/a/pal/imfstp/v30y1983i2p283-305.html>.

³ Conseil national économique et social, **rapport le secteur informel: illusions et réalités**, publication du CNES, 24eme session plénière, 2004, p: 21.

⁴ CNES, op.cit, p : 23

- أزمة النفط (بشقيها الانخفاض والارتفاع) نتيجة إعتداد الجزائر الشبه مطلق على مورد واحد هو النفط سواء من حيث مساهمته في صادرات الدولة أو من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ انعكس الانخفاض على نقشي ظاهرة البطالة ما أدى إلى العمل غير الرسمي وظهور ظاهرتي تجارة الحقيبة والطراباندو، كما انعكس ارتفاع النفط على إغفال الإدارة الجبائية في توسيع الوعاء الضريبي وكذا التحصيل؛

- أزمة المديونية الكبيرة التي حتمت على الجزائر الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون مروراً بالإصلاح الهيكلي الذي انعكس عنه تفاقم ظاهرتي البطالة والفقر؛

- عدم مرونة الجهاز المصرفي، مما عرقل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يؤدي إلى البحث عن طرق وفرص بديلة في القطاع غير الرسمي؛

- انتشار الرشوة والفساد خاصة في الإدارات العامة؛

- البيروقراطية والقيود الحكومية المانعة؛

- ثقل الاقتطاعات الجبائية والشبه الجبائية فكثر الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين وارتفاع معدلاتها (في حالة الشركة انتاجية يتم اقتطاع IBS بنسبة 19%، TAP بنسبة 2%، TVA بنسبة 19%، وفي حالة توزيع الأرباح تفرض ضرائب عليها بنسبة 15% إضافة مختلف الرسوم الأخرى وحقوق الطابع والتسجيل، وكذلك مختلف إشتراكات الضمان الاجتماعي والتأمينات المختلفة، في نهاية المطاف الشركة تخضع إلى إقتطاعات إجبارية في حدود نسبة 60% وليس 19% فقط).

- ندرة السلع،¹ ضعف الانتاج الوطني وانعدامه فيما يتعلق ببعض السلع (انخفاض العرض مقابل الطلب المتزايد)، ما أدى إلى اللجوء إلى السوق غير الرسمي لتوفير وانتاج هذه السلع وهو ما تجلى في ظهور السوق السوداء.

2. صور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يمكن تقسيم مظاهر واشكال الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر حسب الأنشطة الشائعة، إلى أنشطة غير رسمية مشروعة، وأنشطة غير رسمية غير مشروعة، وهي كالتالي:

1.2. الأنشطة غير الرسمية المشروعة، وتشمل: العمل المنزلي، الغش في الضمان الاجتماعي، الغش

¹ حنان حاقة وآخرون، أثر العلاقة بين الاقتصاد الموازي والموارد العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد (09)، العدد (02)، ديسمبر 2019، ص: 36.

الجبائي، السوق السوداء للنقد الأجنبي، الغش الجمركي والذي يكون في شكل "تهرب جبائي في الرسوم والحقوق الجمركية والمفروضة على البضاعة المستوردة، من خلال التصريح الكاذب حول القيمة ومصدر البضاعة-تهرب غير جبائي يرد على بعض السلع المحصورة التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها الذي يكون بذلك اختراق الحضر المطلق الذي قرره القانون"¹

2.2. الأنشطة غير الرسمية غير المشروعة، وتشمل: المخدرات، الفساد الإداري كالرشوة والاختلاس، التهريب، تبويض الأموال من خلال تضخيم الفواتير والتجار في الأسلحة.

الفرع الثاني: القطاعات غير الرسمية الأكثر انتشارا في الجزائر وجهود الدولة المبذولة

1. قطاع التجارة

يعرف قطاع التجارة أكبر الأنشطة الموازية (غير الرسمية)، المتمثلة أهمها سوق السلع والخدمات، حيث ينشط في هذا السوق الباعة المتجولون والباعة في الأسواق الأسبوعية المنظمة في البلديات عبر التراب الوطني، إضافة إلى وجود المؤسسات الإنتاجية التي لا تقوم بواجباتها اتجاه المصالح المعنية كمصلحة الضرائب، مركز الوطني للسجل الوطني، مصلحة الضمان الاجتماعي...، وتتمثل أغلب هذه المؤسسات في المؤسسات العائلية كمؤسسات حرفية، ورشات خياطة، ورشات صنع الحلويات والأكلات التقليدية، أنشطة حرفية، والتي تعمل على تقليد المنتجات وتكون فاقدة لمعايير الإنتاج والسلامة، وهو ما يؤدي بها إلى تسويق منتجاتها في الأسواق غير الرسمية وبأسعار تنافسية.

- المجهودات المبذولة في قطاع التجارة:

اعتمدت الدولة بعض الاجراءات التي من شأنها تضيق الخناق على الناشطين في قطاع التجارة غير الرسمي، وذلك من خلال برامج كل من وزارة التجارة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية:²

- برامج وزارة التجارة: أحصت وزارة التجارة سنة 2012 حوالي 1368 سوق موازي 39984 مت دخلا في هذه الأسواق، مما جعل وزارة التجارة تقوم بتدابير لمواجهة ظاهرة التجارة غير الرسمية (الموازية)، وذلك من خلال إعتقاد برنامج إنشاء أسواق مغطاة الذي كان خلال الخماسي الثالث (2010-2014)، وكذا برنامج إنشاء وإعادة تأهيل أسواق الخضار والفواكه الذي أوكل إلى المؤسسة العمومية MAGROS لإنجاز 18 سوق للجملة وإعادة بعث وتأهيل 32 سوق للجملة و 241 سوق للتجزئة على المستوى الوطني.

¹ علي بودلال، القطاع غير الرسمي في الجزائر: مظاهره، مجالاته، وسبل استقطابه، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد (06)، 2016، ص:

13.

² نشرية وزارة التجارة، 2013، ص: 24.

• برنامج وزارة الداخلية والجماعات المحلية: ساهمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في القضاء على الأسواق غير الرسمية من خلال إعتقاد كل من برنامج إنجاز 100 محل في كل بلدية والذي أعلن عنه رئيس الجمهورية آنذاك، هدفه ترقية العمل الحرفي وخلق نشاطات متعلقة بأجهزة ترقية الشغل ENJEM، CNAC، ENSEJ، إلا أن هذه المحلات أغلبها مهملة وغير مستغلة، كما تم إعتقاد برنامج أسواق جوارية عن طريق بعث إنجاز 460 سوقا جواريا.

2. قطاع الاشغال العمومية

يعتبر من أهم القطاعات المغذية للاقتصاد غير الرسمي، خاصة بعد الاصلاحات الاقتصادية التي أسفر عنها غلق العديد من المؤسسات العمومية، وهو ما ساعد على خلق ونشوء مؤسسات مصغرة غير رسمية،¹ إضافة إلى عدم احترام المؤسسات لدفتر الشروط، غياب النوعية والجودة في الخدمة، الأمر الذي يؤدي إلى سلوك الفساد والرشوة والتواطؤ في منح الصفقات العمومية. كما يتميز قطاع الأشغال العمومية بحوزته على أكبر عمالة غير رسمية، تتموقع في مجال البناء كعمال مهرة ومساعدين، بل تجاوز تشغيل العمال الجزائريين، وتوجهت الشركات نحو تشغيل الأجانب من الدول الإفريقية، وذلك تهريا من دفع إشتراكات الضمان الإجتماعي وكذا السعر المنخفض مقارنة بالعمالة المحلية.

- المجهودات المبذولة:

عملت الدولة على تكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة ومنه التخفيض من استغلال العمالة في قطاع الأشغال العمومية من خلال:

• إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة على المستوى المركزي من مديريتين عامتين، الأولى للتشغيل والثانية للتضامن الوطني،² بالإضافة إلى إعتقاد وكالات متخصصة تحت الوصايا المباشرة للوزارة: ANJEM، ANSEJ، CNAC، ANDI.

• ساهمت وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي من خلال:

- صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء C.A.S.N.O.S: بمنح مجموعة من الاجراءات التحفيزية لاستقطاب الشريحة الواسعة الناشطة في الاقتصاد غير الرسمي، من خلال إعفائهم من دفع غرامات التأخير عن دفع الاشتراكات، وتمكينهم من جدولة الاشتراكات.¹

¹ بودلال علي، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-2010، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (02)، العدد (03)، 2012، ص: 148.

² نسرين يحيوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والادارية، العدد (06)، 2016، ص: 299.

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي C.N.A.S: يمنح هذه الصندوق للأشخاص الطبيعيين غير المنتسبين للضمان الاجتماعي بموجب المادة 60 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، تحفيزات للانتساب إلى الضمان الاجتماعي بصفة إرادية لدى نظام الأجراء للاستفادة من الأداءات العينية للتأمين على المرض والأمومة.

3. قطاع المال والصرف

لتبسيط وعرض هذا القطاع سنتطرق له من خلال الشقين التاليين:

1.3. سوق المال:

يعاني النظام الاقتصادي الجزائري من هشاشة هيكله، لا سيما النظام البنكي الذي يعتبر غير فعال، نظير عدم تمكنه من احتواء الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة المصرفية، والتي قدرت سنة 2017 بحوالي 53 مليار دولار، حسب تصريح الوزير الأول أثناء عرضه لقانون المالية لسنة 2018.

- المجهودات المبذولة:

اعتمدت وزارة المالية آليتين لاستقطاب الأموال المتداولة خارج الدائرة المصرفية ودمجها في السوق الرسمية، وهي كالتالي:

- **برنامج الامتثال الجبائي:** تم اعتماد هذا البرنامج بموجب أحكام المادة 43 قانون المالية التكميلي لسنة 2015، كإجراء لتعبئة الموارد المالية المتداولة في السوق غير الرسمية وتقاديا للاستدانة الخارجية قصد تمويل الاستثمار المتأثر بانخفاض أسعار النفط، وتقوم منهجية هذا الاجراء على امتثال الأفراد لهذا البرنامج بإيداع الأموال لدى البنوك وتكون محل إخضاع جزافي يحرر بمعدل 7%، شريطة أن تكون هذه الأموال من مصادر مشروعة، في المقابل منحت الإدارة الجبائية ضمانات للأشخاص المتعاملون في السوق غير الرسمي المائلون لهذا الاجراء، بأنه لن تخضع هذه الأموال المودعة لرقابة بعدية ولا لإعادة تقويم جبائي.

- **القرض السندي:** أطلقت وزارة المالية القرض السندي بتاريخ 17 أفريل 2016 كآلية جديدة لاستقطاب الأموال المتداولة خارج الدائرة المصرفية،² وذلك لتمويل الاستثمار بعد اشتداد الأزمة المالية وتقاديا للاستدانة الخارجية، تحمل هذه الآلية ثلاث صيغ للاكتتاب مقابل الحصول على فوائد تتراوح بين 5%

¹ المادة (57) الأمر رقم (01-15) المؤرخ في 2015/07/23، المتضمن قانون المالية التكميلي 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، بتاريخ 2015/07/23.

² قنذ بن توتة، محمد راتول، تفعيل التدابير الجبائية والمصرفية كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-العدد الاقتصادي، المجلد (34)، العدد (02)، 2018، ص: 175.

و05.75% ولقي إجراء القرض السندي قابلية لدى الأفراد، إذ تم اكتتاب جميع السندات المصدرة، عكس برنامج الامتثال الجبائي الإرادي الذي لم يلقى رواجاً كبيراً نظيراً لإخضاع الأموال المودعة إلى ضريبة جزافية.

1.3. سوق الصرف: يتضمن الاقتصاد غير الرسمي سوق صرف غير رسمية (السوق السوداء) تقوم على نشاط صرف العملات في الجزائر، تعتمد أساساً على الموارد المالية المتأتية من تحويلات المغتربين في شكل معاشات، والمتعاملين في قطاع الاستيراد، فقد شهد هذا السوق تطوراً كبيراً خلال العقد الأخير وهو يشكل بذلك بديلاً للنظام المصرفي لعدم فعالية هذا الأخير وجموده وفقدان الثقة فيه.

يطغى على سوق الصرف في الجزائر سوق غير رسمية تعرف بسوق السكوار للعملات الأجنبية (السوق السوداء للعملات) إذ نجد بجانب كل وكالة بنكية أو فرع سوق سوداء لتداول العملات الأجنبية وتسيطر عليه عملة الأورو، إذ نجد أساس هذه العملية هي تحويلات المغتربين من الخارج في شكل معاشات، و هو ما أدى بسوق السكوار إلى قابليته لدى أطراف المجتمع تطور هذا السوق تطوراً رهيباً خلال العقد الأخير وبات يعتمد بشكل رسمي من قبل المواطن الجزائري لتوفيره لاحتياجاته من العملات الأجنبية عند السفرية إلى الخارج في شكل سياحة، تأدية مناسك الحج والعمرة، علاج، الدراسة، التجارة،...، وهو ما يفتقر له النظام المصرفي في طابعه الرسمي إذ لا يوفر إلى ما مقداره 105 أورو فهي قيمة لا تغني ولا تسمن من جوع، وهو ما أفقده ثقة المجتمع لعدم فعاليته وجموده.

المجهودات المبذولة:

اعتمد البنك المركزي إجراءات للقضاء على هذا السوق من خلال اتباعه لسياسة فتح واعتماد مكاتب الصرف بموجب القانون رقم 96/08 المؤرخ في ديسمبر 1996، المنظم لشروط إنشاء مكاتب الصرف، إلا أنه لم يتم تجسيده بصورة فعلية نظراً لعدم قابلية المتعاملين في سوق السكوار لهذا القانون من خلال العائد الضئيل المحقق في حالة اعتماد المكاتب والمقدر بـ 1% مقارنة بالعائد المحقق في السكوار المقدر بـ 8%.

4. المجهودات المبذولة في محاربة التهرب الجبائي والفساد

1.4. محاربة الفساد:

- عملت الدولة على محاربة الفساد الاقتصادي والإداري من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير: سن القوانين والتشريعات أهمها: القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06-01 المؤرخ في 02 فيفري 2006، والقانون المتعلق بمكافحة تبييض الأموال رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، إضافة

إلى قوانين الصفقات العمومية لا سيما المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 الذي يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

- خلق الأجهزة لمكافحة الفساد الاقتصادي والمتمثلة في: مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية، المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها، خلية معالجة الإستعلام المالي، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الهيئة الوطنية القيادية لمكافحة الفساد المستحدثة سنة 2018.

1.4. محاربة التهرب الجبائي:

إتخذت الإدارة الجبائية مجموعة من الطرق والتقنيات للتحقيق والحد من ظاهرة التهرب الجبائي:

- وضع رقم جبائي إحصائي وطني NIS خاص بالمكلفين بالضريبة لتحديد هويتهم (تحتوي البيانات المتعلقة بالمكلف)؛

- منع المتهربين من دفع الضرائب من المشاركة في المناقصات الدولية والوطنية؛

- وجوب تصفية الضرائب عند طلب الشطب من السجل التجاري من خلال تقديم مستخرج الضرائب بعبارة "لا شيء"؛

- إعتداد البطاقة الوطنية لمرتكبي الغش، تتضمن كل البيانات المتعلقة بمرتكبي المخالفات المتعلقة ب:¹ التملص من وعاء الضريبة، تحويل الامتيازات الجبائية والجمركية والتجارية عن وجهتها الأصلية، ممارسة الأنشطة التجارية بدون رخصة، عدم الالتزام القانوني للحسابات الاجتماعية، المساس بالاقتصاد الوطني؛

- إلزامية مسك الدفاتر المحاسبية والتعامل بالفوترة؛

- وضع آليات رادعة لمكافحة الرشوة لموظفي إدارة الضرائب.

الفرع الثالث: طرق دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

من خلال العرض لأسباب تقشي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، مظاهره وكذا مجهودات المصالح المعنية للحد من هذه الظاهرة في الجزائر يجب تقديم بعض الآليات التي تمكّن من الحدّ من هذه الظاهرة، في ظل الآثار السلبية التي ألحقتها بالاقتصاد الوطني لا سيما على المستوى الجبائي والموارد بصفة عامة، تتمثل هذه الآليات في ما يلي:

- إنشاء صندوق دعم القطاع غير الرسمي والذي يتعلق أساسا بتهيئة الظروف التي تساعد على خلق

¹ قندز بن توتة، محمد راتول، تفعيل النظام الجبائي كآلية للحد من انتشار الأنشطة غير الرسمية مقارنة على حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (10)، العدد (03)، 2019، ص: 189.

- العمل في القطاع الرسمي، العمل على ادماج الحماية الاجتماعية في الاقتصاد غير الرسمي للإسراع من الإدماج التدريجي للقطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي، وتتمثل منهجية هذا الصندوق من خلال إنشاء وحدة الانتاج واصلاح الحرف (UPPA) بالتعاون مع المنظمات الدولية لإعطاء تكوين متخصص في كيفية تحسين أداة الانتاج والحرف بما تتماشى مع الاحتياجات الجديدة في السوق؛¹
- إلغاء الاجراءات البيروقراطية في القطاع الإداري لا سيما التي تعيق من تحقيق وتجسيد المشاريع الاستثمارية للشباب البطل المستفيد من التمويل لمختلف الهيئات ANJEM، ANSEJ، CNAC، ANDI، رغم تحصل الشباب على الموافقة لمشروعه من طرف هاته الهيئات، إلا أنه ينتظر لمدة تتجاوز سنتين لإصدار الشيكات البنكية المتعلقة بالتوريد للمشاريع؛
 - فتح بنوك تجارية في الخارج وتطوير المعتمدة منها لاستقطاب تحويلات المغتربين وتحويلها بصفة رسمية، مما يساهم في رفع احتياط الصرف الأجنبي لدى البنك المركزي من جهة والقضاء على السوق غير الرسمية للصرف؛
 - إلغاء رسوم التسجيل في السجل التجاري والاشهار العقاري، عملا وتطبيقا لما جاء به قانون المالية لسنة 2013؛
 - تطوير المنظومة المصرفية، خاصة منها العمومية، فهي لا تزال كلاسيكية متخلفة وبيروقراطية، ضعيفة الأدوات الالكترونية، وهو ما يحول دون تطبيق استراتيجيات الدولة لا سيما وأن حجم الأموال المتداولة خارج الدائرة المصرفية قدرت بـ 53 مليار دولار سنة 2017؛
 - إعادة تكييف وتفعيل قوانين واجراءات اعتماد مكاتب الصرف وتحسين رفع العائد، لتحفيز المتعاملين في هذه السوق ومنه استقطاب العملة المتداولة في سوق السكوار؛
 - منح تخفيضات في أعباء التأمينات الاجتماعية CNAS، CASNOS، بنسبة قد تصل إلى 50% كإجراء تحفيزي لتشجيع المؤسسات والعاملين على توفير الحماية على الجانب الصحي والاجتماعي؛
 - إقرار عفو جبائي غير مشروط، كإجراء حقيقي لضبط ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وإدماجه في الاقتصاد الرسمي وتوسيع الوعاء الضريبي في السنوات المستقبلية وتحقيق المسح الجبائي بأقل تكاليف، ويدوم سريان هذا الاعفاء لمدة سنة، من أجل دفع الضرائب المستحقة والمتراكمة دون التعرض لعقوبات التأخير ودون الحاجة لدفع الغرامات، بل بإمكان الإدارة الجبائية إعفاء جميع أصول الضرائب للمتهربين

¹ ملاك قارة، التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحليل ومقارنة بعض التجارب، مجلة العلوم الانسانية، المجلد (أ)، العدد (32)، 2009، ص: 199.

للسنوات قبل سنة 2000، مع منح عفو بـ 50% للضرائب المستحقة خلال الفترة (2000-2010)، في المقابل وضع سلسلة من الاجراءات تهدف إلى تطوير قدرة الادارة على الكشف عن حالات الغش والرفع من الكوادر البشرية المتخصصة في ذلك، مع زيادة الغرامات والعقوبات المستحقة على الضرائب غير المحصلة والحجز على الموجودات والأصول وتجميد الحسابات المصرفية للمكلفين الغير ممثلين لبرنامج العفو الجبائي؛

- إعادة تفعيل برنامج الامتثال الجبائي الإرادي الذي اعتمد بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ومنح تسهيلات أكثر قد تصل إلى تخفيض أو إلغاء نسبة الإخضاع الجزافي المقدرة بـ 7% على الأموال المودعة؛

- إعادة بعث مشروع تغيير الأوراق النقدية فهو بمثابة آلية لامتناس السيولة المتداولة خارج الدائرة المصرفية كما كان مقرر قبل نهاية سنة 2018 على لسان محافظ بنك الجزائر، ويتم فقط الاحتفاظ بالأوراق النقدية ذات القيمة 100 دج، 200 دج، 500 دج؛

- إصلاح النظام الضريبي والجمركي بما يتماشى والتطورات العالمية، في مجال الكشف عن التهريب الجمركي والتهريب، وتطوير آليات التحصيل الالكتروني، وترشيد وعقلنة التحفيزات الجبائية والجمركية، التي باتت العائق الحقيقي والفعلي أمام تحصيل الضرائب؛

- تفعيل وتسريع اعتماد الصيرفة الإسلامية وآليات التمويل الإسلامي التي اعتمدتها الجزائر مؤخرًا من خلال قانون النقد والقرض سنة 2017، على غرار فتح البنوك الإسلامية واعتماد آليتي الوقف واستثمار أموال صناديق الزكاة، كرهان للنهوض بالقطاع الاقتصادي وبعث المشاريع الاقتصادية وتمويل مشاريع الشباب في ظل عزوف الشباب الجزائري عن المعاملات الربوية في البنوك التقليدية.

المطلب الرابع: رقمنة الاقتصاد الوطني

تسمح رقمنة الاقتصاد الوطني بإدماج الاقتصاد ضمن الاقتصاد العالمي، لما يوفر فرص الولوج إلى الأسواق العالمية، وتطوير العلاقة الاقتصادية بين المتعاملين الاقتصاديين من منتجين، موردين، مصدريين، مؤسسات مالية ومصرفية، شركات التأمين، مختلف الأجهزة الحكومية من ضرائب وجمارك. فهي تعتمد رقمنة الاقتصاد على أنماط انتاج متطورة واستخدام أنظمة الاقتصاد الالكتروني في الجارة الالكترونية وتعاملات مختلفة على الانترنت والانفتاح على التعامل الاقتصادي مع كافة المتعاملين حول العالم بدون قيود جمركية وبما يتماشى واتفاقات المنظمة العالمية للتجارة. وتتمحور رقمنة الاقتصاد الوطني حول ثلاث مكونات:

- توفير برنامج التطوير الذي يركز على استخدام التكنولوجيات الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع؛
- توفير برنامج تنمية الكوادر البشرية يعمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم و مفهوم الحكومة الإلكترونية ووضع استراتيجيات لتدريب وتكوين الفرق التي تعمل على إدارة مشروع الحكومة الإلكترونية؛
- توفير برنامج الإعلام والتوجيه لمزايا الرقمنة وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية. من خلال ما سبق يمكن حصر هيكل الاقتصاد الرقمي في: توفير الحكومة الإلكترونية E-Gouvernement، توفير التجارة الإلكترونية E-Commerce، توفير الصيرفة الإلكترونية (البنك الإلكتروني) E-Banking.

الفرع الأول: الحكومة الإلكترونية

- يعبر عن¹ الحكومة الإلكترونية بأنها استخدام التكنولوجيات ومختلف تطبيقات الانترنت المبنية على شبكات المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات الحكومية وتوصيلها، وخدمة المواطنين وقطاع الأعمال والموظفين والدوائر الحكومية الأخرى بشفافية عالية وبكفاءة وبعدالة.
- إن نطاق عمل الحكومة الإلكترونية يأخذ في الحسبان كل ما تمارسه الحكومة التقليدية في العالم الواقعي، وتقتضي الحكومة الإلكترونية المجالات التالية:²
- البيانات والوثائق المختلفة كسجلات الحالة المدنية، الوثائق التجارية، وثائق التأمين وغيرها؛
 - خدمات التعليم والبحث العلمي عبر الانترنت؛
 - خدمات الضرائب والخدمات المالية والمصرفية وكافة خدمات الأعمال؛
 - المشاركة في الانتخابات، السلامة والأمن والرعاية الصحية ومختلف الخدمات الإجتماعية الأخرى.
- تجلت بوادر التحول نحو الاقتصاد الرقمي والحكومة الإلكترونية من خلال:
- استحداث وإعتماد الوزارة المنتدبة المكلفة بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية في التعديل الحكومي شهر جوان 2016؛

¹ قرين الربيع، تضيق الفجوة الرقمية...الرهان الصعب للتحول نحو الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، المجلد (09)، العدد (25)، 2015، ص: 193.

² توفيق غفصي، إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (11)، العدد (01)، 2019، ص: 345.

- قيام وزارة الداخلية بإصدار بطاقة التعريف البيومترية ورخصة السياقة الالكترونية وجواز السفر البيوميتري، وإصدار الوثائق البيومترية والالكترونية هي أحد الآليات التي بإمكانها مكافحة الإرهاب والسوق الموازية وتبييض أموال تجارة المخدرات والتهريب وهي الطريقة الوحيدة لبناء اقتصاد يؤول فيه اقتصاد الظل إلى حدوده الدنيا؛

إعتماد جملة من التدابير لرقمنة عدد من القطاعات لا سيما قطاع العدالة، قطاع الضرائب والجمارك والمركز الوطني للسجل التجاري إضافة إلى قطاع آخر.

الفرع الثاني: التجارة الالكترونية

أخذت الجزائر أشواطاً كبيرة في تطوير التجارة الالكترونية، وكان آخر محطاتها القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 الذي يتعلق بالتجارة الالكترونية، فحسب المادة 06 منه، تعرف التجارة الالكترونية بأنها: "النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع أو خدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني عن طريق الاتصالات الإلكترونية".

إن تطوير التجارة الالكترونية يتطلب إصلاحات جذرية لتوضيح مستقبلها تشمل تطوير التنظيمات الجمركية والجبائية، أنظمة الدفع، التبادلات الدولية.¹ ومن هنا يجب الإشارة إلى التدابير الإلكترونية التي جسدها الجزائر في مسعى تحقيق التجارة الإلكترونية، ولعل أهمها ما يلي:

- جاء القانون رقم 15-04 المؤرخ في فبراير 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، فالتوقيع الإلكتروني يكون في شكل "بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقياً ببيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق".

- عملت وزارة التجارة على إطلاق السجل التجاري الإلكتروني وهو ما جسده المرسوم التنفيذي رقم 18-112، بعد توقيع اتفاقية بين المركز الوطني للسجل التجاري والمؤسسة الوطنية لأنظمة الإعلام الآلي.

- إحداث فاتورة رقمية وطنية موحدة بعد ما تم اقتراح نموذج موحد لنظام الفاتورة الوطني بإصدار فاتورة رقمية تتضمن رقم تسلسلي وطني ومنع كل المتعاملين من إصدار فواتير مخالفة للنموذج الموحد، على أن يقوم كل متعامل أو تاجر أو مستورد أو مصدر بطباعة فاتورة من موقع مديرية الضرائب، حيث يقوم النظام الإلكتروني بتحميل كل أصحاب السجلات التجارية، وربطه بقاعدة بيانات خاصة بالرقم الجبائي ي

¹ جميلة بلعيد، التجارة الالكترونية وأثرها على النظام البنكي في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد (11)، 2018، ص- 334.

الوطني والتعريف الجبائي الوطني الموحد، وربط القاعدة بمصالح التجارة الخارجية والمركز الوطني للأصحاء التابع للجمارك.

الفرع الثالث: الصيرفة الإلكترونية

عملت الجزائر من خلال "مشروع الجزائر الإلكترونية 2013" على تطوير الصيرفة الإلكترونية في شكلها الإلكتروني في فترة وجيزة وما صاحبها من امتيازات، تشكل الخدمات المقدمة عبر مختلف القنوات والتوزيع الإلكتروني:

- الصيرفة عبر الانترنت (بنك الإنترنت) من خلال تسديد مختلف الفواتير، تداول الأوراق المالية، تحويل الأموال، الكشف الرصيد؛
- الصيرفة عبر الهاتف المحمول؛
- الصيرفة عبر جهاز الصراف الآلي من خلال سحب الأموال، كشف الرصيد، تحويل الأموال من حساب إلى حساب.

تتجلى خدمات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر الإلكترونية من خلال:

- الدفع الإلكتروني، أطلقت خدمة الدفع الإلكتروني في الجزائر بصفة رسمية بتاريخ 04 أكتوبر 2016 وهي تتمحور حول استعمال بطاقة الدفع الإلكتروني ما بين البنوك (CIB)¹ بواسطة شبكة تتضمن ثمانين (08) بنوك، وهو ما يسمح باستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني في مختلف عمليات الشراء ودفع وتسديد مختلف الفواتير، وحسب المادة 27 من القانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، فالدفع الإلكتروني يتم من خلال منصات مخصصة لهذا الغرض منشأة ومستغلة حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبنك الجزائر وموصلة بأي نوع من أنواع محطات الدفع الإلكتروني.

- إعتد كل من بنك الجزائر وبنك الجزائر بتطوير آليات السحب الإلكتروني وذلك بإصدار البطاقات وإنشاء موزعات آلية لاستخدامها ناهيك عن مختلف التقنيات الإلكترونية المستخدمة في الكشف عن الرصيد وغيرها، والتي تتم بالهاتف المحمول.

الفرع الرابع: الأجهزة الحكومية الإلكترونية الأخرى

تقتصر الأجهزة الحكومية الأخرى حسب دراستنا على رقمنة المالية العامة من خلال رقمنة الإدارة الجبائية وكذا رقمنة قطاع الصفقات العمومية لما لها من أهمية في تدنية النفقات العامة.

¹ جميلة بلعيد، مرجع سابق، ص: 340.

1. رقمنة الإدارة الجبائية

عملت المديرية العامة للضرائب على رقمنة الإدارة الجبائية من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية لتعزيز مبدأ الشفافية وذلك بالإستعانة بمكتب إستشارة أجنبي إسباني (إندرا سيسستماس) Indra-Sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الجبائية والذي قام بحل أغلب مشاكل الإدارة بمختلف القضايا المتعلقة بالإدارة الجبائية من خلال توفير الدعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها، ويمنح هذا النظام عدة مزايا ولعل أهمها ما يلي:¹

-التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛

-تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي؛

-تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛

-مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم؛

-برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة؛

-التحكم الأفضل في الموارد الجبائية؛

-محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني؛

-مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛

-التقليص في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة؛

-التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛

-تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة؛

-إدراج إجراءات التصريح عن بعد؛

-إدراج إجراءات الدفع عن بعد.

¹ DGI, Modernisation, Le Système d'Information, <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/com-smartslider3/modernisation-voir-plus/51-systeme-d-information>, consulter le 10/03/2021, à 01:20.

- وقصد رقمنة الإدارة الجبائية اتخذت المديرية العامة للضرائب مجموعة من التدابير التي من شأنها إستحداث مجموعة التقنيات لرقمنة الإدارة الجبائية وكذا المكلف الجبائي. من خلال:
- إنشاء البطاقة المغناطيسية للتعريف الجبائية: تم إنشائها بموجب المادة 41 من قانون المالية سنة 2006، لتحل محل التعريف الإحصائية التي كانت تهدف لإحصاء عدد المكلفين في حين قامت الإدارة الجبائية برقمنة التعريف الجبائية من خلال بطاقة مغناطيسية، لتسهيل متابعة التجار وإنشاء شبكة تنسيقية بين الإدارة الجبائية، إدارة جمارك، ومصالح السجل التجاري.
 - إنشاء البطاقة الوطنية للغشاشين.
 - إنشاء مواقع الواب www.MF.DGI.gov.dz: تم وضع موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب يمكن المكلف الجبائي من الاطلاع على مختلف القوانين والتشريعات الجبائية السارية المفعول، نوع وصيغة الضرائب والرسوم، مناشير القوانين الجديدة التي تكون في شكل رسائل المديرية العامة للضرائب،¹ تحميل مختلف نماذج التصريحات الشهرية والسنوية G1، G4، G8، G50 كما عملت الإدارة الجبائية على تعميم تقنية الربط بين مصالحهما عن بعد بالإنترنت والإنترانات Réseau لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها وسهولة توفير المعلومة الضرورية، كما عملت مديرية العامة للضرائب على:
 - وضع نظام التصريح عن بعد JIBAYA'TIC في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين الجبائيين التابعين لمديرية كبريات الشركات، بإمكانية اكتساب مختلف تصريحاتهم الشهرية والسنوية عن طريق الأنترنت عبر موقع جبايتك.
 - انشاء بوابة إلكترونية "مساهمتك" لتكون بذلك تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، تهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت، حيث تقدم بوابة "مساهمتك" خدمات للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب حيز الخدمة، أو التي تعاني من ضغط كبير في تقديم الخدمة ولعل أبرز هذه المراكز: وهران شرق، وهران غرب، الجزائر غرب، بومرداس، تيزي وزو، ورقلة، إليزي، تمنراست.
 - إنشاء بوابة إلكترونية (nifenlingne.mfdgi.gov.dz) تسمح بطلب التقييم الجبائي أو ما يعرف بالتعريف الجبائي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، كما يتيح للمكلفين متابعة معالجة طلباتهم المتعلقة

¹ محمد بودالي، موسى بوشنب، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر-الإدارة الجبائية نموذجاً-، مجلة دراسات جبائية، المجلد (05)، العدد (02)، 2016، ص: 271.

بالتقديم الجبائي وإصدار شهادة التقييم الجبائي والمصادقة على الرقم التعريفي.¹

- إنشاء بوابو إلكترونية (jcreemonentreprise.dz) تسمح بإنشاء المؤسسات إلكترونيا وكل ما يتعلق بإتمام الإجراءات اللازمة لإنشائها.

- اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الجبائي عن بعد، أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الإلكتروني، إذ يقوم المكلف الجبائي بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به.

- التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الجبائي الإلكتروني في إطار الإستراتيجية الجديدة للفحص التي تسعى السلطات إلى تجسيدها لتطوير آليات الفحص وتكييفه مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الإلكترونية واعتماد العديد من الشركات لنظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية.²

2. رقمنة الصفقات العمومية

تعرف الصفقات العمومية بأنها "عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات.³ وتأخذ الصفقات العمومية عدة أشكال وتشمل:⁴ إنجاز الأشغال المتعلقة بالبناء والترميم أو الصيانة والتأهيل؛ اقتناء اللوازم أو إيجار أو بيع بالإيجار؛ إنجاز الدراسات، تقديم الخدمات".

ولرقمنة قطاع الصفقات العمومية اعتمدت الجزائر على استحداث بوابة الكترونية لتسيير الصفقات العمومية بطريقة تضمن شفافية منح وتسيير الصفقات العمومية إذ نصت المادة 203 من المرسوم الرئاسي 15-247 على ما يلي: "تؤسس بوابة الكترونية للصفقات العمومية، تسيير من طرف الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال كل فيما يخصه، ويحدد في هذا المجال قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بتكنولوجيات الاعلام والاتصال صلاحيات كل دائرة وزارية. يحدد محتوى البوابة وكيفية تسييرها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية" إلا أنه في

¹ DGI, La Lettre de La DGI, **MODERNISATION DE L'ADMINISTRATION FISCALE Un axe stratégique du Ministère des Finances**, Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, N°90/2018, p: 08.

² أحمد وشان، بن علي بلعوز، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (17)، 2017، ص: 70-71.

³ المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2015/08/15، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، المؤرخة في 20 سبتمبر 2015، ص: 05.

⁴ مصباح حراق، محمد أمين قمبر، فعالية الرقابة المالية على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العامة والحد من تبديد المال العام في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد الثالث، العدد الأول، 2019، ص: 17.

الواقع العملي لا تزال البواب قيد الانجاز والذي أسند للوزارة المنتدبة المكلفة بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية.

كما تم استحداث إجراء الاتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية بعد ما نصّ المشرع الجزائري على كفاءات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين ضمن الفصل الثاني من قرار وزارة المالية المؤرخ في 17 نوفمبر 2013 المحدد لمحتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكفاءات تسيرها وكفاءات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، الصادر في 09 أبريل 2014، حيث شرح كفاءة التبادل الإلكتروني للمعلومات كل طرف من العلاقة التعاقدية والتي تشمل "تبادل الوثائق بالطريقة الإلكترونية بالنسبة للمصالح المتعاقدة، تبادل الوثائق بالطريقة الإلكترونية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين".

في الأخير يمكن الإشارة إلى أهم الآليات التي من شأنها تساهم في تسريع وإنجاح رقمنة الحكومة ومنه الاقتصاد الوطني:

- توفير البنية التحتية الداعمة للخدمات الحكومية الإلكترونية؛
- وضع التشريعات والقوانين لتحديد الأطر التنظيمية لحماية مستخدمي تقنيات المعلومات والحفاظ على حقوق المشتري والبائع في بيئة التجارة الإلكترونية؛
- ضرورة تعجيل إجراءات الإنشاء الفعلي للبوابات الإلكترونية لا سيما الصفقات العمومية، وتعميم خدمات دفع عن بعد في تسديد المستحقات الجبائية؛
- تطوير المؤسسات المالية والمصرفية لمسايرة شبهاتها العالمية باعتبارها أهم محرك للمعاملات الإلكترونية لا سيما المالية منها؛
- إلزام الهيئات العمومية على التعامل الإلكتروني في مختلف المجالات لا سيما الصفقات العمومية، وذلك بإعطاء مهلة للتمرن والتعود على هذا الأسلوب الجديد من التسيير، تكون فترة انتقالية نحو تجسيد إدارة إلكترونية.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي والتي خطت خطوات كبيرة في مجال الصفقات العمومية الإلكترونية، وذلك بتخصيص منح للخارج لتكوين مؤطرين بالتنسيق بين جميع القطاعات وبالأخص وزارات المالية والداخلية والبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال المكلفتين بإنشاء وتسيير البوابات الإلكترونية.

خلاصة الفصل:

خلصنا من دراسة هذا الفصل إلى أن الإصلاح الجبائي جاء ليحقق السياسة الجبائية التي تهدف إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، تحسين الإدارة الجبائية، تبسيط النظام الجبائي بإضافته بالمرونة والشفافية والبساطة، من خلال استبدال الضرائب التقليدية المعقدة والغير فعالة بسلة من الضرائب الجديدة التي تمتاز بالفعالية وغازرة التحصيل ما ينعكس ذلك على رفع الحصيلة الجبائية.

تأثرت الجباية العادية بضعف الإقتطاع الجبائي جراء هشاشة هيكل الاقتصاد الوطني من جهة وتفتشي ظاهرتي الاقتصاد غير الرسمي والفساد الإداري من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك ارتفاع تكلفة النفقات الجبائية الممنوحة وفق أسس ومبادئ غير رشيدة، في المقابل عدم كفاءة الإدارة الجبائية على مسايرة واحتواء الظاهرتين نتيجة عزوفها عن اعتماد وتطبيق عقود النجاعة التي تعد بمثابة أهم مكون للوحة القيادة على مستوى المديرية العامة للضرائب، وكذا التأخر المشهود في تجسيد مشاريع الرقمنة لتحقيق اقتصاد رقمي يوازي الاقتصاديات المتقدمة رغم البوارد التي هي في الأفق.

الفصل الثالث:

آليات تمويل عجز الميزانية

العامة في الجزائر خلال الفترة

(1992-2019)

تمهيد:

بعد الطرح النظري في الفصول السابقة لعجز الميزانية العامة، نظام الجباية العادية كأداة من أدوات المالية العامة والتي تستخدم في تعبئة الموارد العامة للميزانية العامة، سوف نعمل من خلال هذا الفصل على إسقاط المحتوى النظري على السياسة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)، لتشخيص بنية الميزانية العامة، الإيرادات العامة والنفقات العامة، ومنه رصيد الميزانية العامة فائض و/أو عجز.

يعاني الإقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الريعية من مخاطر التقلبات في أسعار النفط الغير مستقرة والمتذبذبة، وذلك بعد هيمنة قطاع النفط أو المحروقات كما يقال له، لعقود من الزمن بعد مساهمته في الناتج المحلي الخام بنسبة 35%، 65% من إيرادات الميزانية العامة وأكثر من 90% من إجمالي الصادرات، وهو ما جعل القطاعات الأخرى تبدو مشلولة، وغير قادرة على الخروج بالاقتصاد الوطني من قبضة القطاع النفطي الذي كثيرا ما يتأثر بالصدمات الحادة في أسعار النفط على غرار صدمات 1986، 1998، 2009، و2014، وهذه الأخيرة تعد الأخطر على الاقتصاد الوطني ما جعلت من العجز في الميزانية العامة عجزا هيكليا يصعب تمويله، حيث عملت الخزينة العمومية على بعث بدائل أخرى يمكن القول عنها بالغير عادية حيث تمتاز بالظرفية على حساب أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ما يثبت عدم فعاليتها إضافة إلى تداعياتها السلبية التي قد تستمر لفترة طويلة.

حقق الاقتصاد الوطني جملة من الإصلاحات الاقتصادية، لا سيما المالية منها، وبعد الإصلاح الجبائي لسنة 1992 أكبر محطة إصلاحية حيث يعمل على ترقية الإدارة الجبائية ورقمنتها وبالتالي تطويرها، كما يعمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتعبئة مدخرات عادية ومستقرة لتمويل الاقتصاد عن طريق تغطية النفقات العامة والنفقات الجارية على وجه الخصوص، ليدعم هذا الإصلاح بإصلاحات متتالية ومستمرة من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية، إلا أنه قد آن الأوان لتقييم مدى فعالية هذه الإصلاحات لا سيما في المرحلة الحرجة من الناحية الاقتصادية، الإجتماعية وحتى السياسية، ويتم ذلك من خلال تقييم نظام الجباية العادية ومنه تقويمها. وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- ❖ تداعيات تراجع أسعار النفط على الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)؛
- ❖ تقييم فعالية الجباية العادية باستخدام مؤشرات مالية واقتصادية خلال الفترة (1992-2019)؛
- ❖ مساهمة الجباية العادية في الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)؛
- ❖ المصادر غير العادية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019).

المبحث الأول: تداعيات تراجع أسعار النفط على الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

حسب آخر الإحصائيات المتضمنة مؤشرات الاقتصاد الكلية للاقتصاد الجزائري، فإنّ القطاع النفطي يحتل ما نسبته 35% من الناتج المحلي الخام، 95% من إجمالي الصادرات، 60% من إجمالي إيرادات الميزانية العامة، فعدم استقرار أسعار النفط في السوق الدولية يجعل هذه المؤشرات رهينة للتقلبات الطارئة، والتي ستؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني لا سيما ما يعانيه جراء التراجع الحاد منذ منتصف سنة 2014 والتي تركت تشوهات في بعض المؤشرات، وللإحاطة أكثر بعلاقة النفط بأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، ارتأينا أن يتضمن بحثنا عرض مختصر للصناعة النفطية وكل ما يتعلق بتحديد أسعار النفط في السوق العالمية بعد التطرق لهذه الأخيرة.

المطلب الأول: مدخل للصناعة النفطية

يمكن تعريف النفط بأنه عبارة عن سائل معدني متواجد طبيعيا في باطن الأرض والذي يسمى بالذهب الأسود، ويعد بذلك مصدرا رئيسيا للطاقة لاستعماله في جميع الصناعات كما يعتبر سلعة مهمة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسيا للعديد من الدول المنتجة والمستهلكة له على حد سواء. ويرجع أصل كلمة النفط إلى اللغة الفارسية بمعنى نافث أو نافثا وهي تعني قابلة للسريان، أما كلمة بترول فهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين هما بتر التي تعني الصخرة وأوليوم التي تعني الزيت، ولهذا دعي بزيت الصخور أو الزيت الصخري¹ وإضافة إلى الزيت الخام تستعمل هذه الكلمة للإشارة إلى المنتجات المستخلصة من النفط عن طريق التكرير كوقود الطائرات أو الكيروسين، زيت الديزل الثقيل، زيت التشحيم، بنزين السيارات.

الفرع الأول: مقاييس النفط وتصنيفاته

يقاس النفط بناء على مقاييس محددة تشتمل على مقاييس للحجم ويستخدم في ذلك البرميل كوحدة، كما هو مشاع في تداول النفط، كما يستخدم النفط كوحدة عندما يعتمد على الوزن في قياس النفط، أو أحد مشتقاته.

أما تصنيف النفط كمادة يعتمد على ثلاث تصنيفات، كما يلي:

¹ أمال حموزوقي، دراسة تحليلية لإنعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد (06)، العدد (2021)، ص: 252.

1- تصنيف النفط الخام على أساس التركيب الكيميائي: استخدم هذا التصنيف مع ظهور الصناعة النفطية، حيث كان التركيز على المنتجات أو المشتقات الكيميائية الممكن استخلاصها جراء عمليات التكرير، وبضم هذا التصنيف ما يلي:¹

1-1- تصنيف نفط ذو أساس بارافيني: حيث يفضل استخدامه في صناعة زيوت التشحيم ذات الجودة العالية وهو الأسهل والأقل تكلفة في عملية التكرير.

1-2- نفط ذو أساس نافتيني: وهو نفط يحتوي على نسبة عالية من المواد الإسفلتية، وهو مناسب لإنتاج الغازولين.

1-3- نفط متوسط: إذ يتكون من مزيج من النوعين السابقين، حيث يحتوي على الشمع البارافيني والمواد الإسفلتية معا.

2- تصنيف النفط بحسب درجة الكثافة: يتم تصنيف النفط وفقا لدرجة الكثافة باستخدام المقياس الذي وضعه معهد البترول الأمريكي API²، ويقاس هذا المقياس درجة الكثافة النوعية عن طريق معامل تحويل ثابت، حيث يضم النفط وفقا لهذا التصنيف نفط خفيف ونفط ثقيل.

3- تصنيف النفط حسب نسبة الكبريت: يصنف النفط حسب نسبة الكبريت التي يحتويها إلى نفط حلو إذا كانت نسبة محتوى الكبريت لا تتعدى 0,5%، نفط متوسط الحموضة إذا كانت نسبة الكبريت فيه تتراوح ما بين 0,5% و 1%، أما النفط الحامضي فهو الذي يحتوي على نسبة كبريت تفوق 1%، والنفط ذو الجودة المرتفعة هو الذي يحتوي على أقل نسبة من الكبريت.

الفرع الثاني: أهمية النفط

تبرز أهمية النفط في أهمية استخداماته الشاسعة، والتي نبرز أهمها فيما يلي:

النفط مدرا للعملة الصعبة: يشكل النفط المورد الرئيسي للدول النامية الريع على رأسها الجزائر، فهو يساهم بنسبة 60% من الإيرادات العامة، كما يحتل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، ويعتبر المورد الوحيد لصندوق ضبط الإيرادات.

- النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة: تعتبر الطاقة النفطية أوفر أنواع الطاقة التقليدية التي تستخدم في مختلف القطاعات الاقتصادية وأبسطها، كما أن استهلاك النفط بات معيارا للتقدم الاقتصادي كدليل على

¹ مراد علة، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014)، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد (07)، العدد (13)، 2017، ص: 95.

² محمد مداحي، سوسن زيرق، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 29 أكتوبر، 2014، ص: 32.

حجم الاقتصاد كما هو حال الاقتصاد الصيني الذي يستهلك أكثر من اثنا عشر (12) مليون برميل في اليوم.

- استخدام النفط في المجال الزراعي: بعد التطور الحديث الذي عرفه القطاع الزراعي والذي بات يستخدم النفط بصفته مصدرا لتوليد الطاقة المحركة للآليات الزراعية الحديثة.¹
- استخدام النفط في القطاع الصناعي وقطاع النقل: يوجه 90% من النفط المستهلك على المستوى العالمي إلى قطاعي الصناعة والنقل، وهو ما يدل على أهمية النفط في الاقتصاديات الصناعية.
- استخدام النفط كدريعة لشن الحروب: حيث تلعب العوامل الاقتصادية أهم الأسباب المساهمة في اندلاع الحروب للاستيلاء على الثروات الطبيعية التي تتركز بها الدول المستعمرة، ولعل النفط أهم هذه الثروات.

المطلب الثاني: السوق النفطية ومحددات أسعار النفط

الفرع الأول: مفهوم وخصائص السوق النفطية

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر من مصادر الطاقة وهو النفط،² على أن يحرك هذه السوق قانون الطلب والعرض، إضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، ويتميز سوق النفط بمجموعة من الخصائص:³

- سوق احتكار القلة: يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات "احتكار القلة" أو "منافسة القلة" في مواضع أخرى، حيث تخضع السوق لنوع من الاحتكار الجزئي من عدد قليل من الشركات التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة، ما يعطيها تأثيرا مباشرا في العرض الكلي ومنه تحديد الأسعار، (تعتبر من بين العوامل المؤثرة على أسعار النفط).

- سوق التكاملين الرأسي والأفقي: تتميز سوق النفط بالتكاملين الرأسي والأفقي، كون ممارسة الشركات النفطية العالمية إلى جانب الشركات الوطني لنشاطات الصناعة النفطية، تتسم بالتكامل الرأسي بداية من مرحلة المنبع مروراً بمرحلة النقل وصولاً إلى المصب، ولا يمكن الفصل بينهما، أما التكامل الأفقي فيظهر في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع، وهو ما يبرز على الشركات النفطية التي تقوم بجميع مراحل البحث والاستكشاف... وصولاً إلى استخراج النفط.

¹ محمد مداحي، سوسن زيرق، مرجع سابق، ص: 43.

² مليكة نجاعي، شريط صلاح الدين، انعكاس تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (13)، العدد (01)، ص: 302.

³ مراد علة، مرجع سابق، ص: 97.

- **الاتجاه نحو التكتل:** من خلال حركة الشركات النفطية في السوق النفطية على الاتفاقات فيما بينها وعلى الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول النفط ومشتقاته كسلعة إلى الأسواق ما يجعلها تتجه نحو التكتل.

- **تأثير السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** فالسوق النفطية العالمية تتأثر بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، ويعكس ذلك تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام، ما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات أسعار نموذج المنافسة الكاملة،

الفرع الثاني: أنواع السوق النفطية

يتم تداول المنتجات النفطية في نوعين من الأسواق، وهما:

1. **السوق الآجلة:** يعرف على السوق الآجلة بأنها سوق العقود الآجلة التي يتم فيها الاتفاق على الأسعار في حين تأجل عملية التداول ومنه تأجيل تنفيذ العقد، ويلجأ إلى هذه الأسواق في المعاملات النفطية بغرض التخلص من مخاطر التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، ويطلق عليها بالسوق النفطية الآجلة.
2. **السوق الفورية:** يقصد بالسوق الفورية، السوق التي يتم فيها تداول النفط في المدى القصير دون الحاجة إلى تأجيل العقد، ويطلق على السوق الفوري للنفط بالتراضي.

الفرع الثالث: محددات أسعار النفط

يقصد بسعر النفط قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة وفي مكان وزمان معينين،¹ على أن يتحدد بعد توليفة من العوامل كالطلب والعرض، وظهور منتجات طاقوية بديلة كالنفط الصخري، وغيرها من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية.

كما يمكن تعريف سعر النفط بأنه سعر مشتق ومستخلص ويتشكل بناء على عاملان اثنان، سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل، فهو يحسب عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة² - (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" - من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. وهناك عدة أنواع لأسعار النفط وهي:³

¹ مليكة ناجحي، صلاح الدين شريط، ص: 301.

² خالدية بن عوالي، بوحفص حاكمي، قياس أثر تغيرات أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة (2000-2019)، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد (05)، العدد (01)، 2021، ص: 32.

³ زهرة دريش وآخرون، أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (2000-2016)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، المجلد (09)، العدد (02)، 2020، ص: 16.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

الأسعار المعلنة، الأسعار المتحققة، أسعار الإشارة، السعر الفوري، وسعر التكلفة الضريبية. تتأثر أسعار النفط بعد تفاعل مجموعة من العوامل والتي يمكن تصنيفها إلى عوامل اقتصادية، تشمل على الطلب والعرض، العوامل المناخية والكوارث الطبيعية وكذا العوامل الجيوسياسية، وذلك كما يلي:

1. الطلب العالمي على النفط:

يؤثر الطلب العالمي على سعر النفط، بعد اعتماده على أسعار الطاقة كالمشتقات النفطية، وسياسات ترشيد الاستهلاك والتقدم التكنولوجي في استعمال بدائل النفط المحتملة والمنافسة بين أشكال الوقود وغير ذلك من مؤثرات في القطاعات المستهلكة للنفط، سواء كان قطاع النقل أو القطاع الصناعي. حيث تم استهلاك ما مقداره 97 مليون برميل يوميا سنة 2019 ولعل أهم العوامل المؤثرة في ارتفاع أو انخفاض حجم الطلب العالمي على النفط هي معدلات النمو الاقتصادي وكذا النمو السكاني.

الجدول رقم (3-1): تطور حجم الطلب العالمي للنفط الخام خلال الفترة (2010-2019) مليون برميل/اليوم

الطلب العالمي	2010	2012	2014	2015	2016	2018	2019
إجمالي الطلب العالمي	86,57	88,61	90,68	92,79	94,38	97,27	97,60
التغير في الطلب (مليون برميل/اليوم)	-	2,04	2,07	2,11	1,59	2,89	0,33
التغير في الطلب %	-	2,36	2,34	2,33	1,71	3,06	0,34

Source: BP Statistical Review of World Energy 2021, p: 23.

2. الإنتاج العالمي للنفط:

يخضع العرض العالمي للنفط لمجموعة من المحددات والتي أهمها الطلب على النفط، إضافة إلى ذلك فهو يتحدد بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجاتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو تصديره ومنه تحقيقا للموارد المالية، ويتضمن العرض العالمي للنفط كل النفط الإنتاج النفطي أو معظمه بعد تخصيص جزء للاستهلاك المحلي، كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (3-2): تطور إنتاج النفط في العالم بحسب المناطق خلال الفترة (2010-2019) مليون برميل/اليوم

المناطق	2010	2012	2014	2015	2016	2018	2019	الوزن النسبي % 2019
أمريكا الشمالية	13,85	15,58	18,86	19,76	19,28	22,65	24,36	26,60
جنوب أمريكا ووسطها	7,41	7,36	7,66	7,76	7,36	6,48	6,21	6,60
أوروبا	4,28	3,60	3,45	3,60	3,62	3,54	3,42	4,00
رابطة الدول المستقلة	13,43	13,55	13,86	13,99	14,20	14,62	14,73	15,30
الشرق الأوسط	25,63	28,49	28,50	30,02	31,82	31,67	30,16	31,30
إفريقيا	10,23	9,27	8,21	8,12	7,67	8,29	8,45	7,80

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

8,40	7,63	7,61	8,04	8,38	8,30	8,41	8,50	آسيا باسيفيك
100	94,96	94,85	91,99	91,63	88,83	86,26	83,29	المجموع
34,70	34,93	36,84	37,25	36,13	34,71	35,85	33,78	دول الأوك

Source: BP Statistical Review of World Energy 2021, p: 18.

3. الإحتياطيات من النفط

تعتبر الإحتياطيات النفطية قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للإحتياطيات، فالمبالغة في تقدير الإحتياطي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه زيادة العرض، كما أن عمليات التتقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط.¹ والجدول التالي يعكس حجم الإحتياطيات النفطية الموزعة حسب المناطق الجغرافية في العالم خلال الفترة (2010-2019).

الجدول رقم (3-3): تطور الإحتياطي العالمي المؤكد من النفط بحسب المناطق خلال الفترة (2010-2019) مليار برميل

الوزن النسبي % 2019	2019	2010	2000	المناطق
14,00	243,90	220,30	236,50	أمريكا الشمالية
18,70	324,00	320,10	96,00	جنوب أمريكا ووسطها
0,80	14,20	13,60	21,00	أوروبا
8,40	146,20	144,20	120,10	رابطة الدول المستقلة
48,30	836,00	765,90	696,70	الشرق الأوسط
7,20	125,00	124,90	92,90	إفريقيا
2,60	45,30	47,80	37,70	آسيا باسيفيك
100	1734,80	1636,90	1300,90	المجموع
70,10	1214,70	1137,70	833,00	دول الأوك

Source: BP Statistical Review of World Energy, 2021, p: 16.

4. التنظيمات الدولية:

من أهم هذه المنظمات الدولية والإقليمية التي لها أثر في أسعار النفط:

1.4. منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC: تم إنشائها بموجب اجتماع المنعقد ببغداد فب الفترة ما بين 10 و 14 ديسمبر 1960، وتضم كل من العراق، الكويت، إيران، السعودية، وفنزويلا، هدفها الأول إبقاء أسعار النفط الذي يستغله الكارنل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وفرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار. وهذا بعد سيطرة بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم شبيه

¹ مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد (03)، العدد (09)، 2016، ص: 204.

للكارتل على أسعار البترول والتحكم فيها والتي كانت هي السبب الرئيسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى.

2.4. الوكالة الدولية للطاقة IEA: ظهرت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عان 1956 وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض وجود وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك.

5. العوامل الجيوسياسية

لقد كانت للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط،¹ ولعل أهمها الأزمات النفطية والتي سنتطرق لها بشكل مفصل لاحقاً.

المطلب الثالث: الصدمات النفطية

الصدمة النفطية هي عبارة عن اختلالات مفاجئة في توازن السوق النفطية والتي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار ويستمر لفترة زمنية معينة،² نتيجة تضارب مجموعة من العوامل تؤثر في الطلب و/أو العرض، كما هو الحال عند عدم قدرة المعروض النفطي على سد حاجة السوق العالمية، وجود الصراعات والأزمات الدولية التي تؤثر على إمدادات النفط، كما قد يؤثر ظهور منتجات بديلة للنفط في السوق العالمية على أسعار النفط.

حيث شهد العالم مجموعة من الصدمات النفطية والتي أثرت على الاقتصاد العالمي، لعقود من الزمن والتي أهمها:³

■ **الصدمة النفطية سنة 1973:** سمية هذه الصدمة بأزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، إذ تقرر رفع الأسعار من 3 دولار للبرميل إلى 12 دولار للبرميل سنة 1973.

■ **الصدمة النفطية سنة 1979:** تميزت هذه الصدمة بالارتفاع المفاجئ للأسعار سنة 1979 من 13 دولار إلى 32 دولار، وذلك إثر الحرب العراقية الإيرانية أو ما يعرف بحرب الخليج الأولى، مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.

¹ زهرة دريش، وآخرون، مرجع سابق، ص: 16.

² محمد زرمان، محمد غردى، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و 2020، Revue Algérienne d'Economie et Gestion، المجلد (15)، العدد (01)، 2021، ص: 227.

³ سليمة لفضل، فطيمة دحماني، أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد (06)، العدد (02)، 2020، ص: 298.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

■ **الصدمة النفطية سنة 1986:** تميزت هذه الصدمة بالانخفاض الشديد لأسعار النفط سنة 1986 بحيث وصلت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار.

■ **الصدمة النفطية سنة 1998:** تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار النفط إلى مدنى مستوياتها إلى ما دون 10 دولار للبرميل، وكان ذلك شهر ديسمبر 1998.

■ **الصدمة النفطية سنة 2004:** تميزت هذه الصدمة بالارتفاع المتواصل لأسعار النفط وتحقيقها مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل، حيث قدر المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل.

■ **الصدمة النفطية سنة 2008:** تميزت هذه الصدمة بالارتفاع الكبير لأسعار النفط سنة 2007 حيث ارتفعت من 60 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 80 دولار للبرميل مطلع سنة 2008 وفي شهر مارس من نفس السنة كسرت حاجز 100 دولار للبرميل لتستقر في نهاية السنة عند 94 دولار للبرميل، إلا أنها لم تصمد أكثر لتتخفّف بعدها سنة 2009 بعد تفاقم الأزمة المالية العالمية والانهيّارات المتلاحقة في أسواق المال.

■ **الصدمة النفطية سنة 2014:** شهدت الأسواق النفطية انخفاض حاد في أسعار النفط منتصف سنة 2014، تسببت في تأزم الوضع الاقتصادي على غرار البورصات العربية والعالمية والتي بدأت بوجود الخلاف الروسي الأوكراني وما تبعه من وعيد أمريكي بضرب سعر النفط ليصل إلى 50 دولار للبرميل، لتستمر الأسعار في الانخفاض خلال السنوات 2015 و2016 أين سجلت في حدود 40 دولار للبرميل، وبعد التحسن التدريجي ارتفعت مرة أخرى إلى 69 دولار للبرميل سنة 2018، ولارتباط موضوع دراستنا بهذه الصدمة التي أثّرت بشكل كبير على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية ومنه الاقتصاد الوطني، وجب إيجاز أهم الأسباب المؤدية إلى ذلك، والتي تتمثل في:¹

- تسجيل فائض في جانب العرض العالمي للنفط نتيجة تحسن الإنتاج الأمريكي للنفط الصخري، وزيادة المخزون النفطي الأمريكي؛

- سياسات منظمة OPEC التي أضحت تسعى للحفاظ على حصصها السوقية، بدلا من التركيز على ضمان سعر محدّد بعد تسجيل فائض في الإنتاج بـ 2 مليون برميل؛

¹ فريجة مراد، محمد قويدري، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (02)، 2020، ص: 114.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

- الارتفاعات المسجلة في سعر صرف الدولار؛
- رفع العقوبات عن إيران وعودتها للتصدير؛
- وجود صراعات سياسية ونزاعات أمنية في كل من ليبيا، سوريا والعراق، إضافة إلى عمق الصراعات بين السعودية، إيران وروسيا بعد محاولة سيطرة السعودية على السوق النفطي وتدنّي الأسعار.

المطلب الرابع: انعكاسات تراجع أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

يساهم قطاع المحروقات في الاقتصادي الجزائري بنسبة تتجاوز 90%، ما يدل على تبعية هذا الأخير لقطاع الريع، وهو ما يجعل جلّ المؤشرات الاقتصادية الكلية عرضة للتقلبات الطارئة على أسعار النفط، ما ينعكس ذلك ارتفاع أو انخفاض هذه المؤشرات ولدراسة ذلك، قمنا باقتصار دراستنا على الناتج المحلي الخام باعتباره مؤشر شامل، إضافة إلى الميزان التجاري الذي يمثل التجارة الخارجية، أما على المستوى الداخلي فسندكتفي بدراسة تغير رصيد الميزانية العامة إلى تقلبات أسعار النفط، وهذا خلال الفترة (1992-2019).

الفرع الأول: انعكاسات تراجع أسعار النفط على الميزان التجاري

يرتبط رصيد الميزان التجاري في الجزائر بمدى قدرة الصادرات النفطية -التي تحتل نسبة 97% من إجمالي الصادرات- على مواجهة الاحتياجات من السلع المستوردة والممثلة بالواردات، فإذا تجاوزت هذه الأخيرة قيمة الصادرات فإن رصيد الميزان التجاري يأخذ رصيدا سلبيا بمعنى يظهر العجز والعكس صحيح، وذلك نتيجة ارتباط الصادرات النفطية بارتفاع وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): تطور رصيد الميزان التجاري على ضوء تغير أسعار النفط خلال الفترة (1997-2019) مليار دولار

السنوات	صادرت النفط	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	نسبة التطور %	سعر النفط (دولار/البرميل)
1997	13,18	13,82	8,13	5,69	-	19,09
1998	9,77	10,14	8,63	1,51	-73,46	12,72
1999	11,91	12,32	8,96	3,36	122,52	17,97
2000	21,06	21,65	9,35	12,30	266,07	28,50
2001	18,53	19,09	9,48	9,61	-21,87	24,44
2002	18,11	18,71	12,01	6,70	-30,28	25,02
2003	23,99	24,47	13,32	11,40	70,15	28,83
2004	31,55	32,22	17,95	14,27	25,18	38,27
2005	45,59	46,33	19,86	26,47	85,49	54,52
2006	53,61	54,74	20,68	34,06	28,67	65,14

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

72,39	0,53	34,24	26,35	60,59	59,61	2007
97,26	18,57	40,60	37,99	78,59	77,19	2008
61,67	-80,84	7,78	37,40	45,18	44,41	2009
79,50	134,06	18,21	38,89	57,09	56,12	2010
111,26	42,56	25,96	46,93	72,89	71,66	2011
111,67	-22,30	20,17	54,99	71,74	70,58	2012
108,66	-50,97	9,89	51,57	64,87	63,82	2013
98,95	-95,35	0,46	59,67	60,13	58,46	2014
52,39	-4030,43	-18,08	52,65	34,57	33,08	2015
43,73	-11,34	-20,13	49,44	29,31	27,92	2016
54,19	-28,42	-14,41	48,98	34,57	33,20	2017
71,31	48,23	-7,46	48,57	41,12	38,90	2018
64,21	18,10	-6,11	41,93	35,82	33,89	2019

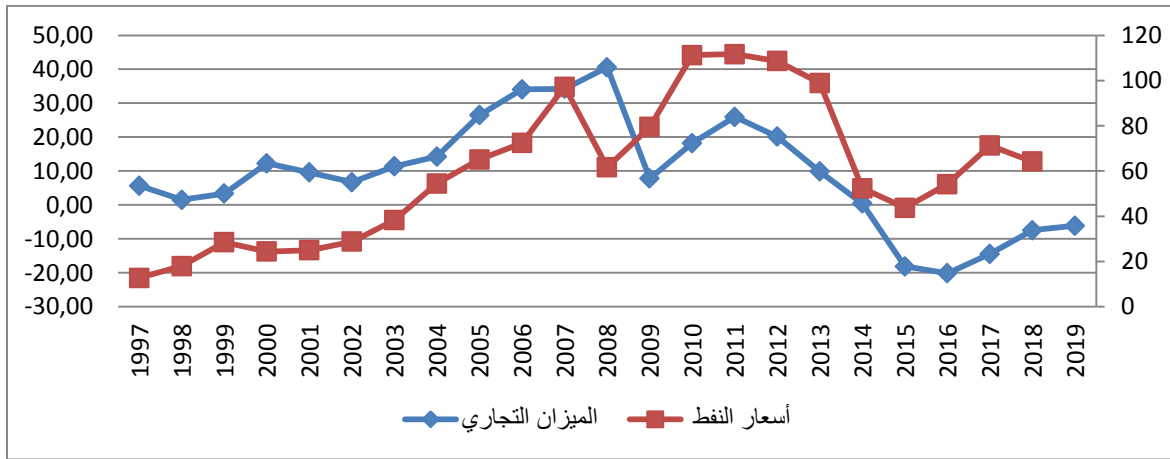
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1997-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.
- BP Statistical Review of World Energy, 2021.

يشير الجدول أعلاه، إلى تحقيق الفائض في الميزان التجاري خلال الفترة (1997-2019) يتزامن مع أسعار النفط، حيث يساهم هذا الأخير ارتفاع قيمة الصادرات النفطية مقارنة بالواردات بتحقيق فوائض مستمرة في الميزان التجاري على طول الفترة (1997-2014)، فقد ارتفعت هذه الفوائض من 5,69 مليار دولار إلى 40,60 مليار دولار سنة 2008، كما تراجعت قيمتها عند تراجع أسعار النفط على غرار سنة 1998 وسنة 2009، وسنة 2014 بعد التراجع الحاد الذي عرفته الأسعار النفطية والمستمر، ليحقق بعدها الميزان التجاري عجزا ابتداء من سنة 2015 بقيمة 18,08- مليار دولار نتيجة تراجع أسعار النفط إلى 52,49 دولار للبرميل، ليتعمق هذا العجز ويرتفع إلى 20,13- مليار دولار بعد انخفاض سعر النفط إلى 43,73 دولار للبرميل، ليثبت علاقته بعد الانتعاش التدريجي لأسعار النفط خلال الثلاث سنوات الأخيرة أين قدر بـ 54,17 دولار، 71,31 دولار، و 64,31 دولار للبرميل على التوالي ليتحسن رصيد الميزان التجاري هو الآخر ليحقق 14,41- مليار دولار، 7,46- مليار دولار و 6,11- مليار دولار على التوالي، ما يمكن استنتاجه من خلال ما سبق أن وجود الترابط القوي بين تغير أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري دليل على وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري، كما يوضحه الشكل التالي:

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

الشكل رقم (3-1): تطور الميزان التجاري على ضوء تغير أسعار النفط خلال الفترة (1997-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-4).

الفرع الثاني: أثر تراجع أسعار النفط على الناتج المحلي الخام

يلعب قطاع النفط في الجزائر دورا هاما ويبرز ذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الخام بنسبة كبيرة، وحدثت تقلبات في أسعار النفط ستعبر عنها انعكاسات بطبيعة شدة التقلبات، فارتباط الناتج المحلي الهام بأسعار النفط يأخذ شكل علاقة طردية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تطور الناتج المحلي الخام على ضوء تغير أسعار النفط خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
أسعار النفط	19,32	16,97	15,82	17,02	20,67	19,09	12,72
الناتج المحلي الخام	1048,40	1166,24	1491,50	1990,47	2570,07	2780,35	2844,12
نسبة التطور %	-	11,24	27,89	33,45	29,11	08,18	02,29
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أسعار النفط	17,97	28,50	24,44	25,02	28,83	38,27	54,52
الناتج المحلي الخام	3238,03	4123,50	4227,10	4522,80	5252,30	6149,10	7562,00
نسبة التطور %	13,85	27,34	02,51	07,00	16,12	17,07	22,98
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
أسعار النفط	65,14	72,39	97,26	61,67	79,50	111,26	111,67
الناتج المحلي الخام	8501,6	9352,9	11043,7	9968	11991,6	14589	16209,6
نسبة التطور %	12,43	10,01	18,08	-09,74	20,30	21,66	11,10
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أسعار النفط	108,66	98,95	52,39	43,73	54,19	71,31	64,21
الناتج المحلي الخام	16647,9	17228,6	16712,7	17514,6	18876,2	20452,3	20428,3
نسبة التطور %	02,70	03,49	-02,99	04,80	07,77	08,34	-0,12

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

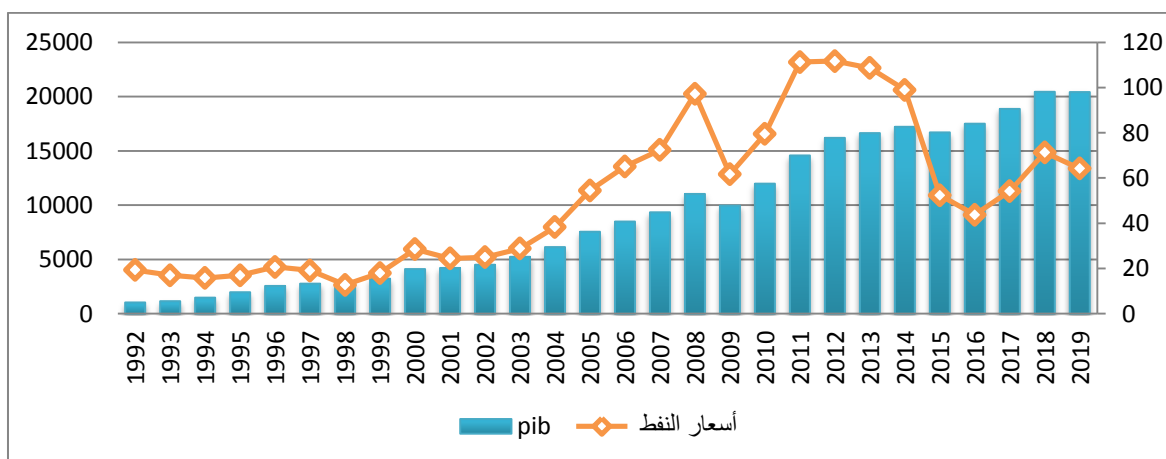
- BP Statistical Review of World Energy, 2021.

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

يشير الجدول أعلاه، إلى تأثير الناتج المحلي الخام من تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1992-2019)، حيث يتزامن استقرار الناتج المحلي الخام باستقرار أسعار النفط كما هو الحال خلال الفترة (1992-2003)، كما حقق الناتج المحلي نمو كبيراً من 6149 مليار دج سنة 2004 إلى 11044 مليار دج سنة 2008، وكان ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة من 38,27 دولار للبرميل إلى 97,26 دولار للبرميل، ليحقق تراجع بنسبة 10% سنة 2009 بعد تراجع أسعار النفط، لينتعث الناتج المحلي الخام ابتداء من سنة 2010 ليبلغ قيمة 17229 مليار دج سنة 2014 وهذا الارتفاع الضخم يرتبط بالارتفاع الكبير في أسعار النفط في تلك الفترة أين بلغ دروة 111 دولار للبرميل، لينخفض مرة أخرى سنة 2015 متأثراً بالتراجع الحاد في أسعار النفط منتصف 2014، وبعد انتعاش أسعار النفط مرة أخرى إضافة إلى مجموع الإجراءات التي اتبعتها الدولة من دعم بعض المشاريع الاقتصادية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات استطاع الناتج المحلي الخام تحقيق ما قيمته 20428 مليار دج سنة 2019.

الشكل رقم (3-2): تطور الناتج المحلي الخام على ضوء تغير أسعار النفط خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الجدول رقم (3-5).

الفرع الثالث: أثر تراجع أسعار النفط على توازن الميزانية العامة

في سبيل تحقيق التوازن في الميزانية العامة تعتمد هذه الأخيرة على نسبة كبيرة من الجباية البترولية، والجباية البترولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعائدات النفطية ومنه أسعار النفط، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): تطور توازن الميزانية العامة على ضوء تغير أسعار النفط خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
أسعار النفط	19,32	16,97	15,82	17,02	20,67	19,09	12,72
الجبائية البترولية	193,80	179,22	222,18	336,15	496,00	564,77	378,56
عجز/فائض الميزانية العامة	-108,27	-162,67	-89,14	-147,88	100,55	81,47	-101,23
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

54,52	38,27	28,83	25,02	24,44	28,50	17,97	أسعار النفط
899,00	862,20	836,06	916,40	840,60	720,00	560,12	الجباية البترولية
-342,97	-291,02	-165,00	24,28	75,74	-53,55	-11,19	عجز/فائض الميزانية العامة
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
111,67	111,26	79,50	61,67	97,26	72,39	65,14	أسعار النفط
1519,04	1529,40	1501,70	1927,00	1715,40	973,00	916,00	الجباية البترولية
-3252,75	-2375,14	-1412,17	-972,67	-1293,24	-1157,87	-619,39	عجز/فائض الميزانية العامة
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
64,21	71,31	54,19	43,73	52,39	98,95	108,66	أسعار النفط
2518,49	2349,69	2126,99	1682,55	1722,94	1577,73	1615,90	الجباية البترولية
-1138,59	-1342,42	-1202,84	-2276,32	-3095,59	-3069,09	-2136,51	عجز/فائض الميزانية العامة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

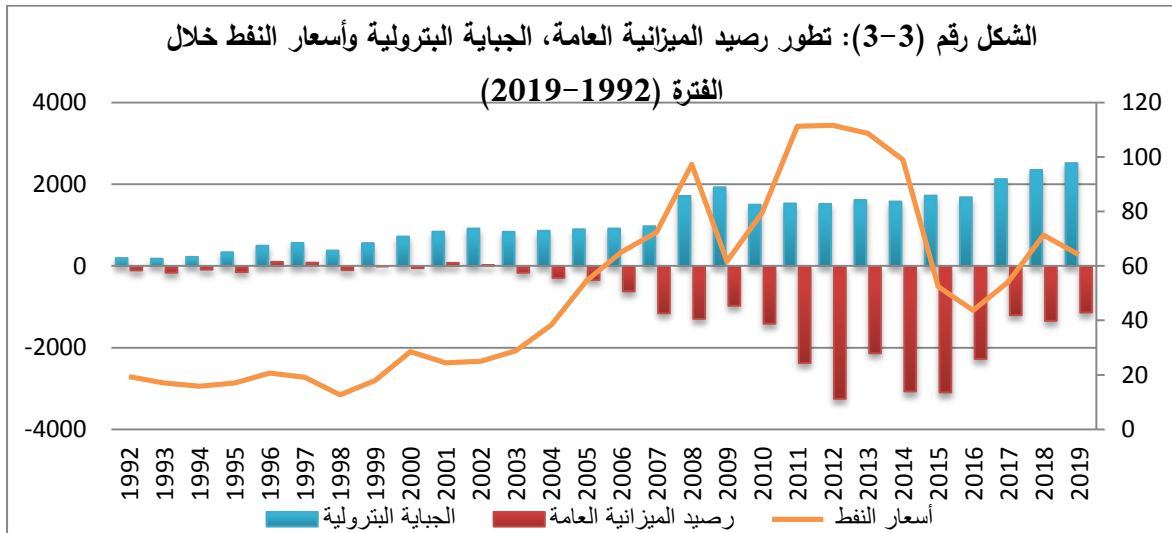
- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.
- BP Statistical Review of World Energy, 2021.

يشير الجدول أعلاه، إلى ارتباط الجباية البترولية ومنه رصيد الميزانية العامة بارتفاع وانخفاض

أسعار النفط خلال الفترة (1992-2019)، حيث:

- المرحلة الأولى (1992-1998): حققت الجباية البترولية ارتفاع من 193,80 سنة 1992 إلى 564,77 مليار دج سنة 1997 وهو ما سمح بتمويل عجز الميزانية سنتي 1996 و 1997 وظهور الفائض في حدود 100,55 مليار دج و 81,47 مليار دج على التوالي، كما شهد خلال هذه الفترة تذبذب في أسعار النفط حيث لم يتجاوز عتبة 20 دولار للبرميل، لينخفض سنة 1998 ويعد انخفاض حاد في تلك المرحلة بعد الزيادة المشهودة في ارتفاع حجم الانتاج من النفط ومشتقاته- إلى 12,72 دولار للبرميل لتتخفض معه الجباية البترولية إلى 378,56 مليار دج وهو ما أدى إلى ظهور عجز بمقدار 101,23- مليار دج.
- المرحلة الثانية (1999-2009): شهدت الجباية البترولية خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا إذ بلغت سنة 2009 ما قيمته 1927 مليار دج وهو ما تزامن مع انتعاش السوق النفطية حيث ارتفعت أسعار النفط خلال هذه المرحلة وقدرت بـ 61,67 دولار للبرميل سنة 2009 بعد أن كانت 97,26 دولار للبرميل سنة 2008، حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعبئة موارد الجباية البترولية ما سمح للميزانية العامة على توسعة النفقات العامة من خلال اعتماد بعض البرامج التنموية خلال الفترة وظهور العجز لم يكن مرتبطا بانخفاض أسعار النفط (كما يوضحه الشكل أدناه) وإنما بزيادة النفقات العامة وهو ما جعل عجز الميزانية العامة متحكما فيه أي عجز منظم.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)



- المرحلة الثالثة (2010-2014): شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا في السوق العالمية حيث أكبر قيمة خلال فترة الدراسة سنة 2012 في حدود 111,67 دولار للبرميل ما سمح بارتفاع العائدات النفطية خلال هذه المرحلة إلا أنّ ذلك لم يصاحبه ارتفاع في الجباية البترولية -التي هي في الأصل عبارة عن العائدات النفطية الموجهة للميزانية العامة- وذلك يعود إلى السعر المرجعي الذي بنيت عليه الميزانية العامة والمقدر بـ 37 دولار للبرميل، ومنه نستنتج أنّ الفائض عن الميزانية العامة لم يمول به هذه الأخيرة بالقدر الذي مَوَّل به صندوق ضبط الإيرادات، وتعتبر بذلك هذه المرحلة أفضل مرحلة مرّ بها الاقتصاد الوطني حيث شهد ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته ما سمح بتمويل كل FRR، وتمويل المشاريع التنموية، أما ظهور العجز في الميزانية العامة وتفاقمه خلال هذه الفترة ورغم ارتباطه بارتفاع أسعار النفط التي تنعكس على الجباية البترولية إلا أنه شهد أكبر قيمة له والمسجلة سنة 2012 في حدود -3252,75- مليار دج إلا أنه انخفض سنة 2013 إلى 2136,51 مليار دج.

- المرحلة الرابعة (2015-2019): شهدت هذه المرحلة تأزما في الوضع الاقتصادي الذي تعكسه وضعية الميزانية العامة بعد تراجع الجباية البترولية المتأثرة بالتراجع الحاد في أسعار النفط منتصف سنة 2014، حيث انخفض هذا الأخير إلى 52,39 دولار للبرميل لينخفض أكثر إلى 43,73 مليار دج سنة 2016، ما انعكس على وجود عجز هيكلي في الميزانية العامة بعد غياب التمويل الدائم للنفقات العامة المتزايدة، الأمر الذي استلزم بتوجيه جميع العائدات النفطية إلى الميزانية العامة عن طريق رفع السعر المرجعي للبتروال الذي تبنى عليه الميزانية العامة إلى 50 دولار للبرميل، ما يؤكد ذلك على غياب انعدام الموارد الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات، حيث تم تخفيض عجز الميزانية العامة إلى -1138,58- مليار دج بعد العمل على تحقيق توليفة سمحت بتخفيضه هذه التوليفة سنتطرق لها ضمن المبحث الثالث المتعلق بمصادر تمويل عجز الميزانية العامة.

المبحث الثاني: تقييم فعالية نظام الجباية العادية باستخدام مؤشرات مالية واقتصادية

تتركز السياسة الاقتصادية على السياسة الجبائية كمحرك أساسي باعتبارها الضامن للموارد اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وللحفاظ على هذا الأخير تبنت السياسة الجبائية إصلاحات جبائية تستجيب والتغيرات الاقتصادية، من خلال إصلاح نظام الجباية العادية مطلع سنة 1992 والذي ينصب ضمن محطات الإصلاح الاقتصادي، حيث تهدف من ورائه السياسة الجبائية إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية الغير المتحكم فيها لتبقيتها لأسعار النفط، وللتحقق من مدى فعالية نظام الجباية العادية للاستجابة للتغيرات الطارئة بعد جملة الإصلاحات، سنقوم بتقييمها باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية.

المطلب الأول: تقييم نظام الجباية العادية باستخدام مؤشر الحصيلة الجبائية

يندرج ضمن هذا المؤشر كل ما يتعلق بتحصيل الجباية العادية، وهو ما يلزم بدراسة مؤشر معدل تنفيذ الجباية العادية وكذا مؤشر تكلفة التحصيل.

الفرع الأول: مؤشر الحصيلة الجبائية

يعمل مؤشر الحصيلة الجبائية على قياس فعالية الجباية العادية من خلال تقييم الحصيلة الفعلية والمحققة خلال الفترة (1992-2019)، وهذا بعد الإصلاحات التي شهدتها النظام الجبائي في بداية فترة الدراسة، ولتحديد مدى فعالية الجباية العادية وفقا لمؤشر الحصيلة الجبائية وجب عرض تطور للجباية العادية، الجباية البترولية وكذا الإيرادات الجبائية الكلية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-7): تطور الحصيلة الجبائية خلال الفترة (1992-2019)

مليار دج

السنوات	الجبائية العادية (1)	الجبائية البترولية	الجبائية الإجمالية (2)	مساهمة (1) في (%) (2)	السنوات	الجبائية العادية (1)	الجبائية البترولية	الجبائية الإجمالية (2)	مساهمة (1) في (%) (2)
1992	108,86	193,80	302,66	35,97	2006	712,58	916,00	1628,58	43,75
1993	121,48	179,22	300,7	40,40	2007	768,39	973,00	1741,39	44,13
1994	176,18	222,18	398,36	44,23	2008	960,65	1715,40	2676,05	35,90
1995	242	336,15	578,15	41,86	2009	1144,91	1927,00	3071,91	37,27
1996	290,6	496,00	786,6	36,94	2010	1278,07	1501,70	2779,77	45,98
1997	314,01	564,77	878,775	35,73	2011	1515,7	1529,40	3045,1	49,78
1998	329,83	378,56	708,386	46,56	2012	1909,76	1519,04	3428,8	55,70
1999	314,76	560,12	874,881	35,98	2013	2023,32	1615,90	3639,22	55,60
2000	349,51	720,00	1069,51	32,68	2014	2090,39	1577,73	3668,12	56,99

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

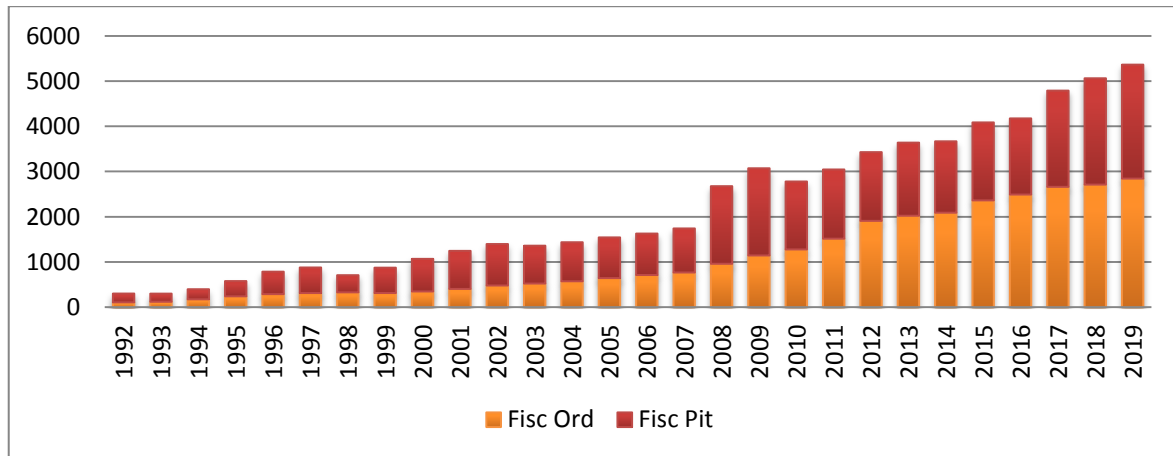
57,83	4085,79	1722,94	2362,85	2015	32,53	1245,86	840,60	405,26	2001
59,69	4174,35	1682,55	2491,8	2016	34,42	1397,48	916,40	481,08	2002
55,58	4788,9	2126,99	2661,91	2017	38,55	1360,6	836,06	524,54	2003
53,58	5061,64	2349,69	2711,95	2018	40,00	1436,95	862,20	574,75	2004
53,04	5363,13	2518,49	2844,64	2019	41,76	1543,54	899,00	644,54	2005

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.
- Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective, 2019.

يشير الجدول أعلاه، إلى ارتفاع الجباية الإجمالية خلال الفترة (1992-2019)، حيث بلغت سنة 2019 بـ 5363,13 مليار دج، بعد أن قُدرت سنة 1992 بـ 302,66 مليار دج، وهذا الارتفاع نتيجة هيمنة الجباية البترولية خلال الفترة (1992-2012) التي كانت غزيرة مقارنة بالجباية العادية وهذا في ظل ارتفاع أسعار النفط، في حين وخلال الفترة (1992-1999) لم تبلغ عتبة 1000 مليار دج وهي المرحلة التي كانت فيها الجباية البترولية متقاربة نوعا ما والجباية العادية، رغم انخفاض الحصيلتين، وبرزت جدارة الجباية العادية بعد سنة 2012، نتيجة ارتفاع الحصيلة الجبائية مقارنة بالجباية البترولية رغم ارتفاع أسعار النفط، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-4): تطور الإيرادات الجبائية خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-7)

- بالنسبة للجباية البترولية، يشير الشكل أعلاه، إلى هيمنة الجباية البترولية على إيرادات الجبائية خلال الفترة (1992-2010)، وهذا بعد تحقيق حصيلة جبائية أكبر من الجباية العادية المتأتية من الضرائب المباشرة ومختلف الرسوم، ويمكن تفسير هذه الهيمنة من خلال مجموعة من الأسباب أهمها ارتفاع أسعار النفط واستقرارها نوعا ما، إضافة إلى ذلك انخفاض الإيرادات الجبائية الكلية خلال الفترة (1992-2007)، وكذا توجيه أغلب تخصيصات الجباية البترولية إلى الميزانية العامة مقارنة مع الموجهة لـ FRR فهي لم

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

تبلغ عتبة 2000 مليار دج إلا بحلول سنة 2008 وتجاوزت 3000 مليار دج سنة 2009، وهذه الأخيرة كانت بعد ارتفاع الجباية البترولية نتيجة انتعاش أسعار النفط بعد انخفاضها سنة 2008 متأثرة بأزمة الرهن العقاري، كما تأثرت مرة أخرى الجباية البترولية بأزمة النفط 2014 أين حدث انفاض حاد في أسعار النفط وتقهقر في الحصيلة، وهو ما جعل مساهمتها تقتصر في حدود 40% من الإيرادات الجبائية الكلية سنة 2016 بعد أن كانت تساهم بنسبة 64% و 67% خلال سنتي 1992 و 2000 على التوالي، واستقر بها الوضع في سنة 2019 بنسبة 47% بعد إعادة انتعاش أسعار النفط مرة أخرى.

- بالنسبة للجباية العادية، يلاحظ من خلال الشكل، أن حصيلة الجباية العادية كانت ضعيفة مقارنة بالجباية البترولية خلال الفترة (1992-2010)، التي لم تتجاوز عتبة 1000 مليار دج، بعد مرور ثلاثة عشرة (13) سنة من الإصلاحات الجبائية المتتالية على غرار سنة 1992 والإصلاحات المتتالية الأخرى، وهو ما يحول دون تحقيق أهم أهداف الإصلاح الجبائي وهو إحلالها مكان الجباية البترولية لما تتحمله هذه الأخيرة من مخاطر التقلبات الحادة في أسعار النفط، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على العراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك والمتمثلة في عدم كفاءة الإدارة الجبائية، وجود تهرب جبائي كبير.

كما يشير الشكل إلى ارتفاع الجباية العادية خلال الفترة (2012-2019) بعد تحقيق زيادة معتبرة في حصيلة الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وإثبات فعالية هذه الأخيرة لا سيما الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجراء المقطوعة من المصدر أو المنبع، وهذا بعد تنفيذ سياسة الزيادة في الدخل الإجمالي، إضافة إلى ذلك الزيادة المعتبرة في معدلات الرسم على القيمة المضافة وكذا الضريبة على أرباح الشركات، لتستقر حصيلة الجباية العادية سنة 2019 في حدود 5363,13 مليار دج بنسبة مساهمة في الإيرادات الجبائية الكلية تقدّر بـ 53%.

الفرع الثاني: مؤشر معدل التنفيذ (معدل تنفيذ الجباية العادية)

يندرج مؤشر تنفيذ الجباية العادية ضمن مؤشرات تقييم الجباية العادية، فهو يقيس المردودية المالية للجباية العادية والتي تعتمد على الحصيلة الفعلية بدلا من الحصيلة المتوقعة أو المقدرة، إضافة إلى ذلك يعكس قدرة الإدارة الجبائية على التحكم في آليات التحصيل الجبائي، والذي يعبر عنه بنسبة الجباية العادية الفعلية إلى الجباية العادية المتوقعة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): تطور مؤشر معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الجباية العادية المتوقعة	121,9	129,5	143,2	236,5	295,7	334,6	344,5
الجباية العادية الفعلية	108,86	121,48	176,18	242	290,6	314,01	329,83
معدل التنفيذ (%)	89,30	93,81	123,03	102,33	98,28	93,85	95,74

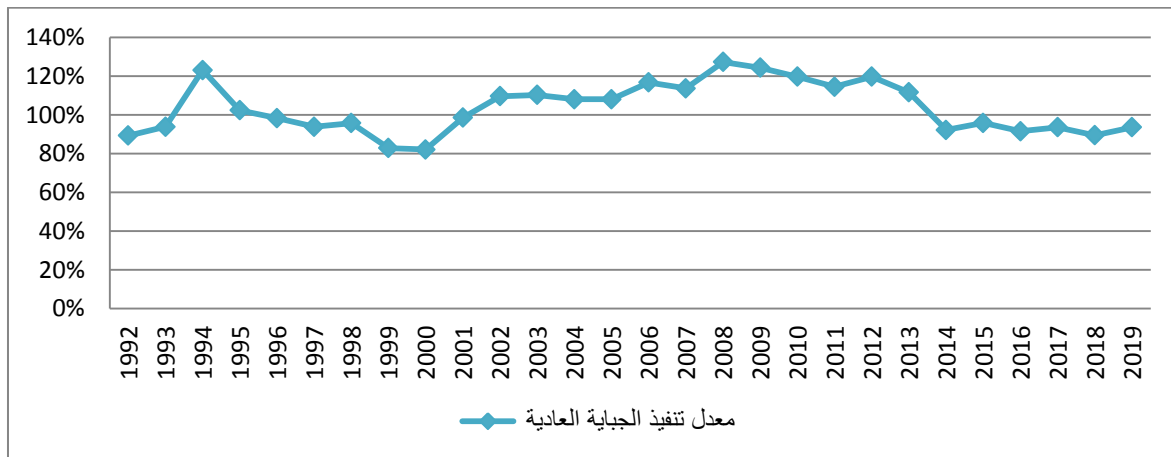
الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجباية العادية المتوقعة	380,1	425,8	411,4	438,9	475,9	532,3	596,9
الجباية العادية الفعلية	314,76	349,51	405,26	481,08	524,54	574,75	644,54
معدل التنفيذ (%)	82,81	82,08	98,51	109,61	110,22	107,97	107,98
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجباية العادية المتوقعة	610,8	676,1	754,8	921	1068,5	1324,5	1595,8
الجباية العادية الفعلية	712,58	768,39	960,65	1144,91	1278,07	1515,7	1909,76
معدل التنفيذ (%)	116,66	113,65	127,27	124,31	119,61	114,44	119,67
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجباية العادية المتوقعة	1813,4	2267,5	2465,7	2722,68	2845,37	3033,03	3041,42
الجباية العادية الفعلية	2023,32	2090,39	2362,85	2491,8	2661,91	2711,95	2844,64
معدل التنفيذ (%)	111,58	92,19	95,83	91,52	93,55	89,41	93,53

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.
- Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective, 2019.

الشكل رقم (3-5): معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-8)

يشير الجدول أعلاه، إلى تذبذب معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019)، حيث لم يتجاوز خلال السنتين 1992 و 1993 ما نسبته 94% وهذا لحدثة الإصلاحات الجبائية وعدم التمكن الجيد من التنظيم الفني لمختلف الضرائب، إلا أنه تجاوز عتبة 100% خلال السنتين 1994 و 1995 وهو ما يدل على تحكم الإدارة الجبائية في تنظيم الضرائب وفق ما يتوافق وأهداف الإصلاح الجبائي. أما خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2001 لم يتجاوز معدل التنفيذ نسبة 98,5% وهذا راجع أساسا إلى التعديلات المتتالية في القوانين الجبائية من جهة، والتي تحتويها بداية قوانين المالية السنوية

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

والتكميلية، ومن جهة أخرى انتشار ظاهرة التهرب الجبائي خلال هذه الفترة والتي هي وليدة الاقتصاد غير الرسمي.

شهد معدل تنفيذ الجباية العادية ارتفاع خلال الفترة (2002-2013) وحقق نتائج مرضية بعد تمكن الإدارة الجبائية من توسيع القاعدة الجبائية بفضل الانتعاش الاقتصادي (انخفاض معدلات البطالة، ارتفاع الواردات، إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار آليات الدعم المعتمدة...)، إلا أنه سرعان ما انخفض بداية من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019 بعد الصدمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني منتصف 2014 أين أصبحت أهداف الإدارة الجبائية كبيرة مقارنة بالطاقة الجبائية، وهذا بغرض توفير الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة في ظل تراجع الجباية البترولية.

الفرع الثالث: مؤشر تكلفة تحصيل الجباية العادية

يندرج مؤشر تكلفة التحصيل ضمن مؤشرات تقييم فعالية نظام الجباية لأهميته البالغة في معرفة تكاليف تحصيل مختلف الضرائب والرسوم ومنها تدنيها إلى أقل ما يمكن، وهو ما ينسجم مع قاعدة الإقتصاد في النفقة، وهذه الأخيرة تعمل على تدنية التكاليف الجبائية مقارنة بالضرائب المحصلة، ومن خلال هذا المؤشر يمكننا قياس كفاءة الإدارة الجبائية والجهد المبذول في سبيل تحصيل الإيرادات الجبائية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): تطور تكلفة تحصيل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الجباية العادية	1278,07	1515,70	1909,76	2023,32	2090,39
الإعتمادات المالية لوزارة المالية	49,04	58,37	104,20	81,38	87,55
تكلفة التحصيل %	3,84	3,85	5,46	4,02	4,19
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الجباية العادية	2362,85	2491,80	2661,91	2711,95	2844,64
الإعتمادات المالية لوزارة المالية	92,62	95,40	82,38	81,38	87,55
تكلفة التحصيل %	3,92	3,83	3,09	3,00	3,08

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2010-2019.
- ministère de finance, lois de finances pour la période: 2010-2019.

يشير الجدول أعلاه، إلى تطور تكلفة تحصيل الجباية العادية في الجزائر التي لم يتجاوز متوسطها 3,08% خلال الفترة (2010-2019)، وهذا راجع لانخفاض نفقات الإدارة الجبائية مقارنة بالإيرادات الجبائية المحصلة، حيث قدرت سنة 2010 بـ 49,04 مليار دج في حين الإيرادات المحصلة كانت في

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

حدود 1278 مليار دج، وهو ما جعل تكلفة التحصيل تنحصر في 3,87% والتي تعني أنه في سبيل تحصيل 100 دج من الضرائب والرسوم فإن الإدارة الجبائية تنفق ما مقداره 3,87 دج، لترتفع هذه الأخيرة إلى 5,46 دج سنة 2012 لتكون أكبر قيمة مسجلة، ويعود ذلك إلى ارتفاع الإعتمادات المالية لوزارة المالية إلى ما يقارب 104 مليار دج والتي تزامنت والإصلاحات الهيكلية على مستوى الإدارة الجبائية والتي أسفرت عن اعتماد المراكز الضريبية، لتتخفض مرة أخرى إلى ما دون 4% ابتداء من سنة 2015 وتستقر في حدود 3% خلال السنوات الأخيرة بعد تبني استراتيجية تحديث الجهاز الإداري للإدارة الجبائية في إطار ما يعرف بعصرنة الإدارة الجبائية، وهو ما انعكس على تبسيط النظام الجبائي من خلال رقمنة الإدارة الجبائية واعتماد عملية التحصيل الإلكتروني بعد قيام المكلف بالتصريح بالأرباح المحققة وكذا دفع الضرائب إلكترونياً.

المطلب الثاني: تقييم نظام الجبائية العادية من خلال مؤشر المرونات

يندرج مؤشر المرونة الجبائية ضمن المؤشرات الكمية المستخدمة لقياس فعالية نظام الجبائية العادية، فهو يقيس مرونة النظام الجبائي المعبر عنها بقدرة النظام الجبائي على الاستجابة للمتغيرات المالية والاقتصادية، ويتم ذلك بدراسة علاقة الحصيلة الجبائية بالنتائج المحلي الخام، وتقارن هذه العلاقة بالواحد الصحيح، حيث إذا كانت العلاقة أكبر من الواحد الصحيح فإن النظام الجبائي مرن، أما إذا كانت أقل من الواحد الصحيح فإن النظام الجبائي غير مرن، ولقياس مرونة النظام الجبائي وجب قياس مرونة كل من الجبائية الكلية، الجبائية العادية، ومكونات الجبائية العادية.

الفرع الأول: مرونة الجبائية الكلية

تعبّر مرونة الإيرادات الجبائية الكلية عن مرونة الجبائية البترولية والجبائية العادية معاً، والشكل التالي يوضح تغيرات هذه المرونة، كما يلي:

الجدول رقم (3-10): مرونة الجبائية الكلية خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

السنوات	الجبائية الإجمالية	التغير في الجبائية الكلية %	النتائج المحلي الخام	التغير في الناتج المحلي الخام %	مرونة الجبائية الكلية
1992	302,66	-	1048,40	-	-
1993	300,70	(0,65)	1166,24	11,24	(0,06)
1994	398,36	32,48	1491,50	27,89	1,16
1995	578,15	45,13	1990,47	33,45	1,35
1996	786,60	36,05	2570,07	29,12	1,24
1997	878,78	11,72	2780,35	8,18	1,43
1998	708,39	(19,39)	2844,12	2,29	(8,45)

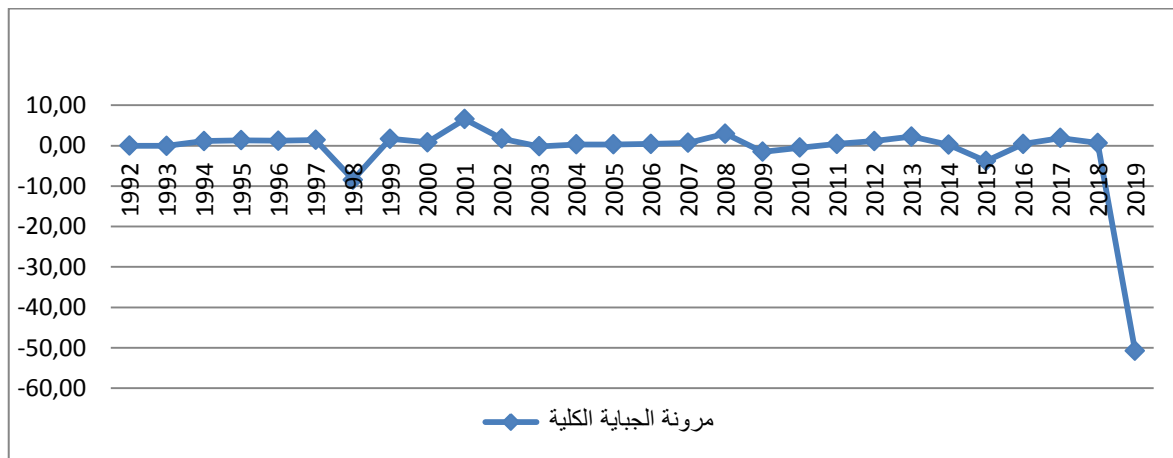
الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

1,70	13,85	3238,03	23,50	874,88	1999
0,81	27,35	4123,50	22,25	1069,51	2000
6,56	2,51	4227,10	16,49	1245,86	2001
1,74	7,00	4522,80	12,17	1397,48	2002
(0,16)	16,13	5252,30	(2,64)	1360,60	2003
0,33	17,07	6149,10	5,61	1436,95	2004
0,32	22,98	7562,00	7,42	1543,54	2005
0,44	12,43	8501,60	5,51	1628,58	2006
0,69	10,01	9352,90	6,93	1741,39	2007
2,97	18,08	11043,70	53,67	2676,05	2008
(1,52)	(9,74)	9968,00	14,79	3071,91	2009
(0,47)	20,30	11991,60	(9,51)	2779,77	2010
0,44	21,66	14589,00	9,55	3045,10	2011
1,13	11,11	16209,60	12,60	3428,80	2012
2,27	2,70	16647,90	6,14	3639,22	2013
0,23	3,49	17228,60	0,79	3668,12	2014
(3,80)	(2,99)	16712,70	11,39	4085,79	2015
0,44	4,80	17514,60	2,13	4172,75	2016
1,90	7,77	18876,20	14,77	4788,90	2017
0,68	8,35	20452,30	5,70	5061,64	2018
(50,76)	(0,12)	20428,30	5,96	5363,13	2019

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.

الشكل (3-6): تطور مرونة الجباية الكلية خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-10)

يلاحظ من الشكل أعلاه، إلى أن متوسط مرونة الجباية الكلية خلال الفترة (1992-2019) المقدّر

بـ (-1,38) أنه لم يتعدى الواحد الصحيح، - بمعنى أن زيادة الناتج المحلي الخام بنسبة 100% يؤدي إلى

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

انخفاض في الجباية الكلية بـ 138%، والذي يعكس نتيجة مفادها مرونة الجباية الكلية غير مرنة فهي كانت محصورة بين الصفر (0) و إثنتين (2)، وبين ذلك فهي مسجلة قيم سالبة جد مؤثرة، مقارنة بالقيم الموجبة، لا سيما سنة 1998 ذات القيمة (-8,45)، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض الجباية البترولية نتيجة تراجع أسعار النفط المسجلة آنذاك بـ 12.49 دولار/البرميل، ثم تأخذ مرونة الجباية الكلية في الارتفاع إلى غاية سنة 2009 أين انخفضت إلى -1,52 نتيجة انخفاض أسعار النفط مرة ثانية متأثرة بالأزمة العالمية سنة 2008، لترتفع بعدها المرونة محققة قيم موجبة أكبرها كانت سنة 2013 بـ 2,27 لتتخف بعدها سنة 2015 إلى -3,80 نتيجة الانخفاض الحاد الجباية البترولية المتأثرة بأزمة النفط سنة 2014، لتحقيق بعدها قيمة سالبة سنة 2019 وهي الأضخم والمقدرة بـ -50,76 ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الناتج المحلي الخام متأثرا بتراجع القيم المضافة المحققة من مختلف القطاعات نتيجة تخفيض التخصيصات السنوية الممنوحة من طرف الدولة في إطار اعتمادات الميزانية العامة -في إطار تنفيذ سياسة التقشف المتبعة خلال السنوات الأخيرة-، هي الأخرى بغياب التمويل المستدام.

يستنتج مما سبق أنّ التقلبات في مرونة الجباية الكلية أو تحقيقها لقيم سالبة يرجع أساسا إلى التغيرات في الجباية الكلية عموما والجباية البترولية على وجه الخصوص نتيجة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، كما أنّ التغير في الناتج المحلي الخام بصفة سالبة يؤدي إلى تحقيق قيم سالبة كما هو الحال سنة 2019.

الفرع الثاني: مرونة الجباية العادية

للقوف على نتائج دقيقة وفي سبيل معرفة مدى مرونة النظام الجبائي وجب دراسة مرونة الجباية العادية مستقلة على الجباية البترولية لمساهمة هذه الأخيرة في تضخيم البيانات ومنه تضخيم النتائج، وهو ما يوضحه الجدو التالي الذي يدرس تغير الجباية العادية إلى تغير الناتج المحلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة (1992-2019)، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (3-11): مرونة الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

السنوات	الجباية العادية	التغير في الجباية العادية %	الناتج المحلي الخام خارج HH	التغير في الناتج المحلي الخام % HH	مرونة الجباية العادية
1992	108,86	-	810,00	-	-
1993	121,48	11,59	915,00	12,96	0,89
1994	176,18	45,03	1126,00	23,06	1,95
1995	242,00	37,36	1454,00	29,13	1,28
1996	290,60	20,08	1819,60	25,14	0,80

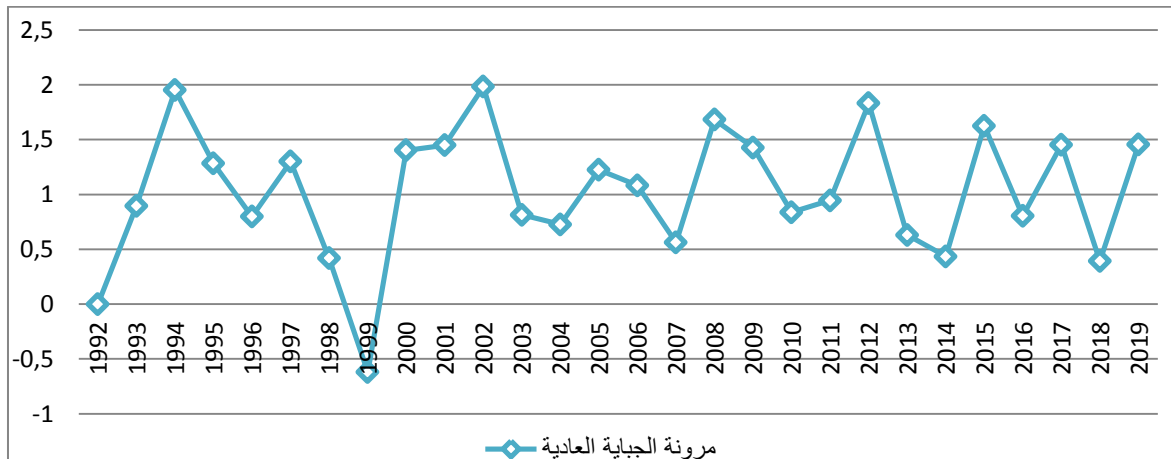
الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

1,30	6,19	1932,30	8,06	314,01	1997
0,42	12,04	2164,90	5,04	329,83	1998
(0,62)	7,36	2324,20	(4,57)	314,76	1999
1,40	7,87	2507,20	11,04	349,51	2000
1,45	11,01	2783,20	15,95	405,26	2001
1,98	9,43	3045,70	18,71	481,08	2002
0,81	11,09	3383,40	9,03	524,54	2003
0,73	13,18	3829,30	9,57	574,75	2004
1,22	9,92	4209,10	12,14	644,54	2005
1,08	9,75	4619,40	10,56	712,58	2006
0,56	13,95	5263,60	7,83	768,39	2007
1,68	14,87	6046,10	25,02	960,65	2008
1,43	13,44	6858,90	19,18	1144,91	2009
0,84	13,88	7811,20	11,63	1278,07	2010
0,95	19,66	9346,50	18,59	1515,70	2011
1,83	14,19	10673,20	26,00	1909,76	2012
0,63	9,43	11679,90	5,95	2023,32	2013
0,43	7,63	12570,80	3,31	2090,39	2014
1,63	8,02	13578,40	13,03	2362,85	2015
0,80	6,71	14489,00	5,39	2490,20	2016
1,45	4,74	15176,50	6,90	2661,91	2017
0,39	4,79	15903,60	1,88	2711,95	2018
1,46	3,36	16438,00	4,89	2844,64	2019

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.

الشكل (3-7): تطور مؤشر مرونة الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-11)

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

يشير الجدول والشكل أعلاه، إلى أن مرونة الجباية العادية حققت قيم موجة خلال الفترة (1992-2019) باستثناء سنة 1999 التي سجلت فيها قيمة سالبة مقدرة بـ 0,62- وذلك نتيجة انخفاض الجباية العادية نتيجة تراجع الضرائب غير المباشرة، إلا أن متوسط مرونة الجباية العادية سجل في حدود 1,07 وهو بذلك يفوق الواحد الصحيح وتفسيره أنه كلما زاد الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة الجباية العادية بـ 107%، وبالتالي يمكن القول أن الجباية العادية مرنة خلال فترة الدراسة، إلا أنها وابتداء من سنة 2000 سجلت قيم متذبذبة بين الصفر واثنين ما يدل على أن نمو الجباية لم يكون بنفس وتيرة الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، ويرجع ذلك أساسا إلى العراقيل التي تحول دون تحقيق مرونة النظام الجبائي ومنه تحفيز مردوديته لا سيما ما تعلق بعدم تحصيل الديون الجبائية الغير محصلة والتي كانت في حدود 12 تريليون دج، كذلك ما يتعلق بالغش الجبائي الذي يقدر في حدود 100 مليار دولار، إضافة إلى كل ذلك أدوات السياسة الجبائية المستخدمة والتي من شأنها تخفض من مردودية الجباية العادية كما هو الحال في الإعفاءات الجبائية الممنوحة لرجال الأعمال في الجزائر، فكل هذه القضايا تصب ضمن ما يعرف بعدم كفاءة الإدارة الجبائية

الفرع الثالث: مرونة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

تقيس مرونة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة مدى مرونة نظام كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، والذي يضم مختلف الضرائب المباشرة على غرار الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، في حين تدخل باقي الضرائب والرسوم ضمن الضرائب غير المباشرة، وقصد تحديد مرونة كل نظام على حدى، وجب دراسة تغير الضرائب المباشرة وغير المباشرة للتغير الحاصل في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1992-2019)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): تطور مرونة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الخام HH	تغير PIB HH %	الضرائب المباشرة	تغير الضرائب المباشرة %	مرونة الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	تغير الضرائب غير المباشرة %	مرونة الضرائب غير المباشرة
1992	810,00	-	27,80	-	-	81,06	-	-
1993	915,00	12,96	35,21	26,65	2,06	86,27	6,43	0,50
1994	1126,00	23,06	44,40	26,10	1,13	131,78	52,75	2,29
1995	1454,00	29,13	57,75	30,07	1,03	184,25	39,82	1,37
1996	1819,60	25,14	67,54	16,95	0,67	223,06	21,06	0,84
1997	1932,30	6,19	81,84	21,17	3,42	232,17	4,08	0,66
1998	2164,90	12,04	88,10	7,65	0,64	241,73	4,12	0,34
1999	2324,20	7,36	72,19	(18,06)	(2,45)	242,57	0,35	0,05

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

1,30	10,27	267,49	1,73	13,62	82,02	7,87	2507,20	2000
1,31	14,42	306,06	1,90	20,95	99,20	11,01	2783,20	2001
2,12	20,01	367,31	1,56	14,69	113,77	9,43	3045,70	2002
0,78	8,63	399,01	0,93	10,34	125,53	11,09	3383,40	2003
0,58	7,65	429,52	1,19	15,69	145,23	13,18	3829,30	2004
1,10	10,86	476,17	1,61	15,93	168,37	9,92	4209,10	2005
(0,08)	(0,81)	472,29	4,38	42,72	240,29	9,75	4619,40	2006
0,56	7,75	508,91	0,57	7,99	259,48	13,95	5263,60	2007
1,58	23,56	628,82	1,88	27,88	331,83	14,87	6046,10	2008
0,63	8,48	682,13	2,94	39,46	462,78	13,44	6858,90	2009
0,39	5,36	718,66	1,50	20,88	559,41	13,88	7811,20	2010
0,78	15,39	829,29	1,16	22,70	686,41	19,66	9346,50	2011
1,85	26,30	1047,36	1,81	25,64	862,40	14,19	10673,20	2012
1,55	14,66	1200,92	(0,49)	(4,64)	822,40	9,43	11679,90	2013
0,08	0,62	1208,33	0,95	7,25	882,06	7,63	12570,80	2014
1,23	9,90	1327,91	2,16	17,33	1034,94	8,02	13578,40	2015
0,58	3,91	1379,87	1,09	7,28	1110,33	6,71	14489,00	2016
1,13	5,34	1453,62	1,86	8,82	1208,29	4,74	15176,50	2017
0,78	3,73	1507,89	(0,07)	(0,35)	1204,06	4,79	15903,60	2018
1,42	4,78	1579,91	1,50	5,04	1264,73	3,36	16438,00	2019

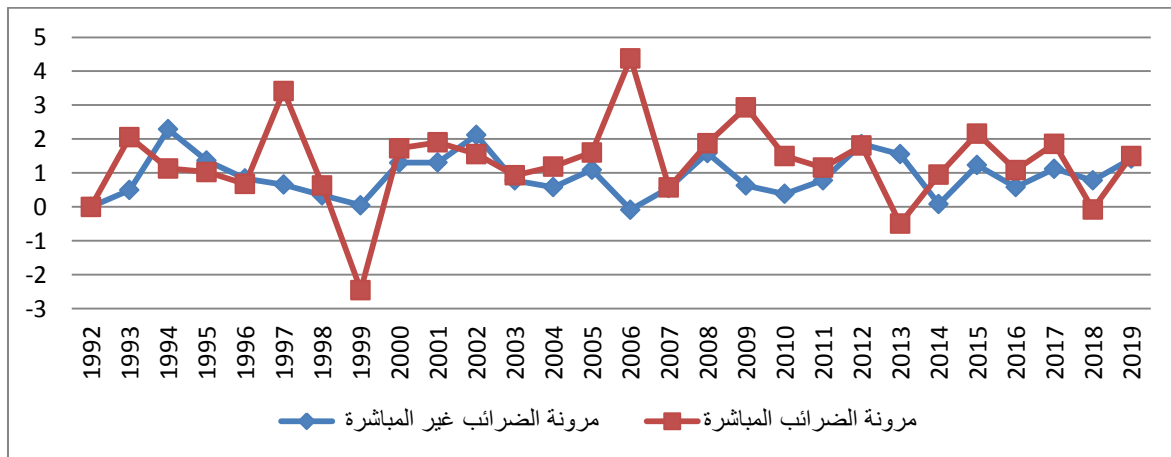
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، استقرار مرونة الضرائب غير المباشرة على طول الفترة (1992-

2019) مقارنة بمرونة الضرائب المباشرة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (3-8): تطور مرونة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-12)

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

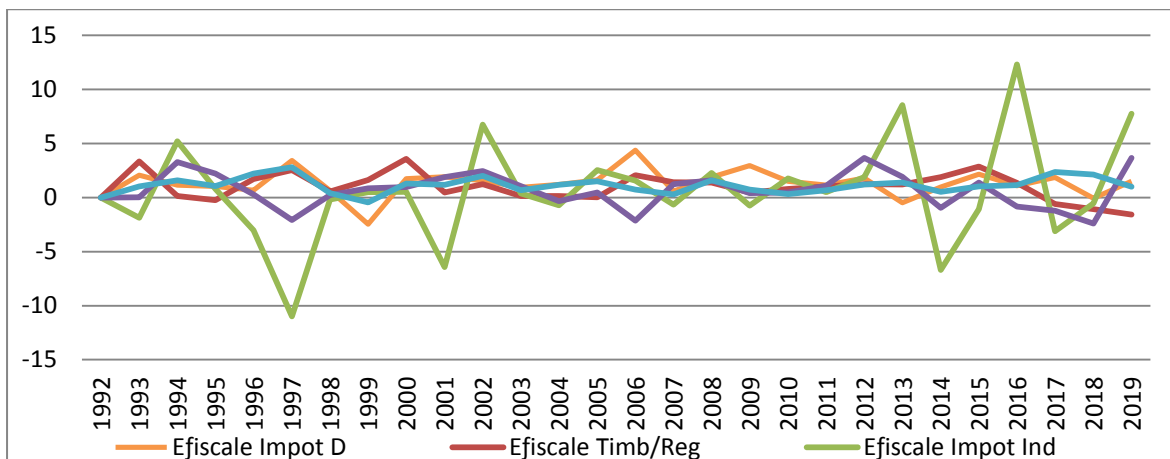
يشير الشكل أعلاه، إلى مرونة الضرائب المباشرة خلال الفترة (1992-2019) إذ بلغ متوسطها 1,36 ما يفسر بأنه كلما زاد الناتج المحلي الخام بوحدة نقدية فإنه يؤدي إلى زيادة الضرائب المباشرة بـ 1,36 وحدة نقدية، كما يلاحظ أن مرونة الضرائب المباشرة تسلك نفس سلوك مرونة الجباية العادية على طول فترة الدراسة.

أما بخصوص مرونة الضرائب غير المباشرة، فإن متوسطها خلال فترة الدراسة لم يبلغ الواحد الصحيح وكان في حدود 0,95 ما يعني أن نظام الضرائب غير المباشرة غير مرّن مقارنة مع نظام الضرائب المباشرة، وهو بذلك لم يتجاوب والتغير في الناتج المحلي الخام، ولعل هذا راجع إلى انخفاض الحصيلة الجبائية لبعض الضرائب على غرار الضرائب غير المباشرة، التي قاربت أن تتعد في بعض السنوات، إضافة إلى ذلك انخفاض ضرائب الطابع والتسجيل نتيجة وجود التهرب والغش الجبائي فيما يتعلق بالمعاملات التجارية الضخمة وعدم اخضاعها للضريبة.

الفرع الرابع: مرونة مكونات الجباية العادية

في صدد التحديد الدقيق لمرونة النظام الجبائي الجزائري ومنه فعاليته، وبعد أن تطرقنا لتحديد مرونة الجباية العادية ثم الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، سنقوم في هذا الجزء بتحديد مرونة مكونات الجباية العادية التي تشتمل على مرونة كل من الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال، ضرائب الطابع والتسجيل وكذا الحقوق الجمركية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9): تطور مرونة مكونات الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.

- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.

يشير الشكل أعلاه، إلى مرونة كل من الضرائب المباشرة، الرسم على رقم الأعمال و حقوق الطابع التسجيل، في حين الضرائب غير المباشرة والحقوق الجمركية لم تكن مرنة على طول الفترة (1992-2019)، حيث:

- بلغ متوسط مرونة الضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة ما نسبته 1,36، بمعنى أن الزيادة في الناتج المحلي الخام بـ 100 دج يؤدي إلى الزيادة في الضرائب المباشرة بـ 136 دج، وهذا يدل على فعالية الضرائب المباشرة والمشكلة أساسا من الضريبة على الدخل الإجمالي والتي تحتل أكثر من 60% من الحصيلة إضافة إلى الضريبة على أرباح الشركات إضافة إلى ضرائب أخرى؛

- مرونة الرسم على رقم الأعمال، قدرت في المتوسط بـ 1,16 وهي مستقرة على طول فترة الدراسة، وهذا يعود إلى الرسم على القيمة المضافة كمكون رئيسي لما يدره بنسبة 90% من حصيلة الرسم على رقم الأعمال، والرسم على القيمة المضافة عرف عدة تعديلات خلال فترة الدراسة مست المعدل المطبق ما يجعلها تتميز بالمرونة؛

- بالنسبة لحقوق الطابع والتسجيل، فقد كانت مرنة على طول فترة الدراسة، حيث قدر متوسط مرونتها بـ 1,02، وهو ما ينعكس على فعالية السياسة الجبائية المتبعة عند نقل الأملاك وتحويل حقوق الانتفاع، رسم الطابع وكذا قسيمة السيارات؛

- الضرائب غير المباشرة لم تكن مرنة خلال فترة الدراسة حيث كانت في حدود 0,63 ما يدل على عدم فعالية السياسة الجبائية المتبعة في مجال الضرائب غير المباشرة في الجزائر؛

- الحقوق الجمركية هي الأخرى لم تكن مرنة رغم فعاليتها في تحصيل الإيرادات، فقد كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة، و قدرت مرونتها بـ 0,70 ما يعني أن الزيادة في الناتج المحلي الخام بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة الحقوق الجمركية بنسبة 70%، وهذا راجع إلى الإجراءات الجديدة المتعلقة بالتخفيض التدريجي للتعريف الجمركية في إطار ما يسمح بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: تقييم نظام الجباية العادية من خلال مؤشر الضغط الجبائي

يعتبر الضغط الجبائي من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم فعالية الجباية العادية والذي يعبر عن نسبة الإقتطاع الجبائي مقارنة بكمية الثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام فهو مؤشر للتقدير الكمي للضرائب على مستوى الإقتصاد الوطني، إذ يسمح بتحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة من الاقتطاعات الجبائية وكذا الزيادة في معدلاتها، وبعبارة أخرى فهو يحدد أهم الامكانيات المتاحة للاقتطاعات الجبائية لتحقيق أكبر حصيلة جبائية ممكنة دون إحداث أية آثار سلبية على الاقتصاد

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

الوطني، وقد حدد الاقتصادي الأسترالي "كولن كلارك" مستوى الضغط الأمثل بـ 25%، حيث يرى أن تجاوز هذا الحد يؤدي إلى التضخم، ويندرج ضمن الضغط الجبائي كل من الضغط الجبائي الكلي أو الإجمالي، الضغط الجبائي القطاعي والضغط الجبائي الفردي، كما يلي:

الفرع الأول: تطور الضغط الجبائي الإجمالي

يتوافق الضغط الجبائي الإجمالي أو الكلي في الاقتصاديات الريعية لا سيما الاقتصاد الجزائري مع الضغط الجبائي الوهمي، لما يتضمنه من الجباية العادية إضافة إلى الجباية البترولية، وهذه الأخيرة تساهم في تضخيم نسبة الضغط الجبائي الحقيقي ما يعني عدم تحديد معدل الضغط الجبائي بدقة، وهو ما يعكسه الجدول التالي والشكل أدناه:

الجدول رقم (3-13): تطور الضغط الجبائي الإجمالي خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

السنوات	النتاج المحلي الخام	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	الإيرادات الجبائية الإجمالية	الضغط الجبائي الإجمالي
1992	1048,40	108,86	193,80	302,66	28,87
1993	1166,24	121,48	179,22	300,70	25,78
1994	1491,50	176,18	222,18	398,36	26,71
1995	1990,47	242,00	336,15	578,15	29,05
1996	2570,07	290,60	496,00	786,60	30,61
1997	2780,35	314,01	564,77	878,78	31,61
1998	2844,12	329,83	378,56	708,39	24,91
1999	3238,03	314,76	560,12	874,88	27,02
2000	4123,50	349,51	720,00	1 069,51	25,94
2001	4227,10	405,26	840,60	1 245,86	29,47
2002	4522,80	481,08	916,40	1 397,48	30,90
2003	5252,30	524,54	836,06	1 360,60	25,90
2004	6149,10	574,75	862,20	1 436,95	23,37
2005	7562,00	644,54	899,00	1 543,54	20,41
2006	8501,60	712,58	916,00	1 628,58	19,16
2007	9352,90	768,39	973,00	1 741,39	18,62
2008	11043,70	960,65	1 715,40	2 676,05	24,23
2009	9968,00	1144,91	1 927,00	3 071,91	30,82
2010	11991,60	1278,07	1 501,70	2 779,77	23,18
2011	14589,00	1515,70	1 529,40	3 045,10	20,87
2012	16209,60	1909,76	1 519,04	3 428,80	21,15
2013	16647,90	2023,32	1 615,90	3 639,22	21,86
2014	17228,60	2090,39	1 577,73	3 668,12	21,29

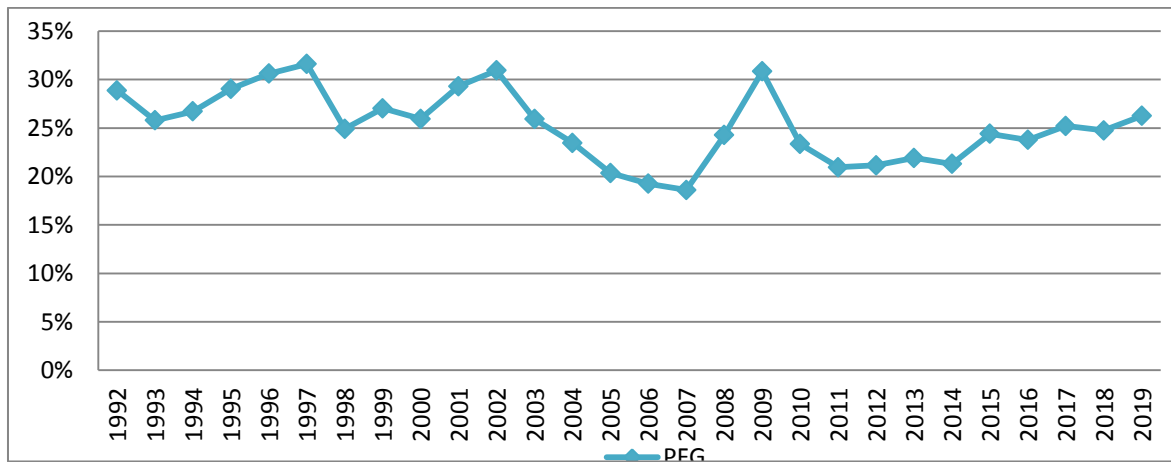
الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

24,45	4 085,79	1 722,94	2362,85	16712,70	2015
23,83	4 174,35	1 682,55	2491,80	17514,60	2016
25,37	4 788,90	2 126,99	2661,91	18876,20	2017
24,75	5 061,64	2 349,69	2711,95	20452,30	2018
26,25	5 363,13	2 518,49	2844,64	20428,30	2019

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.
- Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective, 2019.

الشكل (3-10): تطور الضغط الجبائي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-13)

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه، تطور معدل الضغط الجبائي الإجمالي الذي بلغ في المتوسط 25% خلال الفترة 1992-2019 وهو يتناسب مع المعدل الأمثل للضغط الجبائي حسب ما حدده كولان كلارك، حيث انتقل من 29% سنة 1992 إلى 32% سنة 1997 ويعود ذلك إلى الزيادة المسجلة في الجباية البترولية، مقارنة بالزيادة في الناتج المحلي الخام، لينخفض بعدها سنة 1998 إلى 24% ليسلك بعدها مسار متذبذب، لينخفض بعدها مرة أخرى من 31% سنة 2002 إلى 19% سنة 2007- وهو أقل معدل مسجل-، متأثرا بارتفاع الناتج المحلي الخام مقارنة بالإيرادات الجبائية الكلية خلال نفس الفترة، واستقر خلال السنوات الأخيرة في حدود المعدل الأمثل عند عتبة 25% ولم يسجل أي تأثير من أزمتي 2008 و 2014 رغم التطور الإيجابي للناتج المحلي الخام إلا أن الإيرادات الجبائية الكلية سجلت هي الأخرى تطورا يتناسب وتطور PIB.

بعدما بلغ متوسط معدل الضغط الجبائي الإجمالي خلال فترة الدراسة أنه في حدود المعدل الأمثل، إلا أنه ونظرا لهيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الجبائية الكلية من جهة والناتج المحلي الخام من جهة أخرى، ما يؤدي إلى تضخيم النتائج وبالتالي فمعدل الضغط الجبائي الإجمالي غير دقيق ولا يمكن

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

اتخاذ كميّار في وضع السياسات الجبائية، وهو ما يظهر الحاجة إلى اللجوء إلى مؤشر الضغط الجبائي خارج المحروقات.

الفرع الثاني: الضغط الجبائي خارج المحروقات

يعبر مؤشر الضغط الجبائي خارج المحروقات Pression Fiscale Hors Hydrocarbure عن الضغط الجبائي بالمفهوم الضيق، إذ يتم استبعاد الجباية البترولية من الإيرادات الجبائية والاكتفاء بالجباية العادية في المقابل اعتماد الناتج المحلي خارج المحروقات PIB HH للوقوف على نتائج تتحلى بالدقة والموضوعية تعكس العبئ الجبائي الذي يتحمله المكلف، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الجدول رقم (3-14): تطور الضغط الجبائي خارج المحروقات خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الناتج المحلي خارج المحروقات	801	915	1126	1454	1819,6	1932,3	2164,9
الجبائية العادية	108,86	121,48	176,18	242	290,6	314,01	329,83
الضغط الجبائي خارج المحروقات %	13,59	13,28	15,65	16,64	15,97	16,25	15,24
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي خارج المحروقات	2324,2	2507,2	2783,2	3045,7	3383,4	3829,3	4209,1
الجبائية العادية	314,76	349,51	405,26	481,08	524,54	574,75	644,54
الضغط الجبائي خارج المحروقات %	13,54	13,94	14,56	15,80	15,50	15,01	15,31
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي خارج المحروقات	4619,4	5263,6	6046,1	6858,9	7811,2	9346,5	10673,2
الجبائية العادية	712,5	768,39	960,65	1144,91	1278,07	1515,7	1909,76
الضغط الجبائي خارج المحروقات %	15,43	14,60	15,89	16,69	16,36	16,22	17,89
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي خارج المحروقات	11679,9	12570,8	13578,4	14489	15176,5	15903,6	16438
الجبائية العادية	2023,32	2090,39	2362,85	2491,8	2661,91	2711,95	2844,64
الضغط الجبائي خارج المحروقات %	17,32	16,63	17,40	17,20	17,54	17,05	17,31

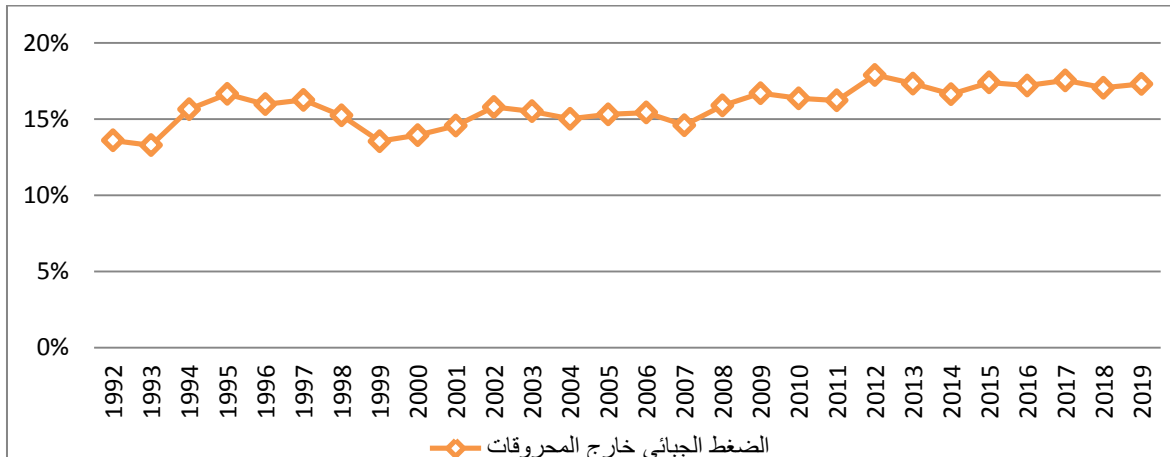
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

- Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective, 2019.

الشكل (3-11): تطور الضغط الجبائي خارج المحروقات خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-14)

يشير الجدول والشكل، إلى التطور الإيجابي للمؤشر الضغط الجبائي خلال الفترة 1992-2019، إذ لم يتجاوز سنة 1992 ما نسبته 14% ليرتفع إلى 17% سنة 2019، ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة المسجلة في حصيللة الجباية العادية لا سيما في العقد الأخير، سالكا بذلك معدل الضغط الجبائي خارج المحروقات مسار متذبذب خلال النصف الأول لفترة الدراسة، ومستقرا خلال النصف الثاني ابتداء من سنة 2012 وفي هذه الأخيرة مسجلا القيمة العظمى - نتيجة زيادة الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة صنف الضريبة على الدخل الإجمالي،

يعطي معدل الضغط الجبائي خارج المحروقات أكثر دلالة لما يتحمله الاقتصاد الوطني، ويعتبر ضعيفا مقارنة مع المستوى الذي حدده كولان كلارك بـ 25% إذ بلغ 16,03% كمتوسط الفترة المدروسة، وهو إشارة جيدة بالنسبة لصانعي السياسات على مستوى الحكومة، قد تستغله لفرض ضرائب جديدة أو توسيع الأوعية الضريبية والاعتماد على الضرائب التصاعدية، ورغم ذلك يجب أن ننوه حول تفسير هذه النتائج التي قد تشوبه بعض الأسباب التي تطمس حقيقة انخفاض معدل PIB HH، فقد يكون متأثرا بارتفاع معدلات الغش الجبائي ما يؤدي إلى فقدان جزء من الضرائب الواجبة التحصيل من طرف الإدارة الجبائية، كما قد يكون ناتج عن عدم بذل هذه الأخيرة لجهود كافية لتحصيل مختلف الضرائب والرسوم، كذلك مساهمة انتشار البطالة في انخفاض الضغط الجبائي، فهي تعمل على الحد من قدرة الدولة على توسيع الأوعية الجبائية -فرض الضرائب على فئة كبيرة من أفراد المجتمع-.

ما نخلص إليه أنه، هناك تباين كبير بين مستوى الضغط الجبائي الإجمالي والضغط الجبائي خارج المحروقات (25% و 16%)، ما يجعل الركون إلى مستوى الضغط الجبائي كمفسر لكفاءة النظام الجبائي

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

صعب المنال، ورغم ذلك يبقى الضغط الجبائي خارج المحروقات هو أكثر دلالة على مدى ثقل العبئ الجبائي، حيث يمكن الاستناد إليه لمعرفة المقدرة التكاليفية للممولين.

الفرع الثالث: الضغط الجبائي المباشر وغير المباشر

يعبر عن كل من الضغط الجبائي المباشر والضغط الجبائي غير المباشر بنسبة إيرادات الضرائب المباشرة والضرائب الغير المباشرة إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): تطور الضغط الجبائي المباشر وغير المباشر خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الخام HH	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	الضغط الجبائي المباشر	الضغط الجبائي غير المباشر
1992	801,00	27,80	81,06	3,47	10,12
1993	915,00	35,21	86,27	3,85	9,43
1994	1126,00	44,40	131,78	3,94	11,70
1995	1454,00	57,75	184,25	3,97	12,67
1996	1819,60	67,54	223,06	3,71	12,26
1997	1932,30	81,84	232,17	4,24	12,02
1998	2164,90	88,10	241,73	4,07	11,17
1999	2324,20	72,19	242,57	3,11	10,44
2000	2507,20	82,02	267,49	3,27	10,67
2001	2783,20	99,20	306,06	3,56	11,00
2002	3045,70	113,77	367,31	3,74	12,06
2003	3383,40	125,53	399,01	3,71	11,79
2004	3829,30	145,23	429,52	3,79	11,22
2005	4209,10	168,37	476,17	4,00	11,31
2006	4619,40	240,29	472,29	5,20	10,22
2007	5263,60	259,48	508,91	4,93	9,67
2008	6046,10	331,83	628,82	5,49	10,40
2009	6858,90	462,78	682,13	6,75	9,95
2010	7811,20	559,41	718,66	7,16	9,20
2011	9346,50	686,41	829,29	7,34	8,87
2012	10673,20	862,40	1047,36	8,08	9,81
2013	11679,90	822,40	1200,92	7,04	10,28
2014	12570,80	882,06	1208,33	7,02	9,61
2015	13578,40	1034,94	1327,91	7,62	9,78
2016	14489,00	1110,33	1381,47	7,66	9,53
2017	15176,50	1208,29	1453,62	7,96	9,58
2018	15903,60	1204,06	1507,89	7,57	9,48

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

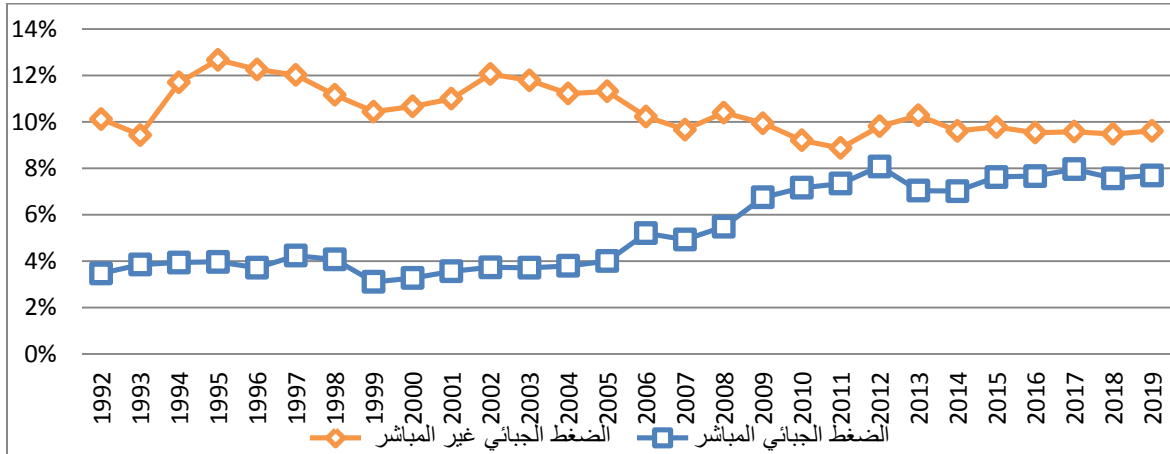
9,61	7,69	1579,91	1264,73	16438,00	2019
------	------	---------	---------	----------	------

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.
- Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective, 2019.

يترجم الجدول أعلاه، إلى الشكل التالي:

الشكل (3-12): تطور الضغط الجبائي المباشر وغير المباشر في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-15)

يشير الشكل أعلاه، إلى ارتفاع الضغط الجبائي غير المباشر مقارنة مع الضغط الجبائي المباشر، وهذا خلال طول فترة الدراسة، إلا أنه في سنة 1992 وجود فرق كبير بين معدل الضغط الجبائي غير المباشر الذي تجاوز 12% مقارنة بالضغط الجبائي المباشر الذي لم يتجاوز 4% في نفس السنة، إلا أن هذا الفرق بدأ في الانخفاض شيئا فشيئا إلى غاية سنة 2011 أين سجل كل من الضغط الجبائي غير المباشر والضغط الجبائي المباشر 8.87% و 7.37% على التوالي، ورغم التقارب المسجل إلا أنه يبقى الضغط الجبائي المباشر منخفض مقارنة بالضغط الجبائي غير المباشر نتيجة انخفاض الاقتطاعات الجبائية المباشرة - لا سيما الضريبة على الدخل الإجمالي وكذا الضريبة على أرباح الشركات - المرتبطة أساسا مع الدخل الفردي، مقارنة مع الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة التي تمس الرسوم على رقم الأعمال والحقوق الجمركية وغيرها من الضرائب غير المباشرة.

المطلب الرابع: تقييم نظام الجبائية العادية بالاعتماد على معدل النمو الاقتصادي

للقوف على مدى فعالية الجبائية العادية في دعم النمو الاقتصادي، وجب مقارنة معدلات نمو الجبائية العادية ومعدلات النمو الاقتصادي، ويعبر عن هذا الأخير بالنتائج المحلي الخام، وبعد هذا المؤشر مهم لمعرفة مدى استخدام الدولة الجبائية العادية كأداة للنمو الاقتصادي وتختلف درجة الفعالية باختلاف الحالة الاقتصادية الراهنة، ففي حالة الازدهار، يجب أن يكون معدل نمو الجبائية العادية أكبر

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

من معدل نمو الناتج المحلي الخام، فإن ارتفاع الجباية العادية يعبر على زيادة حجم الاقتطاعات من دخول الأفراد وبالتالي التأثير على القدرة الشرائية للفرد بتقليصها، وهو ما يسمح بالحد من معدلات التضخم الناتج عن تخفيض الطلب الكلي، أما في حالة الكساد الاقتصادي، وجب أن ينخفض معدل نمو الجباية العادية عن معدل نمو الناتج المحلي الخام وهذا الأخير يرتفع بارتفاع الطلب الكلي وفي سبيل المساهمة في إنعاشه بزيادة الطلب الكلي يكون منخفض نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للفرد ما يستلزم الرفع منها بتخفيض الاقتطاعات الجبائية عن طريق خفض معدلات الضريبة وهو ما يتجلى في معدل نمو الجباية العادية الذي يكون أقل من معدل نمو الناتج المحلي الخام.

الجدول (3-16): تطور حصيلة الجباية العادية والناتج المحلي الخام خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

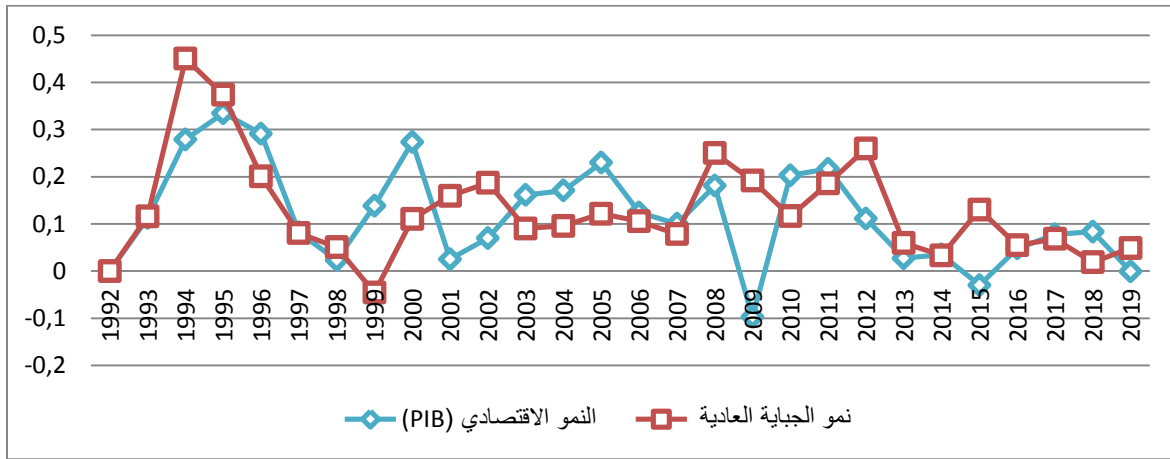
السنوات	الناتج المحلي الخام	تطور % PIB	الجبائية العادية	تطور الجبائية العادية %	السنوات	الناتج المحلي الخام	تطور % PIB	الجبائية العادية	تطور الجبائية العادية %
1992	1048,40	-	108,86	-	2006	8501,6	12,43	712,58	10,56
1993	1166,24	11,24	121,48	11,59	2007	9352,9	10,01	768,39	7,83
1994	1491,50	27,89	176,18	45,03	2008	11043,7	18,08	960,65	25,02
1995	1990,47	33,45	242,00	37,36	2009	9968	(9,74)	1144,91	19,18
1996	2570,07	29,12	290,60	20,08	2010	11991,6	20,30	1278,07	11,63
1997	2780,35	8,18	314,01	8,06	2011	14589	21,66	1515,7	18,59
1998	2844,12	2,29	329,83	5,04	2012	16209,6	11,11	1909,76	26,00
1999	3238,03	13,85	314,76	(4,57)	2013	16647,9	2,70	2023,32	5,95
2000	4123,50	27,35	349,51	11,04	2014	17228,6	3,49	2090,39	3,31
2001	4227,10	2,51	405,26	15,95	2015	16712,7	(2,99)	2362,85	13,03
2002	4522,80	7,00	481,08	18,71	2016	17514,6	4,80	2491,8	5,46
2003	5252,30	16,13	524,54	9,03	2017	18876,2	7,77	2661,91	6,83
2004	6149,10	17,07	574,75	9,57	2018	20452,3	8,35	2711,95	1,88
2005	7562,00	22,98	644,54	12,14	2019	20428,3	(0,12)	2844,64	4,89

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.
- Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective, 2019.

الشكل (3-13): تطور معدل نمو الجباية العادية نسبة والناتج المحلي الخام خلال الفترة (1992-2019)

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطلب اعتمادا على الجدول رقم (3-16)

يشير الشكل أعلاه، إلى تذبذب كل من معدلات نمو الجباية العادية والنتائج المحلي الخام خلال الفترة (1992-2019)، إلا أن الجباية العادية محققة معدلات نمو أكبر من معدلات النمو الاقتصادي، ففي المرحلة (1992-1999) حقق نمو الجباية العادية والنمو الاقتصادي أكبر المعدلات والمسجلة سنة 1994 بنسبة 45,03% للجباية العادية، وسنة 1995 بنسبة 33,45% للنمو الاقتصادي، ويرجع هذا التحسن إلى ثمار الإصلاح الجبائي بالنسبة للجباية العادية وإلى ارتفاع الجباية البترولية بالنسبة للنمو الاقتصادي بشكل عام، أما خلال الفترة (2000-2008)، فيلاحظ أن نمو الجباية العادية يسلك نفس الاتجاه العام لنمو الاقتصادي ولكن بمعدلات متفاوتة حيث سجلت بمعدلات أكبر من معدلات النمو الاقتصادي خلال السنتين 2001 و 2002 لارتفاع الحصيلة الجبائية وهي نفسها سنوات تحقيق الفائض في الميزانية العامة، لتتخفف بعدها إلى غاية سنة 2008 أين ارتفعت مرة أخرى نتيجة تأثر النمو الاقتصادي بتراجع الجباية البترولية المتأثرة بتراجع أسعار النفط نتيجة الأزمة العالمية والتي تأزمت أكثر بحلول 2009 أين سجل معدل نمو سلبي (9,74) بعد أن كان في حدود 18% سنة 2008، أما خلال الفترة (2010-2014) والتي شهد النمو الاقتصادي استقرارا على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، فإن معدل النمو الاقتصادي حقق تدهور مقارنة بنمو الجباية العادية التي ارتفع بعد الارتفاع المسجل في حصيلة الضرائب المباشرة لا سيما ما تعلق بـ IRG سنة 2012 نتيجة الزيادة المعتمدة في الأجور والمرتبات وكذا التعويضات التي تمت بأثر رجعي، إلا أنه وابتداء من سنة 2015 سجل انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي والذي بلغ (2,99) متأثرا بالأزمة النفطية الأخيرة التي أثرت على قطاع المحروقات بصفة عامة والذي يحتل ما نسبته 30% من الناتج المحلي الخام، كما أثرت على الجباية البترولية بصفة خاصة وهو ما انعكس على التراجع الحاد في حصيلة هذه الأخيرة ليرتفع النمو الاقتصادي سنة 2018 بعد الارتفاع المعترف في أسعار

النفط، في حين خلال هذه الفترة حققت الجباية العادية معدلات نمو أفضل، لتعبئتها لموارد أكبر مقارنة بالفترات السابقة.

من خلال دراستنا لفعالية نظام الجباية العادية في الجزائر وخلال الفترة (1992-2019) والتي شملت على محطات اقتصادية هامة من إصلاحات جبائية واقتصادية وكذا صدمات واختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن خلال المؤشرات الكمية المدروسة تبين ما يلي:

- هيمنة الجباية البترولية على الجباية الكلية والتي بلغت 56% مقارنة 44% للجباية العادية رغم الإصلاحات الجبائية التي تحمل في طياتها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ضمن السياسة الجبائية المتبعة منذ سنة 1992؛

- ارتفاع تكلفة تحصيل الجباية العادية ما ينعكس على عدم فعالية هذه الأخيرة، بعد أن قدرت في المتوسط بـ 4,17 دج للحصول على 100 دج كإيرادات جبائية.

- ارتفاع معدل الضغط الجبائي الإجمالي خلال فترة الدراسة وبلغه 33% إلا أنّ هذه النسبة مضخمة بفعل هيمنة الجباية البترولية، في حين لم يبلغ الضغط الجبائي العادي المعدل الأمثل المقدر بـ 25% واقتصره على 16% وللرفع من هذا الأخير وجب على الإدارة الجبائية توسيع القاعدة الجبائية دون الرفع من المعدلات الجبائية.

- مرونة الجباية العادية للتغيرات الطارئة في الناتج المحلي الخام والمعبر عنها 107%، دليل على مرونة النظام الجبائي للتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1992-2019)، إلا أنّ النسبة المحققة كانت بفضل حصيلة بعض الضرائب وليس كلها وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على وجود التهرب الجبائي من جهة، ووجود معدلات جبائية مرتفعة من جهة أخرى، وللحد منها وجب تخفيض المعدلات الجبائية في المقابل توسيع القاعدة الجبائية.

المبحث الثالث: مساهمة الجباية العادية في الميزانية العامة

ترتكز الميزانية العامة بصفة كبيرة على الإيرادات الجبائية لتمويل النفقات العامة، وبناءا على الحصيلة الجبائية توضع الأهداف المالية والاقتصادية للميزانية العامة، ويغلب عليها التمويل الريعي المتأتي من الجباية البترولية لا سيما مع انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما ينعكس بصورة إيجابية على وفرة الإيرادات العامة ومنه المساهمة في النمو الإيجابي للنفقات العامة، وللوقوف على ذلك سنتطرق لمدى تطور مكونات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019).

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

المطلب الأول: عرض ومناقشة موارد الميزانية العامة

إرتبط تطور موارد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019) بشكل كبير ومباشر بتطور الجباية العادية لاستقرارها مقارنة بالجباية البترولية ولمردوديتها الكبيرة مقارنة بالإيرادات الأخرى، وفي محاولة لعرض تطور موارد الميزانية سوف يتم التطرق إلى مكانة مكونات الجباية العادية ضمن موارد الميزانية العامة خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: موارد الميزانية العامة

تعتمد الدولة من أجل ضمان سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها السنوية على مصادر متنوعة لضمان الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها، هذه الموارد تتمثل أساسا في إيرادات الجباية العادية، وإيرادات الجباية البترولية وإيرادات أخرى غير جبائية (عادية)، والجدول الموالي يبين تطور الموارد العامة خلال الفترة (1992-2019).

الجدول رقم (3-17): تطور إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

مليار دج

السنوات	الجباية البترولية		الجباية العادية		إيرادات عادية وأخرى		الإيرادات العامة	تطور الإيرادات العامة %
	الحصيلة	المساهمة في إ.عامة %	الحصيلة	المساهمة في إ.عامة %	الحصيلة	المساهمة في إ.عامة %		
1992	193,80	62,14	108,86	34,91	9,20	2,95	311,86	-
1993	179,22	57,08	121,48	38,69	13,26	4,22	313,96	0,67
1994	222,18	46,56	176,18	36,92	78,83	16,52	477,19	51,99
1995	336,15	54,95	242,00	39,56	33,59	5,49	611,74	28,20
1996	496,00	60,11	290,60	35,22	38,56	4,67	825,16	34,89
1997	564,77	60,95	314,01	33,89	47,89	5,17	926,67	12,30
1998	378,56	48,88	329,83	42,59	66,13	8,54	774,51	(16,42)
1999	560,12	58,93	314,76	33,12	75,61	7,95	950,49	22,72
2000	720,00	64,02	349,51	31,08	55,06	4,90	1124,57	18,32
2001	840,60	60,18	405,26	29,01	150,90	10,80	1396,76	24,20
2002	916,40	58,19	481,08	30,55	177,44	11,27	1574,92	12,76
2003	836,06	54,82	524,54	34,39	164,57	10,79	1525,17	(3,16)
2004	862,20	53,86	574,75	35,91	163,79	10,23	1600,74	4,96
2005	899,00	52,33	644,54	37,52	174,52	10,16	1718,06	7,33
2006	916,00	49,96	712,58	38,86	205,04	11,18	1833,62	6,73
2007	973,00	49,88	768,39	39,39	209,30	10,73	1950,69	6,38
2008	1715,40	59,20	960,65	33,15	221,76	7,65	2897,81	48,55
2009	1927,00	58,86	1144,91	34,97	201,75	6,16	3273,66	12,97
2010	1501,70	49,16	1278,07	41,84	275,00	9,00	3054,77	(6,69)
2011	1529,40	43,97	1515,70	43,57	433,32	12,46	3478,42	13,87

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

9,39	3805,21	9,89	376,41	50,19	1909,76	39,92	1519,04	2012
2,17	3887,62	6,39	248,40	52,05	2023,32	41,57	1615,90	2013
1,00	3926,68	6,58	258,56	53,24	2090,39	40,18	1577,73	2014
16,15	4560,74	10,41	474,95	51,81	2362,85	37,78	1722,94	2015
10,10	5021,17	16,87	846,82	49,63	2491,80	33,51	1682,55	2016
21,08	6079,80	21,23	1290,90	43,78	2661,91	34,98	2126,99	2017
5,10	6389,65	20,78	1328,01	42,44	2711,95	36,77	2349,69	2018
3,34	6602,75	18,77	1239,62	43,08	2844,64	38,14	2518,49	2019

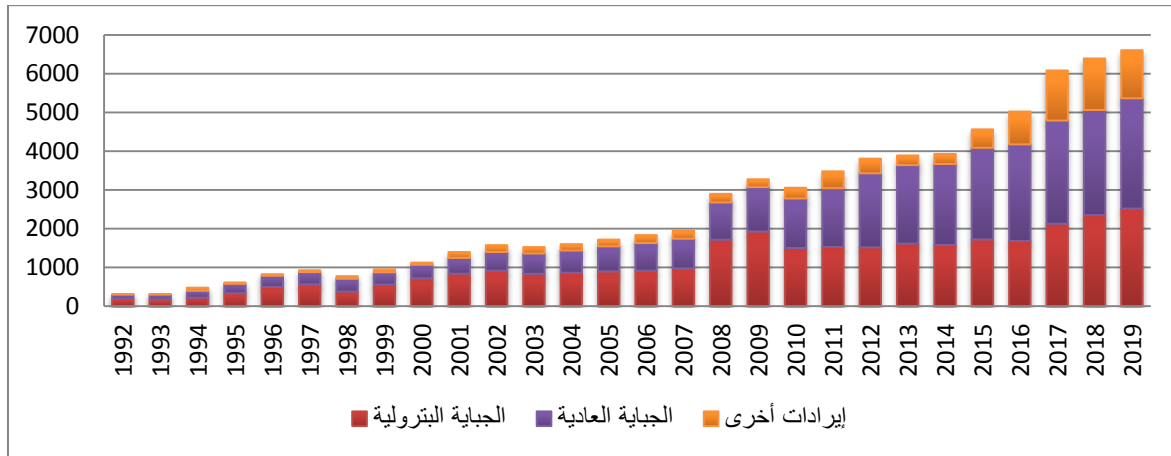
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.
- Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective, 2019.

يشير الجدول أعلاه، إلى التطور الإيجابي للموارد العامة للميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)، محققة ارتفاع مستمر على طول فترة الدراسة، إذ حققت ما قيمته 6602,75 مليار دج سنة 2019 بعدما كانت في حدود 311,86 مليار دج سنة 1992 -أي بتحقيق زيادة قدرها (21 مرة)- وهذه الأخيرة التي شهد فيها النظام الاقتصادي الجزائري إصلاح لأحد جزيئاته والمتمثل في الإصلاح للنظام الجبائي، والشكل الموالي يوضح تطور الموارد العامة للميزانية العامة خلال الفترة الدراسة:

مليار دج

الشكل رقم (3-14): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-17)

يشير الشكل أعلاه، إلى ارتفاع اسهامات كل من الجبائية البترولية، الجبائية العادية وكذا الإيرادات العادية الأخرى خلال الفترة (1992-2019)، وهي كالتالي:

- بالنسبة للجبائية البترولية، حققت مساهمات معتبرة وبلغ متوسطها فرغم تطورها خلال السنوات الأولى فقد انخفضت سنة 1998 بنسبة 33% متأثرة بتراجع أسعار النفط إلى 12,7 دولار/البرميل بعدما كان 19,9 دولار/البرميل سنة 1997، لينعكس ذلك على انخفاض مساهماتها في الإيرادات العامة بنسبة 12% مقارنة

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

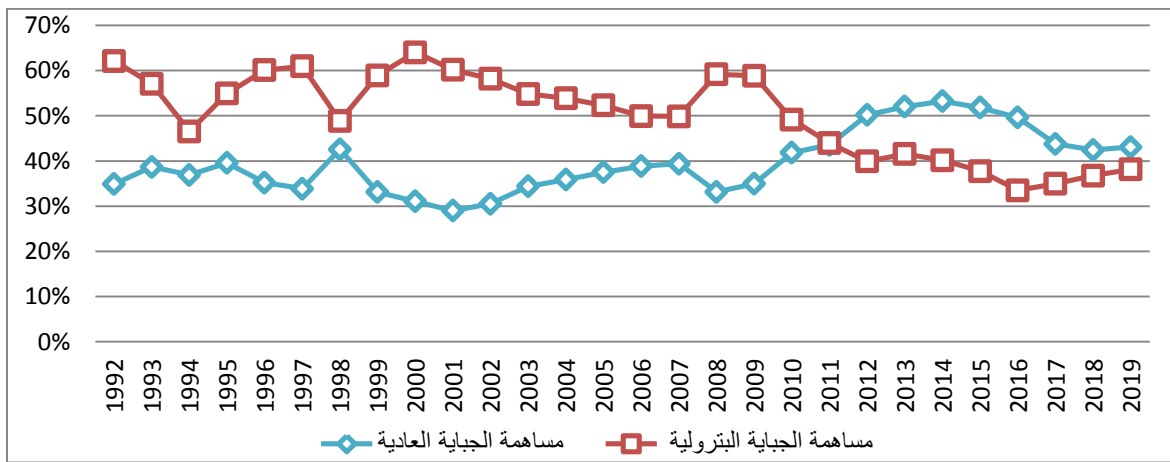
مع سنة 1997، إلا أنه خلال الفترة (2000-2013) شهدت أسعار النفط ارتفاعا ما أدى إلى انتعاش حصيلة الجباية البترولية واستقرت مساهمتها في الإيرادات العامة في حدود 53%، وهذه النسبة عرفت انخفاض حادا إلى ما دون 37% خلال الفترة (2014-2019) نتيجة تراجع الجباية البترولية المتأثرة بالانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط من 109 دولار/البرميل سنة 2013 إلى ما دون 50 دولار/البرميل سنة 2015 ليتحسن ويستقر في حدود 70 دولار/البرميل نهاية سنة 2019 والتي ساهمت حينها الجباية البترولية بقيمة 2518 مليار دج.

- عرفت الجباية العادية تطورا ملحوظا خلال الفترة (1992-2019)، بعد أن قدرت حصيلتها سنة 1992 بـ 108,86 مليار دج، لترتفع إلى 2844,64 مليار دج سنة 2019، إلا أن مساهمتها في الإيرادات العامة للميزانية العامة كانت بنسب متواضعة، إذ لم تتجاوز 39% خلال الفترة (1992-1999)، ولم ترتفع نسبة المساهمة خلال الفترة (2000-2009) رغم ارتفاع الحصيلة المالية للجباية العادية -وهذه الأخيرة كانت من مخرجات الإصلاح الجبائي لسنة 1992 الذي يهدف إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية مدعوما بالإصلاحات المتتالية من خلال قوانين المالية التي تتضمن تعديلات في معدلات الضرائب على غرار تعديل 2008 المتعلق بسلم IRG-، لترتفع بعدها خلال الفترة (2010-2019) لتستقر في حدود 47,16% كمتوسط بعد أن بلغت 53% سنة 2014 نتيجة تراجع الجباية البترولية المتأثرة بانخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014 واستمرارها إلى غاية سنة 2019.

- بالنسبة للإيرادات العادية الأخرى، حسب آخر الإحصائيات فإن الإيرادات العادية الأخرى، تشكل حصيلتها من الإيرادات المختلفة للميزانية العامة بنسبة 76,04% سنة 2018، ثم تليها عائدات أملاك الدولة التي تمثل نسبة 23,93% إضافة إلى ذلك فهي تشتمل على الإيرادات النظامية والتي تساهم فيها بنسبة 0,02%، وبالرجوع إلى الأداء المالي للإيرادات العادية الأخرى، فقد سجلت تطورا مستمرا خلال الفترة (1992-2016)، وساهمت هي الأخرى في الإيرادات العامة بقيم متفاوتة من مرحلة لأخرى، فخلال المرحلة (1992-2000) لم تتجاوز عتبة 80 مليار دج نتيجة ضعف بنية الاقتصاد الوطني لا سيما وهي المرحلة التي شهدت عدم الاستقرار الاقتصادي وكذا السياسي، أما خلال المرحلة (2001-2016) فقد ارتفعت من 160 مليار دج إلى 846 مليار دج نتيجة ارتفاع حصيلة أملاك الدولة وكذا توزيعات بنك الجزائر، أما خلال المرحلة (2017-2019) فقد ارتفعت بلغ متوسط مساهمتها إلى 1286,18 مليار دج.

إضافة لما سبق، يمكن مقارنة بسيطة بين مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة المدروسة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-15): مساهمة الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-17)

يشير الشكل إلى هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات العامة مقارنة بالجباية العادية وهذا خلال الفترة 1992-2010 حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2000 قدرت بحوالي 64%، في حين أن نسبة مساهمة الجباية العادية لم تتجاوز 42%، وهذا راجع إلى ضعف حصيلة الجباية العادية مقارنة بحصيلة الجباية البترولية، إلا أنه في سنة 2011 تساوت تقريبا نسبة مساهمة كل من الجباية العادية والجباية البترولية حيث بلغت في حدود 43%، وهذا راجع إلى تراجع حصيلة الجباية البترولية، وخلال الفترة 2012-2019 أصبحت مساهمة الجباية العادية أكبر من مساهمة الجباية البترولية حيث بلغت أقصى نسبة لها والمقدرة بـ 53% سنة 2014 مقارنة بنسبة مساهمة الجباية البترولية التي كانت في حدود 40,18% لتتخفص هذه النسبة إلى 33% في سنة 2016 مما يدل على التراجع الكبير في حصيلة الجباية البترولية المتأثرة بأزمة 2014، وتستقر كل من إسهامات الجباية العادية والبترولية في سنة 2019 في حدود 43,08% و 38,14% على التوالي.

الفرع الثاني: مكانة مكونات الجباية العادية في الموارد العامة خلال الفترة (1992-2019)

لقد حظيت الجباية العادية في الجزائر، من خلال الإصلاحات الجبائية سنة 1992، باهتمام بالغ من طرف السلطات نظرا لأهميتها كمورد يتسم بالاستقرار النسبي لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل متطلبات التنمية، إضافة إلى دورها في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لا سيما تمويل إيرادات الميزانية العامة، لذلك سنحاول الوقوف على تطور إيرادات مكونات الجباية العادية من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

الجدول رقم (3-18): تطور مساهمة مكونات الجباية العادية في الإيرادات العامة خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

الإيرادات العامة (6)	الحقوق الجمركية		الطابع والتسجيل		الرسوم على رقم الأعمال		الضرائب غير المباشرة		الضرائب المباشرة		السنوات
	(6)/(5) %	الحصيلة (5)	((4)/(6) %	الحصيلة (4)	(6)/(3) %	الحصيلة (3)	((2)/(6) %	الحصيلة (2)	(6)/(1) %	الحصيلة (1)	
311,86	8,74	27,26	1,50	4,67	12,82	39,98	2,93	9,15	8,91	27,80	1992
313,96	8,71	27,35	2,13	6,69	14,43	45,32	2,20	6,91	11,21	35,21	1993
477,19	10,04	47,9	1,45	6,9	12,95	61,81	3,18	15,17	9,30	44,40	1994
611,74	12,85	78,63	1,05	6,42	13,17	80,58	3,04	18,62	9,44	57,75	1995
825,16	23,10	84,39	1,11	9,16	15,16	125,06	0,54	4,45	8,19	67,54	1996
926,67	7,93	73,51	1,14	10,6	15,82	146,64	0,15	1,42	8,83	81,84	1997
774,51	9,75	75,49	1,46	11,31	19,82	153,54	0,18	1,39	11,37	88,10	1998
950,49	8,44	80,24	1,33	12,66	15,60	148,23	0,15	1,44	7,60	72,19	1999
1124,57	7,68	86,33	1,44	16,21	14,53	163,45	0,13	1,5	7,29	82,02	2000
1396,76	7,47	104,3	1,22	17,02	13,19	184,3	0,03	0,44	7,10	99,20	2001
1574,92	8,16	128,46	1,21	19	13,91	219,13	0,05	0,72	7,22	113,77	2002
1525,17	9,40	143,38	1,26	19,27	15,45	235,61	0,05	0,75	8,23	125,53	2003
1600,74	8,56	137,02	1,22	19,6	17,01	272,22	0,04	0,68	9,07	145,23	2004
1718,06	8,34	143,36	1,14	19,62	18,18	312,34	0,05	0,85	9,80	168,37	2005
1833,62	6,18	113,4	1,28	23,54	18,24	334,37	0,05	0,98	13,10	240,29	2006
1950,69	6,80	132,66	1,44	28,13	17,80	347,23	0,05	0,89	13,30	259,48	2007
2897,81	5,66	163,93	1,17	33,92	14,83	429,78	0,04	1,19	11,45	331,83	2008
3273,66	5,27	172,47	1,10	35,96	14,44	472,63	0,03	1,07	14,14	462,78	2009
3054,77	6,01	183,56	1,30	39,84	16,17	493,93	0,04	1,33	18,31	559,41	2010
3478,42	6,39	222,19	1,38	47,96	16,03	557,68	0,04	1,46	19,73	686,41	2011
3805,21	8,87	337,57	1,48	56,27	17,13	651,67	0,05	1,85	22,66	862,40	2012
3887,62	10,25	398,55	1,61	62,69	18,94	736,34	0,09	3,34	21,15	822,40	2013
3926,68	9,41	369,66	1,82	71,64	19,49	765,4	0,04	1,63	22,46	882,06	2014
4560,74	8,99	410,2	1,93	88,05	18,16	828,17	0,03	1,49	22,69	1034,94	2015
5021,17	7,71	387,34	1,91	96,02	17,76	891,51	0,13	6,60	22,11	1110,33	2016
6079,80	6,00	364,56	1,53	93,21	16,31	991,59	0,07	4,26	19,87	1208,29	2017
6389,65	5,05	322,47	1,38	88,39	17,10	1092,88	0,06	4,15	18,84	1204,06	2018
6602,75	5,48	362,13	1,27	83,7	17,10	1128,85	0,08	5,23	19,15	1264,73	2019

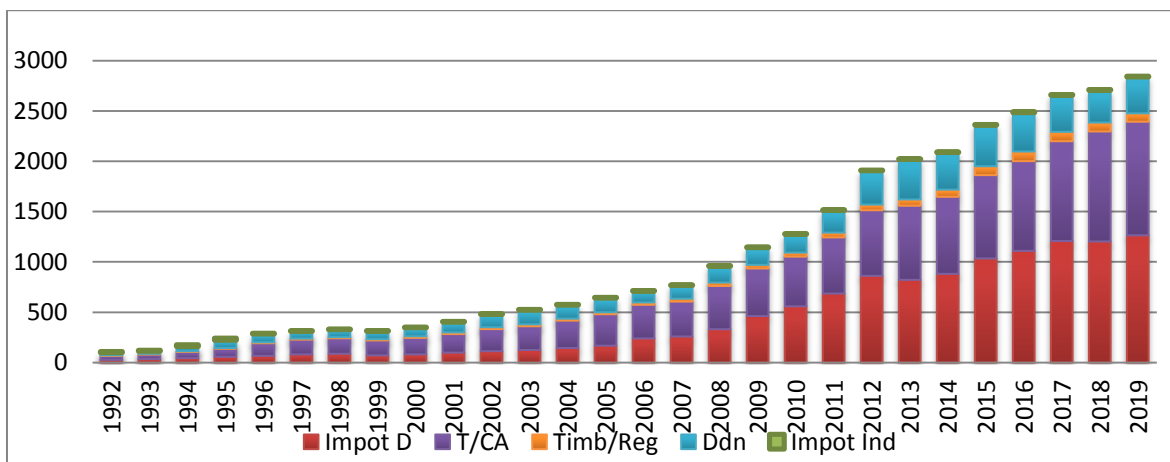
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.
- Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective, 2019.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

يشير الجدول أعلاه، إلى أن حصيلة مكونات الجباية العادية في تزايد مستمر خلال الفترة (1992-2019) حيث ساهمت إجمالي الحصيلة -والتي هي بمثابة حصيلة الجباية العادية- في الإيرادات العامة للميزانية العامة بما نسبته 34.91% سنة 1992 وهي أول سنة لتحصيل إيرادات الضرائب IBS، IRG، TVA، في حين قدرت نسبتها سنة 2019 بـ 43.08%، إلا أن متوسط مساهمة مكونات الجباية العادية في الإيرادات العامة خلال الفترة (1992-2019) بلغت نسبة 36,69% وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع ما كان مخطط لها من خلال الإصلاح الضريبي لـ 1992. وهذا القصور قد يعود أساسا إلى ضعف حصيلة بعض أو كل مكونات الجباية العادية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (3-16): تطور مساهمة مكونات الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول (3-18)

يشير الشكل رقم (3-16)، إلى ارتفاع نسب إسهامات كل من الضرائب المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال، الحقوق الجمركية وضرائب الطابع والتسجيل في الإيرادات العامة خلال الفترة المدروسة، حيث: - بلغ متوسط مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة ما قيمته 433,51 مليار دج خلال الفترة (1992-2019) أي بنسبة 13.66%، بعد أن كانت مساهمتها سنة 1992 في حدود 27,80 مليار دج والتي ارتفعت إلى 1264,73 مليار دج سنة 2019 محققة بذلك أكبر حصيلة خلال فترة الدراسة والتي توافقت النسبة 19,15%، في حين لم تحتل سنة 2019 أفضل نسبة مساهمة بل عادت هذه الأخيرة إلى سنة 2012 مسجلة 22.63% رغم انخفاض حصيلتها مقارنة بسنة 2019، وهذا التغير راجع لقيمة الإيرادات العامة المنخفضة سنة 2012 من جهة، وإلى الارتفاع المحقق في حصيلة الضرائب المباشرة من جهة أخرى نتيجة ارتفاع حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي الناتجة عن التعديلات - (تعديل 2008)- التي مست نظام الأجور (الزيادة في الأجور)، وبذلك تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي أهم الضرائب من حيث التحصيل الجبائي وبالتالي رفع من مكانة الجباية العادية، إلا أن إيرادات الضرائب المباشرة

تبقى ضعيفة مقارنة مع أهداف الإصلاح الجبائي متأثرة بمحدودية حصيلة كل من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء.

- بالنسبة للضرائب غير المباشرة فقد امتازت بانخفاض نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة خلال الفترة (1992-2019)، إذ كانت تتراوح نسبة مساهمتها في حدود 3,93% خلال الفترة (1992-1995)، في حين كادت أن تتعدم ابتداء من سنة 1996 إلى غاية سنة 2019 أين قدرت خلال هذه الأخيرة بـ 0,08% من إجمالي الإيرادات العامة، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على تواضع حصيلة الضرائب غير المباشرة وعدم ارتفاعها بما يتناسب وحجم الإيرادات العامة.

- بالنسبة للرسوم على رقم الأعمال، يشير الشكل إلى أنّ تطور حصيلة الرسوم على رقم الأعمال خلال الفترة (1992-2019)، محققا بذلك مساهمات معتبرة مقارنة بمساهمة الضرائب المباشرة إذ قدرت في المتوسط بـ 16,13%، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع حصيلة الرسم على القيمة المضافة كأهم مكوناته الأساسية، حيث تمثل tva الركيزة الأساسية للضرائب على السلع والخدمات كونها تمتاز بخصائص الاقتطاع من المنبع مثل اقتطاعها على الواردات وهو ما يمنحها ميزة عدم التهرب من دفعها _الرسم على القيمة المضافة تعكس حالة الانتعاش الاقتصادي التي تجلت مع برامج دعم النمو والزيادة في الانفاق العام_ كما تتمتع بتعميم مجال تطبيقها وإمكانية تطبيق معدلين 19% كمعدل عادي و 9% كمعدل مخفض وهو ما اضى عليها خاصية المرونة.

- بالنسبة لضرائب الطابع والتسجيل رغم التطور المحقق في حصيلتها إلا أنها لم تبلغ الهدف المطلوب حيث لا تزال مساهمتها في الإيرادات العامة ضعيفة فهي لم تتجاوز ما نسبته 1.29% خلال الفترة (1992-2019) رغم حصيلتها التي بلغت 85.55 مليار دج، وهذا راجع إلى اتساع حجم الاقتصاد الموازي نتيجة ضعف المعاملات التي تتم بشكل رسمي مقارنة مع العمليات التي تتم بشكل غير رسمي في مجال المعاملات (معاملات البيع والشراء والتنازل) التي تخضع لضرائب التسجيل، وذلك بهدف التهرب من دفع الضريبة وهو ما انعكس على أداء حصيلتها خلال الفترة.

- أما مساهمة الحقوق الجمركية في الإيرادات العامة فكانت معتبرة خلال الفترة (1992-2019) حيث بلغ متوسط مساهمتها ما نسبته 7.16% رغم ارتفاع حصيلتها الضريبية ابتداء من السنوات الأولى بعد الإصلاح الضريبي والتي قدرت سنة 1992 بـ 27.25 مليار دج لترتفع مساهمتها إلى 313.49 مليار دج سنة 2019 وهذا التطور راجع لحجم الواردات المتزايد وكل ما يتعلق بالتطور الحاصل في مجال التجارة الخارجية. إلا أنّ هذه الحصيلة متأثرة بظاهرة التهرب الجمركي ومن تداعياتها الوخيمة على الاقتصاد

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

الوطن بصفة عامة، وامتناع الخزينة العمومية من تحصيل الحقوق والرسوم الجمركة، فحسب آخر الاحصائيات المتوفرة في هذا الجانب والتي تتعلق بمجهودات الإدارة الجمركية في إطار التصدي لظاهرة التهرب الجمركي سجلت مصالح المنازعات الجمركية على مستوى المديرية العامة للجمارك ما يقارب 20.343 مخالفة سنة 2018 أين ترتب عنها تطبيق غرامات بقيمة 94,87 مليار دج.

وفي إطار الندي لهذه الظاهرة دج

المطلب الثاني: نفقات الميزانية العامة

إضافةً إلى جانب الإيرادات العامة، فإنّ الميزانية العامة تشتمل على جانب النفقات العامة الذي يبين الأعباء والمصاريف المدفوعة من طرف أجهزة الدولة لتحقيق المنفعة العامة، وتأخذ هذه النفقات شكل نفقات التسيير ونفقات التجهيز ويمكننا دراسة تطوّر هذه النفقات من خلال الجدول التالي الذي يوضّح تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز وبالتالي النفقات العامة للفترة (1992-2019):

الجدول رقم (3-19): تطور النفقات العامة خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير / النفقات العامة %	نفقات التجهيز / النفقات العامة %	تطور النفقات العامة %
1992	420,13	276,13	144,00	65,72	34,28	-
1993	476,63	291,42	185,21	61,14	38,86	13,45
1994	566,33	330,40	235,93	58,34	41,66	18,82
1995	759,62	473,69	285,92	62,36	37,64	34,13
1996	724,61	550,60	174,01	75,99	24,01	(4,61)
1997	845,20	643,56	201,64	76,14	23,86	16,64
1998	875,74	663,86	211,88	75,81	24,19	3,61
1999	961,68	774,70	186,99	80,56	19,44	9,81
2000	1178,12	856,19	321,93	72,67	27,33	22,51
2001	1321,02	963,63	357,39	72,95	27,05	12,13
2002	1550,64	1097,71	452,93	70,79	29,21	17,38
2003	1690,17	1122,76	567,41	66,43	33,57	9,00
2004	1891,76	1251,05	640,71	66,13	33,87	11,93
2005	2061,03	1254,13	806,90	60,85	39,15	8,95
2006	2453,01	1437,87	1015,14	58,62	41,38	19,02
2007	3108,56	1673,93	1434,63	53,85	46,15	26,72
2008	4191,05	2217,78	1973,27	52,92	47,08	34,82

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

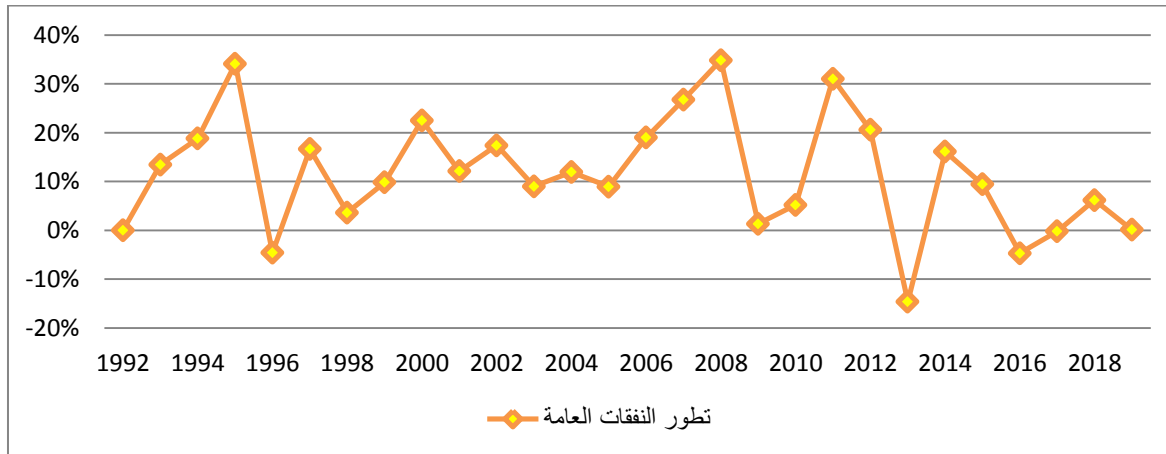
1,32	45,84	54,16	1946,31	2300,02	4246,33	2009
5,20	40,47	59,53	1807,86	2659,08	4466,94	2010
31,04	33,73	66,27	1974,36	3879,20	5853,56	2011
20,58	32,24	67,76	2275,33	4782,63	7057,96	2012
(14,65)	31,42	68,58	1892,60	4131,53	6024,13	2013
16,13	35,76	64,24	2501,44	4494,33	6995,77	2014
9,44	39,70	60,30	3039,32	4617,01	7656,33	2015
(4,69)	37,16	62,84	2711,93	4585,56	7297,49	2016
(0,20)	35,78	64,22	2605,45	4677,18	7282,63	2017
6,17	37,74	62,26	2918,39	4813,69	7732,07	2018
0,12	36,77	63,23	2846,11	4895,24	7741,35	2019

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.
- Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective, 2019.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن النفقات العامة في تزايد مستمر خلال الفترة (1992-2019) وهو ما يفسر بالسياسة الإنفاقية التوسعية المتبعة، ولتوضيح ذلك سندرس معدل تطور النفقات العامة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-17): تطور معدل نمو النفقات العامة خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-19)

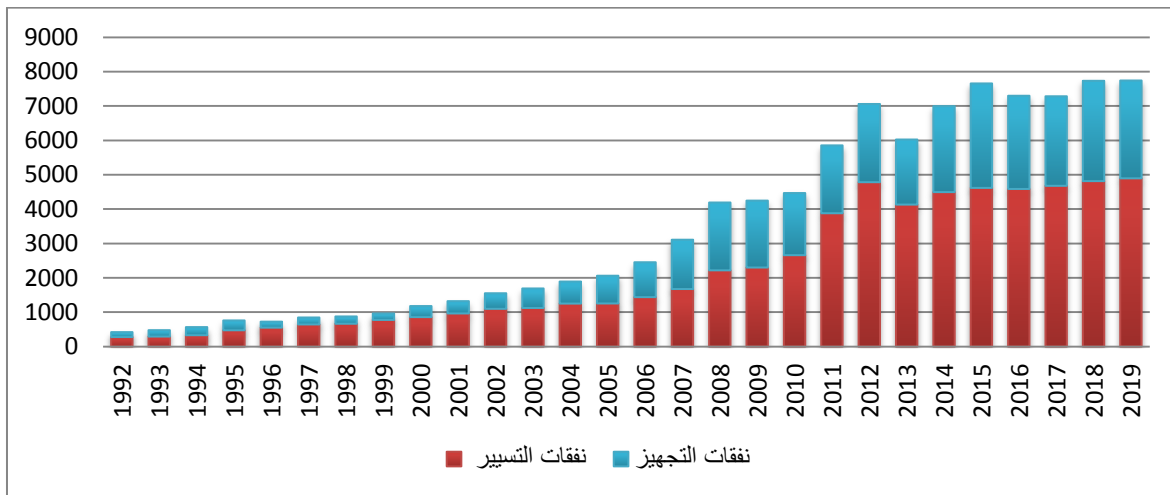
يلاحظ من الشكل رقم (3-17) أعلاه، اختلاف معدل تطور النفقات من سنة لأخرى وأن تطور النفقات متذبذب خلال فترة الدراسة فنجد أن معدل التطور أحيانا يبلغ أقصى قيمة والتي لا تتعدى نسبة 35% في سنة معينة كما هو الحال في السنوات 1995، 2008 و 2011 وأنه كلما يرتفع هذا المعدل يعود إلى الانخفاض مرة أخرى خلال السنة الموالية وقد يمتد لسنتين كما يمكن أن يأخذ معدل النمو قيمة سالبة تدلّ

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

على تراجع حجم النفقات العامة مقارنة بالسنة الماضية كما هو الحال سنة 2013 أين قدر معدل النمو بـ 14.65% -، كما أن الارتفاع والانخفاض في معدل تطور النفقات يكون بصفة متغيرة، فبعض السنوات تسجل نموا بمعدل متناقص أي هناك رصد نمو للنفقات العامة ولكن بوتيرة منخفضة مقارنة مع السنة الماضية كما هو الحال خلال السنوات 2003-2004، 2004-2005، 2009-2010، 2016-2017 و2018-2019، وفي سنوات أخرى يرتفع أو ينخفض بمعدل متزايد أي بشكل سريع كما هو الحال في باقي السنوات.

يرتبط تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة أساسا بتطور كل من نفقات التشغيل ونفقات التجهيز، ولتشخيص ذلك سيتم تقسيم فترة الدراسة إلى مجموعة من المراحل التي تزامنت ومحطات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من خلال البرامج التنموية الكبرى، وذلك كما ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-18): تطور النفقات العامة خلال الفترة (1992-2019) مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-19)

يشير الشكل أعلاه، إلى تفوق نفقات التشغيل على نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة حيث كانت نفقات التشغيل تمثل أكبر نسبة في النفقات العامة خلال الفترة 1992-2019، كما نلاحظ أيضا أنه خلال الفترة 2008-2019 أن نفقات التجهيز قد حققت قفزة أين بلغت أقصاها في سنة 2018، مقارنة بنفقات التشغيل أين عرفت ارتفاعا هي الأخرى في سنة 2012 ويرجع سبب ارتفاعها إلى الزيادة في الأجور التي مست بعض القطاعات إن لم تكن كلها، كما يمكن الإشارة إلى تطور نفقات التشغيل والتجهيز فيما يلي:

- المرحلة الأولى (1992-1999)، سجلت خلالها النفقات العامة تطورا إيجابيا، حيث ارتفعت من 420 مليار دج سنة 1992 إلى ما قيمته 996 مليار دج سنة 1999، وهذا بعد تسجيل الزيادات المتتالية في النفقات الجارية التي كانت ضمن أولويات برنامج الحكومة، فهي تحتل ما نسبته 69,75% من النفقات العامة، وذلك لما تتضمنه من أعباء لتسيير المصالح الإدارية لمختلف القطاعات على غرار الأجور

والمرتبات، المنح...، في حين عرفت نفقات التجهيز ارتفاع متذبذب في حجم المخصصات خلال هذه الفترة، لنقص المشاريع التنموية نتيجة عدم استقرار الوضع الاقتصادي من جهة وغياب التمويل اللازم من جهة أخرى.

- **المرحلة الثانية (2000-2004):** عرفت هذه المرحلة بتنفيذ المخطط الخماسي الأول لدعم الإنعاش الاقتصادي، إذ عرفت النفقات العامة قفزة نوعية حيث تم رصد ما قيمته 1178 مليار دج سنة 2000 لترتفع إلى 1891 مليار دج سنة 2004، وهذا الارتفاع راجع أساسا إلى ارتفاع نفقات التسيير التي تراوحت ما بين 856 مليار دج و 1251 مليار دج، وذلك لضمان التسيير الأمثل للهيكل الإداري الساهرة على تنفيذ البرنامج، كما ساهمت نفقات التجهيز في ارتفاع النفقات العامة بعدما تم رصد مبلغ يتراوح بين 321 مليار دج و 640 مليار دج، محققة ارتفاع بنسبة 98% بهدف الحفاظ على النمو ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، وبرنامج إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة جراء زلزال سنة 2003.

- **المرحلة الثالثة (2005-2009):** شهدت النفقات العامة خلال هذه المرحلة تطورا إيجابيا قدر ب 106% بعد أن تم رصد مخصصات بقيمة 4246 مليار دج سنة 2009 بعدما كانت في حدود 2061 مليار دج سنة 2005، وهذا الارتفاع متزامن مع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي خصص له.

- **المرحلة الرابعة (2010-2014):** تميزت هذه المرحلة باستمرار ارتفاع النفقات العامة وينسب جد مرتفعة مقارنة بالمرحلة السابقة حيث بلغت ما قيمته 7057 مليار دج سنة 2012 وذلك بعد تضخيم المخصصات المرصودة لنفقات التسيير الموجهة لدفع مخلفات التعويضات المالية الناتجة عن الزيادة في الأجور والتي تم تسديدها خلال الفترة بأثر رجعي، إضافة إلى ذلك ارتفاع اعتمادات نفقات التجهيز المرصودة لتنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

- **المرحلة الخامسة (2015-2019):** شهدت هذه المرحلة اختلالات كبرى، وقد واصلت الحكومة سياستها التوسعية خلال النصف الأول منها، في إطار إكمالها لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي رغم تراجع الجباية البترولية المتأثرة بالأزمة النفطية الأخيرة، وهو ما يفسر ارتفاع النفقات العامة إلى ما قيمته 7297,49 مليار دج سنة 2016، بعد تخصيص ما نسبته 63% لنفقات التسيير وبنسبة 37% لنفقات التجهيز، إلا أنه خلال نفس السنة وبعد تبني سياسة ترشيد النفقات العامة التي مست نفقات التجهيز جراء الانخفاض الحاد للجباية البترولية فقد تم كبح معدل نمو النفقات العامة بالمستوى المشهود خلال المراحل السابقة.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

المطلب الثالث: تمويل النفقات العامة ورصيد الميزانية العامة

إن النفقات العامة في الجزائر في تزايد مستمر، وبما أن الجباية العادية مورد أساسي من موارد الدولة التي تعمل على تحصيلها لتغطية هاته النفقات، فسوف نقوم بإبراز دور الجباية العادية في تغطية النفقات العامة مقارنة بالجباية البترولية وهذا من خلال تحليل نسبة تغطية لكل من الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة خلال الفترة (2000-2016) والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-20): دور الإيرادات العامة في تمويل النفقات العامة خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة		الجباية البترولية		الجباية لعادية		إيرادات أخرى		النفقات العامة (5)	رصيد الميزانية العامة
	الحصيلة (1)	/(1) (5) %	الحصيلة (2)	/(2) (5) %	الحصيلة (3)	/(3) (5) %	الحصيلة (4)	/(4) (5) %		
1992	311,86	74	193,80	46	108,86	26	9,20	2	420,13	-108,27
1993	313,96	66	179,22	38	121,48	25	13,26	3	476,63	-162,67
1994	477,19	84	222,18	39	176,18	31	78,83	14	566,33	-89,14
1995	611,74	81	336,15	44	242,00	32	33,59	4	759,62	-147,88
1996	825,16	114	496,00	68	290,60	40	38,56	5	724,61	100,55
1997	926,67	110	564,77	67	314,01	37	47,89	6	845,20	81,47
1998	774,51	88	378,56	43	329,83	38	66,13	8	875,74	-101,23
1999	950,49	99	560,12	58	314,76	33	75,61	8	961,68	-11,19
2000	1124,57	95	720,00	61	349,51	30	55,06	5	1178,12	-53,55
2001	1396,76	106	840,60	64	405,26	31	150,90	11	1321,02	75,74
2002	1574,92	102	916,40	59	481,08	31	177,44	11	1550,64	24,28
2003	1525,17	90	836,06	49	524,54	31	164,57	10	1690,17	-165,00
2004	1600,74	85	862,20	46	574,75	30	163,79	9	1891,76	-291,02
2005	1718,06	83	899,00	44	644,54	31	174,52	8	2061,03	-342,97
2006	1833,62	75	916,00	37	712,58	29	205,04	8	2453,01	-619,39
2007	1950,69	63	973,00	31	768,39	25	209,30	7	3108,56	-1157,87
2008	2897,81	69	1715,40	41	960,65	23	221,76	5	4191,05	-1293,24
2009	3273,66	77	1927,00	45	1144,91	27	201,75	5	4246,33	-972,67
2010	3054,77	68	1501,70	34	1278,07	29	275,00	6	4466,94	-1412,17
2011	3478,42	59	1529,40	26	1515,70	26	433,32	7	5853,56	-2375,14
2012	3805,21	54	1519,04	22	1909,76	27	376,41	5	7057,96	-3252,75
2013	3887,62	65	1615,90	27	2023,32	34	248,40	4	6024,13	-2136,51
2014	3926,68	56	1577,73	23	2090,39	30	258,56	4	6995,77	-3069,09
2015	4560,74	60	1722,94	23	2362,85	31	474,95	6	7656,33	-3095,59
2016	5021,17	69	1682,55	23	2491,80	34	846,82	12	7297,49	-2276,32

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

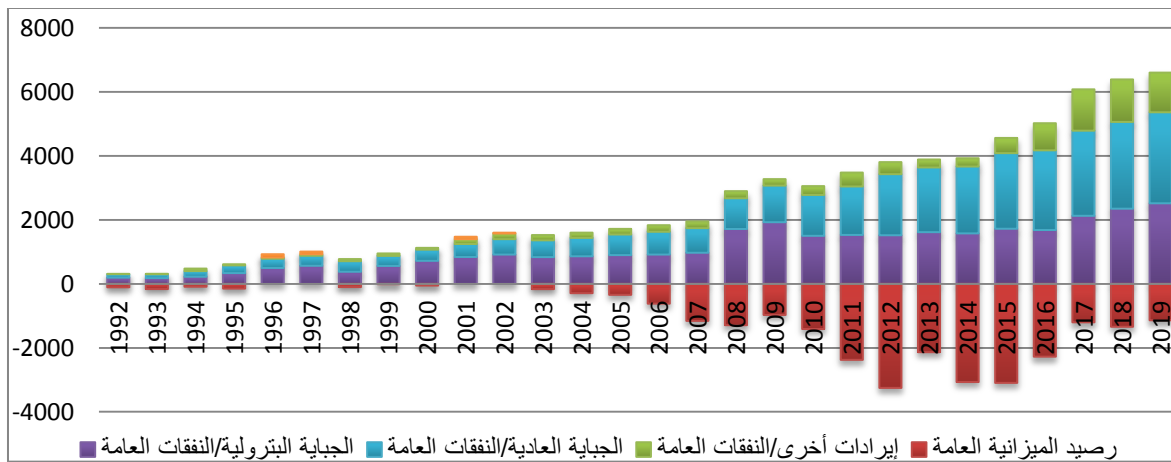
2017	6079,80	83	2126,99	29	2661,91	37	1290,90	18	7282,63	-1202,84
2018	6389,65	83	2349,69	30	2711,95	35	1328,01	17	7732,07	-1342,42
2019	6602,75	85	2518,49	33	2844,64	37	1239,62	16	7741,35	-1138,59

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.
- Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective, 2019.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ مساهمة الإيرادات العامة في تمويل النفقات العامة خلال الفترة (1992-2019) التي كانت بوتيرة متذبذبة بعد أن قدرت في المتوسط بـ 80%، متأثرة بين سنة وأخرى بارتفاع وانخفاض الجباية البترولية، إلا أنه ورغم التطور المستمر في الإيرادات العامة إلا أنها لم تكن كافية لتمويل النفقات العامة المتزايدة باستمرار وبوتيرة أكبر من وتيرة تزايد الإيرادات العامة التي بلغ متوسط نموها بـ 16,23% مقارنة بـ 12,92% كمتوسط نمو الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، ما يتولد عنها ظهور العجز في الميزانية العامة، وهذا الأخير كان مقصودا خلال فترات وهيكلها خلال أخرى على غرار السنوات الأخيرة، وانخفاض الإيرادات العامة يرتبط بانخفاض أحد مكوناتها كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (3-19): مساهمة الإيرادات العامة في تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول (3-20)

كما سبق وأشرنا إلى الارتفاع المستمر في الجباية العادية، الجباية البترولية، الإيرادات الأخرى، وكذا النفقات العامة، فإننا نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن اسهامات مكونات الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة تختلف من سنة لأخرى، فقد بلغ متوسط تغطية كل من الجباية البترولية، الجباية العادية، الإيرادات الأخرى، للنفقات العامة ما نسبته 41,06%، 31%، 8,03% على التوالي.

- يشير الشكل أعلاه، إلى تذبذب مساهمة الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة خلال فترة الدراسة، متأثرة بارتفاع النفقات العامة تارة على غرار سنة 1996 أين ارتفعت مساهمتها إلى 68% والتي تعتبر أكبر نسبة على طول الفترة، وتارة أخرى بانخفاض أسعار النفط كما هو الحال في سنوات 1998، 2009،

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

و2014، حيث كانت مساهمتها بنسبة 59%، و45% و23% على التوالي، وبين هذه المحطات عرفت الجباية البترولية ارتفاعا في قيمة حصيلتها وينسب متفاوتة حسب تطور النفقات العامة، لترتفع هذه النسب تدريجيا ابتداء من 23% سنة 2015 إلى 33% سنة 2019 وذلك لارتفاع حصيلة الجباية البترولية الموجهة للميزانية العامة والتي بلغت 2126 مليار دج سنة 2017 أين قدر سعر النفط حينها \$ 52,51، عكس ما كان عليه قبل سنة 2012 حيث كان سعر النفط في حدود \$ 109 واقتصرت المساهمة على 1519 مليار دج.

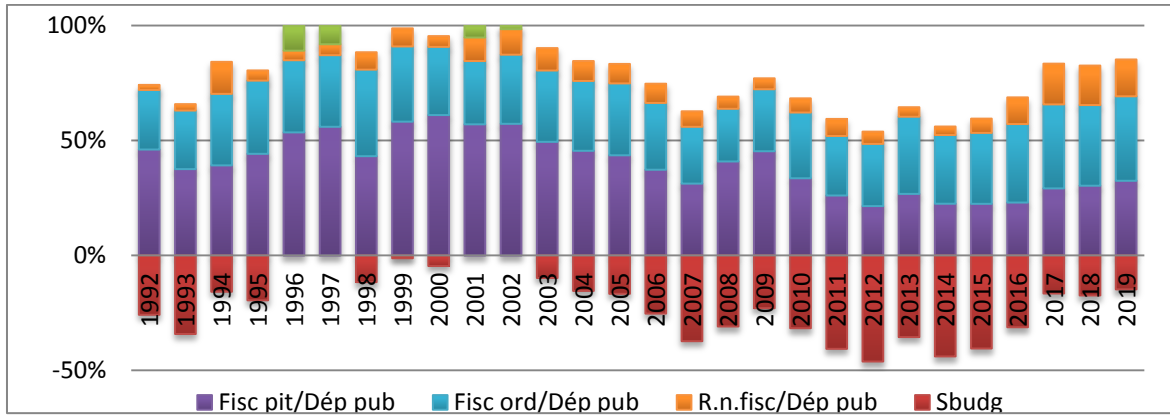
- يشير الشكل أعلاه، إلى التطور الإيجابي لمساهمات الجباية العادية في تمويل النفقات العامة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة 1992 ما قيمته 108,86 مليار دج بنسبة مساهمة 26% لترتفع هذه النسبة إلى 37% سنة 2019 في المقابل بلغت مساهمتها 2844 مليار دج، فرغم ارتفاع الحصيلة إلا أن نسبة المساهمة لا تزال منخفضة وهذا راجع إلى التطور السريع للنفقات العامة خلال فترة الدراسة، إلا أن الجباية العادية امتازت بالاستقرار التام مقارنة بالجباية البترولية حيث حققت ارتفاع مستمر على طول فترة الدراسة.

- أما بخصوص مساهمة الإيرادات العادية الأخرى، فقد عرفت ارتفاع إيجابي على طول فترة الدراسة حيث قدرت سنة 1992 بـ 9,20 مليار دج أين اقصررت نسبتها في 2% لترتفع إلى ما قيمته 1239,62 مليار دج سنة 2019 بنسبة مساهمة 16%.

- من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية كانت تتمتع بوفرة الحصيلة مقارنة بالجباية العادية وبالتالي لها الأفضلية في تغطية النفقات العامة وهذا منذ سنة 1992 إلى غاية سنة 2010 رغم التذبذب في المداخل البترولية المتأثرة بالآزمات المالية، إلا أنه في سنة 2011 حدث التعادل أو التساوي بين الجباية العادية والجباية البترولية في نسب تغطيتهما للنفقات العامة، وابتداء من سنة 2012 أصبحت الجباية العادية لها الأفضلية في تغطية النفقات العامة وهذا راجع إلى إنخفاض الجباية البترولية رغم ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى المعدلات وذلك يرجع إلى السعر المرجعي الذي بنيت عليه الميزانية العامة المقدر بـ \$37، وعليه فالفائض عن هذا الحد يوجه إلى صندوق ضبط الإيرادات، أما بعد وقوع الأزمة النفطية لسنة 2014 أصبح لانخفاض أسعار النفط تأثير على الجباية البترولية الموجهة إلى الميزانية العامة ومنه نسبة تمويل النفقات العامة، فرغم الارتفاع التي حققتها الجباية العادية إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب وبالتالي تبقى ضعيفة وغير فعالة في تمويل النفقات العامة ما جعل العجز يظهر في الميزانية العامة خلال فترة الدراسة، كما يوضحه الشكل التالي:

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

الشكل رقم (3-20): تطور نسب فائض و/أو عجز الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-20)

من خلال الجدول الشكل أعلاه، يلاحظ أن رصيد الميزانية العامة في الجزائر عرف عجزا سمعبرا عنه بالنفقات غير الممولة- مستمر خلال الفترة (1992-2019)، حيث سجل رصيد الميزانية سنة 1992 عجزا قدره 108,27- مليار دج، إلا أنها عرفت فائض خلال السنوات 1996، 1997، 2001، 2002 حيث قدر رصيد الميزانية بـ 100,55 مليار دج و 81,47 مليار دج، 75,74 مليار دج و 24,28 مليار دج على التوالي نتيجة ارتفاع الجباية البترولية بعد تعافي أسعار النفط، كما أن لانخفاض أسعار النفط تأثير سلبي على رصيد الميزانية العامة ويظهر العجز كما هو الحال في السنوات 1998، 2010، و 2014 حيث قدر بـ 101,23- مليار دج، 1412,17- مليار دج و 3069,09- مليار دج على التوالي، أما باقي السنوات فالعجز المحقق هو نتيجة ارتفاع النفقات العامة بمعدلات متزايدة مقارنة بالارتفاع في الإيرادات العامة، كما هو الحال في سنة 2012 حيث قدر المحقق بـ 3252,75- مليار دج والذي يحتل نسبة 46% من النفقات العامة وهو أكبر قيمة خلال فترة الدراسة، وذلك بعد تخصيص اعتمادات ضخمة للنفقات الجارية لتسديد المخلفات المالية بأثر رجعي، ويعتبر هذا العجز منظم ومتحكم فيه، إلا أنه وابتداء من سنة 2014 أصبح العجز هيكليا وغير متحكم فيه فهو رهينة أسعار النفط في السوق الدولية، إلا أنه انخفض إلى 1138,59- مليار دج ما يمثل نسبة 15%، بعد تطبيق سياسة ترشيد النفقات العامة من جهة وارتفاع الجباية العادية من جهة أخرى.

المطلب الرابع: مساهمة مكونات الجباية العادية في تمويل نفقات التسيير

تتميز نفقات التسيير في الجزائر بالتزايد مستمر، وبما أن الجباية العادية مورد أساسي من موارد الدولة التي تعمل على تحصيلها لتغطية هاته النفقات، فسوف نقوم بإبراز مساهمة الجباية العادية في تغطية نفقات التسيير، من خلال تحليل نسبة تغطية لكل من الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة الرسم على رقم الأعمال، الحقوق الجمركية، ورسوم الطابع والتسجيل لنفقات التسيير خلال الفترة (1992-2019)

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-21): إسهامات مكونات الجباية العادية في تمويل نفقات التسيير خلال الفترة (1992-2019) مليار دج

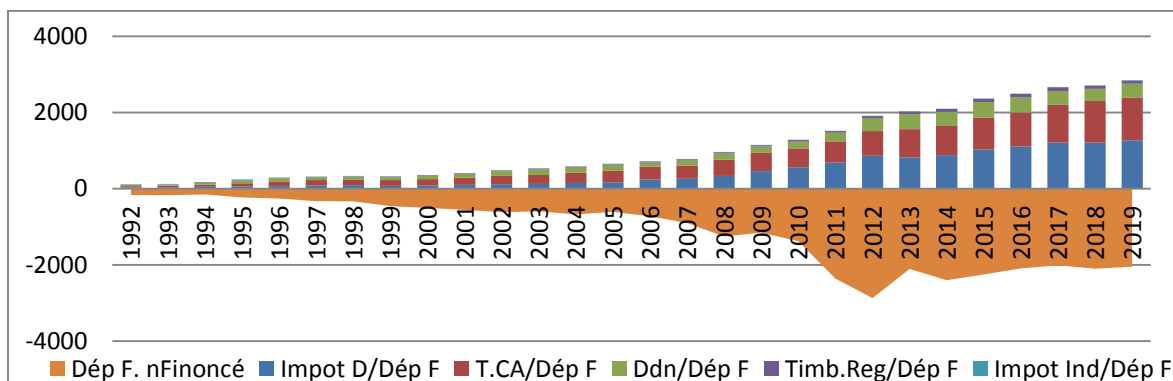
السنوات	الضرائب المباشرة		الضرائب غير المباشرة		الرسوم على رقم الأعمال		الطابع والتسجيل		الحقوق الجمركية		الجباية العادية		نفقات التسيير (7)
	الحصيلة (1)	)/(1) (7 %)	الحصيلة (2)	)/(2) (7 %)	الحصيلة (3)	)/(3) (7 %)	الحصيلة (4)	)/(4) (7 %)	الحصيلة (5)	)/(5) (7 %)	الحصيلة (6)	)/(6) (7 %)	
1992	27,8	10	9,2	3,3	40,0	14	4,7	1,7	27,3	10	108,9	39	276,13
1993	35,2	12	6,9	2,4	45,3	16	6,7	2,3	27,4	9	121,5	42	291,42
1994	44,4	13	15,2	4,6	61,8	19	6,9	2,1	47,9	14	176,2	53	330,40
1995	57,8	12	18,6	3,9	80,6	17	6,4	1,4	78,6	17	242,0	51	473,69
1996	67,5	12	4,5	0,8	125,1	23	9,2	1,7	84,4	15	290,6	53	550,60
1997	81,8	13	1,4	0,2	146,6	23	10,6	1,6	73,5	11	314,0	49	643,56
1998	88,1	13	1,4	0,2	153,5	23	11,3	1,7	75,5	11	329,8	50	663,86
1999	72,2	9	1,4	0,2	148,2	19	12,7	1,6	80,2	10	314,8	41	774,70
2000	82,0	10	1,5	0,2	163,5	19	16,2	1,9	86,3	10	349,5	41	856,19
2001	99,2	10	0,4	0,0	184,3	19	17,0	1,8	104,3	11	405,3	42	963,63
2002	113,8	10	0,7	0,1	219,1	20	19,0	1,7	128,5	12	481,1	44	1097,71
2003	125,5	11	0,8	0,1	235,6	21	19,3	1,7	143,4	13	524,5	47	1122,76
2004	145,2	12	0,7	0,1	272,2	22	19,6	1,6	137,0	11	574,8	46	1251,05
2005	168,4	13	0,9	0,1	312,3	25	19,6	1,6	143,4	11	644,5	51	1254,13
2006	240,3	17	1,0	0,1	334,4	23	23,5	1,6	113,4	8	712,6	50	1437,87
2007	259,5	16	0,9	0,1	347,2	21	28,1	1,7	132,7	8	768,4	46	1673,93
2008	331,8	15	1,2	0,1	429,8	19	33,9	1,5	163,9	7	960,7	43	2217,78
2009	462,8	20	1,1	0,0	472,6	21	36,0	1,6	172,5	7	1144,9	50	2300,02
2010	559,4	21	1,3	0,1	493,9	19	39,8	1,5	183,6	7	1278,1	48	2659,08
2011	686,4	18	1,5	0,0	557,7	14	48,0	1,2	222,2	6	1515,7	39	3879,20
2012	862,4	18	1,9	0,0	651,7	14	56,3	1,2	337,6	7	1909,8	40	4782,63
2013	822,4	20	3,3	0,1	736,3	18	62,7	1,5	398,6	10	2023,3	49	4131,53
2014	882,1	20	1,6	0,0	765,4	17	71,6	1,6	369,7	8	2090,4	47	4494,33
2015	1034,9	22	1,5	0,0	828,2	18	88,1	1,9	410,2	9	2362,9	51	4617,01
2016	1110,3	24	6,6	0,1	891,5	19	96,0	2,1	387,3	8	2491,8	54	4585,56
2017	1208,3	26	4,3	0,1	991,6	21	93,2	2,0	364,6	8	2661,9	57	4677,18
2018	1204,1	25	4,2	0,1	1092,9	23	88,4	1,8	322,5	7	2712,0	56	4813,69
2019	1264,7	26	5,2	0,1	1128,9	23	83,7	1,7	362,1	7	2844,6	58	4895,24

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- Ons, données statistiques, finance publique, données statistiques pour la période: 1992-1999.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période: 2000-2019.
- Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective, 2019.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

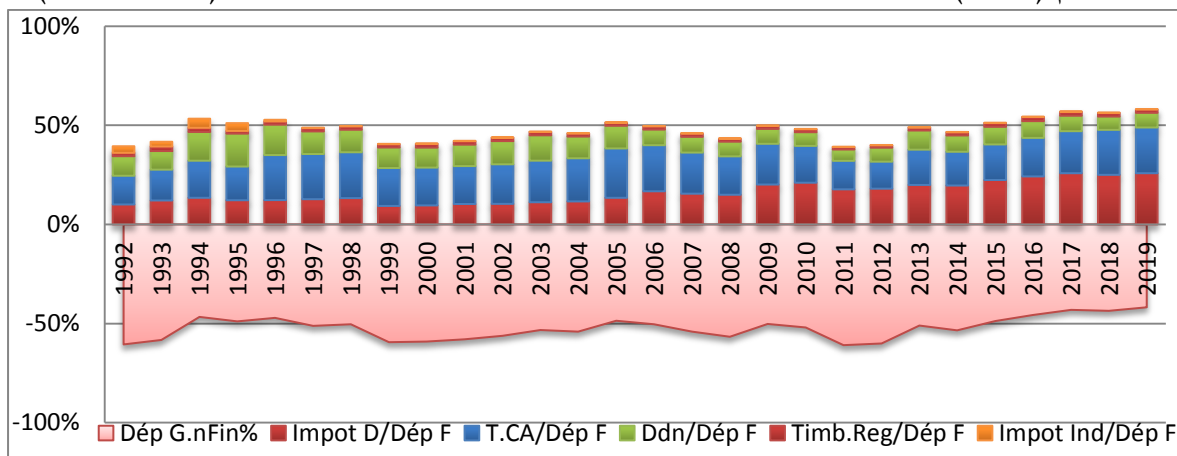
الشكل رقم (3-21): اسهامات مكونات الجباية العادية في تمويل نفقات التشغيل خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-21)

يشير الشكل أعلاه، إلى عدم كفاية حصيلة الجباية العادية في تغطية نفقات التشغيل خلال الفترة (1992-2019)، بعد أن قدرت مساهمتها سنة 1992 بـ 108,9 مليار دج أي بنسبة 39% لترتفع هذه النسبة مباشرة إلى 53% السنتين 1994 و 1996 نتيجة ارتفاع حصيلة الحقوق الجمركية في الأولى وارتفاع الرسم على رقم الأعمال في الثانية بعد أن تم دخول الرسم على القيمة المضافة حيز الخدمة، أما خلال الفترة (2000-2012) فكانت اسهامات الجباية العادية محصورة في 45% وهي نسبة متواضعة رغم ارتفاع الحصيلة الجبائية سنويا، وإن دلّ على شيء فإنما يدلّ على ارتفاع نفقات التشغيل نتيجة جملة التسديدات للمخلفات المالية للتعويضات بأثر رجعي التي شهدتها خلال المخطط الاقتصادي الثالث، لتبلغ أكبر مساهمة للجباية العادية في تمويل نفقات التشغيل خلال السنوات الأخيرة، أين بلغت نسبة 58% سنة 2019 بعد الارتفاع المحقق في حصيلة مكونات الجباية العادية، ويمكن التفصيل في ذلك من خلال الإشارة إلى نسبة مساهمة كل ضريبة في تغطية نفقات التشغيل وكذا النسبة الغير مغطاة التي تعبّر عن العجز المسجل، وذلك كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-22): تطور نسبة تغطية مكونات الجباية العادية لنفقات التشغيل خلال الفترة (1992-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-21)

يوضح الشكل أعلاه، نسبة كل من نفقات التسيير غير الممولة (العجز الحقيقي للجباية العادية) لعدم كفاية حصيللة مكونات الجباية العادية والتي تجاوزت نسبتها 60% سنة 1992 لتتخفص هذه النسبة سنة 2019 إلى 42% وهذا التحسن يعود إلى الارتفاع في حصيللة الجباية العادية، أما الشق الثاني والذي يعبر عن نفقات التسيير الممولة بعد توظيف حصيللة مكونات الجباية العادية، فهي الأخرى قدرت بـ 39% سنة 1992 لترتفع إلى ما نسبته 58% سنة 2019 أي ما يوافق قيمة 2000 مليار دج غير ممولة بالجباية العادية، ولتحديد مساهمة كل ضريبة في تمويل نفقات التسيير فإن:

- الضرائب المباشرة، نسبة تغطيتها لنفقات التسيير كانت ضعيفة خلال الفترة (1992-2019)، رغم ارتفاع حصيلتها وتطورها باستمرار إلا أن مساهمتها في تغطية نفقات التسيير تراوحت ما بين 9% و 20% خلال الفترة 1992-2009، وبين 18% و 26% خلال الفترة 2010-2019، وهذا التطور يعود للارتفاع الملموس خلال الفترة (1992-2009) الذي كان نتيجة نمو عدد المكلفين بالضرائب بفعل برنامج دعم النمو (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) التي ساهمت في خلق أوعية ضريبية جديدة، بالإضافة إلى تحسن مردودية الإدارة الضريبية بفعل الإصلاحات التي مست هذه الأخيرة بدءاً من سنة 2002، بالإضافة إلى زيادة حصيللة الضرائب على الدخل الإجمالي (فئة المرتبات والأجور) والتي كان مردوها بالأساس إلى ارتفاع أجور تعداد موظفي الدولة. أما فيما يتعلق بالفترة (2010-2019) فالارتفاع في حصيللة الضرائب المباشرة يعود إلى ارتفاع الحصيللة السنوية للضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتبات) وذلك بسبب الزيادات المعتبرة في الأجور خلال السنوات الأولى للفترة)، وكذا ارتفاع عدد المكلفين بها واستحالة التهرب منها على اعتبار أنها تحصل عن طريق تقنية الاقتطاع من المصدر، إضافة إلى هذا سجلت زيادة في حصيللة الضريبة على أرباح الشركات، خاصة بعد إنشاء مديرية كبريات المؤسسات سنة 2006 وهذا من أجل تحصيل أحسن للضرائب، مما أدى إلى زيادة عدد المكلفين بها بفعل البرامج الاستثمارات العمومية وما رافقها من إنشاء مؤسسات جديدة لترتفع حصيللة الضريبة على أرباح الشركات، بالإضافة إلى تطبيق رسم جديد يدعى الرسم الجزافي والذي يخلف مختلف الضرائب التي كان يدفعها صغار التجار والحرفيين وهذا لتوسيع القاعدة الضريبية.

رغم الإصلاحات الضريبية في مجال الضرائب المباشرة إلا أن حصيلتها الضريبية غير كافية لتغطية نفقات التسيير في الجزائر حيث قدر متوسط مساهمتها خلال فترة الدراسة بـ 16%.

- بالنسبة للرسم على رقم الأعمال، فهو يلعب دور مهم في تغطية نفقات التسيير خلال الفترة (1992-2019)، حيث بلغ متوسط نسبة تغطيتها خلال الفترة بـ 20%، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة التغطية، وهذا يعود لحصيلتها المرتفعة نتيجة ارتفاع الرسم على القيمة المضافة على كل من

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

العمليات المنفذة على الاستيراد والتي قدرت بـ 509,12 مليار دج سنة 2018¹، إضافة إلى ذلك العمليات المنفذة في الداخل التي ساهمت هي الأخرى بـ 335,72 مليار دج في نفس السنة، وهذا بفضل توسيع مجال الإخضاع الضريبي من جهة وإلزامية الفوترة من جهة أخرى والتي تزامنت مع فترات الإنعاش الاقتصادي التي تجلت من خلال برامج دعم النمو وزيادة الإنفاق العام.

- بالنسبة إلى إيرادات الطابع والتسجيل، يشير الشكل أعلاه، أن مساهمتها في تغطية نفقات التشغيل خلال الفترة (1992-2019) تعد ضعيفة مقارنة بالضرائب الأخرى، حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 1.4% و 2.3% في الفترة 1992-2004 و 1.2% و 2.1% في الفترة 2005-2019، ورغم الارتفاع المستمر في حصيلاتها إلا أنها لم تساهم في تغطية النفقات العامة بالقدر المطلوب، وذلك راجع إلى ضعف المعاملات التي تتم بشكل رسمي مقارنة مع العمليات التي تتم بشكل غير رسمي في مجال المعاملات التي تخضع لضرائب التسجيل، وذلك بهدف التهرب من دفع الضريبة وهو ما انعكس على أداء إيراداتها خلال الفترة حيث قدر متوسط مساهمتها في تغطية نفقات التشغيل بـ 1.7%.

- بالنسبة لمساهمات إيرادات الحقوق الجمركية في تغطية النفقات العامة فهي متذبذبة خلال الفترة (1992-2019)، حيث ساهمت بما نسبته 10% سنة 1992 في حين قدرت بـ 7% سنة 2019، فقد برزت مساهمة إيرادات الحقوق الجمركية في تغطية نفقات التشغيل خلال الفترة (1992-2005) حيث بلغ متوسط مساهمتها بـ 12% رغم حجم النفقات المتواضع الذي لم يتجاوز 1254 مليار دينار جزائري، وذلك راجع لانخفاض إيرادات الحقوق الجمركية بسبب عملية التفكيك الجمركي في إطار الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مثل إلغاء الإتاوة الجمركية سنة 2004، إضافة إلى الإجراءات التي سبقت هذه العملية من تقليص لعدد المعدلات الجمركية سنة 2001، ثم تخفيضها سنة 2002. أما خلال المرحلة الثانية (2006-2019) فقد بلغ متوسط تغطيتها نسبة 8% من نفقات التشغيل رغم الارتفاع الكبير المحقق في إيرادات الحقوق الجمركية -رغم عملية التفكيك الجمركي حققت الحقوق الجمركية ارتفاعا في حصيلتها نتيجة التطور الكبير في واردات الجزائر من السلع والخدمات بعد تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات- مقارنة بما حققته في المرحلة الأولى، إلا أنه لا يتناسب والارتفاع في حجم نفقات التشغيل حيث قدرت هذه الأخيرة سنة 2019 ما قيمته 4895,24 مليار دينار جزائري.

¹ مجلس المحاسبة، التقرير التقني لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018، الجزائر، 20 أكتوبر 2020، ص: 16.

المبحث الرابع: المصادر الغير عادية وتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

إضافة إلى الإيرادات الجبائية المحصلة من الجبائية العادية والجبائية البترولية، فالخزينة العمومية استخدمت مجموعة من المصادر الإئتمانية، وكذا احتياطات الأجيال المستقبلية، وهذا لمعالجة العجز في الميزانية العامة الناتج عن انخفاض في الإيرادات العامة المتأثرة بتذبذب الجبائية البترولية من جهة بفعل انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، ومن جهة أخرى عدم كفاية الجبائية العادية، لما تعانيه من تسرب جبائي كبير بفعل المعدلات الجبائية المرتفعة الناتج عن ضيق القاعدة الجبائية، إضافة إلى ذلك الإعفاءات الجبائية الغير الرشيدة.

المطلب الأول: صندوق ضبط الإيرادات وتمويل العجز خلال الفترة (2000-2019)

لجأت الجزائر وكغيرها من الدول الريعانية على استخدام الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية لحظة اختلال توازنات هذه الأخيرة المتأثرة بالصدمات في أسعار النفط العالمية على غرار سنوات 1986 و 2014، وهو ما ألجّ على توظيف مواردها المدخرة منها والمستثمرة لإعادة تحقيق التوازن، لا سيما مساهمته في تمويل عجز الميزانية العامة المسجل من عقدين من الزمن، هو ما يتم دراسته خلال الفترة (2000-2019).

قبل الإشارة إلى دور صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق توازن الميزانية العامة والحد من العجز المترص بالميزانية العامة، وجب الالتفات إلى مبررات وظروف إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر.

الفرع الأول: مبررات وأهداف إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

1. تعريف صندوق ضبط الإيرادات:

يعرّف صندوق ضبط الإيرادات على أنه صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة أي أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان".¹

2. مبررات إنشائه

¹ مصباح حراق، محمد أمين قمبرور، تداعيات أزمة النفط لـ 2014 على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مؤتمر دولي حول إدارة الأزمات الاقتصادية في عالم متغير المنعقد جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، يومي 04 و 05 مارس 2019، ص: 33.

بعد الارتفاع المحسوس في قيمة الصادرات النفطية سنة 2000، التي أدت إلى تحقيق فوائض مالية على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية لا سيما الميزانية العامة وميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع في أسعار النفط، إذ قدر فائض الميزانية العامة بـ 400 مليار دج¹، بعدما سجلت الجباية البترولية ما قيمته 1173 مليار دج سنة 2000 مقارنة بـ 560,12 مليار دج سنة 1999، وبناء على هذا التطور باشرت الحكومة الجزائرية على تأسيس صندوق سيادي بموجب قانون المالية سنة 2000، لضبط إيرادات الجباية البترولية، سمي بصندوق ضبط الإيرادات (Fond de Régulation des Recettes)، يعمل على امتصاص فوائض الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي يتم اعتماده سنوياً.

يمكن حصر مبررات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر في مبررات داخلية ومبررات خارجية، كما يلي:²

1.2. المبررات الداخلية: تتمثل في:

➤ **تبعية الاقتصاد الجزائري إلى قطاع المحروقات:** يعتبر النمو الاقتصادي في الجزائر مرهون بمعدل نمو قطاع المحروقات والتقلبات الحاصلة في أسعاره وحجم استثماراته وإنتاجه. فارتفاع نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي والتي فاقت خلال الفترة 1996-2000 ما نسبته 29.68% وفي سنة 2000 نسبة 39.4% يؤكد الأهمية النسبية المتزايدة لهذا القطاع.

➤ **تأثير المحروقات على الميزانية العامة للدولة:** تعتبر الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة، فقد فاقت مساهمة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العام الممتدة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 نسبة 64% وسجلت أعلى نسبة لها في سنة 2000 قدرت بـ 76.86%، وهو ما يؤكد تأثر وارتباط الميزانية العامة للدولة بشكل جد مباشر بالتقلبات الحاصلة في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، ما يجعل القدرة على الاستمرار في تمويل برامج التنمية الاقتصادية واستقراره مرهونة بهذه التقلبات ارتفاعاً وانخفاضاً.

➤ **تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات:** باعتبار أن الصادرات من المحروقات تشكل أكثر من 94% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهي المصدر الأساسي لتشكيل العملة الصعبة في الجزائر فإن أي تغير في أداء قطاع المحروقات في الجزائر وأسعارها يؤثر مباشرة على توازن الميزان التجاري.

2.2. المبررات الخارجية: تتمثل في:

¹ Ons, *finance publique, données statistiques*, 2012, p:02.

² مصباح حراق، محمد أمين قمبرور، مرجع سابق، ص: 35.

➤ تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية: تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.

➤ رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية: تعد تجربة الجزائر الأحداث في هذا المجال مقارنة بتجارب بعض الدول النفطية غرار الكويت، الإمارات العربية المتحدة، إيران، وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية، كما أن تعدد تجارب هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.

الفرع الثاني: موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

1. موارد صندوق ضبط الإيرادات

لقد قامت الجزائر في سنة 2000 بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات ضمن حساب تخصيص خاص تحت مسؤولية وزير المالية وهذا من خلال قانون المالية التكميلي في المادة 10 منه التي نصت على: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الإيرادات.

يقيد في هذا الحساب:

- في باب الإيرادات:

• فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛

• كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

- في باب النفقات:

• ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي؛

• تخفيض الدين العمومي...¹

ومن أجل تنفيذ هذا النص تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 02/67 والمؤرخ في 06 فيفري 2002 إضافة إلى ذلك القرار رقم 02/122 المؤرخ في 16 جوان 2002 لتحديد قائمة الإيرادات والنفقات المكونة للحساب.

¹ المادة 10 قانون رقم (22-23) المؤرخ في 28/12/2003 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد (37)، 28 جانفي 2000، ص:7.

كما تم إقرار تعديلات في مضمون الصندوق وفق قوانين المالية منذ انشائه، وذلك كالتالي:

✓ **تعديل سنة 2004:** بموجب قانون المالية لسنة 2004 تم تعديل مصادر صندوق ضبط الإيرادات بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشاط للمديونية الخارجية،¹ وقد تزامن هذا التعديل مع شروع الحكومة في تطبيق سياسة الدفع المسبق للدين العمومي، وهذه الأخيرة تتم باستخدام كل من إيرادات صندوق ضبط الإيرادات والتسبيقات المقدمة للصندوق من بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشاط للمديونية الخارجية.

✓ **تعديل سنة 2006:** بموجب قانون المالية التكميلي سنة 2006 تم إقرار تعديل في جانب النفقات (الاستخدامات) لصندوق ضبط الإيرادات ليشمل بذلك تعديل الهدف الرئيسي للصندوق، ويصبح هذا الأخير يقتصر على تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق 740 مليار دينار جزائري.²

✓ **تعديل سنة 2017:** بموجب قانون المالية لسنة 2017، تم إلغاء العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الخاص بالصندوق المحدد بـ 740 مليار دج، من أجل الامتصاص الجزئي لعجز الخزينة في سنة 2017 نتيجة تراجع فائض الجباية البترولية منذ منتصف سنة 2014.

من خلال التعديلات التي أجريت على صندوق ضبط الإيرادات، يمكن القول أنّ الهدف من إنشاء صندوق ضبط الإيرادات هو امتصاص الفائض من موارد الميزانية، بحيث تتكون إيرادات الصندوق من فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك الأسعار المتوقعة التي بنيت عليها الإيرادات في قانون المالية، إضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق، وكذا تسبيقات بنك الجزائر، أما نفقاته فتتكون من ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحدد عن طريق قانون المالية السنوي وتخفيض الدين العمومي.

2. استخدامات صندوق ضبط الإيرادات

يرتكز مجال عمل الصندوق أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية النفطية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الميزانية العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار النفط، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية.

¹ المادة (66) قانون رقم (23-22) المؤرخ في 28/12/2003 المتضمن قانون المالية 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد (77)، بتاريخ 29/12/2003، ص: 31.

² المادة 25 الأمر (06-04) المؤرخ في 05 جوان 2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد (47)، المؤرخة في 19 جوان 2006، ص: 8.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

وبالتالي فإن صندوق ضبط الإيرادات يعتبر كأداة حماية لإبقاء الميزانية في وضعية توازن، وقد عدّل هذا الهدف بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006، وهو تمويل الخزينة العامة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج إلى أن تم إلغاء هذا الرصيد سنة 2017.

الفرع الثالث: وضعية صندوق ضبط الإيرادات في ظل تغير أسعار النفط خلال الفترة (2000-2019)

يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أكثر المتأثرين بالانهيار الحاصل في أسعار النفط عالميا، باعتباره يمول مباشرة من فائض إيرادات الجباية البترولية، إلا أن نفقاته (استخداماته) أغلبها توجه لتغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة، فإن أي تغير في أسعار النفط سيتغير معه بصفة مباشرة حجم إيرادات الصندوق، وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين أسعار النفط (صحاري بلند) وإيرادات صندوق ضبط الإيرادات، والجدول التالي يوضح ذلك:

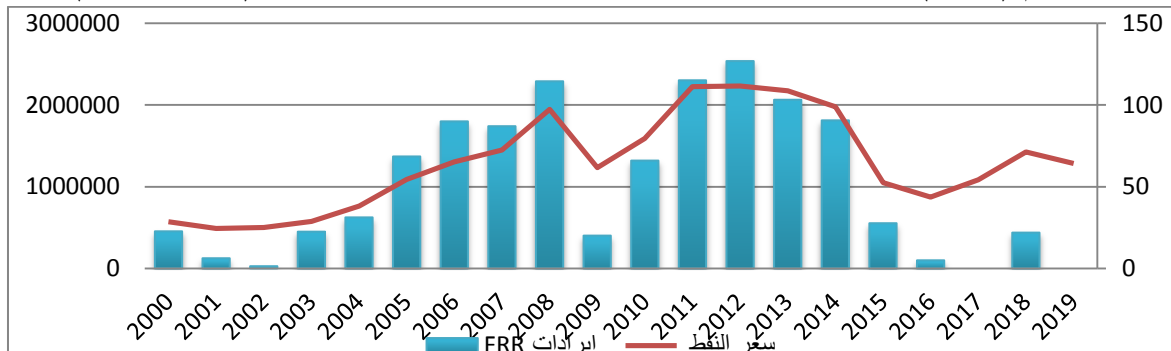
الجدول رقم (3-22): تغير إيرادات صندوق ضبط الإيرادات وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2019) مليون دج

السنة	صحاري بلند (دولار/برميل)	إيرادات FRR (فائض القيمة على الجبابة البترولية)	السنة	صحاري بلند (دولار/برميل)	إيرادات FRR (فائض القيمة على الجبابة البترولية)
2000	27.60	453 237	2010	77.38	1 318 310
2001	23.12	123 864	2011	107.46	2 300 320
2002	24.36	26 504	2012	109.45	2 535 309
2003	28.10	448 914	2013	105.87	2 062 231
2004	36.05	623 499	2014	96.29	1 810 320
2005	50.59	1 368 836	2015	49.49	552 192
2006	61.00	1 798 000	2016	40.76	98 550
2007	69.04	1 738 848	2017	52,51	-
2008	94.10	2 288 159	2018	69,78	437 412
2009	60.86	400 675	2019	64,04	-

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: Rapports de ministère de finance

OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2010-2011, 2019.

الشكل رقم (3-23): تطور إيرادات صندوق ضبط الإيرادات وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (3-22)

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن إيرادات صندوق ضبط الإيرادات -والتي تعبر عن الفائض عن الجباية البترولية في شكل أقساط سنوية- لسنة 2000 قدرت بـ 453,237 مليون دج وهي سنة إنشائه وهذا عند مستوى 27.60 دولار للبرميل، في حين سجلت فوائض القيمة الموجهة للصندوق أكبر قيمة لها سنة 2012، حيث قدرت بـ 2 535 309 مليون دج، بعد الارتفاع المسجل في أسعار البترول والتي كانت في حدود 109.45 دولار للبرميل، إلا أنه في السنتين 2017 و 2019 لم يتم تخصيص فوائض للصندوق بعد انخفاض سعر النفط عن السعر المرجعي الذي بني عليه التوقع من خلال قانون المالية ابتداء من سنة 2017 والمقدر بـ 50 دولار للبرميل، عكس ما كان عليه سابقا أين كان يقدر بـ 37 دولار للبرميل.

الفرع الرابع: مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية خلال الفترة (2000-2019)

يهدف صندوق ضبط الإيرادات إلى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية على المستوى الداخلي والتي أبرزها تمويل عجز الميزانية العامة، وكذلك على المستوى الخارجي والتي تتمثل في تسديد المديونية الخارجية، فبترجمة هذه الأهداف إلى أرقام نجد كل التدخلات لصندوق ضبط الإيرادات تعبر عن نفقاته، أما إيرادات الصندوق فهي عبارة عن فوائض الجباية البترولية المتراكمة أو التراكمية من سنة لأخرى، و الفرق بين الإيرادات والنفقات يعبر عن الرصيد، إلا أن هذا الأخير قد تأثر بالأزمة النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-23): استخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2019) مليون دج

السنة	إيرادات FRR **	استخدامات صندوق ضبط الإيرادات FRR			رصيد FRR	رصيد الميزانية العامة	تمويل عجز الميزانية %
		تسديدات المديونية	تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الميزانية			
2000	453 237	221 100	-	-	232 137	-53 198	-
2001	356 001	184 467	-	-	171 534	68 709	-
2002	198 038	170 060	-	-	27 978	26 038	-
2003	476 892	156 000	-	-	320 892	-164 624	-
2004	944 391	222 703	-	-	721 688	-285 372	-
2005	2 090 524	247 838	-	-	1 842 686	-338 045	-
2006	3 640 686	618 111	-	91 530	2 931 045	-611 089	13,03
2007	4 669 893	314 455	607 956	531 952	3 215 530	-1 159 519	31,45
2008	5 503 690	465 437	-	758 180	4 280 073	-1 288 603	37,04
2009	4 680 747	-	-	364 282	4 316 465	-970 972	27,28

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

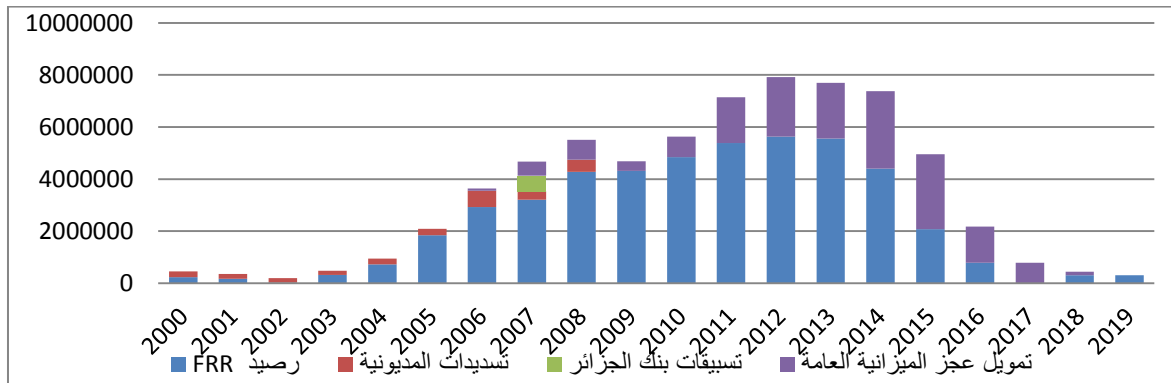
36,26	-1 392 296	4 842 837	791 938	-	-	5 634 775	2010
42,70	-2 363 759	5 381 702	1 761 455	-	-	7 143 157	2011
41,23	-3 254 143	5 633 751	2 283 260	-	-	7 917 011	2012
50,04	-2 128 816	5 563 511	2 132 471	-	-	7 695 982	2013
49,15	-3 068 021	4 408 159	2 965 672	-	-	7 373 831	2014
48,19	-3 103 789	2 073 846	2 886 505	-	-	4 960 351	2015
37,78	-2 285 913	784 458	1 387 938	-	-	2 172 396	2016
38,85	-1 234 745	0	784 458	-	-	784 458	2017
8,95	-1 342 601	305 500	131 912	-	-	437 412	2018
0,00	-1 139 769	305 500	-	-	-	305 500	2019

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير وزارة المالية

** إيرادات FRR = رصيد FRR في السنة (n-1) + فائض القيمة على الجباية البترولية في السنة (n).

حتى يمكننا تقديم تحليل وجيز للجدول أعلاه يمكن ترجمة هذا الأخير إلى الشكل التالي:

الشكل (3-24): تطور استخدامات ورصيد FRR خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-23)

يلاحظ من خلال الجدول (3-23) والشكل (3-24) أعلاه، أن إيرادات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2019-2000) بلغ متوسطها قيمة 3705336.6 مليون دج، حيث قدرّت سنة 2000 بـ 453,237 مليون دج، إلا أنها لم تكن القيمة الدنيا بل سجلت هذه الأخيرة في سنة 2002 أين بلغت 198,038 مليون دج، متأثرة بانخفاض في أسعار النفط -24.91 دولار مقارنة 28.77 دولار سنة 2000- وبعدها بدأت في الارتفاع إلى أن سجلت أكبر قيمة لها سنة 2012 حيث بلغت ما قيمته 7 917 011 مليون دج، وحققت بعدها تراجعاً من سنة لأخرى وصولاً لسنة 2017 أين سجلت 784458 مليون دج، وهذا نتيجة تراجع العائدات البترولية المتأثرة من الأزمة النفطية.

أما استخداماته فهي مقسمة بين تسديدات المديونية، تسبيقات بنك الجزائر، وتمويل عجز الميزانية.

والتي يمكن عرضها عبر مراحل تطور صندوق ضبط الإيرادات، كما يلي:

➤ المرحلة الأولى خلال الفترة 2000-2005:

خلال هذه المرحلة التي كان يهدف فيها صندوق ضبط الإيرادات إلى تمويل عجز الميزانية العامة الناتج عن تراجع إيرادات الجباية البترولية لمستوى أدنى من توقعات قانون المالية، إضافة إلى ذلك المساهمة في تدنية حجم الدين العمومي، إلا أن الدولة لم تلجأ إليه في تمويل عجز الميزانية العامة نظرا لعدم رغبتها في استخدام موارده ما لم تقل أسعار النفط عن السعر المرجعي آنذاك والمقدّر بـ 19 دولار، وتم استخدامه في التسديد المسبق للمديونية العمومية الخارجية أين قدّرت مجموع مساهماته في هذه الأخيرة ما مقداره 1 202 168 مليون دج، وكانت أقل مساهمة له سنة 2003 بقيمة 156 000 مليون دج. وهو ما سمح بتمويل عجز الميزانية العامة بطريقة غير مباشرة من خلال تسديد الدين الداخلي. كما شهدت هذه المرحلة تراجع في موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى نتيجة تراجع في الجباية البترولية المتأثرة من انخفاض أسعار النفط.

➤ المرحلة الثانية خلال الفترة 2006-2009:

خلال هذه المرحلة استمر صندوق ضبط الإيرادات في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية الخارجية إلى غاية آخر قسط سنة 2008 وقدّرت مجمل إسهاماته خلال الفترة بـ 1 398 003 دج، كما تم تسديد تسبيقات بنك الجزائر سنة 2007 والتي قدرت بـ 607956 مليون دج والتي تعتبر المساهمة الوحيدة للصندوق خلال الفترة (2000-2019).

أما فيما يخص تنفيذ سياسة تمويل عجز الميزانية العامة خلال هذه الفترة فقد باشرت الحكومة بالاقتطاع من رصيد FRR لتمويل العجز بعد إقرار التعديل سنة 2006، وسجل أول اقتطاع من الصندوق سنة 2006 بقيمة 91530 مليون دج، والتي تعتبر أدنى قيمة خلال الفترة، فقد ارتفعت قيمة الاقتطاعات وبلغت 758 180 مليون دج، سنة 2008، ويرجع تبني الحكومة هذه السياسة نتيجة ارتفاع المحسوس في أسعار النفط الذي وفر هامش أمان للحكومة من فوائض الجباية البترولية التي تسمح بتعظيم موارد الصندوق ومنه تمويل العجز الناتج عن ارتفاع الاتفاق الحكومي آنذاك نتيجة السياسة التوسعية المتبعة في تجسيد البرنامج الخماسي الثاني.

➤ المرحلة الثالثة خلال الفترة 2010-2013:

اقتصرت استخدامات صندوق ضبط الإيرادات على تمويل عجز الميزانية العامة خلال هذه المرحلة، خاصة وأنّ هذه الأخيرة سجلت أكبر قيمة للعجز خلال فترة الدراسة (2000-2019) - سنة 2012 أين قدر بـ 3 254 143 مليون دج، إلا أن إيرادات FRR شهدت ارتفاع إيجابي خلال كل من سنة 2011، 2012، 2013 وسجل هو الآخر أكبر قيمة له سنة 2012 المقدرة بـ 7 917 011 مليون دج، وهذا

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

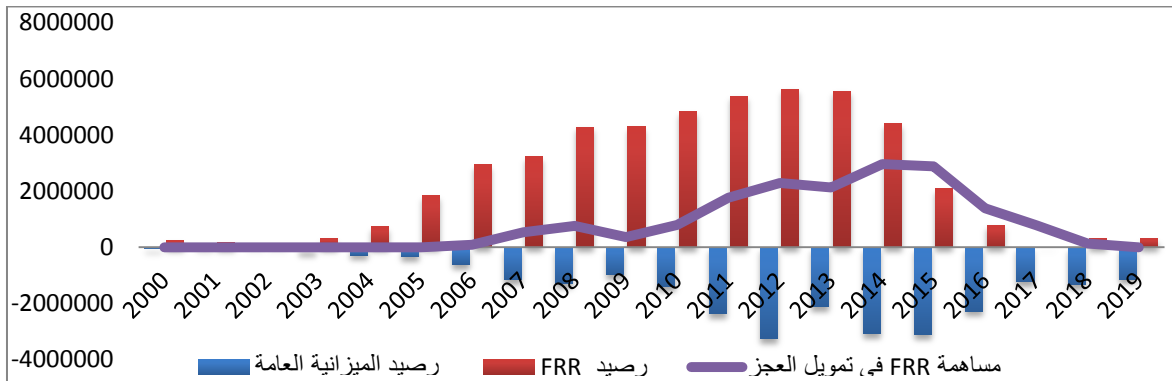
نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث بلغ متوسط سعر البرميل 103 دولار/البرميل، خلال هذه المرحلة، وهو ما سمح بتمويل العجز في الميزانية العامة بحوالي 2 283 260 مليون دج.

➤ المرحلة الرابعة خلال الفترة 2014-2019:

شهدت هذه المرحلة بداية انهيار أسعار النفط في السوق العالمية الذي صادف منتصف سنة 2014، بعدما كان 109 دولار سنة 2013 ليصبح سعره 44 دولار سنة 2016، ليطفو بعدها تحت عتبة 70 دولار سنة 2019، مخلفا ورائه آثار سلبية انعكست من جهة على عجز الميزانية العامة الذي بلغ 3 068 021 - مليون دج، مقارنة بسنة 2013 الذي سجل 2 128 816 - مليون دج، إلا أنه خلال سنة 2015 اشتد العجز في الميزانية العامة أين قدر بـ 3 103 789 - نتيجة الانخفاض الشديد في الجباية البترولية من جهة وغياب المصادر البديلة من جهة أخرى. وبعد بلوغ مرحلة الدروة لأسعار النفط وهي سنة 2016 عرف عجز الميزانية العامة تحسنا من سنة لأخرى ليبلغ سنة 2019، 1 139 769 - مليون دج.

لم تقتصر الآثار السلبية التي تزامنت وهذه المرحلة على عجز الميزانية العامة وحسب، فقد شملت صندوق ضبط الإيرادات الذي شهد شح في فوائض الجباية البترولية لانخفاض سعر النفط إلى ما دون السعر المرجعي من جهة، ومن جهة الاستغلال التام لموارده في تمويل عجز الميزانية العامة - الشكل الموالي يوضح ذلك-، إذ بلغت إجمالي مساهماته خلال السنوات 2014، 2015، 2016 و 2017 ما قيمته 8 024 573 مليون دج ما ساهم في نضوب جلّ موارده سنة 2017 ليعبث من جديد سنة 2018 نتيجة استجابة للارتفاع الطفيف في أسعار النفط الذي تجاوز سعر 50 دولار/البرميل وهو السعر المرجعي ابتداء من سنة 2017. ويستقر رصيده عند 305 500 مليون دج.

الشكل رقم (3-25): مساهمة FRR في تمويل عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-23)

ما يمكن استنتاجه أن صندوق ضبط الإيرادات قام بتحقيق أهدافه خلال الفترة (2000-2019) والمتمثلة في إحداث توازنات على المستوى الخارجي من خلال المساهمة في تنفيذ سياسة التسديد المسبق للمديونية

الخارجية، وعلى المستوى الداخلي من خلال تسديد تسبيقات البنك الجزائر من جهة وتمويل عجز الميزانية العامة من جهة أخرى، إلا أن هذا الصندوق تم استنزافه نهائيا في فيفري سنة 2017 متأثرا بالتراجع الحاد في أسعار النفط إلى ما دون السعر المرجعي جرّاء الأزمة النفطية لسنة 2014.

المطلب الثاني: ترشيد النفقات العامة

بعدما فشلت الخزينة العمومية في توفير موارد التمويل الممكنة كبديل للجباية البترولية المتأثرة بتراجع أسعار النفط، فإنها عملت على تخفيض جانب النفقات العامة بتبني سياسة ترشيد النفقات العامة سنة 2016، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت بمجموعة من الإجراءات التي أسفرت عن تخفيض النفقات العامة المقدرة بنسبة 8,8% مقارنة بسنة 2015، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3,3%، وانخفاض ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وشملت عملية الترشيد بعض الجوانب لا سيما:

- الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي والمستشفيات...)

- تقليص فاتورة الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت؛

- خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد 60 سنة.

- خفض الاستهلاك من خلال فرض ضرائب ورسوم غير مباشرة،

- تضمن مشروع الميزانية العامة سنة 2016 رفع بعض الرسوم غير المباشرة للتأثير على الاستهلاك ومنه تخفيض النفقات العامة، إذ شملت هذه الرسوم على الرسم على القيمة المضافة على الاستهلاك كالكهرباء والبنزين كما تم فرض زيادة في الحقوق الجمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستورة لتخفيض فاتورة الاستيراد، وهو ما ينصب في تخفيض النفقات العامة من جهة ورفع الحصيلة الجبائية من جهة أخرى.

لم تتوقف عملية الترشيد النفقات العامة بنهاية سنة 2016 بل استمرت خلال الفترة (2017-2019) والتي اشتدت حيالها الأزمة المالية في الجزائر جراء عدم توفر موارد لتمويل النفقات العامة والتي تسمح بتحقيق الاستقرار في الميزانية العامة، واستلزم ذلك تبني استراتيجية لتكريس سياسة التقشف من خلال تبني اجراءات صارمة تهدف إلى التحكم في توسيع النفقات العامة، لا سيما ما تعلق بـ:

- إستحداث مكنيزمات لتجميد أو إلغاء الاعتمادات الموجهة لتغطية النفقات في حالة خلل التوازنات العامة¹؛

¹ المادة (67) قانون رقم (16-14) المؤرخ في 2016/12/28 المتضمن قانون المالية 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، بتاريخ 2016/12/29، ص: 31.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

- تبني سياسة توقعية متوسطة المدى لنفقات وإيرادات الميزانية العامة ابتداء من 2017 التي يتم بموجبها تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة للسنة المالية المقبلة إضافة إلى السنتين الموالتين اللتين تكونا قيد التعديل أثناء تحضير مشروع قانون المالية للسنة المعنية؛

- غلق حسابات التخصيص الخاص رقم 15-302، رقم 120-302، رقم 134-302 ورقم 143-302، والتي تم تخصيصها لتسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال البرامج الاقتصادية، البرنامج الخاص للإعمار، البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، برنامج دعم النمو الاقتصادي، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي،¹ قصد التحكم في حجم النفقات التي سيتم تنفيذها من خلال الاعتمادات المتراكمة التي تتضمنها هذه الحسابات الخاصة؛

- عقب غلق الحسابات الخاصة سالفة الذكر، تم فتح حساب خاص تحت رقم 145-302² لتسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، والمتضمن لمبلغ 300 مليار دج، لتنفيذ المشاريع الاستثمارية المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة وكذا المشاريع الاستثمارية المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2016، على أن يتم تمويل عمليات الاستثمارات العمومية من قبل ميزانية الدولة للتجهيز في حدود اعتمادات الدفع المتوفرة، وفي هذا الإطار تم تشديد ضبط النفقات العامة من خلال عدم تمكين الآمرين بالصرف لميزانية الدولة للتجهيز من القيام بالالتزامات على رخص البرامج إلا في حدود اعتمادات الدفع المبلغة لفائدتهم حسب كل قطاع.

إضافة إلى مجموعة الإجراءات المذكورة سابقا، فإن المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2019 هو الآخر يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تندرج ضمن ترشيد نفقات التسيير ونفقات التجهيز، والتي يمكننا إختصار أهمها فيما يلي:

■ جانب نفقات التسيير:

أقر المشروع التنفيذي على مواصلة الجهود المبذولة في ضبط نفقات التسيير من خلال ترشيد تكاليف تسيير المصالح ومكافحة كل أشكال التبذير والإسراف، وذلك يتم من خلال:³

¹ المادة (119) قانون رقم (14-16) المؤرخ في 2016/12/28 المتضمن قانون المالية 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، بتاريخ 2016/12/29، ص: 49.

² المادة (120) قانون رقم (14-16) المؤرخ في 2016/12/28 المتضمن قانون المالية 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، بتاريخ 2016/12/29، ص: 50.

³ وزارة المالية، المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2019، مذكرة توجيهية لوزير المالية، رقم: 427، الجزائر، 20 مارس 2018، ص: 02.

- تجنب كل اقتراح لإنشاء مناصب مالية جديدة، باستثناء تلك المقررة بصفة استثنائية من طرف السلطات العمومية؛
- إعطاء الأولوية كلما سمحت الفرصة لإعادة توزيع المناصب المالية الموجودة داخل وما بين القطاعات؛
- القيام بتعويض منصب من كل خمس 5/1 مناصب أصبحت شاغرة بما في ذلك المناصب الناتجة عن الإحالات على التقاعد؛
- ارتقاب الزيادة اللازمة فقط للتكفل بالترقية القانونية للمستخدمين في حدود 1,5%؛
- ترشيد نفقات التسيير مع الحفاظ على الأعباء غير القابلة للتقليص لا سيما الرواتب، المنح، التحويلات الاجتماعية، إضافة إلى ذلك مراجعة طبيعة النفقات الأخرى المرتبطة بوسائل التسيير شرط الحفاظ على نوعية الخدمة العمومية؛
- كل طلب اقتناء/ تجديد مركبة ينبغي أن يكون مصاعا بوضوح ومقررا أثناء الأشغال التحضيرية للمشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2019 لمجموع المؤسسات والإدارات العمومية (الإدارات المركزية، المصالح غير المركزية والمؤسسات تحت الوصاية).

■ جانب نفقات التجهيز:

تجلت أهم اجراءات ترشيد نفقات التجهيز فيما يلي:¹

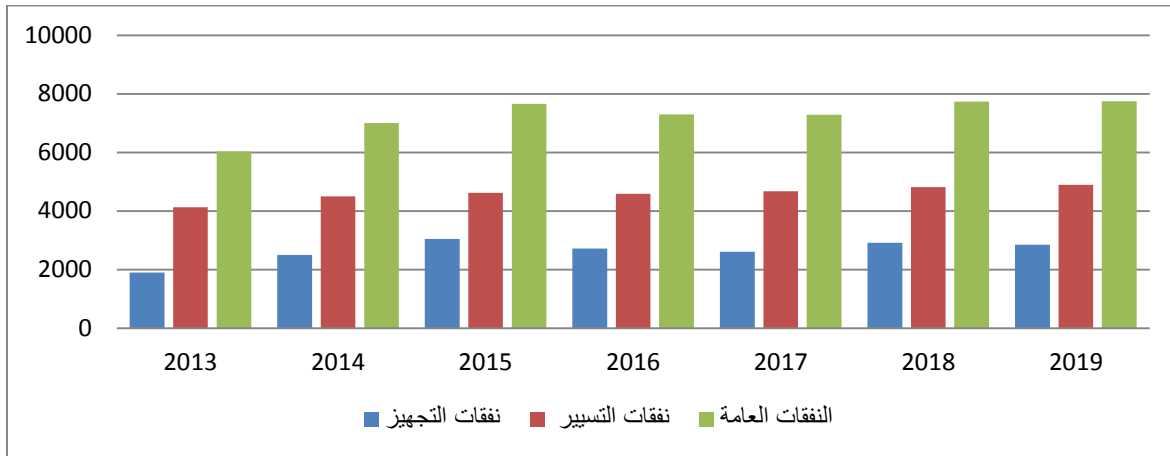
- منح الأولوية لإتمام المشاريع الجاري إنجازها في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة، كما ينبغي إعادة التقييم لاستكمال البرنامج الجاري أن يركز على دراسات متممة وعلى إدارة أحسن للمشاريع؛
- تجميد أو تأجيل بعض المشاريع الاستثمارية التي ليس لها أولوية وكذا المشاريع التي لم تنطلق بعد؛
- الأخذ بعين الاعتبار المراجعات المتعلقة بتكلفة المشاريع التي كانت موضوع رفع التجميد من طرف السلطات العمومية لا سيما ما يتعلق بالتربية، الصحة، والموارد المائية، ومنحها الأولوية في برمجة حجم إعادة التقييم المطلوبة؛
- تمويل المشاريع الجديدة في ظل احترام التسقيف المقرر من قبل السلطات العمومية، بعد عملية التقييم الإقتصادي في اختيار المشاريع العمومية للاستثمار والحرص على الاحتفاظ بالمشاريع الخاضعة لشروط الفعالية والنجاعة.

¹ وزارة المالية، المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2019، مرجع سابق، ص: 04.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

للقف على مدى تحقيق الأهداف المرجوة من سياسة النقشف والتي تصبو ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة، سنقوم بمقارنة النفقات العامة الفعلية قبل النقشف سنة 2016 وبعد النقشف، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-26): تطور النفقات العامة خلال الفترة (2013-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-19)

يشير الشكل أعلاه، الذي يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة (2013-2019) والتي تتضمن مرحلتين، الأولى قبل تبني سياسة النقشف (2013-2015) والثانية بعد تبني سياسة النقشف (2016-2019)، حيث:

- المرحلة الأولى (2013-2015): تسجيل ارتفاع مستمر في النفقات العامة خلال هذه المرحلة إذ قدرت النفقات العامة خلال سنة 2015 بـ 7656 مليار دج بعدما كانت في حدود 6000 مليار دج سنة 2013 أي بنسبة زيادة قدرها 27%، وهذا راجع أساسا إلى الزيادة في نفقات التجهيز التي سجلت زيادة بنسبة تفوق 60% التي تزامنت و بداية تنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية ضمن برنامج توظيف النمو الاقتصادي، في حين ارتفاع نفقات التشغيل لم يضاها ارتفاع نفقات التجهيز واستقر في حدود 11.76% سنة 2015 مقارنة بسنة 2013.

المرحلة الثانية (2016-2019): انخفاض النفقات العامة سنتي 2016 و 2017 إلى ما قيمته 7297,49 مليار دج و 7282,63 مليار دج على التوالي أي بنسبة 4,68% مقارنة بسنة 2015، وهذا يعود لانخفاض نفقات التجهيز بعد فرض النقشف والقيام بالإجراءات السالفة الذكر في حين نفقات التشغيل عرفت استقرار إلى غاية سنة 2019 نتيجة تجميد مناصب التوظيف، وخلال السنتين الأخيرتين سجلت النفقات العامة ارتفاعا مرة أخرى إلى ما مقداره 7741,34 مليار دج نتيجة ارتفاع نفقات التجهيز جراء تنفيذ المشاريع الاستثمارية المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة التي لم تكتمل بعد.

ما يمكن استخلاصه من خلال سياسة ترشيد النفقات العامة في سبيل تخفيض عجز الميزانية العامة والمتنبأ منذ سنة 2016 من خلال مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة وفي إطار سياسة التقشف المتبعة، يمكننا القول أنها لم تكن فعالة خلال فترة الدراسة، وذلك لعدم تسجيل نتائج مرضية عن ترشيد الاعتمادات الحقيقية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية مقارنة بالتقديرات المتضمنة في قوانين المالية.

المطلب الثالث: التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي

اعتمدت الخزينة العمومية على التمويل التقليدي* لفترات طويلة في تمويل الاقتصادي الوطني لا سيما ما تعلق بتحقيق الاستقرار على مستوى الميزانية العامة، وخلال السنوات الأخيرة أين اشتد اللاتوازن في أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية بصفة عامة والميزانية العامة بصفة خاصة، ما استدعت الضرورة لاستخدام التمويل غير التقليدي.

الفرع الأول: التمويل التقليدي

لجأت الخزينة لاستخدام أداة من أدوات التمويل التقليدي والمتمثلة في القروض العامة، وذلك من خلال اعتماد آلية القرض السندي بصفة رسمية مطلع سنة 2016 لتدعيم الإيرادات العامة المتأثرة بتراجع الجباية البترولية، وتم هذا بموجب القرار رقم المؤرخ في 28 مارس 2016، الذي يقرّ بتوظيف سندات الخزينة العمومية لتعبئة الادخار وتوجيهه لتمويل العجز في الميزانية العامة لمدة أقصاها ستة أشهر تحت إسم "القرض الوطني للنمو الاقتصادي"، حيث اقتضت طرح سندات عمومية للاكتتاب العام في شكل سندات إسمية ولحاملها حسب اختيار المكتب بقيمة 50000 دج لكل واحدة منها، وقد حدد العائد السنوي لتلك السندات بين 5% و 5,75% لثلاث سنوات أو خمس سنوات على التوالي، على أن يتم دفع الفوائد الناتجة عن هذه السندات سنويا في تاريخ يوافق تاريخ الاكتتاب وتكون معفاة من الضرائب.

ولتبسيط عملية الاكتتاب بغية استقطاب أكبر قيمة ممكن تعبئتها والتي تعود بالوفرة على الخزينة العمومية، تم إجراء تعديلات على شروط الاكتتاب في سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي بموجب القرار رقم المؤرخ في 3 ماي 2016، والتي عدلت القيمة الاسمية للورقة المالية المراد الاكتتاب فيها لتصبح بثلاث قيم مختلفة 10000 دج، 50000 دج، و 100000 دج حسب اختيار المكتب، مع الاحتفاظ على العائد السنوي وكذا مدة الاستحقاق.

* يتضمن التمويل التقليدي كل من التمويل البنكي والتمويل غير البنكي إضافة إلى الدين الخارجي.

حسب ما أقرته وزارة المالية، وخلال نهاية فترة الاكتتاب للقرض الوطني للنمو الاقتصادي، فقد تم تحصيل ما قيمته 557,83 مليار دج لصالح الخزينة العمومية لمجابهة العجز في الميزانية العامة الذي بلغ 2276,32 مليار دج.

الفرع الثاني: التمويل غير التقليدي

بعد تفاقم الأزمة النفطية واشتداد تداعياتها على الاقتصاد الوطني، من خلال الوضعية المالية للمؤشرات الاقتصادية الكلية، التي تعبّر عن الأزمة الحقيقية التي يعاني منها الوضع الاقتصادي وفي ظل غياب موارد التمويل مع نهاية سنة 2017، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى البحث عن آليات لتمويل الاقتصاد الوطني، تستجيب والتزايد المتسارع في حجم النفقات العامة من جهة والمساهمة في تخفيض عجز الميزانية العامة من جهة أخرى، وهو ما تجلّى في انتهاج سياسة التيسير الكمي أو ما يعرف بسياسة التمويل غير التقليدي، وذلك بعد إجراء تعديل في مضمون قانون النقد والقرض.

1. مبررات اللجوء للتمويل غير التقليدي

بعد تفاقم تداعيات أزمة النفط التي شهدتها الجزائر منذ منتصف 2014، والتي أثرت على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، خلال الفترة (2015-2017) كما يلي:

- ارتفاع عجز ميزان المدفوعات خلال السنوات 2015، 2016 و 2017 مسجلا ما قيمته 27,54 مليار دولار، 26,03 مليار دولار و 21,8 مليار دولار على التوالي، بعد أن كان في حدود 5,90 مليار دولار سنة 2014؛

- تراجع في حجم الاحتياط الرسمي للعملة الصعبة -بعد الانخفاض الحاد لصادرات النفط- بعد أن كان في حدود 178,95 مليار دولار سنة 2014 لينخفض هذا الاحتياطي خلال السنوات 2015، 2016 و 2017 إلى 144,15 مليار دولار، 114,14 مليار دولار و 97,33 مليار دولار على التوالي؛

- ارتفاع عجز الميزانية العامة سنة 2015 إلى 3103,79 مليار دج بعد أن كان في حدود 3068,02 مليار دج سنة 2014 بعد أن التراجع الحاد في الجباية البترولية المتأثرة بانخفاض أسعار النفط، إلا أن هذا العجز انخفض خلال سنتي سنة 2017 وقدّر بـ 1234,75 مليار دج،

- عدم كفاية الاستدانة الداخلية التي اعتمدتها الحكومة ابتداء من سنة 2016 والمتمثلة في القرض السندي الذي سمح بتعبئة ما قيمته 557,83 مليار دج.

- تآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات FRR سنة 2017 بعد أن تم استنزاف موارده خلال الفترة 2015-2017 نتيجة انعدام موارد الصندوق المتأتية من فوائض الجباية البترولية الموجهة للميزانية العامة من جهة، وإلى ارتفاع استخدامات الصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة من جهة أخرى، أين قدرّت هذه

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

الأخيرة بـ 2886,50 مليار دج سنة 2015، وهذه القيمة كانت بمثابة الجزء الأكبر من رصيد FRR فيما تم اهتلاك الجزء المتبقي خلال سنتي 2016 و 2017 والتي أدت إلى الاستنزاف التام لرصيده سنة 2017.

2. اعتماد التمويل غير التقليدي

لجأت الجزائر إلى اعتماد سياسة التمويل غير التقليدي كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة بعد تعديل قانون النقد والقرض 10/90، بموجب القانون الجديد للنقد والقرض رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 11-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد من خلال إدراج المادة 45 مكرر والتي تنص على أنه "بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار".

3. حصيلة (موارد) التمويل غير التقليدي

بموجب قانون رقم 17-10 المتعلق بالقرض والنقد، باشر بنك الجزائر بتمويل عمليات الخزينة العمومية، وهو ما سمح بتعبئة رصيدها على مستوى بنك الجزائر خلال الفترة (2017-2019) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-24): حجم الإصدار التمويل غير التقليدي خلال الفترة (2017-2019) مليار دج

الفترة	2017		2018				2019
	أكتوبر	نوفمبر	جانفي	سبتمبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي
سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة	570	1615	1400	420	1187,20	364	1000
المبلغ التراكمي للفترة	570	2185	3585	4005	5192,20	5556,20	6556,20
نسبة الطبع %	8,70	24,63	21,35	6,41	18,11	5,55	15,25

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير الشهرية لبنك الجزائر خلال الفترة (2017-2019)

يشير الجدول أعلاه، إلى تزايد حجم طبع النقود خلال الفترة (2017-2019) بما سمح بتعبئة رصيد الخزينة العمومية لدى البنك المركزي بقيمة 6556,20 مليار دج، حيث تم طبع ما مقداره 2185 مليار دج خلال الثلاثي الأخير من سنة 2017، إلا أن الجزء الأكبر من حجم التمويل غير التقليدي تم خلال الثلاثيات الأولى، الثالث والرابع من سنة 2018 والذي كان في حدود 3371,20 مليار دج، أما المبلغ المتبقي فقد تم طبعه مطلع سنة 2019 بمقدار 1000 مليار دج.

4. استخدامات التمويل غير التقليدي

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

بعد تعبئة رصيد الخزينة العمومية لدى البنك المركزي في إطار سياسة التمويل غير التقليدي، فإن الرصيد المحقق تم استخدامه وبما يتماشى وتحقيق الأهداف المرجوة من انتهاج السياسة السالفة الذكر، وهو ما يوضحه تقرير بنك الجزائر لسنة 2019، كما يوضحه الجدول التالي:

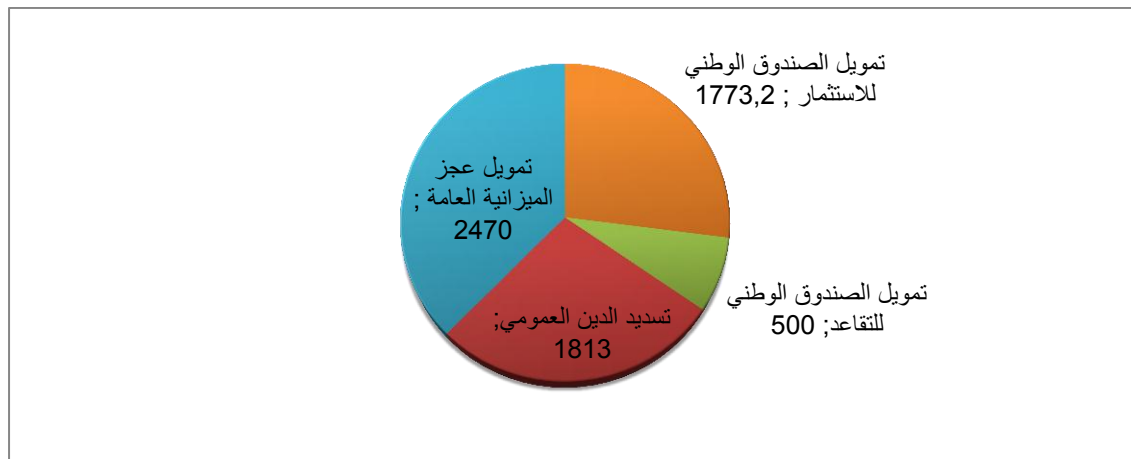
الجدول رقم (3-25): استخدامات التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019) مليار دج

استخدامات التمويل غير التقليدي	تمويل عجز الميزانية العامة	تسديد الدين العمومي	تمويل الصندوق الوطني للتقاعد	تمويل الصندوق الوطني للاستثمار	المجموع
القيمة	2470	1813	500	1773,20	6556,20
النسبة %	37,67	27,65	7,63	27,04	100

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على تقرير بنك الجزائر سنة 2019

يشير الجدول أعلاه، إلى تخصيص موارد التمويل غير التقليدي في (2017-2019) تمويل كل من عجز الميزانية العامة، الدين العمومي، الصندوق الوطني للتقاعد وكذا الصندوق الوطني للاستثمار، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-27): استخدامات التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-25).

يشير الشكل أعلاه، إلى مساهمة التمويل غير التقليدي في:

- تمويل عجز الميزانية العامة مقارنة بالأبواب الأخرى، بـ 2470 مليار دج، وهي تحتل بذلك أكبر جزء؛
- تمويل الدين العمومي بما قيمته 1813 مليار دج وتم تخصيص هذا المبلغ أساسا إلى عمليات إعادة شراء جزء من سندات الخزينة العمومية التي تحوزها شركة سونطراك، وكذا إعادة شراء سندات الخزينة العمومية المتعلقة بديون سونلغاز، كما تم تمويل القرض السندي، إضافة إلى ذلك تمويل الصندوق الوطني للاستثمار؛
- تمويل الصندوق الوطني للتقاعد بمبلغ قيمته 500 مليار دج، لاستخدامه في تسديد الديون اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار بمبلغ قيمته 1773,20 مليار دج لاستخدامه في تمويل كل من برامج عدل والصندوق الوطني للتقاعد وكذا المشاريع الهيكلية.

5. إسهامات التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة

بعدما تم تحديد استخدامات التمويل غير التقليدي سابقا، فقد ساهم هذا الأخير في تمويل عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2017-2019) وهي الفترة التي شهدت ارتفاع النفقات العامة من جهة، وتراجع موارد الميزانية العامة من جهة أخرى متأثرة بانخفاض الجباية البترولية وكذا شح صندوق ضبط الإيرادات المتأثرين بالأزمة النفطية، إضافة إلى ذلك عدم كفاية الموارد المعبئة بالقرض السندي، والجدول التالي يوضح إسهامات التمويل غير التقليدي خلال الفترة (2017-2019):

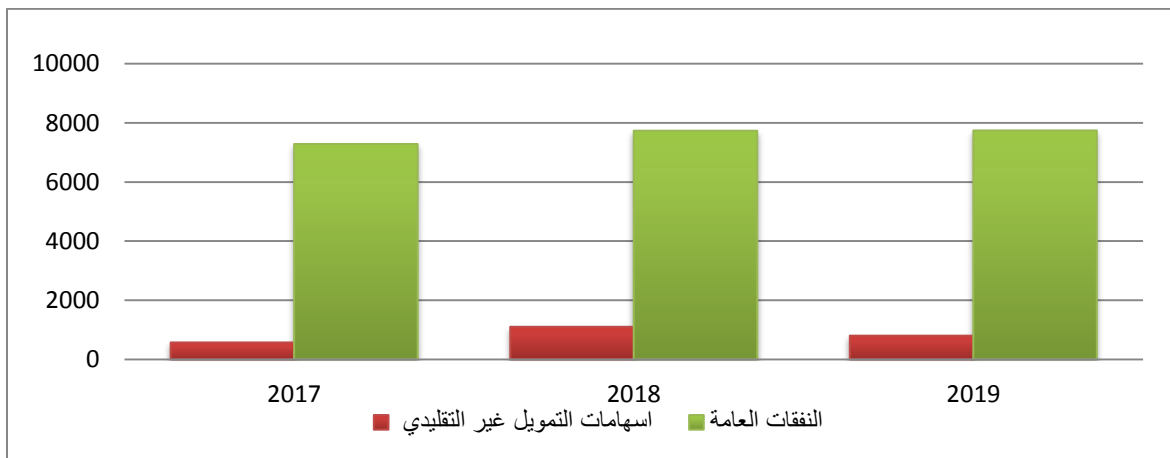
الجدول رقم (3-26): مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2017-2019) ¹⁰⁹

السنوات	2017	2018	2019	المجموع
النفقات العامة	7282,63	7732,07	7741,35	22756,05
إسهامات التمويل غير التقليدي	570	1100	800	2470
نسبة التمويل %	7,83	14,23	10,33	10,85

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير بنك الجزائر سنة 2019.

يشير الجدول أعلاه، إلى بلوغ مساهمات التمويل غير التقليدي 2470 مليار دج خلال الفترة (2017-2019)، إذ بلغ متوسط تمويل عجز الميزانية العامة خلال نفس الفترة ما نسبته 10,85%، وكان هذا التمويل عبر ثلاث مراحل تتوافق والسنوات 2017، 2018 و 2019، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-28): مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-26)

ساهم التمويل غير التقليدي في ضخ ما قيمته 570 مليار دج في الميزانية العامة سنة 2017 معبرا عنه بنسبة 7.83%، وهي تعتبر بداية موفقة لا سيما وأن التمويل غير التقليدي قد اعتمد خلال الشهرين الأخيرين من نفس السنة، وارتفع حجم التمويل غير التقليدي الموجه لتمويل الميزانية العامة خلال سنة 2018 ليلبلغ 1100 مليار دج وهو أكبر مبلغ تم ضخه خلال الفترة بنسبة 14.23% من إجمالي العجز، وهي السنة التي تم خلالها التمويل عبر دفعيتين الأولى في مطلع السنة بقيمة 900 مليار دج والثانية في الثلاثي الأخير بقيمة 200 مليار دج، في حين بلغ التمويل سنة 2019 ما قيمته 800 مليار دج، بنسبة 10.33%.

المطلب الرابع: إدماج الاقتصاد غير الرسمي

تعود بداية ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى ظهور الأسواق السوداء خلال فترة السبعينات، نظرا لما شهده هذا البلد في ذلك الوقت من نزوح ريفي إلى المدن وما رافقه من زيادة الطلب على السلع الغذائية (ظهور فرق كبير بين العرض المتناقص للسلع الغذائية والطلب المتزايد عليها) وفي المقابل انخفاض الإنتاج الفلاحي، حيث كانت تباع في الأسواق مختلف السلع الغذائية بأسعار مرتفعة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمية التي كانت مدعمة من طرف الدولة في تلك الفترة. أما القطاع غير الرسمي فقد بدأ بالظهور في منتصف الثمانينات بعد حدوث الأزمة الاقتصادية والتي انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها أثرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى الإصلاحات التي انبثق عنها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق. هذا الانتقال كان له بدوره انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ساعد على زيادة تنامي هذا القطاع. فالقطاع غير الرسمي لم ينشأ صدفة في الجزائر بل تمخض عن جملة التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي مر بها هذا البلد.

الفرع الأول: مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

وفيما يلي مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:¹

• مرحلة القطاع غير الرسمي (الخفي) 1962-1985

شهدت هذه المرحلة ازدهارا في مجال توفير مناصب الشغل وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة، لاسيما تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، وسمحت هذه الحركية

¹ محمد أمين قمبر، مصباح حراق، رؤية استشرافية مستقبلية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر بإدماج الاقتصاد الموازي خلال الفترة (2020 - 2025)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (12)، العدد (01)، 2020، ص: 346.

الاقتصادية بتخفيض نسبة البطالة بشكل معتبر، إلا أن بروز الاقتصاد الخفي كان قوي وهذا نتيجة لجمود الاقتصاد مع تقويم مفرطاً لسعر صرف الدينار مما وُلد نقصاً في المواد الاستهلاكية وظهر ممارسات سلبية، مثل: "الطرابندو" و"تجارة الحقيبة" وكذا "البيع تحت الطاولة" و"البيع المشروط".

كما تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إدارياً ومدعمة من قبل الخزينة العمومية كما تميزت هذه الفترة أيضاً بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يعملون في مؤسسات وقطاعات عمومية التي شيدتها الجزائر آنذاك، لذا فإن معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ والمعوقين.

• مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي 1986 إلى نهاية التسعينات:

تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحويلات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات أين شهد أزمة انهيار أسعار البترول، كما تميزت هذه المرحلة أيضاً بنقص شديد في بعض المواد الاستهلاكية، مما ألزم الدولة استيراد بعض السلع لتغطية هذا النقص، والقيام بعدة إصلاحات كانت تهدف إلى إقامة استراتيجية تساعد على الخروج من الأزمات المتعاقبة:

- فالإصلاح الأول تجسد في سياسة إعادة الهيكلة سنة 1989 والذي نتج عنه بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر؛

- أما الإصلاح الثاني الذي ظهر في سنة 1993 فقد كان يهدف إلى إيجاد حلاً للأزمة الاقتصادية الخارجية (لقد أطلق على الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة باقتصاد الحرب؛

- في حين أن الإصلاح الثالث يتمثل في الخضوع إلى شروط إعادة الجدولة التي أجبر صندوق النقد الدولي الجزائر الالتزام بها (الخصوصية، إلغاء سياسة الدعم للأسعار وتطبيق نظام الأسعار الحر، تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، تخفيض العملة، تحرير التجارة الخارجية...الخ).

• مرحلة توسيع مجالات القطاع غير الرسمي بعد 1998:

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأ الاقتصاد الجزائري يتعافى تدريجياً من جراء الأزمة المالية والاقتصادية التي تعرض لها؛ كما استطاعت الجزائر الخروج من الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تعصف بالبلاد. وتميزت هذه المرحلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي وباسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية، وبارتفاع كبير في أسعار البترول العالمية وعائداته بالنسبة للجزائر وبالتالي ارتفاع الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة، كما تم تحقيق نمو اقتصادي سنوي يفوق نسبة النمو الديمغرافي، وتعزيز

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

الوضعية المالية الخارجية بشكل كبير، حيث بلغت الاحتياطات الرسمية أكثر من 110 مليار دولار نهاية 2007، وفاقت الإيرادات النفطية الجزائرية 77 مليار دولار سنة 2008.

رغم كل التحسينات السابقة الذكر على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن القطاع غير الرسمي شهد ارتفاعا ملحوظا في هذه الفترة بالرغم من السياسة الجديدة التي وضعتها الدولة في إطار التشغيل الذاتي الذي يحفز الأفراد على إقامة مشاريع فردية في شكل مؤسسات مصغرة تمويل عن طريق القروض في إطار برامج تشغيل الشباب، إلا أن ذلك لم يغطي مشكلة البطالة لأن مثل هذه السياسات تحتاج إلى جهاز مصرفي يكون مرنا بالإضافة إلى غياب البيروقراطية والرشوة في مجال منح القروض.

الفرع الثاني: حجم الاقتصاد غير الرسمي

توجد عدة طرق يمكن استخدامها في تقدير حجم وقيمة الاقتصاد غير الرسمي وهي تشمل الطرق المباشرة والطرق غير المباشرة، إلا أننا سنتطرق في دراستنا فقط لبعض الطرق المباشرة وفق المنهج الرياضي الذي وضعه VITO TANZI سنة 1982، والذي يحدد حجم الاقتصاد غير الرسمي اعتمادا على حجم التهرب الجبائي، وذلك وفق الفرضيات التالية:¹

- ينقسم الاقتصاد الكلي إلى قسمين، القسم الأول يمثل الاقتصاد الرسمي ويعكس الجزء المقاس من الناتج الداخلي الخام، والقسم الثاني يمثل الاقتصاد غير الرسمي ويمثله الجزء غير المقاس من الناتج الداخلي الخام.

- الحصيلة المحتملة (المقدرة) لضرائب الدخل تمثل الضرائب واجبة التحصيل فيما لو كان الناتج الداخلي الخام مساويا للناتج الرسمي.

- الحصيلة الفعلية (المحققة) للضرائب تمثل الضرائب المحصلة على الناتج الداخلي الخام الرسمي، ويمثل الفرق بين الحصيلة المحتملة لضرائب الدخل والحصيلة المحققة لها الفاقد الضريبي الناتج عن وجود اقتصاد غير رسمي.

الجدول رقم (3-27): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي نسبة للناتج المحلي الخام خلال الفترة (1992-2017)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
حجم الاقتصاد الموازي %	36,14	38,16	38,88	37,64	37,68	37,18	38,28	36,11	34,20
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم الاقتصاد	33,58	31,90	29,62	27,76	24,93	24,44	24,21	24,07	25,90

¹ محمد أمين قمبرور، مصباح حراق، مرجع سابق، ص: 351.

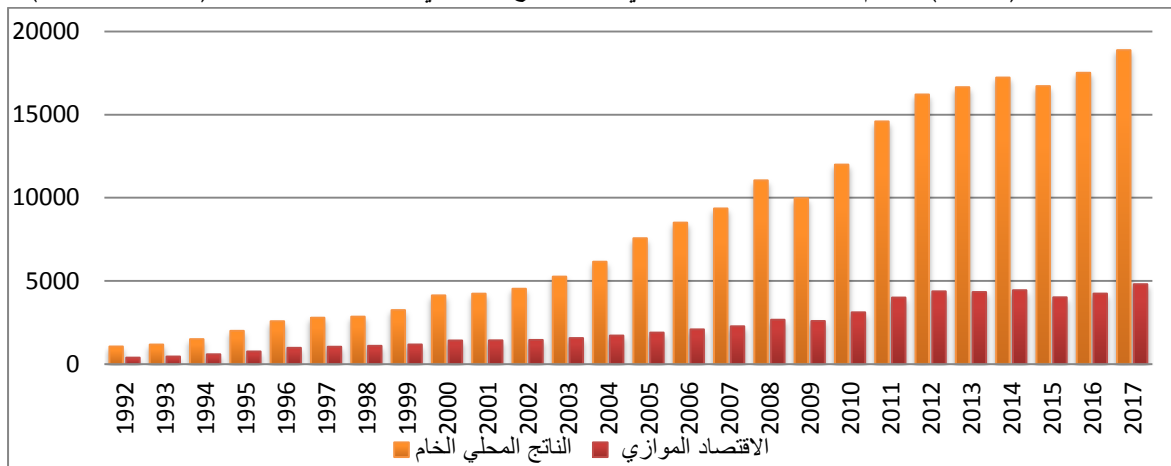
الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

الموازي %	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
السنوات									
حجم الاقتصاد الموازي %	25,89	27,37	26,94	25,98	25,74	23,98	24,16	25,41	30,23

Source: IMF, Shadow Economies Around the World : What Did We Learn Over the Last 20 Years?, IMF Working Paper, African Department, 2018, (18), p-p : 62-69.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، ان الاقتصاد الموازي يحتل نسبة كبيرة في الاقتصاد الجزائري، حيث بلغ متوسط معدل الاقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1992-2017) ما نسبته 31.72%، حيث قدر معدل الاقتصاد الموازي بـ 31.61% سنة 2000 في حين بلغ 36.73% سنة 2017 وهذا راجع إلى الأوضاع الاقتصادية التي هدتها الجزائر في التسعينات والتي استمرت لسنوات 2000 إضافة إلى انتشار البطالة وارتفاع الالتزامات الجبائية والاجتماعية سنة 2008، كذلك أزمة بنك الخليفة سنة 2003 أثرت على الأفراد من خلال ضعف ثقة الادخار وهو ما أدى بهم إلى اكتناز الأموال ومنها بداية النشاط الخفي، والشكل التالي يوضح تطور معدل الاقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

الشكل (3-29): حجم الاقتصاد الغير الرسمي مقارنة مع PIB في الجزائر خلال الفترة (1992-2017)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-27)

الفرع الثالث: تقدير حجم التهرب الجبائي بعد حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة (1992-2017)

من الصعب تقدير حجم فاقد الضريبة (التهرب الجبائي) وذلك لطبيعته السرية حيث لا توجد طرق قياسية دقيقة، وإنما بعض المناهج المقترحة على الأقل لتمكننا من أخذ صورة ولو بسيطة عن حجمها، ويعد منهج تقدير الاقتصاد السري، أهم منهج وهو ما سوف نعتمده في بحثنا.

• منهج تقدير الاقتصاد السري (الاقتصاد الموازي):

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

يعتمد هذا النموذج على تقدير أو تحديد الاقتصاد الموازي والذي من خلاله يمكن حساب وتقدير حجم فاقد الضريبة (التهرب الضريبي) وهذا لأن مجال النشاطات والمداخل تتم في هذا الاقتصاد لا يتم إخضاعها للضريبة.

وبالتالي فإن قياس حجم أحد منهما يمكن من حساب حجم الآخر عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{التهرب ضريبي} = \text{حجم الاقتصاد الموازي} * \text{معدل الضريبي المتوسط المفروض}$$

الجدول (3-28): حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1992-2017) مليار دج

السنة	الناتج المحلي الخام (1)	الجباية العادية (2)	* السعر المتوسط للضريبة %	الدخل الموازي	التهرب الضريبي (3)	نسبة (3)/(2) %	نسبة (3)/(1) %
1992	1048	108,86	10,38	378,89	39,34	36,14	3,75
1993	1166	121,48	10,42	445,04	46,36	38,16	3,97
1994	1492	176,18	11,81	579,90	68,50	38,88	4,59
1995	1990	242	12,16	749,21	91,09	37,64	4,58
1996	2570	290,6	11,31	968,40	109,50	37,68	4,26
1997	2780	314,01	11,29	1033,73	116,75	37,18	4,20
1998	2844	329,83	11,60	1088,73	126,26	38,28	4,44
1999	3238	314,76	9,72	1169,25	113,66	36,11	3,51
2000	4124	349,51	8,48	1410,24	119,53	34,20	2,90
2001	4227	405,26	9,59	1419,46	136,09	33,58	3,22
2002	4523	481,08	10,64	1442,77	153,46	31,90	3,39
2003	5252	524,54	9,99	1555,73	155,37	29,62	2,96
2004	6149	574,75	9,35	1706,99	159,55	27,76	2,59
2005	7562	644,54	8,52	1885,21	160,68	24,93	2,12
2006	8502	712,58	8,38	2077,79	174,15	24,44	2,05
2007	9353	768,39	8,22	2264,34	186,03	24,21	1,99
2008	11044	960,65	8,70	2658,22	231,23	24,07	2,09
2009	9968	1144,91	11,49	2581,71	296,53	25,90	2,97
2010	11992	1278,07	10,66	3104,63	330,89	25,89	2,76
2011	14589	1515,7	10,39	3993,01	414,85	27,37	2,84
2012	16210	1909,76	11,78	4366,87	514,49	26,94	3,17
2013	16648	2023,32	12,15	4325,12	525,66	25,98	3,16

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

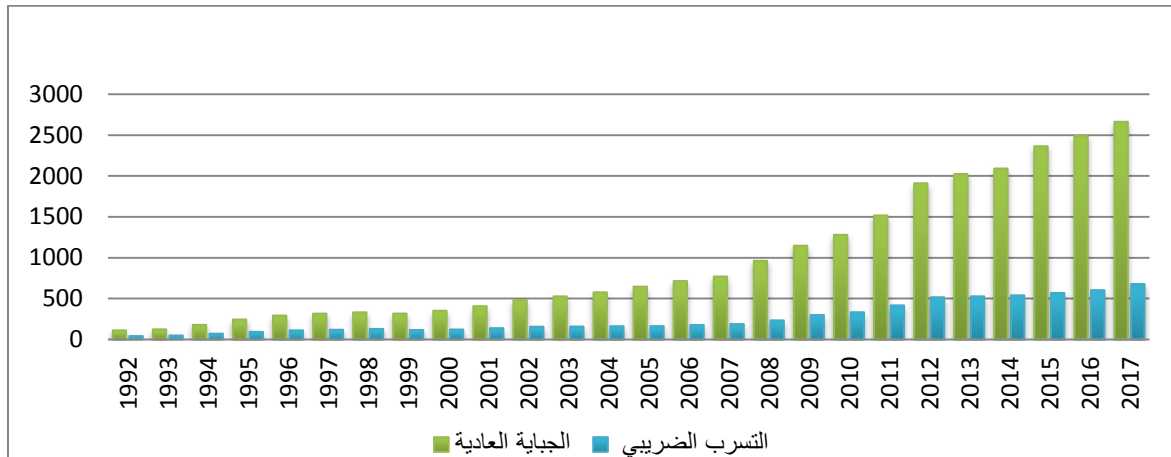
3,12	25,74	538,07	4434,64	12,13	2090,39	17229	2014
3,39	23,98	566,61	4007,71	14,14	2362,85	16713	2015
3,44	24,16	601,63	4231,53	14,22	2490,2	17515	2016
3,58	25,41	676,39	4796,44	14,10	2661,91	18876	2017

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على:

- la Bank d'Algérie, les rapports statistiques pour la période 2000-2018.
- Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective, 2018.

*السعر المتوسط للضريبة = نسبة حصيلة الضريبة إلى الناتج المحلي الخام.

الشكل (3-30): تطور حجم التهرب الضريبي مقارنة بالجباية العادية خلال الفترة (1992-2017)



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-28)

من خلال الجدول رقم (02)، والشكل رقم (02)، نلاحظ متوسط التهرب الضريبي في حصيلة الضرائب تقدر بـ 36.39% إلى حصيلة الضرائب الإجمالية للسنوات 2000-2017 أي ما يعادل 428 مليار دج. حيث يلاحظ ارتفاع مستمر في قيمة التهرب الضريبي خلال السنوات 2000-2017 بالموازاة مع الارتفاع المستمر في الناتج الداخلي الخام والإيرادات الضريبية، بل حتى أثناء تراجع الناتج نلاحظ ارتفاع التهرب الضريبي، حيث انخفض الناتج الداخلي الخام سنة 2014 من 17228.6 مليار دج إلى 16712.7 مليار دج سنة 2015 فإذا بالتهرب الضريبي يرتفع من 728.27 مليار دج سنة 2014 إلى 847.13 مليار دج سنة 2015.

تفقد الدولة الجزائرية ما يعادل 4.29% من إيراداتها كل سنة نتيجة التهرب من دفع الضرائب، وهذا نتيجة وجود اقتصاد موازي، حيث بلغ متوسط نسبة التهرب الضريبي خلال الفترة 2007-2017 حوالي 646.22 مليار دج، ويشير ذلك إلى ضخامة المبلغ الذي تخسره الدولة كل سنة نتيجة هذه الأنشطة غير الرسمية.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

الفرع الثاني: أثر التهرب الجبائي في تمويل/تضخيم عجز العامة خلال الفترة (1992-2017)

بعد ما تم تحديد حجم التهرب الجبائي في الجزائر الذي هو عبارة عن تسرب في الحصيلة الجبائية خلال الفترة (1992-2017)، سنقوم بتوظيفه كإيراد إضافي في حالة لو تم تحصيله، لإبراز دوره في تخفيض عجز الميزانية العامة خلال نفس الفترة، وهو ما يوضحه الجدول التالي والشكل الموضح أدناه:

الجدول رقم (3-29): تطور رصيد الميزانية العامة بعد توظيف التهرب الضريبي للفترة (1992-2017) مليار دج

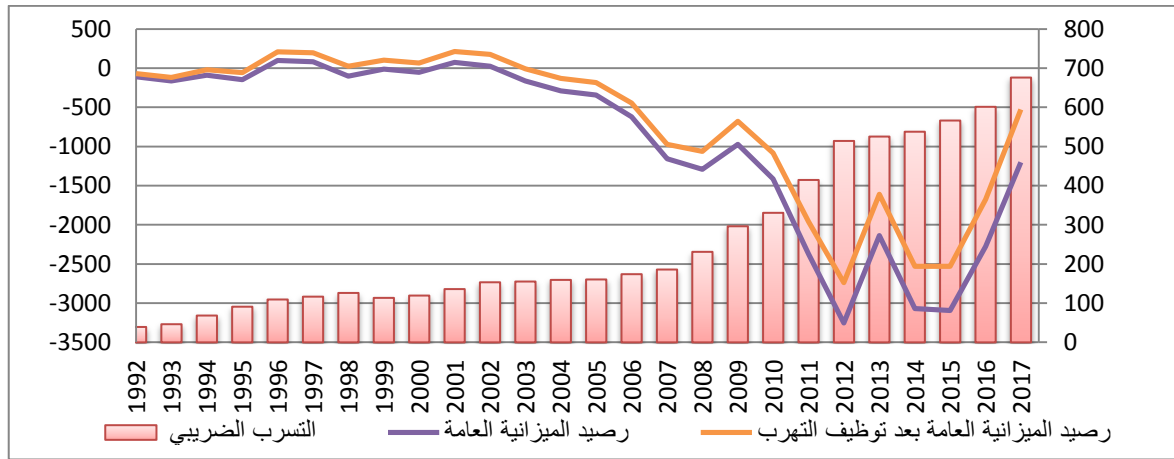
السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة	التهرب الضريبي	تغطية التهرب الضريبي لمقدار العجز %	ر. م. بعد دمج التهرب الضريبي
1992	311,86	420,13	-108,27	39,34	36,34	-68,93
1993	313,96	476,63	-162,67	46,36	28,50	-116,31
1994	477,19	566,33	-89,14	68,50	76,85	-20,64
1995	611,74	759,62	-147,88	91,09	61,60	-56,79
1996	825,16	724,61	100,55	109,50	-	210,05
1997	926,67	845,20	81,47	116,75	-	198,22
1998	774,51	875,74	-101,23	126,26	100	25,03
1999	950,49	961,68	-11,19	113,66	100	102,47
2000	1124,57	1178,12	-53,55	119,53	100	65,98
2001	1396,76	1321,02	75,74	136,09	-	211,83
2002	1574,92	1550,64	24,28	153,46	-	177,75
2003	1525,17	1690,17	-165,00	155,37	94,16	-9,64
2004	1600,74	1891,76	-291,02	159,55	54,82	-131,47
2005	1718,06	2061,03	-342,97	160,68	46,85	-182,29
2006	1833,62	2453,01	-619,39	174,15	28,12	-445,23
2007	1950,69	3108,56	-1157,87	186,03	16,07	-971,84
2008	2897,81	4191,05	-1293,24	231,23	17,88	-1062,01
2009	3273,66	4246,33	-972,67	296,53	30,49	-676,14
2010	3054,77	4466,94	-1412,17	330,89	23,43	-1081,28
2011	3478,42	5853,56	-2375,14	414,85	17,47	-1960,30
2012	3805,21	7057,96	-3252,75	514,49	15,82	-2738,26
2013	3887,62	6024,13	-2136,51	525,66	24,60	-1610,86
2014	3926,68	6995,77	-3069,09	538,07	17,53	-2531,02
2015	4560,74	7656,33	-3095,59	566,61	18,30	-2528,97
2016	5021,17	7297,49	-2276,32	601,63	26,43	-1674,69
2017	6079,80	7282,63	-1202,84	676,39	56,23	-526,44

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

-Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective, 2017.

الفصل الثالث: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)

الشكل رقم (3-31): تطور رصيد الميزانية العامة بعد إدماج التهرب الجبائي خلال الفترة (1992-2017)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-29)

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن الميزانية العامة حققت عجزا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ عجزها سنة 2007 ما قيمته 1159.51 مليار دج، كما بلغ قيمة 1234.74 مليار دج سنة 2017، إلا أنه سجلت أكبر قيمة للعجز سنة 2012 أين بلغ 3254.14 مليار دج وهو مبلغ ضخيم يعبر عن الوضعية المالية التي تعيشها الجزائر، كما نلاحظ أن التهرب الضريبي يمكن أن يخفف من حدة العجز إذا ما تم تحصيله.

إذا تم احتساب قيمة التهرب الضريبي وإضافته إلى إيرادات الدولة سيتقلص العجز من 1159.51 مليار دج إلى 957.9 مليار دج سنة 2007، ومن 970.97 مليار دج سنة 2009 إلى 532.62 مليار دج فنسبة تغطية التهرب الضريبي لعجز الميزانية لسنة 2009 كان في حدود 45% وهي نسبة جيدة، كما تم تغطية ما نسبته 77.78% من العجز سنة 2017 والتي تعتبر أكبر نسبة تغطية خلال فترة الدراسة ولم يبق العجز إلا في حدود 274.29 مليار دج بعدما كان 1234.74 مليار دج.

من خلال التحليل السابق نستنتج أن الجزائر تفقد كل سنة مبالغ كبيرة نتيجة التهرب الجبائي سواء ما تعلق بالبيع بدون فواتير، تزوير السجلات التجارية، الدفع نقدا، الإبلاغ الضريبي الكاذب بالإضافة إلى أنشطة التجارة الموازية، وهي ظاهرة مكلفة للخزينة العامة.

يمكن للأموال التي تخسرها الجزائر كل سنة أن تساهم في رفع قيمة الإيرادات العامة للدولة وبالتالي تقليل العجز الكلي في الميزانية العامة.

وعليه يجب على الدولة أن تولي اهتماما كبيرا إلى هذه المصادر الدائمة، وتحاول جاهدة المحافظة عليها عن طريق احتواء التهرب الضريبي وذلك بإدماج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في نشاط الاقتصاد الرسمي.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لمختلف التغيرات التي شهدتها النظام الاقتصادي والجبائي على وجه الخصوص من خلال هذا الفصل، يمكننا القول أن نظام الجباية العادية في الجزائر تم النظر إليه على أنه جزء متكامل من أجزاء النظام الاقتصادي الكلي، حيث تم إدراجه ضمن منطلق الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، غير أن الجباية العادية لم تؤتي أكلها خلال الفترة (1992-2019)، وذلك بعد تقييم فعالية الجباية العادية من خلال قيم بعض المؤشرات، حيث تبين:

- هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الجبائية الكلية والمساهمة في هيكل بنسبة 60% منها، في المقابل اقتصر الجباية العادية على المساهمة بـ 40% رغم عدم استقرار الجباية البترولية بعد التذبذب في أسعار النفط، كما أن ارتفاع تكلفة تحصيل الضرائب إلى 4% التي تعبر عن صعوبة التحصيل، إضافة إلى انخفاض معدل ضغط الجباية العادية ليكون في حدود 16% ما يعبر على إمكانية رفع هذا المعدل من خلال مواصلة الإصلاحات البناءة لتفعيل الطاقة الجبائية الممكنة، على أن تكون في حدود تعبير حجم التهرب الجبائي الكبير الناتج، جراء تقصير الإدارة الجبائية وعدم كفاءتها، وعدم مرونة نظام الجباية العادية بالمستوى المطلوب للاستجابة للتغيرات في الاقتصاد الوطني نتيجة ضعف بنية بعض الضرائب على غرار الضرائب غير المباشرة، حقوق الطابع والتسجيل، كلها مؤشرات تصب في عدم فعالية الجباية العادية خلال الفترة؛

- عدم كفاية الجباية العادية لتغطية نفقات التسيير على طول فترة الدراسة، ومنه ضعف مساهمتها في تخفيض عجز الميزانية العامة، رغم تطبيق إجراءات ترشيد النفقات العامة خلال السنوات الأخيرة؛

- ظهور عجز هيكلي في الميزانية العامة بعد عدم كفاية الموارد المستخدمة على غرار القرض السندي، وكذا استنزاف رصيد صندوق ضبط الإيرادات مطلع سنة 2017، ما استلزم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والذي يعتبر قرار جريء في ظل غياب القطاع الانتاجي الذي يستقطب الأموال المطبوعة بشكل ضخم، ما أثر ذلك على خفض العملة الوطنية ومنه خفض القدرة الشرائية للمواطن بعد الارتفاع الرهيب لمعدل التضخم؛

- تبعية الاقتصاد الوطني للقطاع النفطي بعد أثبت هيمنته على إجمالي الصادرات بنسبة 96%، ما يدل على عدم استقرار الميزان التجاري خلال فترات تراجع أسعار النفط، كما أن ارتباط رصيد الميزانية العامة بأسعار النفط، فإن ظهور العجز في الميزانية العامة لم يكن نتيجة تراجع أسعار النفط فحسب، بل يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع النفقات العامة كما هو الحال عند تمويل المشاريع التنموية الكبرى، أين يتم تخصيص اعتمادات ضخمة لتهيئة البنى القاعدية والمنشآت الاستثمارية على حساب ارتفاع العجز في الميزانية العامة.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية

العادية على رصيد الميزانية العامة

خلال الفترة (1992-2019)

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

تمهيد:

بعدما توصلنا في الدراسة التحليلية إلى عدم فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)، وذلك من خلال الوقوف على عدم كفاية الحصيلة المحققة ومحدودية نسب مساهمة الجباية العادية في تمويل النفقات العامة، وكذا ضعف مكانتها في هيكل الإيرادات العامة للميزانية.

فإنّ هذا الفصل جاء بدراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية المتمثلة في كل من الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال، حقوق الطابع والتسجيل، الحقوق الجمركية على الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)، وهذا لتعزيز الدراسة التحليلية وإعطاء بعد كمي للدراسة من خلال استخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR بالاستعانة ببرنامج Eviews 12، كما سنعمل على معرفة درجة استجابة رصيد الميزانية العامة في حالة حدوث صدمة هيكلية في أحد متغيرات الدراسة، على ضوء ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

❖ المبحث الأول: منهجية الدراسة؛

❖ المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة؛

❖ المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة؛

❖ المبحث الرابع: اختبار السببية، تحليل الصدمات ودوال الاستجابة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

يلتزم الاقتصاد القياسي استعمال اختبارات إحصائية ومعنوية مختلفة وفق مراحل ممنهجة مرتبة ومعلومة للوصول إلى نتيجة معينة، بغية الحكم على النموذج الاقتصادي محل الدراسة، مما يلزم الباحث قبل القيام بهذه الاختبارات التطبيقية (تطبق بالاستعانة ببرنامج Eviews 12) إعطاء حوصلة تعريفية عليها ومن ثم الشروع في تطبيقها.

المطلب الأول: تقديم نموذج اشعة الانحدار الذاتي (VAR)

جاءت نماذج VAR كبديل للنماذج الاقتصادية البنيوية، حيث أثبتت الاختلالات الاقتصادية التي وقعت في فترة السبعينات من القرن العشرين كأزمات البترول والعجز المالي عدم صلاحية التنبؤات الناتجة عن النماذج الانحدارية، ما ألزم الباحثين اللجوء إلى دراسات مكثفة وجد مكلفة لإعادة صياغة وتقدير النماذج التنبؤية.

كان "كرستوف سيمس (Sims) 1980" أول من جاء بنماذج VAR وذلك في مقالته الشهيرة المعنونة بـ "Macroeconomy and Reality" وهو عبارة عن دراسة لمتغيرات اقتصادية (الإنتاج الوطني الكلي الحقيقي، مخزون النقود، نسبة البطالة، الأجور، المستوى العام للأسعار ومؤشر الأسعار للواردات) للبلدين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية¹.

يمكن القول ان أشعة الانحدار الذاتي هو ذلك النظام الذي تكون فيه كل المتغيرات دالة لقيمها الماضية، أي أن المتغير التابع هو نفسه المتغير المستقل بقيم راجعة في الزمن أو بصيغة أخرى المتغير التابع هو نفسه المتغير المستقل لكنه مؤخر في الماضي، بالإضافة إلى الحدود العشوائية².

الفرع الأول: النموذج العام لأشعة الانحدار الذاتي VAR

ترتكز نمذجة VAR على فرضية تقارب التطور الاقتصادي لوصف السلوك الديناميكي لشعاع متكون من N متغير X_t مرتبطة خطيا بالماضي، ويمكن نمذجة هذا الشعاع كما يلي:

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^n A_i X_{t-i} + \mu_t$$

حيث أن $X_t = (X_{1t}, X_{2t} \dots \dots \dots, X_{nt})$

¹ عبد القادر عطية، محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،

2005، ص 76.

² James D. Hamilton, **Time Series Analysis**, United Kingdom Prinction University Press, 1999; P 252.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

وقد يكتب النموذج كالتالي $\phi(L)X_t = A_0 + \mu_t$

$$\phi(L) = I_n - \sum_{i=1}^n A_i L^i$$

و L معامل التأخير حيث $L^i \phi_t = X_t$

أما مساره الذي يكون من الدرجة P أي $VAR(p)$ ، والمتكون من k متغير يكاب كما يلي:

$$X_t = A_0 + A_2 X_{t-1} + A_3 X_{t-2} + \dots + A_p X_{t-p} + \mu_t$$

مع أن $T = 1, 2, 3, 4, \dots$

$$X_t = (X_{1t}, X_{2t}, \dots, X_{kt})$$

ويكون الشكل المصفوفي لنموذج VAR كما يلي:¹

$$\begin{bmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \\ \vdots \\ X_{kt} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} A_0 \\ A_0 \\ \vdots \\ A_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} A_1 \\ A_2 \\ \vdots \\ A_n \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-1} & X_{1t-2} & \dots & X_{1t-p} \\ X_{2t-1} & X_{2t-2} & \dots & X_{2t-p} \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ X_{nt-1} & X_{nt-2} & \dots & X_{nt-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \\ \vdots \\ \mu_{nt} \end{bmatrix}$$

حيث أن

$X_{kt} \dots X_{1t}$: شعاع المتغيرات التابعة في نموذج VAR.

A_0 : شعاع الثوابت في نموذج VAR.

$A_n \dots A_1$: شعاع المعاملات للمتغيرات المستقلة في نموذج VAR.

$X_{nt-p} \dots X_{1t-1}$: مصفوفة المتغيرات المستقلة في نموذج VAR.

$\mu_{nt} \dots \mu_{1t}$: شعاع الاخطاء العشوائية في نموذج VAR.

¹ Regis Bourbonnais, **Econometrie**, 9^{eme} edition, Paris, 2015, P 277.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

الفرع الثاني: استقرارية نموذج VAR

نقول عن المسار الشعاعي $(t \in Z, X_t)$ أنه مستقر من الدرجة الثانية أو مستقر بشكل ضعيف إذا تحققت الشروط التالية:

$$1] \forall t \in Z, \quad E(X_t^2) < \infty$$

$$2] \forall t \in Z, \quad E(X_t) = m_{(n,1)} \text{ (مستقل عن الزمن)}$$

$$3] \forall (t, h) \in Z^2, \quad E[(X_{t+h} - m)(X_t - m)] = \gamma(h) \text{ (مستقل عن الزمن)}$$

كما يمكن القول عن مسار شعاعي (X_t) لبعد $(n, 1)$ يخضع لتمثيل من الشكل $VAR(P)$ حيث:

$$\forall t \in Z: \quad \phi(L)X_t = X_t - \phi_1 X_{t-1} - \phi_2 X_{t-2} \dots - \phi_p X_{t-p} = C + \varepsilon_t$$

أنه مستقر إذا وفقط إذا كانت جذور محدد كثير الحدود المصفوفي $\phi(L)$ $(\lambda_i); i \in [1, nk]$ جميعها أكبر من الواحد بالقيمة المطلقة أي:

$$Det[\phi(\lambda_i)] = |I_n \lambda_i^p - \phi_1 \lambda_i^{p-1} - \dots - \phi_{p-1} \lambda_i - \phi_p| = 0$$

$$|\lambda| > 1 \quad \forall i \in [1 \dots \dots n]$$

ويمكن كتابة شرط الإستقرارية بدلالة القيم الذاتية للمصفوفة $\phi(L)$ حيث نقول عن المسار الشعاعي $(t \in Z, X_t)$ والممثل على شكل $VAR(P)$:

$$\phi(L)X_t = X_t - \phi_1 X_{t-1} - \phi_2 X_{t-2} - \dots - \phi_p X_{t-p} = C + \varepsilon_t$$

أنه مستقر إذا وفقط إذا كانت جميع القيم الذاتية للتطبيق الخطي $\phi(L)$ ونرمز لها بالرمز: $(i \in [1, n]) \tilde{\lambda}_t$ أصغر من الواحد بالقيمة المطلقة أي:

$$|I_n - \tilde{\lambda}_t^p - \phi_1 \tilde{\lambda}_t^{p-1} - \phi_2 \tilde{\lambda}_t^{p-2} - \dots - \phi_p \tilde{\lambda}_t| = 0$$

$$|\lambda| < 1 \quad \forall i \in [1 \dots \dots n]$$

في حالة مسار الشعاعي $VAR(P)$ يمكن تقدير كل معادلة على حدى إما باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) أو بطريقة المعقولة العظمى (MV).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

وفيما يخص معاملات المسار VAR ، فإنه لا يمكن تقديرها إلا عن طريق سلاسل مستقرة وبعد دراسة خصائص السلسلة يمكن إضافة متغيرات ثنائية أو نوعية لتصحيح المركبة الفصلية.¹

غالبا ما تكون ليست مستقرة المتغيرات الاقتصادية وهي متكاملة من الدرجة الأولى أو أكثر، حيث كثير الحدود للمميز $[det(I - \sum_{i=1}^n \phi_i L^i)]$ يحتوي على جذور أحادية، ونستطيع دائما تقدير معاملات النموذج بطريقة المربعات الصغرى.

حسب دراسات فيليبس ديرلوف 1986 فإن المقدرات المتحصل عليها باستعمال متغيرات غير مستقرة تبقى دائما متقاربة أي أن التقارب يكون بسرعة $\frac{1}{T}$ بدلا من $\frac{1}{\sqrt{T}}$ في حين أن المقدرات لا تكون موزعة توزيعا طبيعيا تقريبا، ومنه يتعذر القيام باختبارات المعالم وتحديد مجالات الثقة.

كما أثبت كل من أنجل وجرانجر 1987 أنه لتحديد نموذج جيد في حالة عدم استقرارية المتغيرات يجب تصحيح الخطأ والذي يسمح بكتاب

الفرع الثالث: تقدير مسار الانحدار الذاتي VAR

تتمثل النمذجة بواسطة VAR "Standard" في نمذجة شعاع لمتغيرات مستقرة من خلال تاريخها أو ماضيها، وكل متغيرة تفسر من خلال ماضي مجموعة من المتغيرات، والشكل المعياري لهذا النموذج يتميز بالنقاط التالية:²

_ المتغيرات المراد تفسيرها تكون مستقرة.

_ المتغيرات المراد تفسيرها تكون داخلية المنشأ.

_ عدد التأخير الخاص بكل متغيرة ثابت في كل معادلة.

في حالة نموذج VAR ، يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو طريقة المعقولة العظمى، ويتم تقدير كل معادلة على حدى.³

1_ طريقة المربعات الصغرى: وهي أكثر طرق التقدير شيوعا لما تتميز به مقدراتها ونتائجها.

حالة: $p = 2, n = 2$

² Christophe Tavera, **Le Modèle VAR Stationnaire Standard**, [\(http://perso.univ-rennes1.fr/christophe.tevera/documentsrecuperables/coureeconometrie%2020%var20standard.pdf\)](http://perso.univ-rennes1.fr/christophe.tevera/documentsrecuperables/coureeconometrie%2020%var20standard.pdf), (15/01/2022).

³ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 272.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة
خلال الفترة (1992-2019)

$$X_t = \begin{bmatrix} X_{1,t} \\ X_{2,t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \mu_1 \\ \mu_1 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1 & b_1 \\ a_2 & b_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_{1,t-1} \\ X_{2,t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} c_1 & d_1 \\ c_2 & d_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_{1,t-2} \\ X_{2,t-2} \end{bmatrix}$$

إذ يكون لدينا النموذجين الخطيين التاليين:

$$\begin{cases} (M_1): x_{1,t} = \mu_1 + a_1 x_{1,t-1} + b_1 x_{2,t-1} + c_1 x_{1,t-2} + d_1 x_{2,t-2} \\ (M_2): x_{2,t} = \mu_2 + a_2 x_{1,t-1} + b_2 x_{2,t-1} + c_2 x_{1,t-2} + d_2 x_{2,t-2} \end{cases}$$

نستطيع كتابة العبارة السابقة كما يلي:

$$\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} z & 0 \\ 0 & z \end{bmatrix} \begin{bmatrix} b_1 \\ b_2 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \end{bmatrix}$$

وبصفة عامة:

$$X_t = \begin{bmatrix} X_{1,t} \\ \vdots \\ X_{n,t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \mu_1 \\ \vdots \\ \mu_n \end{bmatrix} + \sum_{K=1}^P \begin{bmatrix} \phi_{1,1}^K & \dots & \phi_{1,n}^K \\ \vdots & & \vdots \\ \phi_{n,1}^K & \dots & \phi_{n,n}^K \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_{1,t-K} \\ \vdots \\ X_{n,t-K} \end{bmatrix}$$

ويكون لدينا النماذج الخطية التالية:

$$(M_i): x_{i,t} = \mu_t + \sum_{K=1}^P \sum_{j=1}^n \phi_{i,j}^K X_{j,t-K}$$

إذا بدأنا المشاهدات من اللحظة $t = 1$ ، يكون لدينا ما يلي:

$$\begin{bmatrix} X_1 \\ \vdots \\ X_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} Z & \dots & 0 \\ \vdots & & \vdots \\ 0 & \dots & Z \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_1 \\ \vdots \\ B_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

حيث

$$Z = \begin{bmatrix} 1 & X_{1,p} & X_{n,p} & X_{1,1} & X_{n,1} \\ 1 & X_{1,t-p} & X_{n,t-1} & X_{1,t-p} & X_{n,t-p} \end{bmatrix}$$

$$B_i = (\mu_i \phi_{i,1}^k \phi_{i,1}^p \phi_{i,n}^p \phi_{i,n}^p)$$

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة
خلال الفترة (1992-2019)

إذ نستطيع كتابة نموذج VAR ، كما يلي:

$$x = XB + \varepsilon$$

إن طريقة المربعات الصغرى تعتمد على اختيار المقدّر الذي يقلل الكمية التالية:

$$f(B) = \varepsilon' (I_n \Sigma_\varepsilon^{-1}) \varepsilon$$

$$f(B) = (X - (Z' I_n) B)' \cdot (I_n \Sigma_\varepsilon^{-1}) \cdot (X - (Z' I_n) B)$$

$$f(B) = (X' - (I_n \Sigma_\varepsilon^{-1})) + B' (Z I_n) \cdot (I_n \Sigma_\varepsilon^{-1}) \cdot (Z' I_n) \cdot B - 2B' (Z I_n) (I_n \Sigma_\varepsilon^{-1}) \cdot X$$

بالاشتقاق نحصل على:

$$\frac{\partial f(B)}{\partial B} = [(ZZ' \cdot Z' I_n)] \cdot X$$

خصائص المقدّر B :

$$B = \begin{bmatrix} B_1 \\ \vdots \\ B_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (Z' Z)^{-1} \dots \dots \dots Z' x_1 \\ \vdots \\ (Z' Z)^{-1} \dots \dots \dots Z' x_n \end{bmatrix} = (I_n (Z' Z) Z') x$$

$$B = (I_n (Z' Z)^{-1} Z') ((I_n Z) B + \varepsilon)$$

$$= (I_n (Z' Z)^{-1} Z') (I_n (Z' Z)^{-1} Z') \varepsilon$$

$$= B + (I_n (Z' Z)^{-1} Z') \varepsilon$$

$$\Rightarrow E(B) = B$$

ومنه المقدّر غير متحيز (Sans biais)

$$V(B) = (I_n (Z' Z)^{-1} Z') \left(\sum I_{t-p} \right) (I_n (Z' Z)^{-1} Z')$$

$$= \sum (Z' Z)^{-1} Z' I_{t-p} Z (Z' Z)^{-1} = \sum (Z' Z)^{-1}$$

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة
خلال الفترة (1992-2019)

مقدر Σ :

$$\Sigma = \frac{1}{T-p} \sum_{t=p+1}^T \varepsilon_t \varepsilon_t$$

$$\sigma_{i,j} = \frac{1}{T-p} \sum_{t=p+1}^T \varepsilon_{i,j} \varepsilon_{j,t} \quad ; \quad \sigma_{i,j} = \frac{1}{T-p} \sum_{t=p+1}^T \varepsilon_{i,t}^2$$

2_طريقة المعقولة العظمى: تختلف هذه الطريقة عن سابقتها في كونها تستوجب معرفة المسار مسبقاً.
ليكن النموذج:

$$X_t = C + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \dots + \phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

$$\varepsilon_t \sim iidN(0, \Sigma)$$

$$\theta = vec(\mu_1, \dots, \mu_n, \phi_{i,j}^k; 1 \leq i, j, \leq n; j \in [1, n]; \sigma_{i,j}; 1 \leq i, j \leq n)$$

بفرض أننا نبدأ من $(t = -p + 1)$

$$x = XB + \varepsilon$$

$$EMV(B) = B_{MCG} = B$$

$$EMV(\Sigma) = \Sigma = (\sigma_{i,j})_{i,j}; \sigma_{i,j} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^1 \varepsilon_{i,j} \varepsilon_{i,j}$$

ونكتب دالة المعقولة كما يلي:

$$L(X_1, \dots, X_t, \theta) = (X_1, \dots, X_t / X_{-p+1}, \dots, X_0, 0)$$

$$L(X_1, \dots, X_t, \theta) = \prod_{i=1}^T L(X_t / X_{t-1}, \dots, X_t, \theta)$$

حيث: $L = (X_t / X_{t-1}, \dots, X_1, \theta) \rightarrow N(\mu + \phi_1 X_1 + \dots + \phi_p X_{t-p}, \Sigma)$

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة
خلال الفترة (1992-2019)

$$L(X_1, \dots, X_t, \theta) = \prod_{i=1}^t \frac{1}{(\sqrt{2\pi})^n (\sqrt{\det(\Sigma X_t)})} \exp \left\{ -\frac{1}{2} \left(X_t - (\mu + \phi_1 X_1 + \dots + \phi_p X_{t-p})' \right) \sum (X_t - (\mu + \phi_1 X_1 + \dots + \phi_p X_{t-p})) \right\}$$

وعليه تكون دالة المعقولية العظمى كما يلي:

$$\ln(L) = \ln(x, \theta_r) = -\frac{n}{2} \ln(2\pi) - \frac{T}{2} \ln(\Sigma) - \frac{1}{2} \sum_{i=1}^t \varepsilon_t \Sigma^{-1} \varepsilon_t$$

حيث:

$$\varepsilon_t = X_t - (\mu + \phi_1 X_1 + \dots + \phi_p X_{t-p}); \sum_{i=1}^t \varepsilon_t \Sigma^{-1} \varepsilon_t = nT$$

وأخيرا تكتب دالة المعقولية العظمى:

$$1] B \rightarrow N(B, \sum (ZZ'))$$

حيث:

$$P \lim \Sigma \left(\frac{ZZ}{T} \right)^{-1} = \Sigma P \lim \left(\frac{ZZ}{T} \right)^{-1}$$

وبعد الاشتقاق نتحصل على مقدر متطابق مع مقدر المربعات الصغرى ويتحقق ذلك في حالة استقرار المسار X_t تقريبا وحالة توزيع الأخطاء العشوائية توزيعا طبيعيا ويصبح النموذج المقدر هو كالتالي:

$$X_t = C + \phi_1 X_1 + \phi_2 X_2 + \dots + \phi_p X_{t-p} + e$$

حيث: ϕ_i : مقدرات النموذج.

e : شعاع البواقي

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان وسطها الحسابي ثابت عبر الزمن والتباين بين أي نقطتين يختلف عن الزمن، أما إذا كانت لوحظ وجود اتجاه عام صاعد أو نازل أو تذبذب كبير عبر الزمن فالسلسلة غير مستقرة.

يمكن اختبار استقرارية السلاسل الزمنية انطلاقاً من دراسة دوال الارتباط المشترك أو بتمثيلاتها البيانية أو عن طريق اختبارات الجذر الأحادي.

الفرع الأول: دالة الارتباط الذاتي

توضح هذه الدالة الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة، وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، ومن الناحية العملية نقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة¹، إذا فشلنا في تحديد استقرارية السلسلة الزمنية من الرسم البياني يمكن أن ننظر إلى دالة الارتباط الذاتي للعينة أو ما يسمى ببيان الارتباط حيث تعتبر من أبسط اختبارات الاستقرارية.

إن دالة الارتباط الذاتي لـ k نعبر عنها بـ P_k ، وهي معرفة كالتالي:

$$p_k = \frac{\gamma_k}{\gamma_0} = \frac{cov(k)}{cov(0)}$$

حيث:

$cov(k)$: التباين المشترك بين فترتين.

γ_0 : التباين.

$$|p_k| < 1$$

أين:

$$\gamma_k = \frac{\sum \{(Y_t - E(Y_t))(Y_{t+k} - E(Y_t))\}}{n}$$
$$\gamma_0 = \frac{\sum ((Y_t - E(Y_t))^2)}{n}$$

ودالة الارتباط الذاتي للعينة في التأخير k هي:

¹ صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 173.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة
خلال الفترة (1992-2019)

$$\gamma_k = \frac{\sum \{(Y_t - \bar{Y})(Y_{t+k} - \bar{Y})\}}{n - k}$$

$$\gamma_0 = \frac{\sum ((Y_t - \bar{Y})^2)}{n}$$

مع أن:

n : حجم العينة.

$\bar{Y}$: متوسط حجم العينة.

عن تمثيل هذه الدالة يعطينا ما يسمى بدوال الارتباط الذاتي ومعها مجال الثقة، التي توفرها معظم البرامج الإحصائية مما يمكننا من التفسير. وبعد التمثيل البياني كل قيم k التي خارج المجال $\pm \left(\frac{1}{\sqrt{n}}\right)$ هي معنوية، وبالتالي هناك ارتباط بين الفترات.

1_ إحصائية بوكس بيرز (Box – Pierce)

يسمح اختبار (Box – Pie) بمعرفة مسار التشويش الأبيض (تتابع متغيرات عشوائية من نفس التوزيع، ومستقلة فيما بينها)¹، وبالتالي يكون لدينا:

$$p_k = 0 \dots \dots \forall (k) \text{ أو } cov(Y_t, Y_{t-k}) = 0$$

وينص مسار التشويش الأبيض على أن: $p_1 = p_2 \dots \dots = p_h = 0$

ولإجراء هذا الاختبار نستعمل إحصائية (Q) المعطاة من طرف (Box – Pierce) بالعلاقة التالية:

$$Q = n \sum_{k=1}^h \hat{p}_k^2$$

حيث:

h : عدد التأخيرات.

$\hat{p}_k$: الارتباط الذاتي المشترك التجريبي.

n : عدد المشاهدات.

وتكون فرضيات الاختبار كالتالي:

$$p_1 = p_2 \dots \dots = p_h = 0 : H_0$$

$$p_1 \neq p_2 \dots \dots \neq p_h \neq 0 : H_1$$

¹ عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 620.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

وتتبع إحصائية (Q) اختبار اختبار (Chi deux) بدرجة حرية (h).

إذا كانت معاينة (Q) أكبر من قيمة (x^2) المستخرجة من الجدول عند مستوى دلالة ($1 - \alpha$) ودرجة حرية (h)، فإننا نرفض فرضية التشويش الأبيض.

2_ اختبار إحصائية ليلينق بوكس *luling box*:

$$LB = n(n+2) \sum_{k=1}^m \left[\frac{\hat{p}_k^2}{n-k} \right]$$

يتبع هذا الاختبار توزيع كي دو (x^2) (Chi deux).

يعتبر اختبار LB أفضل من اختبار BP في العينات الصغيرة، لأنها تعطي نتائج أفضل في حالة العينات الصغيرة، وهي تصلح أيضا في حالة العينات الكبيرة.

ويكون القرار في هذا الاختبار كالآتي:

إذا كانت $LB > x^2$ نرفض فرضية العدم وبالتالي $\hat{p}^2$ كلها أصفار.

الفرع الثاني: اختبارات التوزيع الطبيعي (Normality tests)

لكي يتم حساب مجالات الثقة وللتمكن من القيام باختبارات ستودنت للثوابت يجب التحقق من تسوية الأخطاء ويتم ذلك أما باختبارات Shewness (للتناظر) أو اختبار kurtosis (للتقلطح) أو اختبار Jaque Bera.

1_ اختبارات kurtosis و Shewness: ¹ليكن العزم المركز من الدرجة (k) كما يلي:

$$\mu_k = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (X_i - \bar{n})^2$$

وبالتالي فإن معامل $B_1^{1/2}$ Shewness يساوي: $B_1^{1/2} = \frac{\mu_3}{\mu_2^{3/2}}$

ومعامل kurtosis B يساوي: $B = \frac{\mu_4}{\mu_2^2}$

فإذا كان التوزيع طبيعيا، وكان عدد المشاهدات كبير $n > 30$ فإن:

$$B_1^{1/2} \rightarrow N \left[0, \sqrt{\frac{6}{n}} \right], \quad B \rightarrow N \left[3, \sqrt{\frac{24}{n}} \right]$$

¹ هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي، ج2، بدون طبعة، دار المريح للنشر، الرياض، السعودية، 2015، ص: 907.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

وبالتالي يمكن تركيب الاحصائيات v_1, v_2 بحيث:

$$v_1 = \frac{|B_1^{1/2} - 0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}}, \quad v_2 = \frac{|B - 3|}{\sqrt{\frac{6}{n}}}$$

والتي تقارن مع (1.96) (قيمة التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 5%).

فإذا كانت الفرضية

$$H_0: v_1 = 0 \text{ (Symetrie)} ; v_2 = 0 \text{ Aplatissement Normal}$$

محقتان فإن $v_1 \leq 1.96$; $v_2 \leq 1.96$ أما في الحالة العكسية فإن فرضية التوزيع الطبيعي مرفوضة.

2_ اختبار إحصائية (M) Jaque Bera: هذه الإحصائية تركيب للنتائج السابقة،¹ أي عندما تكون $B_1^{1/2}$ و B تخضع للقانون الطبيعي لتكون الكمية s تساوي $s = \frac{n}{6} B_1^{1/2} + \frac{n}{24} (B - 3)^2$ تتبع قانون χ^2 .

عندما تكون $s > \chi_{1-\alpha}^2$ نرفض الفرضية البديلة H_0 أي طبيعة البواقي عند مستوى معنوية 5%.

الفرع الثالث: اختبارات جذر الوحدة (Uni root tests)

1_ اختبار ديكي فولر المطور (Augmented dickey fuller):²

يعتبر اختبار (ADF) أكثر تطوراً من اختبار (DF) لأنه يأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء، ويرتكز اختبار على قياس الفرضية البديلة $|\phi_1| < 1$ ، بحيث يتم تقدير النماذج التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO):

$$\Delta X_t = P X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول} \dots\dots\dots$$

$$\Delta X_t = P X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني} \dots\dots\dots$$

$$\Delta X_t = P X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث} \dots\dots\dots$$

حيث: $P = \phi - 1$ ، (P : درجة التأخير)

ε_t : تشويش أبيض، (متوسط معدوم، وتباين ثابت)

¹ Damodar .N, **Basic Econometrics**, 3rd edition, McGraw-hill international Editinos, 1995, P71.

² هند عبد الغفار عودة، مرجع سابق، ص: 1051.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

ويتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \phi_1 - 1 = 0$$

$$H_1: \phi_1 - 1 < 0$$

وقم تم حساب القيمة المقدرة (ϕ_1) من طرف **dickey** و **fuller**، واستخرجنا جدولاً للقيم الحرجة ($\phi_1 - 1$) بحيث يتم مقارنتها مع المحسوبة (Z) انطلاقاً من المعادلة التالية:

$$Z_{cal} = \frac{\phi_1 - 1}{\delta\phi_1}$$

فإذا كانت $Z_{tab} > Z_{cal}$: فهذا يعني وجود جذر أحادي وبالتالي نقبل الفرضية H_0 ، والسلسلة تكون غير مستقرة.

فإذا كانت $Z_{tab} < Z_{cal}$: فهذا يعني عدم وجود جذر أحادي وبالتالي نقبل الفرضية H_1 ، والسلسلة تكون مستقرة.

ويمكن تحديد درجة التأخير P عن طريق معايير (Schwarz) أو (Akaike)، حيث:

$$Schwarz = n \log(\delta_{et}^2) + (3 + P) \log n$$

$$Akaike = n \log(\delta_{et}^2) + 2(3 + P)$$

بحيث:

$$(\delta_{et}^2): \text{تباين الاخطاء العشوائية بعد عملية التقدير.}$$

n : عدد المشاهدات.

يتم الاختيار وفق المراحل التالية:

1_1- تقدير النموذج الأول: إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 فإن هذا يعني ان السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون إنحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات. أما إذا تم قبول الفرضية البديلة H_1 فهذا يعني ان السلسلة الزمنية الاصلية مستقرة.

1_2- تقدير النموذج الثاني: إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 فإن هذا يعني ان السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي وجود جذر أحادي، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت C باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان يختلف عن الصفر (0) فإن السلسلة الزمنية من المسار DS بانحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع إضافة الثابت C ، أما اذا كان يساوي الصفر فإن هذا يعني ان السلسلة من المسار DS دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع عدم إضافة الثابت C .

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

أما إذا رفضنا الفرضية العدمية H_0 ، وقبلنا الفرضية البديلة H_1 نمر على المرحلة الأولى أي تقدير النموذج 1.

1_3_ تقدير النموذج الثالث: إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 فإن هذا يعني ان السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي وجود جذر أحادي، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت b (معامل الاتجاه) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان يختلف عن الصفر (0) فإن السلسلة الزمنية من المسار TS وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام، لإجراء الدراسة على البواقي.

أما إذا رفضنا الفرضية العدمية H_0 ، وقبلنا الفرضية البديلة H_1 نمر على المرحلة الثانية أي تقدير النموذج 2.

ويختلف اختبار (ADF) عن اختبار (DF) في أنه يستخدم الفروق ذات الفجوات الزمنية لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي.

2_ اختبار فيليبس وبيرون (Phillips Pirron):¹

يرتكز هذا الاختبار على تصحيح غير ثابت لإحصائيات dickey fuller، من أجل أخذ الأخطاء بعين الاعتبار. ويتم اختبار Phillips Pirron وفق المراحل التالية:

- تقدير النماذج الثلاثة لاختبار dickey fuller بطريقة المربعات الصغرى العادية وحساب الاحصائيات المشتركة ε_t مثل سلسلة البواقي.
- تقدير الانحراف في المدى القصير $\delta_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$.
- تقدير معامل التصحيح δ_t^2 (التباين في المدى الطويل)، وحسب انطلاقاً من تنبؤات البواقي للنماذج المقدر.

$$\delta_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{p=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

ولتقدير هذا التباين في المدى الطويل لا بد من وجود تأخير (L) مقدرة بدلالة عدد المشاهدات

3_ اختبار KPSS:²

¹ عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 623.

² Henin.P.Y, *Bilans et Essais sur la Non-Stationnarité des series Macroeconomiques*, *Reves d'economie politique*, N°5, 1989, 670.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

اقترح كل من (Shin, Schmdit, Phlipps, Kwiatkowski) استخدام اختبار مضاعف لاغرانج

لاختبار فرضية العدم التي تقرّر الإستقرارية للسلسلة، ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية:

• فبعد تقدير النماذج $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + C + bt + \varepsilon_t$ أو $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + C + \varepsilon_t$ نحسب المجموع الجزئي للبواقي $S_t = \sum_{i=1}^t \varepsilon_i$.

• نقدر التباين طويل الأجل δ_1^2 بنفس طريقة فيليبس بيرون.

• نحسب إحصائية KPSS من العلاقة $LM = \frac{1}{\delta_1^2} \frac{\sum_{i=1}^t \delta_1^2}{T^2}$.

المطلب الثالث: تحليل السببية في نموذج VAR

منذ زمن "David Hume" و "Galileo Galilei" ارتبط مصطلح السببية ارتباطاً وثيقاً مع

مصطلحي السبب (العلة) والأثر، بحيث يمكن القول إن متغيرة تسبب متغيرة ما فقط إذا أمكن إيجاد تفسير أو سبب يجعل من المتغيرة تسبب المتغيرة الأخرى.¹

إيجاد صيغة أو تعريف واضح حول السببية ليس بالأمر الهين وذلك لاختلاف تفسيرها من الناحية الفلسفية، وتعدد المفاهيم حولها، ولغويا السببية هي مبدأ عقلي يراد به أن لكل ظاهرة سبباً يحدثها، أو أن السبب هو كل شيء يتم به الوصول إلى غيره. والسببية العلاقة بين السبب والمسبب، في حين يرى جون ستيوارت ميل J.S. Mill السبب بأنه مجموعة الظروف والشروط الإيجابية والسلبية التي إذا ما تحققت يترتب عليها نتيجة مطردة، ومن الناحية الفلسفية فإن لكل ظاهرة سبب أو علة فلا يوجد شيء إلا وكان لوجوده سبب يفسره. وبالنظر للجدل العميق حول النظريات السببية نرى أن العلاقة المباشرة التي تربط بين الأشياء والمتغيرات المختلفة تكفي لتحديد السببية، أي أنها تشير إلى علاقات سبب ونتيجة، وكاشتراط بديهي فإن السبب يكون سابق الحدوث عن النتيجة، أي أن حدوثه يترتب عليه حدوث التأثير.²

الفرع الأول: سببية قرانجر (Granger causality)

قدم قرانجر (Granger) مفهوم السببية في الاقتصاد القياسي عام 1969، وهذا المفهوم يسمح

بالتمييز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية للنموذج، فنقول عن المتغير العشوائي X أنه يسبب

¹ هند عبد الغفار عودة، مرجع سابق، ص: 1090.

² نعمة الله، نجيب إبراهيم، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص: 17.

³ عثمان نقاز، منذر العواد، استخدام نماذج في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (02)، 2012، ص 344.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

المتغير العشوائي Y إذا كان هنالك معلومات في ماضي X مفيدة في التنبؤ ب Y ، وهذه المعلومات غير موجودة في ماضي Y . وهنا يوجد مسلمتين هما:

- السببية لا تطبق الا على المتغيرات العشوائية.
- الماضي والحاضر يمكن ان يسبب المستقبل والعكس غير ممكن.

يرتكز اختبار قرانجر على المعادلات التالية:¹

$$\begin{aligned}\Delta X_{1t} &= \sum_{j=1}^n a_j^* \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \\ \Delta Y_{2t} &= \sum_{j=1}^n b_j^* \Delta X_{t-1} + \varepsilon_t \\ \Delta X_{2t} &= \sum_{j=1}^n c_j^* \Delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^n d_j^* \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t + \\ \Delta Y_{2t} &= \sum_{j=1}^n e_j^* \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^n f_j^* \Delta X_{t-1} + \varepsilon_t\end{aligned}$$

حيث:

ΔX : الفرق الأول للمتغير X .

ΔY : الفرق الأول للمتغير Y .

n : عدد المشاهدات.

يقوم اختبار قرانجر على الفرضتين التاليتين:²

H_0 : المتغير X لا يسبب المتغير Y .

H_0 : المتغير Y لا يسبب المتغير X .

➤ إذا تم قبول الفرضتين معا، فإن X و Y مستقلين عن بعضهما.

➤ إذا تم رفض الفرضتين معا، فإنه يوجد علاقة سببية في الاتجاهين.

➤ إذا تم رفض الفرضية العدمية الأولى وتم قبول الفرضية العدمية الثانية، فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من المتغير X نحو المتغير Y .

¹ Jean Mari Dufouri, **Econometrie causalité et analyse des politique**, candora, université de Montréal, 2006, P: 7.

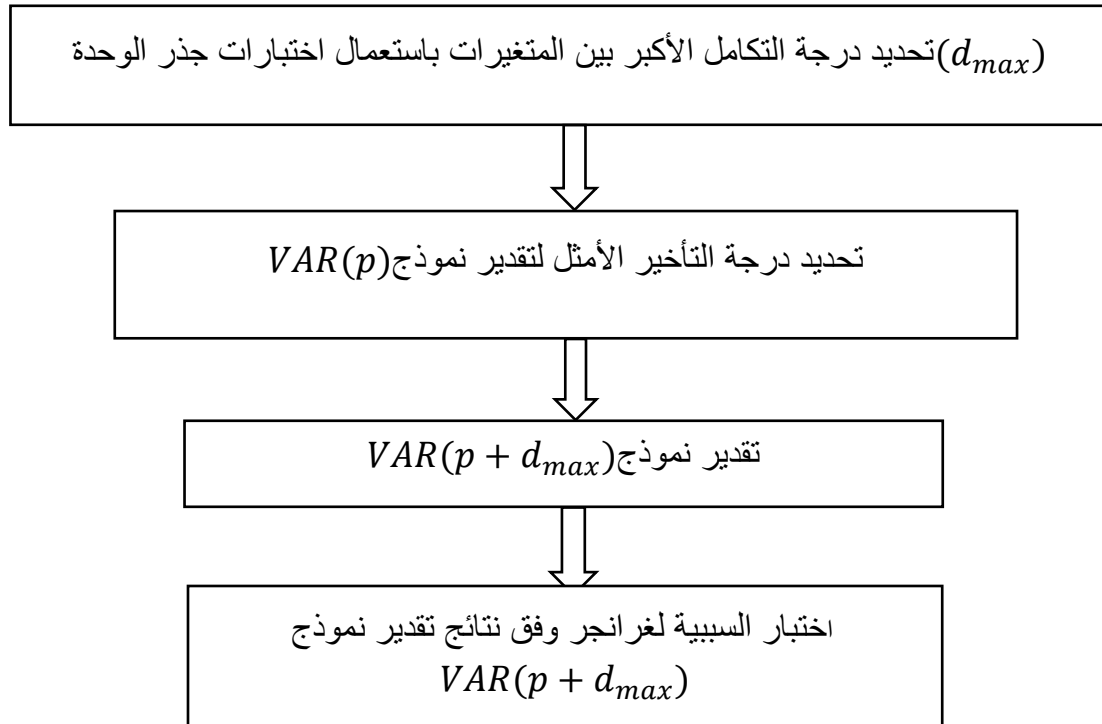
² Christian Gourierous, Alain Monfort, **Série temporelle et modèle dynamique**, 2ème édition, Paris, economica, 1995, P: 360.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

➤ إذا تم رفض الفرضية العدمية الثانية وتم قبول الفرضية العدمية الأولى، فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من المتغير Y نحو المتغير X .

الفرع الثاني: سببية تودا ياماماتو (Toda Yamamoto causality)

للقيام باختبار سببية قرانجر وسببية سيمس لا بد ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس المستوى (متكاملة من نفس الدرجة)، ولغرض دراسة العلاقة السببية بين متغيرات ليس نفس درجة التكامل اقترح كل من تودا (Toda) وياماماتو (Yamamoto) منهجية جديدة لتقدير السببية في حالة المتغيرات ذات درجات مختلفة للتكامل $d(0), d(1), i$ أو حتى $d(2)$ وذلك من خلال تقدير نموذج $VAR(p + d_{max})$ ¹ ويمكن تلخيص خطوات سببية تودا ياماماتو (Toda Yamamoto causality) في المخطط التالي:



¹ هشام عياد، العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda Yamamoto، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الاقتصادية، المجلد (02)، العدد (07)، كانون الثاني 2017، ص: 268.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة

نحاول من خلال هذا المبحث بناء نموذج يفسر علاقة مكونات الجباية العادية ورصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)، وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الوصفية للمتغيرات ومن ثم نموذج الانحدار الذاتي.

المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة

تم تحديد متغيرات النموذج انطلاقاً من تحليلنا لهيكل إيرادات الميزانية العامة في ظل الأوضاع الراهنة التي مست مؤشرات الاقتصاد الوطني جراء انخفاض الجباية البترولية على ضوء تراجع أسعار النفط لا سيما سنة 2014، مما أدى بالحكومة إلى الاهتمام بالجباية العادية، وهذه المتغيرات تتمثل فيما يلي:

- **رصيد الميزانية العامة:** متغير تابع يرمز له بالرمز S_BUDG ، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويكون إما موجب (فائض) وإما سالب (عجز) وهو مقيم بالمليار دينار جزائري؛
- **الضرائب المباشرة:** متغير مستقل يرمز له بالرمز IMPOT_D ، وهو أحد مكونات الجباية العادية العائدة إلى الميزانية العامة وهو مقيم بالمليار دينار جزائري؛
- **الضرائب غير المباشرة:** متغير مستقل يرمز له بالرمز IMPOT_IND ، وهو أحد مكونات الجباية العادية العائدة إلى الميزانية العامة وهو مقيم بالمليار دينار جزائري؛
- **الرسوم على رقم الأعمال:** متغير مستقل يرمز له بالرمز T_CA ، وهو أحد مكونات الجباية العادية العائدة إلى الميزانية العامة وهو مقيم بالمليار دينار جزائري؛
- **الحقوق الجمركية:** متغير مستقل يرمز له بالرمز DDN ، وهو أحد مكونات الجباية العادية العائدة إلى الميزانية العامة وهو مقيم بالمليار دينار جزائري؛
- **ضرائب الطابع والتسجيل:** متغير مستقل يرمز له بالرمز TIMB_REG ، وهو أحد مكونات الجباية العادية العائدة إلى الميزانية العامة وهو مقيم بالمليار دينار جزائري.

المطلب الثاني: دراسة وصفية تحليلية للبيانات

يتضمن وصف العلاقات وتحليلها سلسلة من المقاييس الاحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وهذا بغية أخذ فكرة عامة حول تطور سلوك المتغيرات محل الدراسة خلال الفترة (1992-2019)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

الجدول رقم (4-1): الخصائص الإحصائية لتطور مؤشرات الدراسة خلال الفترة (1992-2019)

المتغيرات	عدد المشاهدات	القيمة الدنيا	القيمة القصوى	المتوسط	الانحراف المعياري
S_BUDG	28	-3252,75	100,55	-947,70	1072,185
IMPOT_D	28	27,80	1264,73	433,51	434,9915
IMPOT_IND	28	0,44	18,62	3,53	4,401334
T_CA	28	39,98	1128,85	425,37	335,9376
DDN	28	27,26	410,20	184,94	127,3059
TIMB_REG	28	4,67	96,02	36,73	30,61273

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات Eviews 12.

- يلاحظ من الجدول أعلاه، أنَّ متغيرات الدراسة موجبة ما يعكس التطور الإيجابي لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة باستثناء رصيد الميزانية العامة الذي سجل قيم سالبة، حيث بلغ متوسط كل من الضرائب المباشرة 433,51 مليار دج، الضرائب غير المباشرة 3,53 مليار دج، الرسوم على رقم الأعمال 425,37 مليار دج، الحقوق الجمركية 184,94 مليار دج وضرائب الطابع والتسجيل 36,73 مليار دج في حين بلغ متوسط رصيد الميزانية العامة -947,70 مليار دج. وفق معيار المتوسط الحسابي يمكننا القول أنَّ الضرائب المباشرة لها أعلى متوسط يليها الرسم على رقم الأعمال، في حين احتل رصيد الميزانية المرتبة الأخيرة.

- يلاحظ من خلال الجدول، أن رصيد الميزانية العامة سجل أكبر قيمة سنة 1996 والمقدرة بـ 100.55 مليار دج وهي ما تعبر عن الفائض في الميزانية العامة في حين قدرت أقل قيمة له بـ -3252,75 مليار دج والمسجلة سنة 2015 بعد التراجع الحاد في الجباية البترولية المتأثرة هي الأخرى بتراجع أسعار النفط. كما قدرت القيمة القصوى للضرائب المباشرة بـ 1264,73 مليار دج والمسجلة سنة 2019 فيما بلغت قيمتها الدنيا 27,80 سنة 1992 وهي سنة اعتمادها، أما الضرائب غير المباشرة فتحصلت على المرتبة الأخيرة بين المتغيرات المستقلة أين قدرت قيمتها القصوى بـ 18,62 مليار دج والقيمة الدنيا كانت في حدود 0,44 مليار دج.

- أما من خلال مؤشر الانحراف المعياري الذي يدرس مدى تشتت السلسلة، فإنَّ تشتت المتغيرات كان بدرجات متفاوتة، وتعتبر الضرائب غير المباشرة أضعف تشتتاً بـ 4,40 وهو ما يعكس مستوى التجانس في هذا المتغير، تليها كل من ضرائب الطابع والتسجيل 30,61، الحقوق الجمركية 127,30، كما يعتبر

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

رصيد الميزانية العامة أكبر تشنتا بـ 1072,18، الرسم على رقم الأعمال 335,93، و الضرائب المباشرة 434,99 على التوالي.

المطلب الثالث: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

يهدف هذا المطلب من خلال تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بينها، خاصة العلاقة بين مكونات الجباية العادية ورصيد الميزانية، ويمكن تلخيص النتائج الخاصة لمصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	S_BUDG	IMPOT_D	IMPOT_IND	T_CA	DDN	TIMB_REG
S_BUDG	1.000000	-0.785228	0.183039	-0.737902	-0.848231	-0.781930
IMPOT_D	-0.785228	1.000000	-0.095072	0.986470	0.949162	0.985497
IMPOT_IND	0.183039	-0.095072	1.000000	-0.171716	-0.178023	-0.136116
T_CA	-0.737902	0.986470	-0.171716	1.000000	0.940297	0.978033
DDN	-0.848231	0.949162	-0.178023	0.940297	1.000000	0.959316
TIMB_REG	-0.781930	0.985497	-0.136116	0.978033	0.959316	1.000000

المصدر: مخرجات Eviews 12.

- يوضح الجدول أعلاه، أن طبيعة العلاقة بين رصيد الميزانية العامة والضرائب غير المباشرة علاقة طردية (معامل ارتباط موجب)، في حين طبيعة العلاقة بين رصيد الميزانية العامة وكل من الضرائب المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال، الحقوق الجمركية وضرائب الطابع والتسجيل عكسية (معامل ارتباط سالب)، ويمكن تفسير العلاقة الطردية إلى ارتباط هذه المتغيرات بالضرائب المباشرة (معامل ارتباط موجب)، حيث أن ارتفاع الضرائب المباشرة المتشكلة أساسا من الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات، التي تعبر على نمو النشاط الاقتصادي، ما تصاحبها ارتفاع في الحقوق الجمركية نتيجة ارتفاع في المعاملات التجارية الخارجية استيرادا وتصديرا تلبيبة لاحتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات، إضافة إلى الرسوم على رقم الأعمال التي عرفت انتعاشا بفعل مرونة الرسم على القيمة المضافة.

- كما يوضح الجدول، أن طبيعة العلاقة بين الضرائب غير المباشرة وباقي المتغيرات عكسية (معامل ارتباط سالب) باستثناء رصيد الميزانية العامة، وهذا ما ينافي النظرية الاقتصادية التي ترى أن العلاقة طردية بينهما، التي يمكن تفسيرها لعامل الزمن المتمثل في قصر فترة الدراسة، ويمكن تفسير العلاقة

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

العكسية إلى أنّ حصيلة الضرائب غير المباشرة لا تزال محدودة ولم تحقق الهدف المطلوب بعد مقارنة بالحصيلة المحققة من طرف باقي أنواع الضرائب وهو ما يدلّ على تركيز النظام الجبائي.

- يتضح من خلال الجدول أعلاه، أنّ طبيعة العلاقة بين الرسوم على رقم الأعمال والضرائب المباشرة، الحقوق الجمركية وضرائب الطابع والتسجيل طردية (معامل ارتباط موجب)، وتفسّر على أنّ الزيادة في حصيلة الرسوم على رقم الأعمال المتأتية من الرسم على القيمة المضافة والرسم الداخلي على الاستهلاك نتيجة ارتفاع معدل الطلب الكلي وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على الارتفاع في الأجور أو فتح مناصب العمل من جهة وزيادة الأرباح المحققة من طرف الشركات وارتفاع المعاملات العقارية من جهة أخرى. في حين تفسير العلاقة العكسية بين الرسوم على رقم الأعمال ورصيد الميزانية (معامل ارتباط سالب) راجع أساساً إلى طبيعة رصيد الميزانية العامة الذي قيم سالبة معبرة في طياتها عن العجز، وهو ما يدلّ على أنّ الزيادة في حصيلة الرسوم على رقم الأعمال يصاحبها انخفاض في رصيد (عجز) الميزانية العامة.

- يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، وجود علاقة طردية بين الحقوق الجمركية والضرائب المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال وضرائب الطابع والتسجيل (معامل ارتباط موجب) تدلّ على أن الزيادة في الحقوق الجمركية الناتجة عن تطور التجارة الخارجية بزيادة حجم الواردات بحكم الصادرات معفاة من الرسوم الجمركية، وهذه الأخيرة تزيد بزيادة حجم أو قيمة الواردات التي تنتعش بانتعاش الدخل سواء كان أجور بالنسبة للموظفين ففي حالة استيراد مواد استهلاكية بالدرجة الأولى أو السلع الكمالية تصاحبها، إضافة إلى أن زيادة إنشاء الشركات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من خلال مختلف آليات الدعم والمتابعة المعتمدة) من خلال استيراد الآليات والعتاد الصناعي. إضافة إلى ذلك فإن الرسم على القيمة المضافة تصاحب الارتفاع في الضرائب المباشرة والحقوق الجمركية بنفس الآلية التي أشرنا إليها سابقاً.

- يتضح من خلال الجدول أعلاه، وجود علاقة طردية بين ضرائب الطابع والتسجيل وكل من الضرائب المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال والحقوق الجمركية (معامل ارتباط موجب)، دلالتها أنّ ارتفاع الدخل - ينعكس على ارتفاع الضرائب المباشرة - يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك والاستثمار وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبارتفاع الاستهلاك والاستثمار تزيد حصيلة كل من الرسوم على رقم الأعمال، الحقوق الجمركية. أما العلاقة العكسية بين ضرائب الطابع والتسجيل ورصيد الميزانية العامة (معامل ارتباط سالب) نتيجة وجود رصيد سالب للميزانية العامة (العجز) وتفسيره أنّ ارتفاع ضرائب الطابع والتسجيل تساهم في تخفيض العجز وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، في حين تفسر العلاقة

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

العكسية بين ضرائب الطابع والتسجيل والضرائب غير المباشرة (معامل ارتباط سالب) على محدودية الضرائب غير المباشرة وهذه الأخيرة تتكون أساسا من رسم التداول ورسم الضمان والتعير وهي رسوم تقتصر على وعاء جبائي ضيق.

المبحث الثالث: دراسة لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة

في سبيل تحديد طبيعة العلاقة بين مكونات الجباية العادية ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019) واختبار الفرضيات، فقد تم استخدام طريقة تحليل السلاسل الزمنية وذلك بالاعتماد على اختبارات احصائية متنوعة وما يرافقها من تحليل وتفسير النتائج المحصلة جرأ كل اختبار.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة قمنا باختبار جذر الوحدة (Unit root test)، مستخدمين في ذلك أحد الاختبارات الأكثر استخداما في هذا المجال وهو (Augmented dickey-fuller)، هذا الأخير يمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = B_1 + B_2 \cdot t + \delta y_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث: ε_t ، عبارة عن البواقي غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخصائص المرغوبة (white noise)، ولتحديد طول الفجوات الزمنية m المناسبة يتم عادة استخدام معايير مثل (Schwarz info creterion). ويتم اختبار فرضية العدم $\delta=0$ أي وجود جذر الوحدة (سلسلة غير مستقرة) مقابل الفرضية البديلة (السلسلة مستقرة) من خلال إحصائية (τ) المقدرة للمعلمة δ مع القيم المجدولة لـ Augmented dickey-fuller والمطورة أيضا بواسطة (Mackinon). فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ ADF أو Mackinon فإنها تكون معنوية إحصائيا، وعليه نرفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة (Stationary). وإذا كانت أقل من القيمة المجدولة فإنه لا يمكن رفض فرضية جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة (non staionary)، وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول (First Differnce) للسلسلة، وإذا كان غير مستقرة نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى ... وهكذا.

ومن أجل اختبار استقرارية متغيرة كل من SB، Impd، Tmb، Ddn، Tca وفقا لمنهجية ADF لا بد من تقدير النماذج الثلاثة التالية:

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^m \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (04)}$$

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^m \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (05)}$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^m \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + b.t + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (06)}$$

تنص الفرضية الصفرية في اختبارات جذر الوحدة على أن السلسلة الزمنية محل الدراسة غير مستقرة، فيما تنص الفرضية البديلة على أن السلسلة مستقرة.

من خلال الملحق رقم (01)، يتضح أن كل المتغيرات محل الدراسة (Impot_d، S_Budg، Impot_ind، T_ca، Timb_r و Ddn) غير مستقرة في المستوى وذلك لأن كل القيم المحسوبة Tstat أقل من القيم الجدولية Ttab، والقيمة الاحتمالية Prob أكبر من 0.05 عند كل النماذج (تم قبول الفرضية الصفرية)، أما عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى تبين أن المتغيرات Impot_d، S_budg، Impot_ind و Ddn مستقرة عند الفرق الأول، ذلك أن القيم المحسوبة Tstat لها أكبر من القيم الجدولية Ttab، والقيم الاحتمالية Prob أقل من 0.05 (تم قبول الفرضية البديلة)، فيما تعتبر المتغيرات الباقية T_ca و Timb_r متغيرات مستقرة من الدرجة الثانية.

فيما يجدر الذكر أن الإشارة السالبة لا تأخذ بعين الاعتبار عند مقارنة القيم المجدولة والمحسوبة في اختبارات الاستقرار (المقارنة تتم بالقيمة المطلقة). وبالتالي فالسلاسل الزمنية للدراسة مستقرة أو متكاملة من درجات مختلفة I(1) و I(2). ومنه فالنموذج الأمثل في هذه الحالة هو نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

في هذه الخطوة سيتم تحديد درجة تأخير النموذج ومنه تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

الفرع الأول: تحديد درجة تأخير النموذج

للقيام بتقدير النموذج محل الدراسة لابد من تحديد عدد الإبطاءات الزمنية الواجب الاعتماد عليها في التقدير وذلك من خلال تقليل أو تصغير قيم المعايير التالية: LR، FPE، AIC، SC، HQ. حيث يتم تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى والتي تقوم على أساس أقل قيمة لمعيار (Akaike 1974)، والذي يعد الأكثر استعمالاً، حيث يهدف إلى تصغير التباين مقارنة بالزيادة في معلمات النموذج حيث تتم المفاضلة بين النماذج حسب أصغر قيمة له وهو يعطى وفق العلاقة التالية:

$$AIC = \sigma^2 \exp \left[2 \left(\frac{p+q}{N} \right) \right]$$

حيث (p,q): تمثل عدد المعلمات المقدرة في النموذج

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

الجدول رقم (4-3): نتائج اختبار تحديد درجة تأخير النموذج المثلى.

HQ	SC	AIC	FPE	LR	المعيار درجة التأخير
55.70*	55.92*	55.62	5.8 ^e +16	-	0
56.02	57.50	55.46*	5.3 e+16*	*54.87	1

المصدر: مخرجات Eviews 12.

من خلال الجدول رقم (4-3)، نلاحظ أن فترة التأخير المثلى هي $P=1$ حسب المعايير المشار إليها، وبإجراء هذا التأخير تم تقدير النموذج

الفرع الثاني: تقدير نموذج VAR

في هذه الخطوة سيتم الاستعانة بطريقة المربعات الصغرى العادلة OLS من أجل تقدير معلمات نموذج الانحدار الذاتي VAR.

يستعمل نموذج الانحدار الذاتي لتوصيف العلاقة بين المتغيرات التي لا توجد بينها علاقة ارتباط مباشرة وصريحة في النظرية الاقتصادية، وهو عبارة عن نظام يكون فيه المتغير التابع لمعادلة ما هو المتغير المستقل في معادلة أخرى، وبالتالي فنموذج الانحدار الذاتي لا يدرس علاقة التأثير بين المتغيرات كما تفعل النماذج الأخرى بل يختص بدراسة الصدمات أو التفاعلات بين المتغيرات كنظام وليس بين كل متغير منفصل ومتغير آخر.

فيما يعرف معامل التحديد بأنه الاختبار الذي يقيس درجة تفسير أو مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير وتوضيح التغيرات في المتغير التابع، وبالتالي فإنه كلما كانت هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كلما ارتفعت قيمة هذا الاختبار، والعكس صحيح، وبما أننا بصدد دراسة نموذج VAR (الملحق رقم 02) وهو كما أسلفنا نموذج لا يتبع النظرية الاقتصادية، فإن قيمة معامل التحديد غير مهمة.

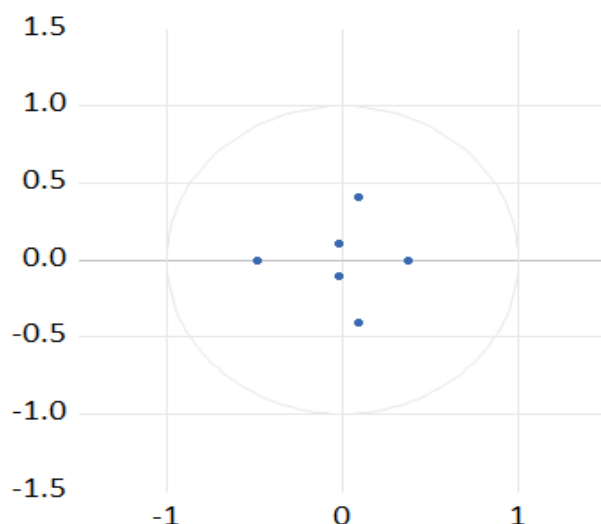
المطلب لثالث: اختبار استقرار نموذج VAR المقدر

لاختبار استقرار النموذج VAR المقدر، يجب اختبار الدائرة الأحادية التي تظهر مدى وقوع مقلوب الجذور داخل دائرة الوحدة، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

الشكل رقم (4-1): نتائج استقرارية النموذج.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: مخرجات Eviews 12.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن مقلوب الجذور تقع -كلها- داخل الدائرة الوحيدة وبالتالي فالنموذج المقدر مستقر، ومنه نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

المبحث الرابع: اختبار السببية، تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

يتيح لنا هذا المبحث تحديد أسبقية تأثير المتغيرات الاقتصادية على بعضها البعض داخل النموذج، كما يسمح لنا بمعرفة درجة استجابة رصيد الميزانية العامة في حالة حدوث صدمة هيكلية في أحد متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: اختبار السببية بين المتغيرات المختلفة للنموذج

تستخدم اختبارات السببية لتحديد أسبقية تأثير المتغيرات الاقتصادية على بعضها البعض داخل النموذج، حيث يعتبر المتغير X مسببا للمتغير Y ، إذا كانت القيم المبينة للمتغير X تساهم في التنبؤ بقم المتغير Y ، وقد اعتمدنا في دراسة السببية على سببية غرنجر بين متغيرات الدراسة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

تنص الفرضية الصفرية لاختبار سببية قرانجر على المتغير X لا يسبب المتغير Y عند مستوى معنوية 5% (حيث يتم قبول الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية Prob أكبر من 0.05).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

من خلال الملحق رقم (03)، يتضح أنه لا توجد علاقة سببية بين كل المتغيرات في الاتجاهين، بينما توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من المتغير Ds_budg نحو المتغير $DDtimb_reg$ ، وعلاقة ثنائية ذات اتجاه واحد كذلك تتجه من المتغير DDt_ca نحو المتغير $DDtimb_reg$ ، فيما تتجه العلاقة السببية الثالثة ذات الاتجاه الواحد كذلك من المتغير Ds_budg إلى المتغير $DDdn$.

المطلب الثاني: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

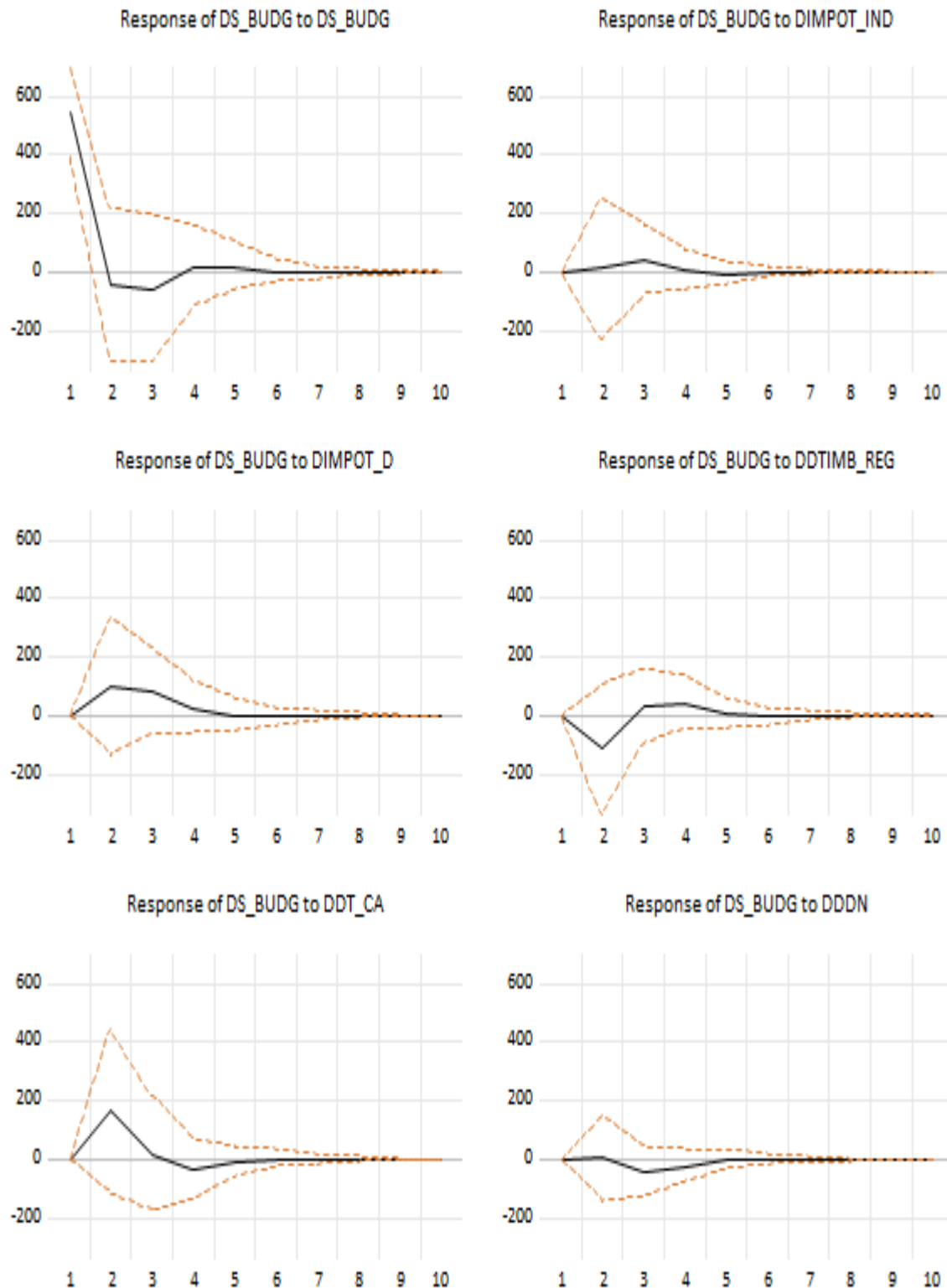
يلعب تحليل الصدمات ودوال الاستجابة دورا مهما في نماذج الانحدار الذاتي حيث تعمل هذه الدوال على شرح ردة فعل المتغير الداخلي للأحداث أو الطوارئ التي ممكن أن تحصل، كذلك تعمل هذه الدوال على وصف تطور المتغيرات المهمة في فترات زمنية محددة بعد حصول صدمة في لحظة معينة معطاة، أيضا تعتبر أداة مهمة في تقييم فعالية السياسات المتخذة من طرف الجهات صاحبة القرار كالمؤسسات والحكومات، كذلك يمكن من خلال الصدمات ودوال الاستجابة تتبع تأثير متغير ما على المتغيرات الأخرى في النظام، كما يوضحه الجدول التالي:

تعمل أيضا الصدمات ودوال الاستجابة على تحديد الأثر في الحاضر والمستقبل الممكن حصوله في سلوك المتغيرات الداخلية من خلال إحداث صدمة مقدرة بانحراف معياري واحد، فيما تستعمل كذلك كتقييم إضافي لاختبارات السببية.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

الشكل رقم (4-2): المنحنيات البيانية للصدمات وتحليل الاستجابة

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.



المصدر: مخرجات Eviews 12.

حيث يمكن دعم الشكل التالي بالجدول التالي:

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

الجدول رقم (4-4): تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

Response of DS_BUDG to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations						
Period	DS_BUDG	DIMPOT_D	DIMPOT_IND	DDTIMB_R...	DDT_CA	DDDN
1	546.3172 (77.2609)	0.000000 (0.000000)	0.000000 (0.000000)	0.000000 (0.000000)	0.000000 (0.000000)	0.000000 (0.000000)
2	-43.45839 (128.779)	95.36040 (117.988)	20.95943 (116.311)	-112.1620 (109.714)	164.4439 (140.629)	4.266443 (74.3401)
3	-54.82866 (123.309)	79.94354 (71.6311)	49.24268 (55.3478)	30.48943 (63.0577)	19.81462 (99.6829)	-41.50833 (41.5378)
4	18.93299 (68.2281)	27.92018 (44.2093)	9.419769 (35.0240)	44.82522 (44.8940)	-32.73729 (51.1241)	-22.27358 (26.7434)
5	19.35570 (40.6746)	1.426235 (26.4545)	-5.160389 (18.5776)	8.436177 (26.0448)	-10.57987 (25.6962)	-1.755538 (16.6725)
6	2.643112 (19.6247)	-0.712892 (14.3961)	-1.759980 (8.48884)	-4.008164 (16.2589)	3.397314 (15.1210)	1.604712 (9.41415)
7	-1.983040 (10.2578)	1.099045 (7.07546)	0.897109 (4.35373)	-1.304302 (7.80517)	2.203988 (8.65206)	-0.144757 (4.40417)
8	-0.432107 (4.97896)	0.871385 (3.12888)	0.566430 (2.31533)	0.805992 (4.22110)	-0.273772 (4.11609)	-0.583096 (2.18346)
9	0.396693 (2.62865)	0.167872 (1.40637)	-0.013679 (1.05548)	0.486740 (2.11565)	-0.464860 (1.84450)	-0.178636 (1.08864)
10	0.198321 (1.11894)	-0.043727 (0.61880)	-0.086658 (0.47057)	-0.007297 (1.01538)	-0.041658 (1.00843)	0.030671 (0.51768)

Cholesky Ordering: DS_BUDG DIMPOT_D DIMPOT_IND DDTIMB_REG DDT_CA DDDN
Standard Errors: Analytic

المصدر: مخرجات Eviews 12

من خلال الشكل والجدول أعلاه، يتضح أنه:

- يستجيب المتغير S_Budg لحدوث صدمة في نفسه بشكل إيجابي في السنة الأولى، أما في السنة الثانية والثالثة فيكون التأثير سلبي وثابت، بعد ذلك تصبح الاستجابة موجبة في السنتين الرابعة والخامسة، أما من السنة السادسة فما فوق فالاستجابة تكون منعقدة؛
- يستجيب المتغير S_Budg لحدوث صدمة في المتغير Dimpot_d بشكل إيجابي على مدار السنوات الأربعة والنصف الأولى (تكون الاستجابة القصوى للصدمة بعد السنة الثانية مباشرة)، بعد ذلك يتلاشى تأثير الصدمة نهائياً؛
- يستجيب المتغير S_Budg لحدوث صدمة في المتغير DDT_ca بشكل إيجابي في السنوات الثلاث الأولى (تكون أقصى استجابة في السنة الثانية)، بعد السنة الثالثة تكون الاستجابة سالبة وتبلغ أقصاها في السنة الرابعة، أما تلاشي الصدمة فيكون من السنة الخامسة فما فوق؛
- يستجيب المتغير S_Budg لحدوث صدمة في المتغير Dimpot-ind بشكل إيجابي على مدار السنوات الأربع الأولى، حيث تبلغ أقصاها في السنة الثالثة، فيما يكون تلاشي الصدمة بعد السنة الرابعة؛

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

- يستجيب المتغير S_Budg لحدوث صدمة في المتغير DDtimb_reg بشكل سلبي بادئ الأمر (السنوات الثلاث الأولى)، فيما تكون الاستجابة ايجابية بعد السنة الثالثة، بعد ذلك تكون هناك استجابة سالبة طفيفة في السنة السادسة وتتلاشى مباشرة بعد ذلك؛

- يستجيب المتغير S_Budg لحدوث صدمة في المتغير DDdn بشكل سلبي في الفترة الزمنية بين السنتين الثانية والرابعة، فيما ينتهي تأثير الصدمة تماما بعد نص السنة الرابعة.

المطلب الثالث: تفكيك التباين

يستخدم تفكيك التباين لمعرفة مدى مساهمة كل متغير في تباين خطأ التنبؤ.

الجدول رقم (4-5): نتائج تجزئة تباين حد الخطأ

Variance Decomposition of DS_BUDG using Cholesky (d.f. adjusted) Factors							
Period	S.E.	DS_BUDG	DIMPOT_IND	DIMPOT_D	DDTIMB_R...	DDT_CA	DDDN
1	546.3172	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	591.2058	85.93139	0.046113	2.681281	3.599268	7.736741	0.005208
3	603.6485	83.25038	0.532897	4.502543	3.707530	7.528829	0.477822
4	607.6145	82.26424	0.539190	4.665909	4.203526	7.721154	0.605982
5	608.0994	82.23441	0.545823	4.658729	4.216071	7.739115	0.605849
6	608.1329	82.22723	0.546537	4.658416	4.219951	7.741383	0.606479
7	608.1432	82.22551	0.546692	4.658630	4.220268	7.742434	0.606464
8	608.1451	82.22504	0.546753	4.658828	4.220417	7.742405	0.606552
9	608.1457	82.22494	0.546752	4.658827	4.220473	7.742450	0.606559
10	608.1457	82.22494	0.546754	4.658827	4.220473	7.742449	0.606560

Cholesky Ordering: DS_BUDG DIMPOT_IND DIMPOT_D DDTIMB_REG DDT_CA DDDN

المصدر: مخرجات Eviews 12.

إن تجزئة التباين تشير إلى أن خطأ التنبؤ للمتغير DS_Budg ناتج بنسبة 100% عن قيمته السابقة في المدى القصير (فترة تنبؤ واحدة إلى الأمام)، فيما تنخفض النسبة قليلا في باقي السنوات العشر لتتراوح بين 82% و 85%، فيما يرجع باقي التباين إلى بقية المتغيرات بنسبة 7% للمتغير DDT_ca، 4% للمتغيرين DDtmb-reg و Dimpot_d، وأقل من 1% للمتغيرين DDdn و Dimpot_ind.

التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية:

أظهرت نتائج الدراسة القياسية أنه لا يوجد تأثير لمكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)، فغياب أثر كل من الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال، الحقوق الجمركية وضرائب الطابع والتسجيل على رصيد الميزانية العامة راجع إلى ضعف الحصيلة الجبائية المسجلة والمشكلة في مجملها حصيلة الجباية العادية في هيكل

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

الميزانية العامة خلال فترة الدراسة، تاركة في ذلك فراغ يعبر عنه بالرصيد السالب إلى جانب الجباية البترولية والإيرادات الأخرى، وقد ارتفع الرصيد السالب للميزانية العامة خلال السنوات الأخيرة نتيجة انخفاض الجباية البترولية المتأثرة بتراجع أسعار النفط منذ سنة 2014، والتي كانت ولا تزال تهمين على حجم الإيرادات العامة فقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها 60% خلال فترة الدراسة ما يجعل الجباية العادية تساهم بنسبة ضعيفة ومنه عدم فعاليتها.

لعل أهم العوامل والأسباب التي حالت دون تأثير مكونات الجباية العادية على رصيد (عجز) الميزانية العامة هي:

- تتشكل الضرائب المباشرة العائدة إلى الميزانية العامة من IRG و IBS وهذه الأخيرة لا تزال حصيلتها محدودة نتيجة ضعف المشاريع الاستثمارية جراء ضعف مناخ الاستثمار وغياب التحفيز من جهة وسيادة القطاع غير الرسمي على المعاملات والتلاعب في حجم الربح المحقق ومنه تخفيض حجم الضرائب المستحقة من جهة أخرى. وتبقى الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتببات مهيمنة على مجموع الضرائب المباشرة ومنه الجباية العادية، لما تمتاز به من خاصية الاقتطاع من المصدر وهي خاصية تحول دون التهرب من دفع الضرائب، في حين إسهامات باقي الفئات من IRG لا تزال محدودة وتكاد أن تكون منعدمة.

- ضعف ومحدودية الضرائب غير المباشرة راجع أساسا إلى التنظيم الفني لهذه الضرائب لا سيما الوعاء الجبائي الضيق، حيث تشمل الضرائب غير المباشرة من رسم التداول الذي يفرض أساسا على تجارة الكحول، ورسم الضمان والتعبير الذي يفرض على المصوغات من الذهب، الفضة والبلاتين.

- ضعف الحقوق الجمركية رغم الحصيلة المحققة والمتزايدة من سنة إلى أخرى، بفعل الامتيازات الجبائية الممنوحة للخواص لا سيما ما يتعلق بالإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة.

- ضعف ضرائب الطابع والتسجيل، جراء تفشي ظاهرة التهرب الجبائي كشكل من أشكال الاقتصاد غير الرسمي، حيث تتم المعاملات العقارية وغيرها بصفة غير رسمية.

إضافة إلى ذلك:

✓ تفشي ظاهرة التهرب والغش الجبائيين حيث بلغ 7750 مليار دج خلال العقود الماضية أي ما يقارب 60 مليار دولار، وهو يحول من تعظيم الحصيلة الجبائية ومنه عدم فعالية الجباية العادية، وذلك نتيجة ضعف وهشاشة هياكل الاقتصاد الوطني لا سيما النظامين الجبائي والبنكي الذي هو الآخر يعتبر غير

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

فعال، نظير عدم تمكنه من احتواء الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة المصرفية، والتي قدرت سنة 2017 بحوالي 53 مليار دولار، حسب تصريح الوزير الأول أثناء عرضه لقانون المالية لسنة 2018؛

✓ عدم الإسراع بالتحول إلى تنويع الاقتصاد الوطني والتحرر من التبعية للجباية البترولية-لا سيما في الوقت الراهن الذي يتزامن مع عزوف العالم تدريجيا عن المنتجات البترولية-مما يساهم في تعزيز حصيلة الجباية العادية؛

✓ نقص الكفاءة الإدارية للمصالح الجبائية التي تحول عن زيادة الحصيلة الجبائية، من خلال اعتماد قاعدة التقادم n-4 في معالجة الملفات الجبائية للمكلفين الجبائيين.

✓ عدم فعالية النظام الجبائي وكذا النظام الجمركي لافتقارهما لخاصيتي المرونة والعدالة، إضافة إلى عدم مسايرة التطورات العالمية في مجال الكشف عن التهرب الجمركي والتهريب، وتطوير آليات التحصيل الإلكتروني، وترشيد وعقلنة التحفيزات الجبائية والجمركية، التي باتت العائق الحقيقي والفعلي أمام تحصيل الضرائب.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل توضيح أثر مكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019)، حيث اعتمدنا التحليل الوصفي والقياسي لهذا الأثر معتمدين في ذلك على ستة (06) متغيرات أساسية: الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال، ضرائب الطابع والتسجيل، الحقوق الجمركية ورصيد الميزانية العامة، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة وسببية فيما بينها، وهذا ما يدل على حسن اختيار متغيرات الدراسة، وذلك من خلال معامل ارتباط مكونات الجباية العادية (Impot D، Impot Ind، Tca، Ddn، Timb/Reg) برصيد الميزانية العامة (S Budg)، وهو ما يعكس العلاقة بينها التي تتميز بالأثر العكسي لكل من (Impot D، Impot Ind، Tca، Ddn، Timb/Reg) على رصيد الميزانية العامة، والأثر الإيجابي بين (Impot Ind) ورصيد الميزانية العامة، أما عن وجود السببية يتبين وجودها ذات اتجاه واحد من رصيد الميزانية العامة نحو الحقوق الجمركية (Ddn) وضرائب الطابع والتسجيل (Timb/Reg)، كذلك من الرسوم على رقم الأعمال (Tca) نحو ضرائب الطابع والتسجيل (Timb/Reg)؛
- أثبت اختبار استقرار السلاسل الزمنية أنها غير مستقرة في المستوى، إلا أنّ أغلبها مستقرة عند الفرق الأول وعند الفرق بالنسبة للمتغيرين (Tca، Timb/Reg) عند مكتوى دلالة 5%، كما عززت دوال الاستجابة وتحليل التباين نتائج مصفوفة الارتباط واختبار السببية، وبيّنت استجابة رصيد الميزانية العامة لمكونات الجباية العادية خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة (على المدى القصير)؛
- عدم وجود تأثير لمكونات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)، نتيجة ضعف الحصيلة الجبائية المسجلة والمشكلة في مجملها مساهمة الجباية العادية في هيكل الميزانية العامة خلال نفس الفترة.

خاتمة

إنّ التغيرات الإقتصادية العالمية الغير مستقرة التي أسفرت عن حدوث صدمات في أسعار البترول أغلبها كانت بالانخفاض، وأهمها كانت صدمة منتصف سنة 2014 التي أثرت سلبا على الاقتصاديات الريعية والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص مخلفة اختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية على غرار الميزان التجاري، الميزانية العامة، صندوق ضبط الإيرادات، لتمتد هذه الاختلالات الظرفية إلى أزمات مالية مستمرة ومنها اقتصادية، الأمر الذي جعل من الخزينة العمومية رهينة للوضع الاقتصادي محاولة في سبيل الخروج منه الاعتماد على عدة اجراءات واصلاحات للخروج من قبضة الجباية البترولية كمورد أول للميزانية العامة ومنه التخفيف عن هذه الأخيرة من حدة العجز بالتوجه نحو الجباية العادية والعمل على رفع مردوديتها بالرفع من معدلات مختلف الضرائب والرسوم، وهو ما حاولنا التطرق له في هذه الدراسة من خلال الإشكالية التي تتمحور حول ما مدى مساهمة الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة على ضوء تراجع أسعار النفط خلال الفترة (1992-2019)، حيث قمنا بمعالجة هذه الإشكالية وفق أربعة فصول باستعمال المنهج والأدوات والفرضيات المبينة في المقدمة.

❖ نتائج اختبار الفرضيات:

بعد أن انطلقنا من أربع فرضيات فرعية توصلنا في الأخير للنتائج التالية:

■ الفرضية الأولى:

- رغم التطور المستمر للإيرادات العامة إلا أنها لم تكن كفيلة لتمويل النفقات العامة المتزايدة باستمرار وبوتيرة أكبر من وتيرة تزايد الإيرادات العامة التي بلغ متوسط نموها ب 16,23% مقارنة ب 12,92% كمتوسط نمو الإيرادات العامة خلال الفترة (1992-2019)، ما يتولد عنها ظهور العجز في الميزانية العامة، وهذا الأخير كان مقصودا خلال فترات وهيكلها خلال أخرى على غرار السنوات الأخيرة، وانخفاض الإيرادات العامة يرتبط بانخفاض أحد مكوناتها وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

■ الفرضية الثانية:

- يتضمن نظام الجباية العادية العديد من الضرائب والرسوم إلا أن منها ثلة قليلة متكاملة فيما بينها تتميز بالمرونة ووفرة الحصيلة على سبيل الضريبة على الدخل الإجمالي التي تدرّ أكثر من 60% من حصيلة الضرائب المباشرة، الرسم على القيمة المضافة التي تتميز باتساع مجال التطبيق إضافة إلى ذلك الحقوق الجمركية فهذه الضرائب التي لا طالما عادت على الخزينة العمومية بالوفرة المالية وحققت فيما بينها أكثر من 80% من إجمالي الجباية العادية التي تعود للميزانية العامة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

■ الفرضية الثالثة:

- لقد اعتمدت الخزينة العمومية على جملة من السياسات والاجراءات التي مكنتها من تخفيض عجز الميزانية العامة منها ما كان على المدى الطويل كالإصلاح الجبائي، استخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات وترشيد النفقات العامة وهي أدوات السياسة المالية، كما تبنت آليات السياسة النقدية على المدى القصير على غرار القرض السندي، التمويل غير التقليدي وتخفيض العملة الوطنية وهي كلها حلول ظرفية ترقيعيه عملت على تخفيض عجز الميزانية العامة على المدى القصير وهذا ينفي صحة الفرضية الثالثة.

■ الفرضية الرابعة:

- أثبتت الدراسة عدم وجود أثر لمكونات لجباية العادية (الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال، الحقوق الجمركية، الضرائب الطابع والتسجيل) على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2019) نتيجة ضعف الحصيلة الجبائية المسجلة والمشكلة في مجملها مساهمة الجباية العادية في هيكل الميزانية العامة خلال نفس الفترة وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

❖ النتائج العامة للدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

◀ الميزانية العامة هي بيان يوضح إيرادات ونفقات الدولة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة، وتعتبر وسيلة مهمة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الإقتصادية، الاجتماعية، السياسية والمالية، فهي تعكس من خلال نظامها وهيكلها اختيارات الدولة والتطورات الحاصلة.

◀ تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، والتي تستخدمها كأداة للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وكذلك توفر إمكانية استعمالها كوسيلة معالجة الاختلالات الاقتصادية المنتهجة المتعددة وكذا تحقيق العدالة، فهي بذلك ليست مجرد أداة مالية فقط بل هي أداة اقتصادية تهدف إلى إصلاح واستقرار الإقتصاد، وكل هذا حسب طبيعة ونوعية السياسة الجبائية التي تتشكل من الإدارة الجبائية، التشريع الجبائي، المكلف الجبائي.

◀ التبعية المفرطة للاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات جعل منه رهينة للتغيرات الطارئة في أسعار النفط، فهو يحتل ما نسبته 35% من الناتج المحلي الخام، و97% من إجمالي الصادرات و60% من إيرادات الميزانية العامة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على حدوث اختلالات في أهم المؤشرات

الاقتصادية الكلية على غرار عجز الميزان التجاري، عجز الميزانية العامة وهذا الأخير كان خلال الفترة (1992-2019) باستثناء السنوات 1996، 1997، 2001 و 2002، نتيجة تحسن الجباية البترولية.

« هشاشة الإقتصاد الوطني بعد ما تفاقمت تداعيات أزمة النفط 2014 والتي أثرت على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2015-2017) على غرار ميزان المدفوعات الذي حقق عجز بقيمة 21.8 مليار دولار، تراجع في حجم الاحتياط الرسمي للعملة الصعبة إلى ما مقداره 97.33 مليار دولار، ارتفاع عجز الميزانية العامة إلى 3103.79 مليار دج، وكذلك تآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات.

« شهدت الميزانية العامة في الجزائر عجزا ماليا على طول فترة الدراسة، وكان عجزا هيكليا منتظما متحكما فيه إلى غاية سنة 2015، ليضحى بعدها عجزا غير متحكما فيه نتيجة جملة من العوامل أساسها ارتفاع النفقات العامة في فترة البحبوحة المالية، في المقابل الانخفاض الكبير في الإيرادات العامة ما نتج عن ذلك الوضع آثار سلبية تمثلت جليا في سوء الأوضاع الاقتصادية في البلد، حيث تمّ تجميد المشاريع التنموية واعتماد سياسة التقشف كتمهيد لسياسة ترشيد النفقات.

« فعالية صندوق ضبط الإيرادات كصندوق سيادي في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر وهو يندرج ضمن الحسابات الخاصة للخزينة العمومية منذ سنة 2000، حيث سمح بضخ ما مقداره وقد 2886 مليار دج سنة 2015 ليتم استنزافه بصفة كلية مطلع سنة 2017 بعد استغلال موارده في تحقيق الاستقرار المالي للميزانية العامة (تخفيض العجز) نتيجة التراجع الحاد في الجباية البترولية المتأثرة بأزمة النفط الأخيرة، بعد أن نجح في تسديد المديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2008).

« تم انتهاج سياسة التقشف كإجراء من إجراءات ترشيد النفقات العامة من خلال تجميد المشاريع التنموية التي لم تنطلق بعد، إضافة إلى تجميد مناصب الشغل

« سمحت سياسة ترشيد النفقات العامة في الجزائر كأداة من أدوات السياسة المالية من الحد من عجز الميزانية العامة منذ سنة 2016، فبعدما كانت سياسة ظرفية اقتصر على تجميد مناصب التوظيف، تقليص فاتورة الواردات بفرض رخص الاستيراد على المنتجات وخفض الاستهلاك بفرض ضرائب ورسوم غير مباشرة، إلا أنّ هذه السياسة استمرت خلال الفترة (2017-2019) تزامنا واشتداد الأزمة المالية في الجزائر جراء عدم توفر موارد لتمويل النفقات العامة، واستلزم ذلك تبني استراتيجية لتكريس سياسة التقشف من خلال تبني إجراءات صارمة تهدف إلى التحكم في توسيع النفقات العامة.

« رغم النجاح النسبي للإصلاح الجبائي، والذي مكن من رفع إيرادات الجباية العادية حيث عرفت تزايد نسبيا وملحوظا خلال الفترة (1992-2019)، إلا أنّ هذه الإصلاحات لم تحقق أحد أهم أهدافها والمتمثل في احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، فهذه الأخيرة لا تزال تهيمن على بنية الإيرادات العامة

للدولة حيث تحتل 56%، بل إنّ إيرادات الجباية العادية لم تغطي سوى نسبة قدرها 31% من النفقات العامة خلال فترة الدراسة، وهو ما يوحي بعدم فعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة.

تشكل حصيلة الحقوق الجمركية، الرسم على رقم الأعمال خاصة الضرائب على السلع والخدمات في شكل رسم على القيمة المضافة إضافة إلى الضريبة على الدخل الإجمالي، نسبة مهمة من إجمالي إيرادات الجباية العادية وهذا لدليل على تركّز النظام الجبائي واللاعادلة في فرض الضرائب.

على الرغم من تطور حصيلة الضرائب المباشرة الذي يعود أساسا من ارتفاع حصيلة الضريبة على الأجور بفعل ارتفاع المرتبات والأجور خلال السنوات الماضية، في حين تبقى حصيلة باقي الضرائب ضعيفة للغاية، كما هو الحال بالنسبة للضرائب غير المباشرة وضرائب التسجيل والطابع، ما يوحي بتشتت نظام الجباية العادية.

رغم الاستقرار الإقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لا تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات المتأتية من الجباية العادية، نتيجة ضعف مساهمتها والتي تبقى محتشمة ويظهر ذلك جليا من خلال معدل ضغط الجباية العادية الذي لم يتجاوز نسبة 16% وهو دون المعدل الأمثل مما يدل على عدم فعالية الجباية العادية.

اعتمدت الخزينة العمومية سنة 2016 القرض السندي كآلية من آليات السياسة النقدية في إطار التمويل التقليدي لعجز الميزانية العامة من خلال استقطاب الأموال المكتنزة أو المستثمرة خارج الدائرة المصرفية (الإقتصاد غير الرسمي)، وكان ذلك بالاككتاب في سندات الخزينة العمومية لتعبئة الادخار تحت إسم القرض الوطني للنمو الاقتصادي، وسمحت هذه الآلية بتوفير ما قيمته 557,83 مليار دج لصالح الخزينة العمومية.

تم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي كأداة للسياسة النقدية وكان بمثابة الخيار الأخير آنذاك في اعتقاد الحكومة قبل اللجوء للاستدانة الخارجية بعد فشل آليات التمويل الداخلية على توفير الموارد اللازمة، حيث باشر بنك الجزائر بتمويل عمليات الخزينة العمومية بموجب قانون رقم 17-10 المتعلق بالقرض والنقد وهو ما سمح بتعبئة رصيدها على مستوى بنك الجزائر خلال الفترة (2017-2019) بـ 6556.20 مليار دج، إلا أنّ هذه الآلية لم توفق في تمويل عجز الميزانية العامة ومنه تمويل التنمية الاقتصادية لانعدام الجهاز الانتاجي الذي يقابل الزيادة في الطلب بذلك المقدار ما أسفرت عنه في آخر المطاف نتائج سلبية وآثار عكسية على الاقتصاد الوطني إن لم نقل أنها مشينة دامت إلى غاية سنة 2022 ولا تزال آثارها متواصلة.

◀ عدم فعالية الاجراءات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية في سبيل الوقاية من تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 والتي لم تقتصر على أدوات السياسة المالية كترشيد النفقات العامة ورفع معدلات الضرائب والرسوم، بل اشتملت على أدوات السياسة النقدية على غرار القرض السندي، الإصدار النقدي، وكذا تخفيض قيمة العملة الوطنية إضافة إلى أنها أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني من خلال رفع معدل التضخم وخفض القدرة الشرائية.

◀ عدم فعالية النظام الجبائي فهو نظام معقد وغير عادل ويتميز بالتمركز لما يتضمن من ضرائب متعددة بمعدلات متفاوتة وغير مستقرة، إضافة إلى غياب العدالة بعد تركزه على فئة قليلة من الضرائب على غرار IRG، TVA، DDN، وهو ما يؤثر بصفة سلبية على الحصيلة الجبائية التي وبالرغم من ارتفاع حصيلتها مؤخرا إلا أنها تبقى غير فعالة فهي لم تبلغ الأهداف المرجوة.

◀ السعي في رقمنة الإدارة الجبائية إجراء يضيفي الشفافية والبساطة على نظام الجباية العادية ومنه السياسة الجبائية ككل من خلال تعزيز الامتثال الجبائي وتقريب الإدارة الجبائية من المكلف الجبائي الذي من شأنه أن يقلل من ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي وكذا الحدّ من تكلفة التحصيل التي قدرت في المتوسط بـ 4,17%، وذلك من خلال اعتماد بوابات إلكترونية تحسّن من جودة الخدمات المقدمة إضافة إلى تبسيط عملية الامتثال الجبائي للمكلف بما يوفر الجهد والوقت ويمكن من التحصيل الإلكتروني بعد أن تم التصريح من طرف المكلف إلكترونيا بالولوج للبوابات الإلكترونية على غرار بوابتي "جبائتك" و"مساهمتك".

◀ نظام الجباية العادية هو نظام مرن يستجيب للتغيرات الطارئة في الناتج المحلي الخام والمعبر عنها 107%، دليل على مرونة النظام الجبائي للتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1992-2019)، إلا أنّ النسبة المحققة كانت بفضل حصيلة بعض الضرائب وليس كلها وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على وجود التهرب الجبائي من جهة، ووجود معدلات جبائية مرتفعة من جهة أخرى، وللحد منها وجب تخفيض المعدلات الجبائية في المقابل توسيع القاعدة الجبائية.

◀ يعاني نظام الجباية العادية والنظام الاقتصادي ككل من أشكال الاقتصاد غير الرسمي، حيث يشكل خطر على الاقتصاد الرسمي في شتى الميادين والقطاعات، وهو ما يؤثر على حصيلة الجباية العادية بنسبة كبيرة في شكل غش جبائي وهذا الأخير يحتل ما نسبته 30% من الحصيلة الجبائية، كما قدره بعض الفاعلين في الجزائر بأنه يتجاوز قيمة 10 مليار دولار، وهو رقم ضخم يسمح بتمويل عجز الميزانية العامة وبالتالي تمويل التنمية الاقتصادية.

❖ التوصيات:

- ✓ تبني سياسة فعالة في إدارة إيرادات المحروقات واستثمارها من خلال إنشاء صناديق سيادية استثمارية، وعدم اقتصرها على تحقيق الاستقرار المالي للميزانية العامة كما هو حال صندوق ضبط الإيرادات؛
- ✓ التوجه للاقتصاد البديل في إطار التنويع الاقتصادي للتخفيف من حدة وآثار الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط، وهذا لن يتأتى إلا بدعم القطاعات الحيوية التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري على غرار قطاعات الفلاحة والسياحة إضافة إلى ذلك استقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة لا سيما الطاقة الشمسية؛
- ✓ التوجه إلى استقطاب الأموال خارج الدائرة المصرفية أو ما يعرف بالقطاع غير الرسمي باعتماد نظام الصيرفة الإسلامية، بعد تسجيل ما يقارب 40 مليار دج وإعادة استثمارها في البنى التحتية وإقامة المشاريع الاستثمارية العملاقة، وهذا ما يسمح بإعطاء الاقتصاد الجزائري صبغة الرسمية الرامية إلى رقمنة النظام المصرفي، تنمية الجباية العادية، الخروج عن التبعية النفطية؛
- ✓ التوجه نحو تفعيل التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات الانتاجية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات لتحقيق البديل الأمثل للجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة، واستغلال عائدات النفط في تشييد الهياكل الضخمة والاستراتيجية؛
- ✓ تفعيل الصكوك الإسلامية كآلية لاستقطاب الموارد للميزانية العامة بالقدر الذي يسمح بتمويل التنمية الاقتصادية والمشاريع التنموية، من خلال الاعتماد الرسمي والمباشر لمختلف أدوات التمويل الإسلامي الذي أثبت نجاعته في تمويل الاقتصاديات العظمى منها والنامية لا سيما وأنّ المجتمع الجزائري متقائل للتمويل الإسلامي أكثر منه للتمويل التقليدي الربوي؛
- ✓ الإسراع من وثيرة رقمنة القطاع الجبائي بما يتماشى والتطور السريع للاقتصاد، من خلال رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من جودة الخدمات وكذا تقريب المكلف الجبائي بما يبسط من عملية الامتثال الجبائي ومنه سرعة التنظيم الفني للضريبة بما يقابلها تخفيض في تكاليف التحصيل وكذا تضيق فرص الغش الجبائي الذي لا طالما أثر على الميزانية العامة؛
- ✓ إعادة ضبط المنظومة الرقابية على سير النفقات العامة كسبيل لتفعيل الرشادة في الإنفاق من خلال تفعيل دور المفتشية العامة للمالية، التشييد بدور المجلس الوطني للمحاسبة بما يخدم الرقابة البعيدة عن طريق ما يسمى بقانون ضبط الميزانية الذي يجب تحيين مبادئه للحد من تبديد المال العام بالتحقيق في الوضعية المالية للسنة المالية بصفة آنية وعدم اعتمادها بتقادم سنتين؛
- ✓ الحد من النفقات الجبائية التي أثرت بصفة سلبية على مردودية الجباية العادية من خلال الامتناع عن منح الامتيازات الجبائية بغير وجه حق، و/أو تحقيق منفعة شخصية كما عايشناها في السنوات الماضية.

✓ تفعيل عقود النجاعة في الإدارة الجبائية كأدوات تقييمية لكفاءة الإدارة الجبائية بصفة عامة والكوادر البشرية بصفة خاصة من أجل تفعيل الجباية العادية والرفع من المردودية المالية، لا سيما بعد ثبوت فعاليتها في السنوات الماضية قبل مرحلة إلغائها؛

✓ إدماج الاقتصاد غير الرسمي بمنح تسهيلات مالية كإعفاءات شبه جبائية جزئية أو كلية، إعفاءات جبائية مشروطة، إقامة مشاريع تنمية ذات طابع اجتماعي؛

✓ العمل على تجسيد توصيات الجلسات الوطنية للإصلاح الجبائي لا سيما المتعلقة بتبسيط النظام الجبائي بعدما تم الوقوف على أنه نظام معقد يفتقر للعدالة في فرض الضرائب والرسوم؛

✓ العمل على تنظيم سوق صرف العملات الأجنبية بإعادة مراجعة قانون النقد والقرض بما يتماشى وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصب في تشجيع إدماج الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بمنح اعتمادات لمكاتب الصرف الأجنبي؛

✓ رقمنة النظام المصرفي وترقيته بما يتماشى والتطورات التكنولوجية بالاستفادة من الخبرات الأجنبية في المجال المصرفي للعمل على استقطاب الأموال خارج الدائرة المصرفية التي تجاوزت 40 مليار دج، كذلك إلغاء الإجراءات الاحترازية على الجالية الوطنية في الخارج بخصوص التصريح عن الأموال عند دخول التراب الوطني، مع تبسيط تحويل الأموال باعتماد نظام ما بين البنوك، الذي يعاني منه المستثمر الجزائري لا سيما والعصر عصر الرقمنة والتجارة الإلكترونية.

❖ آفاق الدراسة:

دراستنا لهذا الموضوع ما هي إلا تمهيدا للوقوف على مدى فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة في ظل انخفاض أسعار النفط، إلا أنّ هناك جوانب عديدة لم نتعمق فيها والتي من الممكن أن تشكل مواضيع لأبحاث ودراسات مقبلة، ذات أهمية بالغة نظرا لكونها قابلة للقياس كما أنها تخدم الاقتصاد الوطني على غرار رقمنة القطاع الجبائي، إدماج الاقتصاد غير الرسمي والذان سيساهمان في تفعيل نظام الجباية العادية من جهة والعمل على التخفيف من عجز الميزانية العامة من جهة أخرى.

قائمة المراجع

المصادر:

1. القرآن الكريم.
2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2016.

المراجع العربية:

الكتب:

1. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2012.
2. بوزيدة حميد، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2007.
3. جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، بدون طبعة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
4. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
5. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
6. حامد سعيد نورالدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، الطبعة الأولى، زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
7. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
8. خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
9. خالد عبد العليم السيد عوض، الضريبة على القيمة المضافة -دراسة مقارنة للنظم الضريبية، بدون طبعة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2010.
10. خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، بدون طبعة، دار الكتب المصرية، مصر، 2016.
11. خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، بدون طبعة، دار الكتب المصرية، مصر، 2016.
12. رضا خلاصي، شذرات المالية العامة، بدون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
13. زينب كريم الدوايدي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
14. سعيد علي العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الدجلة للطباعة والنشر، الأردن، 2011.

- 15.سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
- 16.صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 17.عادل علي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 18.عادل فليح العلي، مالية الدولة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 19.عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية والأدبية، 2018.
- 20.عبد القادر عطية، محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
- 21.عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
- 22.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 23.عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 24.عبد المنعم رؤوف ، مقدمة في المحاسبة الضريبية، بدون طبعة، جامعة القاهرة، مصر، 2017.
- 25.عرفان فوزي محمد، الضريبة على إيرادات المهن الحرة، الطبعة الأولى، الإسراء للطباعة، القاهرة، مصر، 2014.
- 26.عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، بدون طبعة، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر، 2006.
- 27.علي زغدود، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 28.عيسى خليفي، هيكل الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 29.فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 30.فؤاد توفيق ياسين، المحاسبة الضريبية، بدون طبعة، دار اليازوي للطباعة والنشر، الأردن، 2013.
- 31.لطفي شعباني، جباية المؤسسة، بدون طبعة، متيجة للطباعة، منشورات الصفحات الزرقاء، 2017.
- 32.محرزي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

33. محفوظ برحماني، المالية العامة في التشريع الجزائري، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2015.
34. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، الأمير للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2012.
35. محمد الحلاق، التشريع الضريبي، بدون طبعة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.
36. محمد خير العكام، المالية العامة، بدون طبعة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.
37. محمد ساحل، المالية العامة، الطبعة الأولى، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
38. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة السادسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2014.
39. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
40. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2007.
41. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
42. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
43. محمد مسعي، المحاسبة العمومية، الطبعة الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
44. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
45. مصباح حراق، اقتصاديات المالية العمومية مع الإسقاط على حالة الجزائر بالإشارة إلى القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، بدون طبعة، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021.
46. مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012.
47. منصور بن عمارة، الضرائب على الدخل الإجمالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

48. مؤيد عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
49. ناصر مراد، التهريب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
50. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
51. نصيرة بوعون يحيوي، الضرائب الوطنية والدولية، بدون طبعة، Pages bleues، 2010.
52. نعمة الله، نجيب ابراهيم، مقدمة في الاقتصاد القياسي، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002.
53. هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي، ج2، بدون طبعة، دار المريح للنشر، الرياض، السعودية، 2015.
54. وهيبة السليمان، إدارة المديونية، الطبعة الأولى، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
55. يلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

الأطروحات والرسائل:

56. بوزيد سفيان، عوائد التحصيل الجبائي ومساهمتها في الميزانية العامة للدولة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.
57. بوعلام ولهي، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة-حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2013/2012.
58. حمو زعبي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية-تجربة بعض الدول الإسلامية والغربية-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017/2016.
59. زهيرة غالمي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية-عرض تجارب دولية-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، 2017/2016.
60. صبرينة كردودي، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

61. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
62. محمد فلاح، السياسة الجبائية الأهداف والأدوات بالرجوع إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
63. محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
64. محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.
65. مصباح حراق، تكييف النظام الجبائي والجمركي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة على ضوء موجات التحول الداخلية والخارجية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010.
66. نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الميزانية العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2007-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، شعبة العلوم الاقتصادية، 2019-2018.

المقالات:

67. أحمد عبد الصبور الدلجاوي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد (03)، 2018.
68. أحمد وسان، بن علي بلعزوز، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (17)، 2017.
69. أسماء دحاوي، رشيد بلخريصات، قراءة تحليلية لإصدارات الصكوك المحلية والدولية في إطار الهندسة المالية الإسلامية، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد (01)، العدد (02)، 2020.
70. أم كلثوم بن موسى، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، العدد (04)، 2015.
71. أمال حموزروقي، دراسة تحليلية لإنعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد (06)، العدد (01)، (2021).
72. آيت قاسي عزوز رضوان، بن زيدان الحاج، نمو الجبائية العادية في ظل الإصلاحات الضريبية وطرف النمو الاقتصادي دراسة حالة الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (05)، العدد (03)، 2019.

73. براهيم خناطلة، نادية خلفه، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد (07)، العدد (01)، 2020.
74. بلواضح الجيلالي، تحليل وتقييم نظام IFU في ظل الإصلاح الجبائي الجزائري، دراسة حالة مفتشية الضرائب أولاد دراج ولاية المسيلة خلال السنوات (2006-2007-2015)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد (02)، العدد (02)، 2018.
75. بودلال علي، العجز الموازي في الجزائر (الأسباب...النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال والتجارة، العدد (06)، 2018.
76. بودلال علي، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-2010، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (02)، العدد (03)، 2012.
77. توفيق غفصي، إقامة الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (11)، العدد (01)، 2019.
78. جميلة بلعيد، التجارة الالكترونية وأثرها على النظام البنكي في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد (11)، 2018.
79. حفوطة الأمير عبد القادر، زيدي بشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد (02)، العدد (04)، 2017.
80. حكيمه حليمي، نوال باهي، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة (2001-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد (04)، جوان 2018.
81. حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (04)، 2006.
82. حنان حاقة وآخرون، أثر العلاقة بين الاقتصاد الموازي والموارد العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد (09)، العدد (02)، ديسمبر 2019.
83. خالدية بن عوالي، بوحفص حاكمي، قياس أثر تغيرات أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة (2000-2019)، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد (05)، العدد (01)، 2021.
84. ذهبية لطرش، شافية كتاف، فعالية صندوق وضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العمومية خلال الفترة 2000-2017، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد (03)، العدد (05)، جوان 2018.
85. راضية دنان، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، Revue d'économie et de statistique appliquée، المجلد (09)، العدد (02)، 2012.

86. زهرة دريش، وآخرون، أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (2000-2016)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، المجلد (09)، العدد (02)، 2020.
87. سليمة لفضل، فطيمة دحماني، أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد (06)، العدد (02)، 2020.
88. سمية لوكريز، الصكوك الإسلامية الأداة البديلة لتمويل عجز الميزانية: دراسة حالة صكوك المضاربة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة باب الاقتصاد، العدد (37)، 2015.
89. سناطور خالد، حمر العين محمد، قراءة في نظام الضريبة على الدخل الإجمالي وبوادر الرجوع إلى نظام الضرائب النوعية على مختلف أصناف الدخل حسب مصدرها، مجلة الحقيقة، العدد (34)، 2015.
90. سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (21)، 2017.
91. صبرينة كردودي، وآخرون، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (07)، ديسمبر 2018.
92. عبد الحق بن تقات وآخرون، أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، حوليات جامعة الجزائر، المجلد (32)، العدد (04)، 2018.
93. عبد الهادي مختار، سامي أحمد، إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي أحد أهم محاور الإصلاح الجبائي في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد (06)، 2016.
94. عثمان نغاز، منذر العواد، استخدام نماذج في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (02)، 2012.
95. علي بودلال، القطاع غير الرسمي في الجزائر: مظاهره، مجالاته، وسبل استقطابه، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد (06)، 2016.
96. علي بودلال، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-2010، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد (08)، 2013.
97. علي قروود، نسرين كزيز، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي - حالة الجزائر (2007-2017)-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية العدد (07)، 2018.
98. عماد غرازي، الصناديق السيادية ودورها في علاج العجز المالي صندوق ضبط الموارد أنموذج، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد (04)، العدد (02)، 2015.
99. العمري لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (05)، الجزائر، 2016.

100. فريحة مراد، محمد قويدري، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (02)، 2020.
101. قرين الربيع، تضيق الفجوة الرقمية...الرهان الصعب للتحويل نحو الحكومة الالكترونية في الدول العربية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، المجلد (09)، العدد (25)، 2015.
102. قندز بن توتة، محمد راتول، تفعيل التدابير الجبائية والمصرفية كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-العدد الاقتصادي، المجلد (34)، العدد (02)، 2018.
103. قندز بن توتة، محمد راتول، تفعيل النظام الجبائي كآلية للحد من انتشار الأنشطة غير الرسمية مقارنة على حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (10)، العدد (03)، 2019.
104. كمال رزيق، سمير عميور، تقييم عملية إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (05)، 2008.
105. لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (14)، 2013.
106. ليلي بن براهيم، إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر لتغطية العجز الموازي لفترة 2007-2017، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد (11)، العدد (01)، 2020.
107. مبروكة حجار، دور الانفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (15)، 2016.
108. محمد بودالي، موسى بوشنب، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر-الإدارة الجبائية نموذجاً-، مجلة دراسات جبائية، المجلد (05)، العدد (02)، 2016.
109. محمد زرمان، محمد غردي، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و2020، Revue Algérienne d'Economie et Gestion، المجلد (15)، العدد (01)، 2021.
110. محمد هاني، ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر-دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10-، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد (02)، العدد (01)، 2018.
111. مراد بركات، لخضر بكريتي، دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي وآليات العلاج -حالة الجزائر-، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد (03)، العدد (01)، 2019.
112. مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد (05)، العدد (09)، 2016.

113. مراد علة، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014)، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد (07)، العدد (02)، 2017.
114. مصباح حراق، النظام الجبائي الجزائري-قراءة في البنية والهيكل على ضوء المستجدات الأخيرة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد (02)، العدد (01)، 2018.
115. مصباح حراق، ربيع قرين، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري-دراسة تحليلية للفترة (2000-2018)، Revue d'économie et statistique appliquée، المجلد (16)، العدد (02)، 2019.
116. مصباح حراق، محمد أمين قمبر، فعالية الرقابة المالية على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العامة والحد من تبديد المال العام في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد (03)، العدد (01)، 2019.
117. مليكة نجاحي، صلاح الدين شريط، انعكاس تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (13)، العدد (01)، 2020.
118. مولود مليكاوي، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (08)، 2015.
119. ناصر مراد، تشخيص جبائية المؤسسة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد (03)، العدد (02)، 2014.
120. ناصر مراد، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، العدد (03)، 2013.
121. نسرين كزيز، مختار حميدة، آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط -دراسة حالة الجزائر-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (12)، العدد (03)، 2018.
122. نسرين كزيز، مختار حميدة، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017)، مجلة الإبداع، المجلد (08)، العدد (01)، 2018.
123. نسرين يحيوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد (06)، 2016.
124. نعيمة برودي، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد (06)، العدد (02)، 2020.
125. هشام عياد، العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda Yamamoto، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الاقتصادية، المجلد (02)، العدد (07)، كانون الثاني 2017.

الملتقيات:

126. محمد مداحي، سوسن زيرق، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 29 أكتوبر، 2014.

127. مصباح حراق، محمد أمين قمبر، مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر-السودان نموذجا خلال الفترة (2009-2017)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوالضياف المسيلة، الجزائر، فيفري 2019.

128. مصباح حراق، محمد أمين قمبر، تداعيات أزمة النفط لـ 2014 على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول إدارة الأزمات الاقتصادية في عالم متغير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، يومي 04 و 05 مارس 2019.

129. مصباح حراق، محمد أمين قمبر، واقع التهرب الضريبي وانعكاساته على الميزانية العامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2007-2017)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع الممارسة وحتمية المعالجة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، يومي 27-28 فيفري 2019.

القوانين والمراسيم:

130. قانون التسجيل محين بالقانون (14-19) المؤرخ في 11/12/2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

131. قانون الطابع محين بالقانون (14-19) المؤرخ في 11/12/2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

132. قانون رقم (14-19) المؤرخ في 11/12/2019، المتضمن قانون المالية 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد (81)، بتاريخ 30/12/2019.

133. قانون الرسم على رقم الأعمال محين بالقانون (14-19) المؤرخ في 11/12/2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

134. قانون الضرائب غير المباشرة محين بالقانون (14-19) المؤرخ في 11/12/2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

135. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة محين بالقانون (14-19) المؤرخ في 11/12/2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

136. قانون رقم (14-16) المؤرخ في 28/12/2016 المتضمن قانون المالية 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد (77)، بتاريخ 29/12/2016.

137. قانون رقم (16-14) المؤرخ في 28/12/2016 المتضمن قانون المالية 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد (77)، بتاريخ 29/12/2016.
138. قانون رقم (16-14) المؤرخ في 28/12/2016 المتضمن قانون المالية 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد (77)، بتاريخ 29/12/2016.
139. قانون رقم (07-12) المؤرخ في 30/12/2007، المتضمن قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد (98)، بتاريخ 30/12/2007.
140. قانون رقم (03-22) المؤرخ في 28/12/2003 المتضمن قانون المالية 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد (83)، بتاريخ 29/12/2003.
141. قانون رقم (02-2000) المؤرخ في 27/06/2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد (37)، 28 جوان 2000.
142. قانون رقم (98-12) المؤرخ في 31/12/1998، المتضمن قانون المالية التكميلي 1999، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد (98)، بتاريخ 31/12/1998.
143. قانون رقم (93-18) المؤرخ في 29/12/1993 المتضمن قانون المالية التكميلي 1994، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد (88)، بتاريخ 30/12/1993.
144. قانون رقم (92-04) المؤرخ في 11/10/1992 المتضمن قانون المالية التكميلي 1992، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد (73)، بتاريخ 11/10/1992.
145. قانون رقم (90-21) المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، أوت 1990.
146. قانون رقم (84-17) المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد (35)، جويلية 1986.
147. القانون العضوي رقم (18-15) المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد (53)، 2018.
148. الأمر رقم (15-01) المؤرخ في 23/07/2015، المتضمن قانون المالية التكميلي 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد (40)، بتاريخ 23/07/2015.
149. الأمر (06-04) المؤرخ في 05 جوان 2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الجريدة الرسمية، العدد (47)، المؤرخة في 19 جوان 2006.
150. المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 15/08/2015، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد (50)، المؤرخة في 20 سبتمبر 2015.

151. المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2019، مذكرة توجيهية لوزير المالية، رقم: (427)، وزارة المالية، الجزائر، 20 مارس 2018.

التقارير:

152. صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة، 2007.

153. مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018، الجزائر، المؤرخ في: 20 أكتوبر 2020.

154. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار، المعايير الشرعية، 2010.

المراجع الأجنبية:

Books:

155. Antonie Ngakosso, **RÉFORMES FISCALES EN AFRIQUE le management du changement**, L'Harmattan, paris, France, 2013.

156. Donald M, DePamphilis, **Mergers, Acquisitions, and Other Restructuring Activities: An Integrated Approach to Process, Tools, Cases, and Solutions**, Ninth Edition, Academic press, 2018.

157. Jean Mari Dufouri, **Econometrie causalité et analyse des politique**, candora, université de Montréal, 2006.

158. Laurence Vapaille, **Refondre l'impôt sur le revenu?**, l'Harmattan, paris, France, 2013.

159. Merkeche El-Hadi, **La Répartition des compétences entre le loi et le règlement en matière fiscal: Le cas des impôts directs en Algérie**, éditions Houma, Alger, Algérie, 2011.

160. Pierre chiche, **politique fiscale**, le dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, bibliothèque et archives canada, 2012.

161. Regis Bourbonnais, **Econometrie**, 9eme Edition (Paris, 2015

162. Sophie baziadoly, **systèmes fiscaux comparés**, Ellipses édition marketing S.A, France, 2010.

163. YASMINA MOUBACHIR, **impositions et régime fiscal-vers de nouvelles catégories d'impositions**, Bibliothèque de science financière, Tome 45, 2007.

Journals and Reviews:

164. A. Blundell Wing All, Yu- Wei juan yen, **Sovereign Wealth and Pension Purd Issues**. OCED, Working Papers on insu rance and Privat Pensions, OCED Publishing.France, vol (14), 2008.

165. Andreas Georgantopoulos, Anastasios Tsamis, **The Macroeconomic Effects of Budget Deficits in Greece : A VAR-VECEM Approach**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue (79), 2011.

166. Christian Gourierous, Alain Monfort, **Série temporelle et modèle dynamique**, 2ème édition, Paris, economica, 1995.

167. Conseil national économique et social, **rapport le secteur informel: illusions et réalités, publication du CNES**, 24eme session plénière, 2004.

168. DamiL Yvanger, **Soverign Wealth Fonds.investement Objectives and Assef Allocation Stratégies Journal of Gouvernance and Régulation**, vol (03), N(02), 2014.
169. Damodar .N, **Basic Econometrics**, 3rd edition, McGran-hill international Editinos, 1995.
170. Henin.P.Y, **Bilans et Essais sur la Non-Stationnarité des series Macroeconomiques**, Reves d'economie politique ,N°5, 1989.
171. IMF, **Shadow Economies Around the World : What Did We Learn Over the Last 20 Years?**, IMF Working Paper, African Department, 2018, (18), p-p: 62-69.
172. James D. Harmilton, **Time Series Analysis**, United Kingdom Prinction University Press, 1999.
173. Javier Capapé, **sovereign wealth funds, managing continuity embracing change**, ie center for the governance of change, 2019.
174. Mark Allen, j'aime caruana, **Soveriegn Wealth Funds –A Works Agenda**, International Monterey fonds, 2008.
175. Mohammed seghir mebarki, **Le Déficit budgétaire entre indicateur de gestion et artifice comptable**, revue idara, vol (25), N° (02), 2018.
176. OCED, **Fiscalité et économie analyse comparative des pays de l'oced**, études de politiques fiscale de l'oced, n° 06, 2001.
177. OCED, **les dépenses fiscales dans les pays de l'oced**, OCED 2010.
178. OCED, **option pour une utilisation efficace et efficiente des incitations fiscale à l'investissement dans les pays à faible revenu**, rapport de FMI de l'OCED, des nations unies et de la banque mondiale au groupe du travail du G20 sur développement, 2015.
179. OCED, **Tax and development**, principes to enhance the transparency and gouvernance of tax incentives for investment in developing countries, OCED, 2013.
180. OECD, **General government fiscal balance: Government at a Glance**, OECD Publishing, Paris, 2017.
181. Orinola Gbadebo-Smith, **The Wealth of Nations: Investment Strategies of Sovereign Wealth Funds**, toptal, world-class articles, <https://www.toptal.com/finance/market-research-analysts/sovereign-wealth-funds>, 04/08/2021.
182. Saida tayeb, ahmed kadari, **Islamic Sukuk as a Mechanism to Avoid General Budget Deficits « The Port Of ChercHELL Project »**, Revue Algérienne d'economie et gestion, vol (14), N° (01), 2020.
183. Vito Tanzi, **"The Underground Economy in the United States: Annual Estimates, 1930-80**, IMF Staff Papers, Palgrave Macmillan, vol. 30(2), June 1983, (Visited27/05/2020). <https://ideas.repec.org/a/pal/imfstp/v30y1983i2p283-305.html>
184. Vito Tanzi, Howell Zee, **Une politique fiscale pour les pays en développement**, FMI, dossiers économiques, Edition française, 2001.

Laws:

185. **Guide fiscal de l'enregistrement**, DGI, DRPC, SAHEL, 2019.
186. **Guide fiscal de l'investisseur en Algérie**, DGI, DRPC, SAHL, 2019.
187. **Guide fiscal du jeune promoteur d'investissements**, DGI, DRPC, SAHL, 2019.
188. **Guide pratique de la taxe sur la valeur ajoutée**, DGI, DRPC, SAHL, 2019.
189. **Guide pratique du contribuable**, DGI, DRPC, SAHL, 2019.
190. **Guide pratique du contribuable-CDI**, DGI, DRPC, SAHL, 2019.
191. **IMPOT FORFITAIRE UNIQUE, CHAMP D'APPLICATION DE L'IFU**, DGI, DRPC, SAHL 2019.
192. **IMPOT FORFITAIRE UNIQUE, paiement de L'IFU et obligations des contribuables**, DGI, DRPC, 2019.
193. **IMPOT FORFITAIRE UNIQUE, champ d'applicaiton de L'IFU**, DGI, DRPC, 2017.

194. LES AVANTAGES FISCAUX, « ANJEM », DGI, DRPC, SAHL, EDITION 2014.
 195. LES AVANTAGES FISCAUX « ANSEJ », DGI, DRPC, SAHL, ÉDITION 2014.
 196. MF, DGI, **Dispositif d'évaluation des performances des services extérieures**, 2005.
 197. **Système fiscal algérien**, DGI, DRPC, SAHL, 2019.
 198. **Système fiscal algérien**, DGI, DRPC, SAHL, 2018.

Reports:

199. Boston Consulting Group & Baffi Carefin Center, **SWF**, Newsletter, Issue (01), 2019.
 200. Central Bank of Sudan, **Annual Report: 49th Annual Report**, 2009, <https://cbos.gov.sd/ar/content/2009>.
 201. Central Bank of Sudan, **Annual Report: 50th Annual Report**, 2010, <https://cbos.gov.sd/ar/content/2010>.
 202. Central Bank of Sudan, **Annual Report: 51th Annual Report**, 2011, <https://cbos.gov.sd/ar/content/2011>.
 203. Central Bank of Sudan, **Annual Report: 52th Annual Report**, 2012, <https://cbos.gov.sd/ar/content/2012>.
 204. Central Bank of Sudan, **Annual Report: 53th Annual Report**, 2013, <https://cbos.gov.sd/ar/content/2013>.
 205. Central Bank of Sudan, **Annual Report: 54th Annual Report**, 2014, <https://cbos.gov.sd/ar/content/2014>.
 206. Central Bank of Sudan, **Annual Report: 55th Annual Report**, 2015, <https://cbos.gov.sd/ar/content/2015>.
 207. Central Bank of Sudan, **Annual Report: 56th Annual Report**, 2016, <https://cbos.gov.sd/ar/content/2016>.
 208. Central Bank of Sudan, **Annual Report: 57th Annual Report**, 2017, <https://cbos.gov.sd/ar/content/2017>.
 209. Central Bank of Sudan, **Annual Report: 58th Annual Report**, 2018, <https://cbos.gov.sd/ar/content/2018>.
 210. Central Bank of Sudan, **Annual Report: 59th Annual Report**, 2019, <https://cbos.gov.sd/ar/content/2019>.
 211. Conseil national économique et social, **rapport le secteur informel: illusions et réalités**, publication du CNES, 24eme session plénière, 2004.
 212. DGI, La Lettre de La DGI, **MODERNISATION DE L'ADMINISTRATION FISCALE Un axe stratégique du Ministère des Finances**, Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, N°90/2018.
 213. IMF, **sovereign wealth fund**, A work Agenda paper, Washington, 2008.
 214. International Islamic Financial Market, **Sukuk Report a comprehensive study of the global Sukuk Market**, 2021, Edition (10).
 215. sovereign wealth fund institution, **fund rankings**, <https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund>, 2021.
 216. SWF, **sovereign wealth fund 2020 Agrowing force: sovereign investors by number**, pwc, 2020.

Web Sites:

217. Bank d'Algérie, <https://www.bank-of-algeria.dz/>
 218. british petroleum, statistical review of world energy, 70 th Edition, 2021, <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf>.

219. Christophe Tavera, Le Modèle VAR Stationnaire Standard, [http://perso.univ.rennes1.fr/christophe.tevera/documentsrecuperables/coureeconometrie%20%var20standard.pdf.\(15/01/2022\).](http://perso.univ.rennes1.fr/christophe.tevera/documentsrecuperables/coureeconometrie%20%var20standard.pdf.(15/01/2022).)
220. DGI, **Modernisation, Le Système d'Information**, <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/com-smartslider3/modernisation-voir-plus/51-systeme-d-information>
221. Direction Générale de la prévision et des politiques, <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/services-2/prevision-et-politiques>
222. Direction Générale de la prospective, <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/services-2/prospective>
223. Direction Générale des Douanes, <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/services-2/douane2>
224. Direction Générale Des impôts, <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/>
225. Direction Générale du Budget, <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/services-2/budget>
226. IMF, <https://www.imf.org/en/Home>
227. Inspection Générale des Finances, <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/services-2/inspection-generale-des-finances>
228. Ministère des Finances, <https://www.mf.gov.dz/index.> .
229. OCED, <https://data.oecd.org/>.
230. Office Nationale Des Statistiques, <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>
231. Statista, [statista.com/statistics/276617/sovereign-wealth-funds-worldwide-based-on-assets-under-management/](https://www.statista.com/statistics/276617/sovereign-wealth-funds-worldwide-based-on-assets-under-management/)
232. SWF Institute, **SOVEREIGN WEALTH FUND**, <https://www.swfinstitute.org/research/sovereign-wealth-fund>.
233. Trésor et Gestion Comptable des Opérations Financières de l'Etat, <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/services-2/tresor>
234. World Bank, <https://data.worldbank.org/>

الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار ADF

عند المستوى			عند الفرق الأول			عند الفرق الثاني			المتغير
النموذج	Tstat Ttab	Prob	النموذج	Tstat Ttab	Prob	النموذج	Tstat Ttab	Prob	
S_Budg	النموذج الأول	0.60	النموذج الأول	-4.92	0.000	النموذج الأول	-	-	S_Budg
	النموذج الثاني	0.31	النموذج الثاني	-2.98	0.003	النموذج الثاني	-	-	
	النموذج الثالث	0.39	النموذج الثالث	-4.85	0.000	النموذج الثالث	-	-	
	النموذج الأول	0.999	النموذج الأول	-3.59	0.014	النموذج الأول	-	-	
	النموذج الثاني	0.86	النموذج الثاني	-4.99	0.008	النموذج الثاني	-	-	
	النموذج الثالث	1.000	النموذج الثالث	-1.95	0.019	النموذج الثالث	-	-	
Impot_d	النموذج الأول	0.043	النموذج الأول	-6.18	0.000	النموذج الأول	-	-	Impot_d
	النموذج الثاني	0.488	النموذج الثاني	-2.98	0.000	النموذج الثاني	-	-	
	النموذج الثالث	0.005	النموذج الثالث	-6.41	0.000	النموذج الثالث	-	-	
	النموذج الأول	1.000	النموذج الأول	-3.61	0.000	النموذج الأول	-	-	
	النموذج الثاني	0.999	النموذج الثاني	-6.19	0.000	النموذج الثاني	-	-	
	النموذج الثالث	1.000	النموذج الثالث	-1.95	0.000	النموذج الثالث	-	-	
T_ca	النموذج الأول	0.67	النموذج الأول	-4.57	0.001	النموذج الأول	-	-	T_ca
	النموذج الثاني	0.22	النموذج الثاني	-3.00	0.007	النموذج الثاني	-	-	
	النموذج الثالث	0.54	النموذج الثالث	-4.60	0.000	النموذج الثالث	-	-	
	النموذج الأول	0.881	النموذج الأول	-5.66	0.000	النموذج الأول	-	-	
	النموذج الثاني	0.43	النموذج الثاني	-1.95	0.004	النموذج الثاني	-	-	
	النموذج الثالث	0.95	النموذج الثالث	-2.99	0.001	النموذج الثالث	-	-	
Ddn	النموذج الأول	0.881	النموذج الأول	-4.55	0.001	النموذج الأول	-	-	Ddn
	النموذج الثاني	0.43	النموذج الثاني	-2.70	0.08	النموذج الثاني	-	-	
	النموذج الثالث	0.95	النموذج الثالث	-2.33	0.39	النموذج الثالث	-	-	
	النموذج الأول	0.881	النموذج الأول	-4.80	0.004	النموذج الأول	-	-	
	النموذج الثاني	0.43	النموذج الثاني	-3.61	0.004	النموذج الثاني	-	-	
	النموذج الثالث	0.95	النموذج الثالث	-1.70	0.083	النموذج الثالث	-	-	

المصدر: مخرجات Eviews 12.

الملحق رقم (2): نتائج تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
 Date: 01/30/22 Time: 12:18
 Sample (adjusted): 1995 2019
 Included observations: 25 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

	DS_BUDG	DIMPOT_IND	DIMPOT_D	DDTIMB_REG	DDT_CA	DDDN
DS_BUDG(-1)	-0.124910 (0.30722) [-0.40658]	0.000335 (0.00199) [0.16815]	-0.000242 (0.03124) [-0.00774]	-0.003422 (0.00167) [-2.05328]	-0.025024 (0.01767) [-1.41627]	-0.057185 (0.01254) [-4.56101]
DIMPOT_IND(-1)	11.37301 (32.4442) [0.35054]	0.079164 (0.21047) [0.37614]	2.979693 (3.29869) [0.90330]	-0.190463 (0.17601) [-1.08214]	1.221819 (1.86591) [0.65481]	0.824386 (1.32406) [0.62262]
DIMPOT_D(-1)	1.549024 (2.23434) [0.69328]	0.018172 (0.01449) [1.25375]	0.381362 (0.22717) [1.67874]	-0.023597 (0.01212) [-1.94682]	0.071904 (0.12850) [0.55956]	0.003122 (0.09118) [0.03424]
DDTIMB_REG(-1)	-31.00346 (42.5644) [-0.72839]	0.191827 (0.27612) [0.69473]	4.736766 (4.32763) [1.09454]	-0.179997 (0.23091) [-0.77952]	-1.413023 (2.44794) [-0.57723]	-1.606282 (1.73707) [-0.92471]
DDT_CA(-1)	5.639600 (4.56395) [1.23568]	0.005654 (0.02961) [0.19098]	-0.065517 (0.46403) [-0.14119]	-0.070189 (0.02476) [-2.83490]	-0.183982 (0.26248) [-0.70094]	0.110348 (0.18626) [0.59245]
DDDN(-1)	0.230753 (4.02060) [0.05739]	-0.015653 (0.02608) [-0.60015]	-0.590680 (0.40878) [-1.44496]	0.024183 (0.02181) [1.10876]	-0.068581 (0.23123) [-0.29659]	0.057873 (0.16408) [0.35271]
C	-151.8915 (147.149) [-1.03223]	-1.007107 (0.95456) [-1.05505]	39.82086 (14.9610) [2.66164]	0.659417 (0.79827) [0.82606]	-2.499463 (8.46275) [-0.29535]	8.269489 (6.00521) [1.37705]
R-squared	0.175723	0.121899	0.256960	0.533536	0.224115	0.659136
Adj. R-squared	-0.099036	-0.170802	0.009280	0.378048	-0.034513	0.545515
Sum sq. resids	5372325.	226.0759	55535.36	158.1037	17769.24	8947.503
S.E. equation	546.3172	3.543977	55.54546	2.963704	31.41942	22.29537
F-statistic	0.639553	0.416462	1.037468	3.431369	0.866553	5.801168
Log likelihood	-188.9472	-62.99840	-131.7972	-58.52816	-117.5528	-108.9766
Akaike AIC	15.67577	5.599872	11.10378	5.242253	9.964225	9.278131
Schwarz SC	16.01706	5.941157	11.44506	5.583538	10.30551	9.619416
Mean dependent	-41.97816	-0.397600	48.81320	-0.196000	0.779200	12.56920
S.D. dependent	521.1214	3.275285	55.80500	3.757998	30.89087	33.07157

المصدر: مخرجات Eviews 12.

الملحق رقم (3): نتائج اختبار سببية فرانجر Granger Causality.

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Date: 01/30/22 Time: 16:29			
Sample: 1992 2019			
Included observations: 25			
Dependent variable: DS_BUDG			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DIMPOT_IND	0.122878	1	0.7259
DIMPOT_D	0.480637	1	0.4881
DDTIMB_REG	0.530550	1	0.4664
DDT_CA	1.526914	1	0.2166
DDDN	0.003294	1	0.9542
All	3.835562	5	0.5733
Dependent variable: DIMPOT_IND			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DS_BUDG	0.028274	1	0.8665
DIMPOT_D	1.571898	1	0.2099
DDTIMB_REG	0.482653	1	0.4872
DDT_CA	0.036475	1	0.8485
DDDN	0.360180	1	0.5484
All	2.487173	5	0.7784
Dependent variable: DIMPOT_D			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DS_BUDG	5.99E-05	1	0.9938
DIMPOT_IND	0.815945	1	0.3664
DDTIMB_REG	1.198017	1	0.2737
DDT_CA	0.019935	1	0.8877
DDDN	2.087923	1	0.1485
All	3.858020	5	0.5700
Dependent variable: DDTIMB_REG			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DS_BUDG	4.215956	1	0.0400
DIMPOT_IND	1.171025	1	0.2792
DIMPOT_D	3.790101	1	0.0516
DDT_CA	8.036637	1	0.0046
DDDN	1.229344	1	0.2675
All	19.86350	5	0.0013
Dependent variable: DDT_CA			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DS_BUDG	2.005833	1	0.1567
DIMPOT_IND	0.428778	1	0.5126
DIMPOT_D	0.313110	1	0.5758
DDTIMB_REG	0.333195	1	0.5638
DDDN	0.087967	1	0.7668
All	4.140027	5	0.5294
Dependent variable: DDDN			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DS_BUDG	20.80285	1	0.0000
DIMPOT_IND	0.387656	1	0.5335
DIMPOT_D	0.001173	1	0.9727
DDTIMB_REG	0.855087	1	0.3551
DDT_CA	0.350997	1	0.5535
All	32.07599	5	0.0000

المصدر: مخرجات Eviews 12.

الملحق رقم (04): إيرادات الميزانية من 1988 إلى 1996

الوحدة: مليار دج

التعيين	/	السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الإيرادات الجبائية			82 200	110 000	147 300	244 200	302 664	300 687	398 350	578 140	786 600
الجبائية العادية			58 100	64 500	71 100	82 700	108 864	121 469	176 174	241 992	290 603
الضرائب المباشرة			20 900	21 900	21 600	22 500	27 807	35 210	44 399	57 753	67 543
التسجيل والطابع			2 900	3 600	3 500	3 500	4 667	6 687	6 900	6 417	9 159
الرسوم على رقم الأعمال			19 200	20 800	24 500	30 800	39 982	45 317	61 809	80 577	125 063
حاصل الضرائب المختلفة			9 000	9 800	10 200	7 400	9 150	6 907	15 171	18 617	4 450
الحقوق الجمركية			6 100	8 400	11 300	18 500	27 258	27 348	47 895	78 628	84 388
الجبائية على النفط			24 100	45 500	76 200	161 500	193 800	179 218	222 176	336 148	495 997
إيرادات أخرى للميزانية			11 300	6 400	5 200	4 700	9 200	13 262	78 831	33 591	38 557
إيرادات أملاك الدولة			-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات مختلفة للميزانية			-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات الوزارات			-	-	-	-	-	-	-	-	-
مساعداً خارجية			-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطاع الدولة			-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات استثنائية			-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع			93 500	116 400	152 500	248 900	311 864	313 949	477 181	611 731	825 157

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

جدول 2.1: إيرادات الميزانية من 1997 إلى 2003

الوحدة: مليار دج

التعيين	/	السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإيرادات الجبائية			878 778	708 384	874 888	1 522 739	1 354 627	1 425 800	1 809 900
الجبائية العادية			314 013	329 828	314 767	349 502	398 238	482 896	524 925
الضرائب المباشرة			81 844	88 100	72 193	82 022	98 479	112 234	127 915
التسجيل والطابع			10 606	11 314	12 658	16 208	16 835	18 869	19 285
الرسوم على رقم الأعمال			146 635	153 539	148 230	163 450	178 790	222 662	233 090
حاصل الضرائب المختلفة			1 418	1 389	1 444	1 501	451	776	828
الحقوق الجمركية			73 510	75 486	80 242	86 321	103 683	128 355	143 807
الجبائية على النفط			564 765	378 556	560 121	1 173 237	956 389	942 904	1 284 975
إيرادات أخرى للميزانية			47 890	66 127	75 608	55 422	150 899	177 388	164 566
إيرادات أملاك الدولة			-	-	-	-	-	-	-
إيرادات مختلفة للميزانية			-	-	-	-	-	-	-
إيرادات الوزارات			-	-	-	-	-	-	-
مساعداً خارجية			-	-	-	-	-	-	-
قطاع الدولة			-	-	-	-	-	-	-
التعيين			-	-	-	-	-	-	-
السنة			926 668	774 511	950 496	1 578 161	1 505 526	1 603 188	1 974 466

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم (05)

Situation Résumée des Opérations du Trésor "SROT" 2000 - 2019

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Millions DA																				
Opérations budgétaires	1 124 924	1 389 737	1 576 684	1 525 551	1 606 397	1 713 992	1 841 925	1 949 050	2 902 448	3 275 362	3 074 644	3 489 810	3 804 030	3 895 315	3 927 748	4 552 542	5 011 581	6 047 885	6 389 469	6 601 576
Fiscalité pétrolière	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987	2 349 694	2 518 488
Ressources ordinaires	404 924	549 137	660 284	689 491	744 197	814 992	925 925	976 050	1 187 048	1 348 362	1 572 944	1 960 410	2 284 990	2 279 415	2 350 018	2 829 602	3 329 031	3 920 898	4 039 775	4 083 088
Recettes fiscales	349 502	398 238	482 896	524 925	580 408	640 472	720 884	766 750	965 289	1 146 612	1 297 944	1 527 093	1 908 576	2 031 019	2 091 456	2 354 648	2 482 208	2 630 003	2 711 762	2 843 465
Recettes ordinaires	15 407	43 706	74 639	57 289	42 133	35 077	44 430	75 372	113 899	67 580	64 390	78 910	77 876	83 700	75 984	247 481	177 221	270 830	188 514	203 727
Recettes d'ordre, dons et legs										56	83	20	61	21	122	61	33	35	45	23
Recettes exceptionnelles	40 015	107 193	102 749	107 277	121 656	139 443	160 611	133 928	107 860	134 114	210 527	354 387	298 477	164 675	182 456	227 412	669 569	1 020 030	1 139 454	1 035 873
Dépenses budgétaires	1 178 122	1 321 028	1 550 646	1 690 175	1 891 769	2 052 037	2 453 014	3 108 569	4 191 051	4 246 334	4 466 940	5 853 569	7 058 173	6 024 131	6 995 769	7 656 331	7 297 494	7 282 630	7 732 070	7 741 345
Fonctionnement	856 193	963 633	1 097 716	1 122 761	1 251 055	1 245 132	1 437 870	1 673 931	2 217 775	2 300 023	2 659 078	3 879 206	4 782 634	4 131 536	4 494 327	4 617 009	4 585 564	4 677 182	4 813 683	4 895 236
Equipement	321 929	357 395	452 930	567 414	640 714	806 905	1 015 144	1 434 638	1 973 276	1 946 311	1 807 862	1 974 363	2 275 539	1 892 595	2 501 442	3 039 322	2 711 930	2 605 448	2 918 387	2 846 109
Solde budgétaire	-53 198	68 709	26 038	-164 624	-285 372	-338 045	-611 089	-1 159 519	-1 288 603	-970 972	-1 392 296	-2 363 759	-3 254 143	-2 128 816	-3 068 021	-3 103 789	-2 285 913	-1 234 745	-1 342 601	-1 139 769
Solde des comptes d'affectation (hors FRR)	-659	-19 999	-11 214	186 948	109 870	-128 957	-4 076	18 875	31 226	-4 277	34 686	24 077	74 614	53 352	-27 723	60 670	58 543	34 801	26 396	38 160
Solde des opérations budgétaires	-53 857	48 710	14 824	22 324	-175 502	-467 002	-615 165	-1 140 644	-1 257 377	-975 249	-1 357 610	-2 339 682	-3 179 529	-2 075 464	-3 095 744	-3 043 119	-2 227 370	-1 199 944	-1 316 205	-1 101 609
Interventions du Trésor	-524	6 516	-30 889	-32 580	-11 810	-5 163	-32 145	-141 310	-123 781	-138 452	-138 866	-129 165	-66 668	-130 481	-90 250	-129 221	-116 365	-390 339	-517 171	-863 023
Solde global du Trésor (hors FRR)	-54 381	55 226	-16 065	-10 256	-187 312	-472 165	-647 310	-1 281 954	-1 381 158	-1 113 701	-1 496 476	-2 468 847	-3 246 197	-2 205 945	-3 185 994	-3 172 340	-2 343 735	-1 590 283	-1 833 376	-1 964 632

Source: DGT

الملاحق رقم (06)

Produit Intérieur Brut (SCN) 2000 - 2019

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Valeur nominale du PIB (valeur courante)																				
PIB (10 ⁹ DA)	4 123,5	4 227,1	4 522,8	5 252,3	6 149,1	7 562,0	8 501,6	9 352,9	11 043,7	9 968,0	11 991,6	14 589,0	16 209,6	16 647,9	17 228,6	16 712,7	17 514,6	18 876,2	20 452,3	20 428,3
PIB HH (10 ⁹ DA)	2 507,2	2 783,2	3 045,7	3 383,4	3 829,3	4 209,1	4 619,4	5 263,6	6 046,1	6 858,9	7 811,2	9 346,5	10 673,2	11 679,9	12 570,8	13 578,4	14 489,0	15 176,5	15 903,6	16 438,0
PIB HH.HA (10 ⁹ DA)	2 161,0	2 371,0	2 628,5	2 868,1	3 248,8	3 627,5	3 978,1	4 555,5	5 318,7	5 927,6	6 795,9	8 163,3	9 251,5	10 039,9	10 798,6	11 643,3	12 348,7	12 957,5	13 482,0	13 908,9
PIB (10 ⁹ US \$)*	54,7	54,7	56,8	67,9	85,3	103,1	117,0	134,8	171,0	137,2	161,2	200,3	209,0	209,7	213,9	166,3	160,0	170,1	175,4	171,1
PIB per Capita (US \$)	1 801,4	1 771,7	1 810,1	2 130,9	2 636,7	3 132,6	3 495,3	3 954,0	4 943,5	3 891,2	4 479,4	5 453,9	5 574,5	5 476,2	5 469,8	4 165,4	3 916,9	4 011,2	4 080,7	4 166,7
PNB per Capita (US \$)	1 724,9	1 720,1	1 740,2	2 053,8	2 528,1	2 993,3	3 363,2	3 903,6	4 907,8	3 858,5	4 477,1	5 406,4	5 516,4	5 378,1	5 355,2	4 068,9	3 888,3	3 958,7	3 983,3	4 038,4
Croissance réelle du PIB (en volume) (%)																				
PIB	3,8	3,0	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3	1,2	0,8
PIB HH	3,8	6,2	6,5	6,6	5,0	6,0	5,4	7,0	6,7	9,6	6,3	6,1	7,2	7,3	5,6	5,0	2,2	2,0	3,0	2,4
PIB HA	4,9	2,1	6,3	6,0	4,2	6,3	1,2	3,4	2,9	0,3	3,5	2,0	3,0	2,2	3,9	3,5	3,4	1,4	0,9	0,6
Croissance réelle par secteur (en volume) (%)																				
Croissance Agriculture	-4,6	12,8	-1,2	19,5	5,4	2,3	8,1	2,5	-3,8	21,1	4,9	11,6	7,2	8,2	2,5	6,0	1,8	0,6	3,5	2,7
Croissance Hydrocarbures	4,0	-1,9	3,9	8,5	3,0	5,7	-3,0	-0,9	-3,2	-8,0	-2,2	-3,3	-3,4	-6,0	-0,6	0,2	7,7	-2,4	-6,4	-4,9
Croissance Industrie	1,9	5,1	4,7	2,4	2,8	3,4	3,5	3,0	6,2	8,5	3,4	4,2	5,1	4,0	4,0	5,0	3,7	4,7	3,9	3,8
Croissance BTPH	6,4	5,2	10,3	5,6	9,4	9,8	13,0	8,9	8,7	8,5	8,9	5,2	8,2	6,8	6,8	4,7	5,0	4,6	5,2	3,8
Croissance Services marchands	7,6	4,8	6,8	5,2	6,4	9,7	6,4	10,1	8,6	7,7	7,3	7,3	6,4	8,5	8,1	5,4	2,8	3,7	3,6	3,0
Croissance Services Non marchands	2,1	1,9	3,9	2,9	2,3	1,6	3,2	3,6	6,4	7,4	5,7	5,5	4,1	3,9	4,4	3,6	1,8	0,5	2,8	1,8

Source: ONS

(*) Taux de change: source Banque d'Algérie

الملحق رقم (07)

Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 -

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
	Millions DA																			
Reliquat année précédente	0	232 137	171 534	27 978	320 892	721 688	1 842 686	2 931 045	3 215 531	4 280 072	4 316 465	4 842 837	5 381 702	5 633 751	5 563 511	4 408 159	2 073 846	784 458	0	305 500
Fiscalité pétrolière LF	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987	2 349 694	2 518 488
Fiscalité pétrolière recouvrée	1 173 237	964 464	942 904	1 284 974	1 485 699	2 267 836	2 714 000	2 711 848	4 003 559	2 327 675	2 820 010	3 829 720	4 054 349	3 678 131	3 388 050	2 275 132	1 781 100	2 126 987	2 787 106	2 518 488
Plus value sur fiscalité pétrolière	453 237	123 864	26 504	448 914	623 499	1 368 836	1 798 000	1 738 848	2 288 159	400 675	1 318 310	2 300 320	2 535 309	2 062 231	1 810 320	552 192	98 550	0	437 412	0
Avances Banque d'Algérie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Disponibilités FRR avant prélèvements	453 237	356 001	198 038	476 892	944 391	2 090 524	3 640 686	4 669 893	5 503 690	4 680 747	5 634 775	7 143 157	7 917 011	7 695 982	7 373 831	4 960 351	2 172 396	784 458	437 412	305 500
Principal dette publique prélève	221 100	184 467	170 060	156 000	222 703	247 838	618 111	314 455	465 437	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Remboursement avances Banque d'Algérie	0	0	0	0	0	0	0	607 956	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Principal dette publique à prélever	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Financement du déficit du Trésor*	0	0	0	0	0	0	91 530	531 952	758 180	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 505	1 387 938	784 458	131 912	0
Total des prélèvements	221 100	184 467	170 060	156 000	222 703	247 838	709 641	1 454 363	1 223 617	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 505	1 387 938	784 458	131 912	0
Reliquat après prélèvements	232 137	171 534	27 978	320 892	721 688	1 842 686	2 931 045	3 215 530	4 280 073	4 316 465	4 842 837	5 381 702	5 633 751	5 563 511	4 408 159	2 073 846	784 458	0	305 500	305 500

Source: DGT(*) Art 25 LFC 2006

تمت بحمد الله